المُنتـدى المدنـي لتعزيـز الديمقراطـيّة فـي لبـنان

مبادرة "مؤسّسات الإمام الصدر"

المشروع الإقليمي
تعزيز السّلام ضمن وبين الأديان (لبنان، سوريا، الأردن والعراق)
لجـنة المانونـايت المركـزية وجمعـية التنمية للإنسـان والبيـئة
بتمويـــل من الإتحـــاد الأوروبـي

الأفكار والآراء الواردة في هذا الكتاب هي آراء المؤلفين والمشاركين الواردة أسمائهم ضمنًا.

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسات الإمام الصدر – لبنان
المركز الرئيسي: صور، المجمع الثقافي، شارع علي الخليل
هاتف: 741610 7 961 + ؛ فاكس: 343312 7 961 +
الرمز البريدي: -9923 6502، صور، لبنان
imamsadrfoundation.org.lb

شكرًا لكل من ساهم في إنجاح هذه المبادرة،
الشباب المشاركون، الأساتذة الباحثون، المنظمات
الشريكة (اللجنة المركزية للمانونيت وجمعية
التنمية للإنسان والبيئة)، الإتحاد الأوروبي وفريق
العمل في مؤسسات الإمام الصدر.

المقدّمة ص: 6

01 إدارة المرافق المشتركة «المصلحة العامّة في الحياة الوطنية والمحلّية في لبنان»
د. أنطوان مسرّة ص: 10

02 تدريس التّاريخ والوطنيّة والمدنيّة بين الواقع وفرص التّطوير التّربوي في ظلّ أزمات السّياسة وخياراتها
د. علي خليفة ص: 124

03 تكيّف المواطنين مع الأزمة المعيشية والضّائقة الاقتصاديّة في لبنان
د. هويدا الترك ص: 172

04 دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان
د. كلود عطية ص: 234

وقائع المؤتمر الختامي ص: 287

المُقدّمة

"المنتدى المدني لتعزيز الدّيمقراطية في لبنان" هو عنوان المبادرة الّذي أُطلقت من قبل مؤسسات الإمام الصّدر، في إطار المشروع الإقليمي لتعزيز السّلام ضمن الأديان وبينها (لبنان، سوريا، الأردن والعراق) الّذي تديره لجنة المانونيت المركزية (MCC)، وجمعية التنمية للإنسان والبيئة (DPNA)، ويموّله الاتحاد الأوروبي (EU).

بحلول العام 2020، دخل لبنان في المرحلة العصيبة الّتي يرى البعض أنّها النّتيجة الحتمية لغياب السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتكاملة، ولكونه يقع في بؤرة صراع جيو_ سياسي معقّد. بينما يرى البعض الآخر أنّ جذور الأزمة تمتدّ عميقًا، وتتصل بإشكاليات الهوية والتّكوين والدّور. وتتوخّى مبادرة مؤسسات الإمام الصّدر فتح ثغرة في إشكالية الانتماء لتعزيز مهارات التّفاوض والتّأثير في الشّأن العام. وقد اصطدمت أنشطة المبادرة بانفجار الوضع العام في لبنان منذ تشرين الأول 2019، ما أثّر سلبًا في مستوى أنشطة المبادرة، إلّا أنّه أثبت الحاجة إليها على مستوى الأهداف.

كان اصطفاف النّاس أمام الأفران ومحطات الوقود هو النّتيجة الحتمية لثقافة الفساد والمحاصصة والانتماءات الضّيقة. أمّا معالجة الآفات العميقة من جذورها فهو المدخل الآمن لضمان كرامة النّاس وحقوقهم في الحرية والمشاركة والانتماء، كما في العمل والصّحة والتّعليم. وبالتّالي، يكون الحصول الميسّر على وقود السّيّارة ورغيف الخبز من أبسط البديهيات.

تتمحور المبادرة حول فرضية أنّ الحل الجوهري للمعضلة اللّبنانية يبدأ من التّفكيك العلمي للسّرديات المتفاوتة لتاريخ لبنان وهويّته ودوره، والتّوافق على رواية موحدة تنشأ عليها الأجيال الجديدة. ولا يعدّ التّفكيك وإعادة البناء ترفًا ذهنيًّا للنّخبة الأكاديمية والفكرية، بل حقًّا وواجبًا يمارسهما الشّباب اللّبناني بآليات الحوار والتّخاطب العاقل والبنّاء. وعليه، تمّ اختيار الموضوعات المبحوثة لتكون آلية مناقشتها ممارسة تعلّمية وتوعوية (عملية توعية وبناء مهارات ديمقراطية)، ويكون المنتج النّهائي للنّقاشات عبارة عن تثبيت حقّ المشاركين في صياغة المرويّة الموحدة لتاريخ لبنان ودوره المرتجى (عملية تربويّة).
تعدّ مؤسسات الإمام الصّدر واحدة من المؤسسات الاجتماعية الّتي تحاول الارتقاء بدورها

مـن الإغاثـة وإيصـال الخدمـات الاجتماعيّـة، مـرورًا بالتّنميـة الاقتصاديـة والبشـرية، وصـولًا إلى التّنميـة السّياسـية (المسـاءلة، المشـاركة، الشّـفافية، الإدارة السّـليمة والحكـم الصّالـح). ونعتقـد أنّ المؤشـر على وجـود تغييـر مجتمعي حقيقي هو في طبيعـة العلاقة الّتي تنسـجها مؤسسـات المجتمـع المدنـي مـع جمهورهـا، ومضمونهـا. فالعلاقـة السّـليمة فـي مجـال المواطـن- المؤسسـة المدنيـة سـتنمو وتسـتمرّ سـليمة فـي علاقـة المواطـن بالدّولـة. أمّـا إذا كانـت العلاقـة الأولى مشـوبة بالتّبعيـة والاسـتزلام، فالأرجـح أن تسـتمرّ هكـذا فـي مجـال المواطـن-الدّولـة. ونـرى أنّ العلاقـات السّـويّة عبـارة عـن تـزاور فـي الأماكـن؛ أي اعتـراف بالحـدود، تبـادل فـي الأدوار وتـداول فـي الممتلـكات والصّلاحيـات والسّـلطات.

وعليـه، لا ننتظـر أن تنجلـي أحوالنـا بلمسـة سـاحر، فهـذه سـيرورة طويلـة وشـاملة، بـل ومضنيـة أحيانًـا. ولـن يتحقّـق التّراكـم الدّيمقراطـي إلّا فـي رحمـه الطّبيعـي؛ أي فـي مؤسسـات التّنشـئة الاجتماعيـة (فـي الأسـرة والمدرسـة والجامعـة...) يليهـا فـي المؤسسـة المدنيـة، وأخيـرًا فـي المؤسسـات السّياسـية برلمانًـا وحكومـات ورئاسـة. وتنـدرج مبـادرة "المنتـدى المدنـي لتعزيـز الدّيمقراطيـة فـي لبنـان" فـي المجـال الثّانـي؛ أي فـي المجـال المدنـي. وهـي مسـعى لإتاحـة الفرصـة للشّـباب للتّعبيـر عـن قضاياهـم وتطلعاتهـم، وذلـك لتعزيـز الالتـزام بـإدارة الاختـلاف بالطّرائـق السّـلمية، ولبنـاء مهـارات ديمقراطيـة، منهـا: شـحذ ملكَتَـيْ التّعبيـر والإصغـاء، وإدراك أنّ السّـاحة سـاحة حقـوق وواجبـات، والإقـرار بـأنّ هنـاك حـدودًا فـي النّفـوذ، وفـي الزّمـان والمكـان.

فـي التّصـوّر المبدئـي للمبـادرة، كان مـن المفتـرض تنظيـم حلقـات حواريـة علـى مسـتوى الأقضيـة تضـمّ كلّ منهـا نحـو عشـرين متطوعًـا يلتقـون فـي اجتماعـات شـهرية، ويتـولّى فريـق مؤهـل تيسـير النّقـاش حـول موضوعـات ملموسـة، تتعلّـق بالقضايـا الّتـي قـد تواجـه أيّ مجتمـع متعـدّد الطّوائـف والانتمـاءات. إلّا أنّ ظروفًـا شـتّى (الحـراك، كورونـا، والأزمـة المعيشـية) حالـت مـن دون تشـكيل هـذه المجموعـات، فارتأينـا تكليـف عـدد مـن البادثيـن بصياغـة الأوراق الخلفيّـة أولًا، وتوزيعهـا علـى عـدد محـدود مـن الشّـباب، لتحفيزهـم علـى المشـاركة وإبـداء الـرأي. علـى أن يصـار لاحقًـا إلـى طباعـة الأبحـاث فـي كتـاب، يكـون بمثابـة دليـل للممارسـة الدّيمقراطيـة، كمـا تنشـر الأوراق علـى موقـع تفاعلـي لتوسـيع دائـرة المعنييـن والمتأثّريـن.

ونظـرًا إلـى الأوضـاع الاسـتثنائية الّتـي يمـرّ بهـا لبنـان، منـذ انتشـار جائحـة كورونـا، ومـا تـلاه مـن إعـلان حالـة التّعبئـة العامـة، اتّخـذت مؤسسـات الإمـام الصّـدر قـرارًا يقضـي بالحـدّ مـن الأنشـطة الّتـي تتطلّـب الاحتـكاك المباشـر أو التّجمّعـات، ومـن ضمنهـا أنشـطة مبـادرة المنتـدى المدنـي لتعزيـز الدّيمقراطيـة الموجّـه لفئـة الشّـباب، وذلـك التزامًـا بمقـرّرات الدّولـة اللّبنانيـة، وحفاظًـا علـى سـلامة الموظفيـن والمتطوعيـن والمؤسسـات المتعاونـة والشّـريكة لمؤسسـات الإمـام الصّـدر.

وبهـدف متابعـة مبـادرة "المنتـدى المدنـي لتعزيـز الدّيمقراطيـة فـي لبنـان" الخاصـة بمؤسسـات الإمـام الصّـدر، مـع مراعـاة معاييـر السّـلامة المطلوبـة، جـرى وضـع آليـة جديـدة لاسـتكمال تنفيـذ المشـروع، وفيمـا يلـي الخطـوات الّتـي تـمّ اتباعهـا بالتّتالـي:

أولًا: تكليف باحثين مختصّين بصياغة أوراق خلفيّة للمشروع والّتي تناولت الموضوعات الآتية:

1. إدارة المرافق المشتركة "المصلحة العامة في الحياة الوطنية والمحلية في لبنان"، التّشخيص والمعالجة، ووضع نماذج وبرامج تربوية تطبيقية.
الدّكتور انطوان مسرة (رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار في جامعة القديس يوسف- بيروت)

2. تدريس التّاريخ والوطنيّة والمدنيّة: بين الواقع وفرص التّطوير التّربوي في ظلّ أزمات السّياسة وخياراتها.
الدّكتور علي خليفة (أستاذ التّربية على المواطنية في الجامعة اللّبنانية- كلية التّربية- بيروت)

3. دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان.
الدّكتور كلود عطية (مدير معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللّبنانية – الفرع الثّالث- طرابلس)

4. تكيّف المواطنين مع الأزمة المعيشية والضّائقة الاقتصادية في لبنان.
الدّكتورة هويدا التّرك (أستاذة علم اجتماع التّنمية في الجامعة اللّبنانية، ورئيسة قسم التّنمية البشرية المستدامة والسّكّان في معهد العلوم الاجتماعيّة- الفرع الخامس- صيدا).

ثانيًا: توزيع الأوراق على عدد مختار من الشّباب لتحفيزهم على المشاركة وإبداء الرأي

لمّا كانت مبادرة "المنتدى المدني لتعزيز الدّيمقراطية في لبنان" تسعى إلى توسيع الفرص أمام الشّباب اللّبناني للمشاركة المدنية وللتّعبير عن قضاياهم وتطلعاتهم، وذلك لتعزيز الالتزام بإدارة الاختلاف بالطّرائق السّلمية، ولبناء مهارات ديمقراطية، منها شحذ ملكَتَيْ التّعبير والإصغاء، وإدراك أنّ السّاحة ساحة حقوق وواجبات... فقد تمّ دعوة نحو ستين شابًّا وشابّة (الفئات العمرية 18-50 سنة) من مختلف الأقضية والمناطق اللّبنانية (بيروت، طرابلس، البقاع، صيدا، النّبطية، وصور) للمشاركة في النّدوات الثّقافية الافتراضية الّتي عُقدت خلال شهرَيْ تشرين الأول وتشرين الثّاني من العام 2020. إذ جرى عرض مختصر للأوراق البحثية من قِبل الباحثين، قبل فتح باب المداخلات والنّقاش. وقد تبيّن وعي المشاركين وحماسهم والتزامهم، بدليل ارتفاع نسبة المشاركة والتّفاعل.

ثالثًا: إعادة النّظر في المحتوى بناءً على ما ورد من مداخلات وتعليقات وآراء

تضمّنت المرحلة الثّالثة من المبادرة غربلة الأفكار والرّؤى الّتي عبّر عنها الشّباب المشاركون في أثناء النّدوات. وتُوجّت بمؤتمر وطني افتراضي استعرض مسار المبادرة ونتائجها فيه،

كما جرى عرضٌ لمضمون الأبحاث وصداها. وقد حالت جائحة كورونا من دون عقد المؤتمر الوطني حضوريًّا، وكان المرتجى من هذا المؤتمر أن تجري مناقشة محاور المبادرة في جوّ تفاعلي لتحقيق مجموعة أهداف، منها:

1. ابتكار نافذة أمل وتوجيه الرّأي العام إلى نقاط الوجع الّتي يرزح تحتها المواطن (أهمّية السّاحة العامة، دور المجتمع المدني، النّظام التّربوي والسّرديات المتداولة لتاريخ لبنان ودوره، والأزمة المعيشية).
2. تسليط الضّوء على المبادرة بحدّ ذاتها: أهدافها، مسارها، نتائجها ورؤيتها المستقبلية.
3. التّحقّق من جدوى التّوصيات الّتي جرى استخلاصها قبل إحالة المخرجات للطّباعة والنّشر.
4. تشكيل لجنة لمتابعة التّوصيات، وإضفاء شرعية أكاديمية واجتماعية لها.

من النّتائج الأولية المتحقّقة خلال السّنة الأولى للمبادرة استنادًا إلى وقائع النّدوات الافتراضية التّفاعلية:

- تحسين معرفة المشاركين والشّباب بالمبادئ والممارسات الدّيمقراطية.
- تعزيز قدرة المشاركين (كأفراد) على ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم.
- التحفيز على المشاركة المدنية في لبنان (الممارسة المسؤولة للانتخابات، الالتزام بالقانون واحترام الحريات).

أنطوان مسرّه

- أخصائي في الحقوق وعلم الاجتماع.
- عضو المجلس الدّستوري سابقًا، 2009-2019.
- رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار في جامعة القدّيس يوسف.
- أستاذ في الجامعة اللّبنانية منذ 1976، وفي جامعة القدّيس يوسف.
- عضو لجنتَي "التّربية المدنية" و"التّاريخ" في خطّة النّهوض التّربوي في المركز التّربوي للبحوث والإنماء، وزارة التّربية، 1996-2002.
- عضو مؤسس للمؤسسة اللّبنانية للسّلم الأهلي الدّائم (جائزة برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي UNDP ومؤسسة جوزف ولور مغيزل "للسّلم الأهلي وحقوق الإنسان"، 1997.
- عضو في اللّجنة الاستشارية واللّجنة العلمية في مؤسسة أنا ليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثّقافات، 2004-2012.
- جائزة الرّئيس الياس هراوي: لبنان الميثاق، 2007.
- جائزة مؤسسة المطران اغناطيوس مارون لكتاب: الثّقافة المواطنية في المجتمع التّعدّدي: لبنان من منظور مقارن (باللّغة الفرنسية)، وطبعة مضافة بالعربية، المكتبة الشّرقية، 2019، 768 ص.

إدارة المرافق المشتركة

المصلحة العامة في الحـياة الوطنية والمحلّية في لـبنان

التّشخيص والمعالجة ونماذج وبرامج تربوية تطبيقية

د. أنطوان مسرّه

01

مُحْتَـوى البحث

موجز	16
مقدمة	19
"حاول أن تجعل من أيّ مكان تتركه أفضل مما كان	23
علاقات شطارة ونفوذ ام قواعد ناظمة؟ سلوكيات في الحياة اليومية والمدرسية،	24
من العائلة إلى... العلاقة بالدّولة: الدّولة تبدأ في العائلة	31
علم نفس الدّولة: حبيبتي الدّولة	34
المواطنية والطّائفية: المجال العام هو الحل	40
هل شوارعنا مدرسة في المواطنية؟	44
التّربية على الشّأن العام: إشكالية ومضامين وتطبيقات تربوية	47
التّربية على المسؤولية: ما العمل؟ توجهات تربوية	55
أنسنة السّياسة: المرأة والشّأن العام	63

كيف تفكّر سياسيًّا أو عندما يتعاطى اللّبناني السّياسة	**69**
مأساة المواطنية في الحياة اليومية المحلّية في لبنان	**76**
حالة الأمّة العربية	**78**
من تاريخ لبنان إلى تاريخ اللّبنانيين	**79**
نموذج في الّتربية المدنية: المصلحة العامة	**82**
أسئلة ومناقشة	**89**
الشّأن العام في الحياة المحلّية اليومية المشتركة	**91**
دور البلديات في القضايا العامة الاجتماعيّة المحلية	**97**
خبرات تطبيقية في ممارسة الشّأن العام: تغيير في علاقات النّفوذ	**99**
نماذج لبنانية حيّة في ممارسة الشّأن العام	**102**
خاتمة: المواطنية البانية للدّولة لبنانيًّا: عوائق ومضامين وبرامج	**109**
مراجع تطبيقية	**114**

"ما هو أسو وأفظع من الحرب؟ الأفظع أنّها لم تنتهِ. أو بالأحرى إنّها لا تنتهي".

سمير عطالله، النّهار، 17/10/2018

"قلت لأصدقائي في مجلس الحكم، وللعراقيين الّذين التقيت بهم، بأنّني منهمك قليلاً في لبنان، وإذا كان في هذا الجزء من العالم بلد لا يتخيّل أحد أن يكون مسرحًا لحرب أهلية، فهو لبنان".

الأخضر الإبراهيمي، 14 شباط 2004، وكالة رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية.

"هذا الوطن واحة لنجاح تجربة التّعايش بين المسلمين والمسيحيين. وإذا فشلت تجربة التّعايش ماذا يعمل الأوروبي مع العرب وماذا يعمل الغرب مع الشّرق؟ إنّ هذه التّجربة الإنسانية هي أعظم من رجالنا السّياسيين الحقيرين. وأكبر بكثير من سياسيّينا الأقزام الّذين لا يفهمون معنى الوطن، وكأنّه شركة تجارية من شركاتهم الّتي تنبع كلّ يوم فقرًا (...) وأنتم أيّها السّياسيون، آفة لبنان وبلاؤه وانحرافه ومرضه وكلّ مصيبة. إنّكم الأزمة. ارحلوا عن لبنان. ليس بين المسلم والمسيحي إلّا التّآخي والتّكاتف والمساواة حتّى في الحرمان".

الإمام موسى الصدر في خطاب في صور في ذكرى الإمام جعفر الصّادق، النّهار، 27/10/1975.

سلام لبنان هو أفضل وجوه الحرب مع إسرائيل (...) حيث إنّ تعثّر السّلام في لبنان انتصار مستمر لإسرائيل...

الإمام موسى الصدر - مسيرة الإمام موسى الصّدر، دار بلال، 2000، 12 جزء، جزء 7، ص 98.

في سياق استعراض الظّروف والتّطورات والتّوقعات، طرح عليّ (الرّئيس فؤاد شهاب) السّؤال الآتي:

هل تعرف سابقة كانت على سياسي لبناني أن يختار بين مصلحته الخاصة ومصلحة البلد؛ فآثر مصلحة البلد على مصلحته الخاصة؟ تردّدت قليلاً وأجبته بأنّي لا أذكر سابقة من هذا القبيل. فصمت وهزّ رأسه.

وحيال دقة الظّروف والتّوقعات السّوداء نصحني عندما ودعني بأن "أحمل السّلم بالطّول لا بالعرض" قاصدًا الحياة وإشكالاتها...

وإنّي لا أزال أتأرجح بين الطّول والعرض حتّى اليوم...

كانت النّتيجة أنّنا عجزنا عن إيجاد جواب عن السّؤال الآتي:

أين السّياسيون الّذين إذا ما اصطدمت مصلحتهم الخاصة بالمصلحة العامة يعطون الأفضلية للثّانية؟

فؤاد بطرس، المذكرات، اعداد أنطوان سعد، ومدخل لخليل رامز سركيس بيروت، دار النهار، 2009، 604 ص.

مـــوجز

1. لا نكتفي بشرح مفهوم المصلحة العامة ومضامينه.

2. نغـوص فـي تشـخيص سـلوكيات لبنانيـة فـي الحيـاة اليوميـة فـي العلاقـة مـع المجـال العـام المشـترك.

3. يعـود الإدراك اللّبناني للدّولة الرّاعية للشّأن العام إلى علم النّفس التّاريخي psy-chologie historique، وهـو إدراك لـم يخضـع لمعالجـة مـن خـلال مختلـف وسـائل التّنشـئة.

4. تعلـو المصالـح الحياتيـة اليوميـة المشـتركة والعضويـات المتداخلـة overlapping memberships عـلى الانتمـاءات الأوليـة فـي لبنـان، وهـي عابـرة لهـذه الانتمـاءات transcommunautaires إذ إنّ تخمة المعابر والمتاريس في كلّ لبنان طيلة 15 سنة فـي الحـروب المتعـددة الجنسـيات (1975-1990) لـم تتمكّـن مـن تفكيـك شـبكة المصالـح الحياتيـة اليوميـة المشـروعة والمشـتركة.

5. لا ينتظـم العيـش المشـترك فـي لبنـان والسّـلم الأهلي الثّابـت مـن دون الحـرص عـلى الشّـأن العـام وقواعـده الحقوقيـة، إذ إنّ القانـون ليـس مجـرد وسـيلة لتنظيـم المجتمـع ومعالجـة النّزاعـات، بـل هـو التّعبيـر اليومـي عـن العقـد الاجتماعـي contrat social.

6. يتطلّـب ذلـك معرفـة تؤثّـر فـي السّـلوك والتّربيـة عـلى المسـؤولية هـي نقيـض للفردانيـة، ولأنّ المصلحـة العامـة تنعكـس إيجابًـا عـلى كل فـرد ليـس بالضـرورة آنيًـا، ولكـن عـلى المـدى المتوسـط والطّويـل.

7. تجنّبًا "للينبغيات" (يجب ويقتضي وينبغي)، نعرض نماذج تطبيقية وتربوية في الحياة العامة وأمثلة حيّة في ممارسة الشّأن العام في الواقع اللّبناني بالذّات تثير التّماثل والاقتداء، وتُساهم في صياغة برامج تطبيقية مُستقبلية وللجيل الجديد وتعدّ جوابًا عن السّؤال: ما العمل؟

8. لا يقول أحدهم: "هذا في سويسرا أو الولايات المتحدة الأميركية... لكنّي في لبنان في الواقع اللّبناني والصّعوبات والأوضاع اللّبنانية"! تتوفّر في كلّ تاريخ لبنان أمثلة تطبيقية نموذجية وأعمال ريادية للمصلحة العامة يتوجب العمل على تعميمها وترسيخها وتطويرها.

9. أمّا "الطّائفية" فهو تعبير – شعار متداول منذ عشرينيات وسبعينيات القرن الماضي قبل تعميم الدّراسات المقارنة حول الإدارة الدّيمقراطية للتّعددية. إنّه يتضمن ثلاثة شؤون مُتباينة في التّشخيص والمعالجة:

- الإدارة الذّاتية autonomie personnelle في بعض الشّؤون الدّينية والثّقافية (المادتان 9 و10 من الدّستور).
- قاعدة التّمييز الإيجابي أو الكوتا affirmative action/discrimination positive تجنّبًا للعزل الدّائم وللمشاركة الدّيمقراطية (المادة 95 من الدستور).
- الذّهنيات الفئوية mentalité confessionnelle واستغلالها في التّعبئة السّياسية.

إثباتًا أنّ عبارة "طائفية" ليست مفهومًا علميًّا concept/notion ولا إطارًا قانونيًّا catégorie juridique للدّراسة، ورد في المادة 95 من الدّستور تعبير "طائفية" ثمّ تعبير "طائفية سياسية"، ما يعني ضرورة التّوضيح والتّشخيص والمعالجة. نخلط غالبًا بين الزّبائنية والمحاصصة clientélisme وقاعدة التّمييز الإيجابي المعتمدة في أكثر من أربعين بلدًا، والّتي تخضع لقواعد ناظمة normes ضمانًا للكفاءة والمصلحة العامة.

10. نعرض بالإضافة إلى النّصوص لائحة مراجع تطبيقية... لبنانية!

مُـــقدِّمة

يتمّ التّركيز غالبًا في البحوث والبرامج التّطبيقية حول الحوار بين الأديان والثّقافات والعيش المشترك على الجوانب الثّقافية، مع إهمال **المجال العام** الجامع والمشترك **والقواعد الحقوقية** الّتي ترعى الحياة العامة. المعرفة المتبادلة والتّواصل الحياتي اليومي وصحّة التّصورات المتبادلة هي ضرورية وجوهرية، ولكنّها لا تؤسس لسلم أهلي ثابت، كما تثبت ذلك خبرات عالمية في مجتمعات تعدّدية، بخاصّة في لبنان، إذا افتقر المواطنون إلى إدراك مشترك للمصلحة العامة واحترام القواعد الحقوقية النّاظمة للحياة العامة.

نعطي مثالاً مبسّطًا على ذلك في بناء سكني ذي ملكية مشتركة من سبعة طوابق. أحد مالكي وساكني أحد الطّوابق هو انعزالي وبيتوتي، وصاحب ذهنية خاصّة ومنغلق على ذاته... لكنّه يحترم نظام الملكية المشتركة، ويشارك في اجتماع لجنة المالكين، ويدفع مساهماته في الأعباء المشتركة. أمّا مالك طابق آخر فهو بالغ اللّطافة واللّياقة، ما يُسمّى بالانفتاح والتّواصل والتّعرّف إلى سكان البناء كلّهم، ولكنّه... لا يتقيّد بنظام البناء المشترك، ولا يجتمع في إطار لجنة المالكين، ولا يدفع مساهماته في الأعباء المشتركة!

ماذا نفعل عادة في لبنان؟ نسعى إلى التّأثير في ذهنية الانعزالي وانغلاقه... في حين أنّ التّقيّد بنظام البناء المشترك وحسن إدارة هذا البناء والمساهمة المنتظمة في الأعباء العامة يساهم بالضّرورة في تغيير الذّهنية، لأنّه يعيش في بناء منتظم، ونوعية حياة فضلى، وانسجام مع الجوار.

يساهم التّقيّد بنظام الملكية المشتركة في **نوعية حياة أفضل** في البناء المشترك، ويرفع من القيمة العقارية والتّأجيرية لكلّ شقة. لكن إدراك أهمّية المصلحة العامة وانعكاسها إيجابًا على الفرد يتطلّب إدراكًا غير آني، بعيد الأفق على المدى المتوسط والمدى الطّويل، لصالح أولاده وللأجيال القادمة.

المجال العام الجامع والمشترك موجود في الحياة اليومية للنّاس. لكن الحياة السّياسية هي غالبًا في تناقض وانفصام بالنّسبة إلى الواقع المعيش. ما يُثبت موضوعيًّا توفّر مجال عام حياتي يومي لبناني ومشترك:

1. تحوّل معبر المتحف-البربير خلال سنوات الحروب في لبنان (1990-1995) إلى وسط تجاري بديل يمرّ به النّاس، لأنّ مصالح عديدة مشروعة تربط بينهم في عضويات متداخلة overlapping memberships.

2. انتفاضة اللّبنانيين من الطّوائف والمذاهب والمناطق والأعمار كلّها إثر العملية الحربية الإرهابية واغتيال الرّئيس شهيد السّيادة والاستقلال رفيق الحريري ورفاقه في 14/2/2005.

3. مقاومة المجتمع المدني واختراقه المعابر والمتاريس خلال سنوات الحروب. لكن بروز المجال العام الموضوعي تواجهه استراتيجية منظّمة لضربه تتجلّى بشكل خاص في «قتل المدينة» urbicide، في ما سُمّي «التّعبير عن الرّأي» «واعتصام» و«تظاهر» في وسط بيروت خلال 2006.

ليس المجال العام مفهومًا تجريديًّا يتداوله باحثون من خلال مقاربة تقليدية حول الانتماءات الأولية allégeances primaires والطّائفية والعلمانية... إنّها مسألة **معاشة يوميًا،** وترتبط بعنصرَين: مفهوم المجتمع والاجتماع (société, socius, compagnon) في إطار **صلة اجتماعيّة** وتقيّد القانون الّذي ينظّم هذا الاجتماع.

يُطرح الموضوع في المجتمع المتعدّد الأديان والمذاهب واللّغات والأعراق... مع بعض الخصوصيات. لا يعتمد القول السّائد **بالتّعارض بين المواطنية و«الطّائفية»** على دراسات اختبارية. لم يتدرّب مفكّرون مبرمجون على أطر ذهنية لدراسة «الطّائفية» والانتماءات الأولية والهويات، ولدراسة الشّؤون العابرة للطّوائف transcommunautaires بل يتّصف المجتمع التّعددي plural societies بالعناصر الآتية:

1. تباينات دينية، ثقافية، اتنية، ولغوية... لها درجات متفاوتة من الثّبات خلافًا للتّباينات السّياسيّة بين موالاة ومعارضة، إذ مَن يصوّت اليوم للاشتراكيين قد يصوّت المرة القادمة للحزب اليميني.

2. انتظام هذه التّباينات في مؤسسات اجتماعيّة، تربوية، صحية، استشفائية، ترفيهية، وشبابية..

3. تصنيف المواطنين بدرجات متفاوتة حسب لون بشرتهم ولغتهم ودينهم وأسمائهم وموقعهم الجغرافي...

يعني ذلك أنّه يتوجّب اعتماد **سياقات دستورية وثقافية في سبيل الإدارة الدّيمقراطية للتّعددية.**

لكنّه يتوجب التّمييز بين نوعين في التّعددية: **التّعددية القصوى** segmented societies كما في بعض القبائل، إذ يولد الإنسان ضمن جماعته، ويتربّى في مدرسة جماعته، ويلعب مع رفاق جماعته، ويعمل في متجر جماعته، ويتزوّج في إطار جماعته، ولا يعاشر إلّا أبناء جماعته، ويموت ويدفن بين جماعته!

ويوجد **تعددية منفتحة** ومُتداخلة العضويات كما في لبنان والعديد من المجتمعات العربية، على سبيل المثال: مارونـي من كسروان يلد في كسروان، ويتعلّم في مدرسة رسمية في بيروت، ويتزوج روم أرثوذكسية من الشّوف، ويقطن في منطقة الحمراء، ويعمل في مصرف في رأس بيروت، وهو عضو في حزب الكتائب اللّبنانية، وعضو في نقابة العاملين في المصارف، وعضو في جمعية حماية الأسرة، ويملك قطعة أرض في زحلة، وتملك زوجته شقّة سكنية في بيروت...! هذه العضويات المتداخلة overlapping memberships تجعل من الإنسان متفاعلاً ومندمجًا وميالاً إلى التّفاوض.

المثال الأبرز حول **صلابة العلاقات المصلحية الحياتية المشتركة بين اللّبنانيين** معبر المتحف-البربير خلال سنوات حروب 1975-1990 إذ بعد تدمير الأسواق التّجارية كساحة عامة، نشأت ساحة عامة واقعية أخرى هي معبر المتحف-البربير، فحين يتوقّف القصف بين البيروتيين كنت تشاهد جماهير غفيرة تنتقل بين «الشّرقية» و«الغربية». من هم هؤلاء؟ طلبت مرارًا من طلاب دكتوراه إعداد أطروحة حول الموضوع. إنّهم لبنانيون من الانتماءات والمناطق كلّها، لديهم أقرباء ومصالح وأعمال متداخلة مُشتركة!

لكن اللّبناني، بسبب ضعف استقلاليته الذّهنية، ينجرف بسهولة في التّعبئة النّزاعية على حساب **المصالح الحياتية اليومية المشتركة** ومستقبله ومستقبل الأجيال. ويتطلّب ذلك سياقات تربوية.

لبنان وحدة مصلحية، اقتصادية، تجارية صلبة، نحتاج إلى انتقال هذه الصّلابة إلى الحياة العامة. وتعدّ عوامل تنمية المجال العام بخاصّة في المجتمع المتعدّد، هي: **العائلة والمدرسة والجيش والإدارة العامة والنّقابات والهيئات المهنية والإعلام.** ويتمّ بناء إدراك المجال العام في لبنان من خلال:

1. العائلة والمدرسة: ما هي السّلوكيات في العائلة اللّبنانية والعربية عامة؟ وما هي السّلوكيات السّائدة في المدرسة؟ وما هي البرامج في الثّقافة المدنية من خلال العلاقات التّربوية كلّها؟ وهل هي مبنية على علاقات نفوذ أم قواعد ناظمة لحماية حقوق الأفراد والمصلحة العامة؟

2. الجيش: ما فائدة الخدمة العسكرية؟ ما هي علاقة اللّبناني بالجيش؟

3. الإدارة العامة: الحاجة إلى دولة وظيفية fonctionnel، في الشّؤون الحياتية اليومية، مع تبنّي سياسات عامة، وممارسة مواطنية براغماتية citoyenneté pragmatique حول **الأربعة م: مدرسة، مستشفى، مسكن، ومستهلك.**

4. التّوازن بين الأحزاب والنّقابات: ما موقع الأحزاب والنّقابات في خلق المجال العام في مجتمع متنوّع؟ قد تتحوّل قوى حزبية إلى أجهزة سلطوية، مع استقطاب مصلحي، في حال ضعفت الحركة النّقابية الّتي تُمثّل قضايا النّاس اليومية الحياتية. النّقابات والهيئات المهنية أساسًا عابرة للانتماءات الأولية. وقد ضُربت الحركة النّقابية منذ 1980 في حين تحمل الحركة النّقابية اللّبنانية تراثًا في المجال العام الجامع والمشترك.

5. الإعلام العام: تحقّقت من خلال تلفزيون لبنان وإذاعة لبنان والوكالة الوطنية للإعلام، وفي الإعلام الخاص... برامج عديدة في هذا المجال، بخاصّة خلال تولّي الأستاذ فؤاد السّعد وزارة الدّولة لشؤون التّنمية الادارية.

وفتحت التّطورات العربية مجالاً لنشوء ساحة عامة يقتضي التّعامل معها، وهي بحاجة إلى انتظام في إطار قواعد حقوقية.
لكن غالبًا ما تختزل السّياسة politique في برامج مُتلفزة إلى مماحكة polémique ومشاكسة. ويتمّ تدريس علم السّياسة كمجرد توازن قوى ونزاعات، ما يساهم في نهاية السّياسة fin du politique كإدارة للشّأن العام res publica. كيف نستعيد بالتّالي السّياسة polis, cité حسب أرسطو؟ السّياسة هي في آن ما تنازع على السّلطة والموارد والنّفوذ، وهي أيضًا إدارة الشّأن العام. **هل تتغلّب علاقات النّفوذ على إدارة الشّأن العام؟**

يخضع لبنان منذ سنوات إلى تلاعب في نظامه manipulation لكي يكون غير قابل للحكم ingouvernable إلّا بتدخل خارجي. يمكن تعداد تقنيات التّلاعب ومساعي ضرب المؤسسات النّاظمة للمجال العام الجامع والمشترك.
لاكتساب الحس بالمسؤولية وبُعد النّظر largeur du champ de conscience حول مفاعيل عمل أيّ فرد، فليبحث كلّ واحد في تاريخ عائلته، فمنذ قرن أو نصف قرن، سنرى أن جدّه أو والده الّذي اشترى أو باع أرضًا في هذه المنطقة أو تلك، أو درس في هذه المدرسة أو تلك... كيف انعكس ذلك، وما يزال يتفاعل لغاية اليوم على أولاده وأحفاده!
أعمالنا تلاحقنا وتلاحق الأجيال.

لذا، يُميّز أحد الكتّاب بين **السّياسي** الّذي يفكّر بالانتخابات المقبلة وبين **رجل الدّولة** الّذي يفكّر بالأجيال القادمة! ويُقال عن الرّئيس شارل ديغول إنّه عندما يلبس جواربه صباحًا يفكّر بالتّاريخ!

توصل العيش المشترك vivre-ensemble في لبنان إلى درجة عالية من الاندماج، لا مثيل له في بلدان أخرى على **مستوى المجتمع**، ولكن على **المستوى السّياسي** فهو في تصدّع مُستمر، ما يتطلّب أربعة سياقات ثقافيّة تربويّة أولوية، انطلاقًا من الخبرة اللّبنانية وخبرات بلدان تعدّدية أخرى، أبرزها سويسرا:

1. ثقافة الاستقلالية لدى اللّبناني culture d'autonomie فيكون ملتزمًا ولكن غير تابع ومستتبع.
2. ثقافة القاعدة الحقوقية الّتي هي التّعبير اليومي عن العقد الاجتماعي.
3. ثقافة الشّأن العام العابر بطبيعته للانتماءات الأولية كلّها، وهذا موضوع الملف.
4. ثقافة الحذر في العلاقات الخارجية، العلاقات الخارجية كلّها، في سياق «لبنان عربي الهوية والانتماء» (مقدمة الدّستور اللّبناني).

As early in my life as my memory runs, I remember my father saying, **"John, try to leave any place you come to better than you found it."** He did not say much better; he did not even say that I must succeed. He did say TRY. He was too wise, and perhaps too human, to call for a ceaseless sacrifice. He simply asked for some awareness, some attention to the bigger picture, some stepping out of one's immediate concerns, jealousies and ambitions. That is what I ask of myself as president of the AUB, and that is what I ask of you. It is not a heroic ask – I shall strive to make the AUB a better university than I found it.

Commencement Exercises, July 15, 1998

John Waterbury

A Multi-Faceted President AUB

Gala Dinner, June 27, 2008, 40 p., p. 1

ترد إلى ذاكرتي هذه العبارة الّتي وجّهها إليّ والدي في فجر حياتي قائلاً: **«حاول يا جون أن تجعل من أيّ مكان أن يكون عندما تتركه في حالة أفضل مما كان عندما جئت إليه».** أعدّ أنّ هذا أفضل كلام تلقّيته من والدي. لم يقل لي عليك أن تنجح. قال: حاول. لقد كان حكيمًا جدًّا بل إنسانيًّا جدًّا بدعوته إلى التّضحية المستمرة.

لقد أراد بكلّ بساطة توعيتي أو لفت انتباهي لقضايا أكبر، وأخذ الحذر مما سيحيط بي من صعاب وحسد وطموح.

ما أطالب نفسي به اليوم كرئيس للجامعة الأميركية في بيروت، وما أطلبه منكم أيضًا ليس عملاً بطوليًّا. سأجاهد لأجعل من الجامعة الأميركية في بيروت جامعة أفضل مما هي عليه اليوم.

جون واترباي

الخطاب الأول لتسلّم مهامه رئيسًا للجامعة الأميركية في بيروت، 15 تموز 1998

1 | علاقات شطارة ونفوذ أم قواعد ناظمة؟
سلوكيات في الحياة اليومية والمدرسية

هل العلاقات في البنيات التّحتية في المجتمع؛ أي في العائلة والمدرسة والحي وبين الرفاق، هي مبنية على قوة ونفوذ وموقع أم على قواعد ناظمة normes؟ يبدو أنّ كلّ شيء قابل للمساومة compromission والمناورة والشّطارة والتّموضع وتحزيب فريق على آخر. لسنا جينيًّا كذلك، بل في بلدان أخرى تمّ الاهتمام بالتّربية على القاعدة الحقوقية culture de légalité؛ أي على القواعد النّاظمة للمجتمع، بعد مرحلة التّحرر الوطني. أمّا في المجتمعات العربية فتلت عهود ما سُمّي بالتّحرر عهودًا من الاستبداد وحروبًا وأزمات مُستعصية.
كان هدف «خطّة التّهوض التّربوي» في المركز التّربوي للبحوث والإنماء، وبخاصّة برامج «التّنشئة الوطنية والتّربية المدنية» و«التّاريخ» إجراء تحوّل في السّلوك من خلال التّربية. التّغيير في السّلوكيات عملية تربوية بالمعنى الواسع، وهي تشمل العائلة والبيئة ومؤسسات التّعليم، والهيئات الرّسمية بما تنقله من نماذج سلوكية، وكذلك وسائل الإعلام.

إنّ الجمعيات الشّبابية والاجتماعية والثّقافية، والمؤسسات التّربوية، الرّسميّة والخاصّة، قادرة على التّغيير في التّربية المعيشة. يتوجّه كثيرون إلى الدّولة للشّكوى أو النّقد أو المطالبة. الكلّ يهرب إلى خارج سربه، بينما المطلوب من كلّ واحد أن يعمل أولاً حيث هو؛ فيثير القناعة والقدوة والاقتداء، ومن ثمّ التّعميم. يقول الفيلسوف الألماني نيتشه Nietzsche: «حيث أنت نقّب بعمق».

نشاهد الحادثة الآتية في عائلة لبنانية: أنّبت الجدّة الولد الّذي عمره عشر سنوات، وضربته لأنّه أساء التّصرف. فجاء الطّفل إلى والده ليشكو جدّته. أنّبه الأب أيضًا، وضربه. عاد الطّفل إلى جدّته مستاءً، وبصق أمامها! احتضنته الجدّة لتحميه وأخذت تلاطفه! توجّهت حينئذ الوالدة إلى طفلها قائلة: هكذا تتصرّف مع جدّتك الّتي قدّمت لك حذاءً جديدًا! أجاب الطّفل بشراسة: لا، ليست جدّتي الّتي أهدتني الحذاء!
يظهر من هذه الحادثة الّتي نُشاهد مثيلها مرارًا، أنّ العلاقة فيها تقوم على الشّطارة، والمساومة في الأمور كلّها من دون استثناء، وعدم احترام الآخر، وتحزيب فريق على آخر واستجداء عطف فريق ضد فريق.

يتمتّع اللّبناني بالعديد من الصّفات: القدرة على التّكيّف، الانفتاح على العالم، الخبرة التّاريخية الطّويلة، المقاومة، والتّعلّق بالحريات... لكن بعض السّلوكيات السّائدة لها نتائج سلبية على الحياة الفردية والعامة. ما نشكو منه على مستوى النّظام السّياسي في ما يتعلّق بالسلطة خصوصًا، والإدارة والشّأن العام له جذوره في البنيات الذّهنية. فهل تحدث المعاناة المشتركة طيلة أكثر من ربع قرن صدمة نفسية تؤثّر في سلوكيات المواطنين؟
القيم مشكلة تصادفنا في حياتنا اليومية، وتعني المجتمع بكامله: الآباء والأمهات والمعلّمون

والأساتذة والمسؤولون والأطفال والشّباب والتّلامذة والطّلاب، وكذلك المؤسسات السّياسية والإدارات العامة وجمعيات المجتمع المدني.

أولًا: سلوكيات في العائلة

1. واحد بشد والتّاني بيرخي أو علاقة الشّطارة حيث كل شيء قابل للتّفاوض: إنّه مبدأ سائد في البيت. عندما يؤنّب الأب أحد أولاده، تُسرع الأم لتدافع والعكس بالعكس. وبالتّالي، ينظر الولد إلى السّلطة وقواعدها، وكأنّها لعبة مناورة وتوازن قوى حيث الحقّ لصالح مَن يجيد اللّعبة. ويفجر الولد للحصول على ما يبتغيه؛ فتسارع والدته إلى تلبية طلباته. من يعصّب ويُفجّر ويتمرجل يحصل على مبتغاه في حين أن من يمارس العقلانية وضبط النّفس تكون حقوقه مهضومة.

2. التّهديد من دون تنفيذ: بكسر إيدك: تتوجّه الأمّ إلى طفلها بوابل من الوعيد والتّهديد من دون أن تنفّذ بندًا واحدًا من أقوالها! مُجرد القول: «بكسر ايدك»، فيه من التّضخيم، ما يجعله مستحيل التّنفيذ.

3. ضياع المسؤولية: اشكيك عند البابا: تقول الأمّ لابنها: «أشكيك عند البابا». فهل هي شاهدة غريبة عن البيت ومُجردة من الصّلاحيات؟ وكيف يُمكن للأب أن يقاصص ببرودة أعصاب ومن دون ان يكون شاهدًا على سياق ما جرى؟

4. الكلّ يتدخل في كلّ شيء: عندما تكون العائلة في صالون المنزل، ويسدي الأب أو الأم الرّأي إلى الابنة أو الابن، تتدخل العمّة والعم والخالة والصّديق والجارة، وغالبًا كلّ الحاضرين، وتتحوّل الملاحظة إلى سجال عام! ما شأن الأقرباء والجيران في صلاحية الوالد أو الوالدة وفي العلاقات بين الآباء وأبنائهم؟ كلّ واحد يتدخل في كلّ شيء، ويتحوّل كلّ موضوع إلى حوار سائب من دون تمايز في الوظائف أو ضوابط، وذلك على النّمط الّذي عشناه طيلة سنوات الحروب في لبنان، وأسميناه حوارًا. ويعدّ التّمييز بين الأدوار واحترام الصّلاحيات وقواعد اتّخاذ القرارات وتنفيذها من الأمور الّتي لم نتربَّ عليها.

5. الحصول على المبتغى بوساطة الملاحقة في النّق: الطّفل الّذي ترفض له والدته مطلبًا يعتمد المثابرة في النّق، اليوم وغدًا، وبعد أيّام، وبعد أسبوع، وحتّى طيلة شهر، وربّما اشهر... إلى أن تستسلم الوالدة مُرهقة ومُنهارة الأعصاب. يمتدّ هذا السّلوك إلى الحياة الاجتماعيّة. إذا وضع أحدهم سيّارته في التّصليح في أحد الكاراجات، ووُعد بإنجازها وتسليمها عند السّاعة الرّابعة بعد الظّهر، يتصل بصاحب الكاراج عند العاشرة صباحًا، ويمرّ عليه ظهرًا، ويطرح عليه سؤالاً بوساطة أحد الأقارب حول مجرى العمل، ويعود إلى الملاحقة عند الثّانية من بعد الظّهر، إلى أن ينتهي العمل ويتأكّد من ذلك. هذا النّوع من الملاحقة بالنّق يرسي علاقات بين النّاس قائمة على توازن قوى، حيث النّعم ليست نعم، واللّا ليست لا. يمكن تاليًا الحصول على كلّ شيء بالقوّة والنّفوذ، وفي حالة الضّعف بإرهاق الآخر نفسيًّا تحت ستار الاستجداء وإثارة العطف والشّفقة. المثابرة في الملاحقة، بهدف إرهاق الآخر، هي خرق لمفهوم المعايير والمبادئ والحقوق.

6. الماركانتيلية أو لكلّ سلوك سعر: وهناك المركانتيلية في العلاقات العائلية: إذا كتبت فرضك تستحقّ «خرجية»، واذا كنت عاقلاً تذهب إلى نزهة. يتلاشى من جراء هذه السّلوكيات مفهوم الواجبات والحقوق لصالح المنفعة الشّخصية المباشرة والملموسة.
7. الظّلم: جيبيلي كباية ماي! العلاقات العائلية تقوم على المحبّة والتّضامن والمشاركة. يخرج الأخ ليلعب خارج المنزل، بينما تبقى الشّقيقة الصّغرى في المنزل، وتتعب في ترتيب البيت وإعداد الطّعام. يعود الأخ ويقول، وهو جالس على كرسيه، أمرًا:» اعطيني كباية ماي!» يفتقر هذا النّمط من السّلوك إلى العدل والمساواة والمشاركة في المسؤولية.

ثانيًا: سلوكيات في المدرسة

8. تلقين ولا تعبير: أعطت المعلمة التّلامذة فرضًا في الإنشاء حول موضوع: صِفْ والدتك. يستعمل التّلميذ أجمل العبارات الّتي وردت في كتاب المطالعة، أو المختارات الّتي تمّ دراستها في الصّف، ويحصل على علامة جيدة. وكيف ذلك؟ الأمّ الّتي يصفها لا تنطبق صورتها على صورة أمّه. يستحقّ التّلميذ بالأحرى علامة متدنية لأنّه لا يصف فعلاً والدته إنّما أمّ الكتاب! تُخبر والدة، أستاذة في علم النّفس، أنّه طُلب من ابنها في المدرسة كتابة إنشاء حول موضوع: ماذا تفعل والدتك صباحًا؟ بعد أيّام، قرأت الوالدة إنشاء ابنها، إذ يصف والدة تستيقظ باكرًا، وتعدّ الحليب والفطور لزوجها وأولادها، فقالت له مُستغربة: ولكنّي، أنا لا أفعل ذلك! أجابها الابن: هيك لازم نكتب! ما يعني أنّه يتوجب عليه لا التّعبير عن الواقع، بل سرد المفردات والآراء السّائدة كي يستحقّ التّقدير، ويحصل على علامة جيّدة.
9. لا تساؤل: لماذا صعد الولد إلى الجبل؟ إلى أيّ مدى المدرسة هي مجال للتّفكير والتّساؤل وقول لا، ولماذا؟ يُنقل عن منح الصّلح قوله إنّ الأزمة مع بعض المثقفين «اللّغويين» أنّهم يقومون بتصريف جيّد للجملة: صعد الولد إلى الجبل. لا بأس بالتّصريف، لكن المشكلة هي الآتية، وننساها: ماذا صعد يفعل في الجبل؟!
10. اتكالية ولا مبادرة: عاد طفل أميركي من المدرسة باكيًا لأنّ رفيقه في الصّف أخذ منه الطّابة، فاستعجلته أمّه قائلة: «كفّ عن البكاء. إذا وصل والدك وعرف السّبب، سيوبّخك. غدًا، حاول أن تعالج القضية مع رفيقك، وأن تسترجع الطّابة». إذا حصل الحدث عينه مع أمّ عربية، تثور العائلة بكاملها ضد المدرسة والنّاظر والإدارة، ويذهب الأب والأم في اليوم التّالي، ليشتكيا ويدافعا عن ولدهما. الاتكالية هي السّائدة.

ثالثًا: سلوكيات في الحياة العامة

11. حضارة الزّجل أو الجواب على القافية: يقتضي الخوف من الخطاب الّذي يكون فصيحًا وبليغًا، ولكنّه لا يصف الأشياء على حقيقتها. يقتضي التّخلّص من حضارة الزّجل (وهو غير الزّجل الشّعري)، هذه المنافسة في الشّعر العامي الّتي تفرض على الشّاعر الإجابة عفويًّا

وشعريًّا على القافية الّتي وضعها الفريق الآخر. إنّه تمرين يفرض المهارة، ويثير التّصفيق والشّعور بالابتهاج. هذه الطّريقة الزّجلية تستعمل في المجالات الأخرى. كلّما أجبنا بطريقة لبقة أو ألقينا خطابًا، يُخيّل لنا أنّنا حلّلنا المشكلة، ونصدّق كلامنا، ونقف عنده من دون ترجمة القول بالفعل. والمؤسف أنّنا نصدّق أنّنا بجوابنا البليغ وصلنا إلى الهدف، في حين ورد في النّشيد الوطني اللّبناني: قولنا والعمل!

12. التّكاذب وعدم المصارحة وعدم المكاشفة والمجاملة في أمور أساسية: عُرضت في القاهرة مسرحية كتبها لينين الرّملي بعنوان: بالعربي الفصيح. موضوع المسرحية الانفصام بين الخطاب العربي والممارسة، ليس في السّياسة فقط بل في مختلف شؤون الحياة اليومية، ما ينعكس سلبًا على الحياة العامة. موضوع المسرحية: 22 شابًا وشابة من مختلف الجنسيات العربية يتابعون دراستهم الجامعية في لندن. إنّهم يُعانون سوء الصّورة العربية لدى البريطانيين خصوصًا، والغرب عمومًا، وفي مختلف وسائل الإعلام. وهم يريدون تحسين الصّورة، مجرد الصّورة، وهم يمضون أوقاتهم في العلب اللّيلية. يقع هؤلاء الطّلاب العرب، بل يُوقعون أنفسهم، في سلسلة مشاكل مع السّلطات البريطانية لأنّهم يتمرجلون في خطاباتهم؛ فيؤخذ كلامهم على غير واقعه. ويقعون كذلك في مشاكل لا تحصى مع ذويهم، وخطيباتهم في البلاد العربية، وزملائهم العرب في الدّراسة، ذلك كلّه بسبب عدم المكاشفة والتّكاذب وعدم المصارحة والتّهرّب من الواقع، ومقاربة المشاكل بالخطب الرّنانة، من دون مواجهة الذّات والآخر. واذا اتفقوا على عقد اجتماع قمة لمعالجة مشكلة، فإنّهم يختلفون فيما بينهم حول جدول الأعمال، ومن يرأس الجلسة، ويتحول الاجتماع إلى مزايدات خطابية وتخوين متبادل، وينتهي اللّقاء ببيان كلّه بلاغة كلامية لمجرد إعطاء صورة عن الاجتماع تتناقض تمامًا عما حصل خلاله.

المسرحية مليئة بالمفاجآت والمصائب والمشاكل مع السّلطات البريطانية، كما بين الطّلاب أنفسهم، بسبب التّكاذب والتّذاكي والمسايرة والبطولات الخطابية. ويشعر هؤلاء الطّلاب بالنّهاية أنّهم يتكاذبون ويتذاكون، ولا يتصارحون ولا يتكاشفون، ما يوّرطهم في مشاكل مع ذويهم وعائلاتهم وقضاياهم الوطنية والاجتماعية والعائلية. تنتهي المسرحية بتكرار عبارة «لدينا مشكلة»، «لدينا مشكلة»! لكن الإقرار بوجود مشكلة لا يؤدّي إلى الاعتراف بالخطأ ومجابهة الذّات والواقع، بل يتحوّل إلى شعار جديد يتكرّر كأسطوانة معطلة. يوفّر هذا الشّعار لإبطال المسرحية الشّعور بالاكتفاء الذّاتي، من جراء النّغمة الكلامية الّتي تتردّد كأنشودة، ويسدل السّتار على آخر فصل من المسرحية المضحكة والمأسوية في آن[1].

كيف يمكن احتواء النّزاعات وحل المشاكل من دون التّعبير الواضح عنها بلا خوف، ولا تخوين؟ كلامنا في موضوع سياسيّ له خمسة أوجه تختلف باختلاف المحاور:

أ. الكلام للكلام، وذلك لإثبات الموقف وإثبات الوجود من دون أن يؤدّي ذلك إلى عمل معيّن.

ب. الكلام الّذي يقوله اللّبناني لمن هو من دينه.

ج. الكلام في الموضوع نفسه الّذي يقوله اللّبناني لمن ليس من دينه.

[1] لينين الرملي، بالعربي الفصيح، القاهرة، المركز المصري العربي، 1992، ص 176.

د. الكلام في الموضوع نفسه الّذي يقوله للأجنبي.

هـ. الكلام في الموضوع نفسه الّذي يقوله للعربي.

هذه الخماسية في الكلام – وهي أكثر وأبعد من الثّنائية – تُولد لبسًا يشكّل عنصرَ صراعٍ وتصعيدًا ونزاعات، بينما حالات السّلم والحرب تفترض مواقفَ صريحة.

في حياتنا الاجتماعيّة، تُقال الحقيقة غالبًا في الكواليس وقاعات الانتظار، وليس في اجتماعات رسميّة إذ يظهر الجميع خلال الاجتماع إعجابهم بالنّظام والعمل والدّرس وعلاقاتهم مع الإدارة! وتكون الأمور كلّها داخل الاجتماع العام على ما يرام! لا تعرف حقيقة ما يجري إلّا خارج قاعة الاجتماع. ما لا يُقال، لياقة ومسايرة في الحياة العائلية والمدرسية والحياة الاجتماعيّة، هو الأكثر أهميّة وهو والجوهر، ويتراكم مع الوقت، ثمّ ينفجر فجأة. ويستغرب الجميع الانفجار الّذي لم يعد مكبوتًا.

أرادت مديرة مدرسة أن تعالج مشكلة الكذب المتستر بالمسايرة؛ فطلبت من التّلامذة، ومن الأهل أن يعبّروا خطّيًّا عمّا يزعجهم. أجابوا بصراحة. يوجد وسيلة لتقول ما تُفكّر به، باحترام وصدق ومن دون تجريح لحل المشاكل بجدية.

13. الانفعالية وردة الفعل وعدم التّخطيط: تتحكم غالبًا في النفسية اللبنانية عوامل متعددة أهمها الانفعالية. ارتكزت الاستراتيجية خلال سبعة وخمسين وقفًا لإطلاق النار في حرب السنتين (1975-1976) على تسلسل الانفعالات وردات الفعل التي يمكن عرضها بشكل رسم بياني يُمثل استراتيجية ردة الفعل أو الدورة العادية للجولة العنفية خلال حرب السنتين وسبعة وخمسين قرارًا لوقف إطلاق النّار. وغالبًا ما كانت هذه الدورة العنفية تبدأ بالتصعيد الكلامي يليه اغتيال من هنا أو هناك مرورا بالخطف والخطف المضاد، يليه اشتباك وحوار وتهدئة. ثمّ سرعان ما تخرق التهدئة بالقنص ثم التصعيد وهكذا دواليك.

رسم 1: استراتيجية العنف في حرب السّنتين:
57 جولة عنف و57 قرار وقف لإطلاق النّار: 1975-1976

بعض ما نشكو منه على صعيد الأمن الوطني له جذوره في البنيات الذهنية. إن أحداث الشوف في 8 ايار 1993 وأحداثًا أخرى، وبخاصة تظاهرة الاحد الاسود في 5/2/2006، وُضع حد لها بفضل التدخل الصارم من قيادات سياسية ودينية وقبل ان تتفاعل بمداخلات خارجية. تظهر هذه الاحداث ان البنيات الذهنية (الانفعالية، التعبئة الفئوية، الانجراف بالإشاعات...) بحاجة الى معالجة لأن هذه السلوكيات تُهدد الأمن والاستقلال.

كيف نتخطّى الانفعالية والارتجال ونلج إلى التّخطيط؟ إنّ الشّطارة على الطّريقة التّقليدية تعدّاها الزّمن. في لبنان كما في المنطقة، وصار التّنافس حادًّا، وسيزداد حدّة في إطار التّحوّلات في المنطقة. يرتكز التّنافس اليوم على الجدّية والنّوعية لأنّ النّاس صارت مطّلعة على مصالحها.

14. الارتجال: يُذهلك في العديد من الإدارات العامة مشاريع رائدة وتصاميم موضوعة بأشكال جميلة ومعلقة على الجدران. إذا سألت عن تنفيذ هذه المشاريع، ينظر إليك باحتقار، وكأنّك لا تتذوّق الفن والزّخرفة والتّخطيط الحديث. تُوفّر الخطب والتّصاميم اكتفاء ذاتيًّا يغني عن المتابعة والتّنفيذ.

15. المعليش أو عدم إدراك المصلحة العامة: نتمتّع كلبنانيين بميزات معروفة ومهمّة، أبرزها الانفتاح والتّكيّف. والتّجارب العديدة الّتي مررنا بها جعلت منا شعبًا ناضجًا في العديد من القضايا. لكن بعض تصرفاتنا، ومنها الشّطارة والمسايرة «والتّظبيطات» والخطابات الرّنّانة، صارت غير ناجعة في عالم تنافسيّ أكثر فأكثر، وفي مرحلة إعادة البناء. تتطلّب هذه المرحلة التّخطيط والإدراك الشّامل للمصلحة العامة والتّنفيذ.

في مسرحية **السّلم**، يصف الكاتب الشّاب يوسف سعد الّذي صرعه الموت في 25 نيسان 1990 في مكتبه في «قرى الأطفال» في سن الفيل، الصّور المشوّهة عن الآخر وبعض السّلوكيات[1]. تجربتنا الغنية والمؤلمة هي وحدها الّتي تسمح لنا من خلال حالات معيوشة باستخلاص العبر. ولكن بدلاً من ذلك يبدو أنّنا مستمرون في اعتماد سلوك **المعليش، وبيناتنا، والشّطارة، وشوفيها، ومشّيها، والمسايرة، وما تحمل السّلم بالعرض**... ونحن مُستمرون في ممارسة التّذاكي؛ أي الاعتقاد أنّ الجماعة/ الطّائفة الأخرى أقل ذكاءً في إدراك اللّعبة الّتي نمارسها، وفي تبرير الذّات استنادًا إلى ما نُسمّيه الواقع والظّروف. اضمحلت الشّجاعة في الحياة العامة نتيجة المساومة. لم نفقد الشّجاعة في التّكيّف مع الأوضاع كلّها، بل فقدنا الشّجاعة في التّقرير، في المغادرة أو في البقاء، وفي تحمّل المسؤولية، بدلاً من تمييعها في مشاركة مشبوهة أو وفاق يقتصر على أعلى القمة، ويتستّر خلف حجج قانونية. هل ندرك أنّ الثّرثرة ولتلتة الجيران قد تُزعزع استقرار عائلة، وأنّ الاستخفاف بالمواعيد يسبّب اضطرابًا في الحياة المدرسية والجامعية؟ يمكن إنقاذ حياة بشرية بفضل إحساس أعمق بالواجب وضمير مهني أشد عزيمة. قد تؤدّي المعليش إلى اللّامسؤولية، وإلى مأساة وطنية.

---

[1] يوسف سعد، المسرحيات (أشرف على نشرها ليلى سلوم سعد وانطوان مسرّه وافلين مسرّه)، جزءان وأجزاء أخرى قيد الاعداد، بيروت، المكتبة الشرقية، 1992 و1998.

16. بتعرف مين انا؟ في مجال إدراك المساواة نسمع بعض الأحيان العبارة الآتية: بتعرف مين أنا أو بتعرف مع مين عم تحكي. إنّه الدّلالة على التّعالي والطّبقية والعلاقات الاجتماعية القائمة على المحسوبية واستغلال النّفوذ، لا على المساواة في الحقوق والواجبات.

لبنان بلد صغير، فالنّاس تعرف بعضها بعضًا. إذا كنت قاضيًا فالمتقاضون هم من الأصدقاء أو الجيران أو أصدقاء الأصدقاء أو أصدقاء الجيران. كيف يمكن للإنسان الحريص على مبادئه في بلد صغير كلبنان، حيث النّاس تعرف بعضها بعضًا، أن يحافظ على علاقاته الاجتماعيّة، وعلى حرارتها في إطار تطبيق القاعدة والقانون؟ يبدو لمن يعيش هذه المأساة أنّ السّؤال هو من نوع الأحجية. إنّها معضلة رجل السّياسة اللّبناني الّذي يتمتع بصفات رجل الدّولة، والقاضي، والموظّف، ومدير المؤسسة أو المدرسة أو المعهد، أو مدير عقار في ملكية مشتركة، أو رب عائلة في العائلة اللّبنانية الممتدة.

ما العمل؟ إذا انتقلنا من المساومة المشبوهة إلى القاعدة المدروسة والعادلة في علاقاتنا، وعلى المستويات كلّها فإنّنا نحافظ على حرارة علاقاتنا الإنسانية وشفافيتها، وينحسر التّداخل الوخيم العواقب بين مصالحنا الفردية الضّيقة والشّأن العام. القاعدة تنظّم الحياة العامة، وتحمي العلاقات الخاصة.

يمكن معالجة العديد من المشاكل، والحفاظ على حرارة علاقاتنا إذا صار بالإمكان القول لجمهور أصدقائنا، ومعارفنا، ومعارف معارفنا، وجيراننا وجيران جيراننا، وأقاربنا، والمقربين إلينا، عندما يطلبون ويُطالبون بمساومة مشبوهة: ماذا يقول الكتاب؟، وذلك على نمط الرّئيس فؤاد شهاب، وهو يعني بالكتاب الدّستور والنّظام العام.

2 | من العائلة إلى... العلاقة بالدّولة
الدّولة تبدأ... في العائلة

انكبّ طلّاب القسم الخاص في "الماستر في السّلام والتّنمية" في جامعة الرّوح القدس في الكسليك، بالتّعاون مع الجامعة اللّبنانية، وجامعة لاسابينزا La Sapienza في روما، وفي إطار مادة: "انتروبولوجيا مجتمعات الشّرق الأوسط" خلال السّنة الجامعية 2012-2013 (إشراف أنطوان مسرّه) على رصد مشاهدات ميدانية حول ممارسة السّلطة النّاظمة -au torité والشّأن العام في العائلة اللّبنانية.
كيف يتعامل اللّبنانيون في الحياة اليومية وفي العلاقات العائلية، الّتي هي المصدر الأولي للتّنشئة، مع السّلطة النّاظمة autorité الّتي تتطلّب خضوعًا لمنظومة قواعد، وليس الانسياق في علاقات نفوذ؟
يُستخلص من رصد المشاهدات أربعة أنماط مع تأثيراتها المدرسيّة، وفي الحياة العامة.

1. التّحايل والابتزاز: الأمّ في العائلات الّتي ما تزال بطريركية تحرّض الأولاد على الوالد تحت ستار الحنان والتّفهّم. فيتّخذ الأب، تجنّبًا للمواجهة، مسافة من الخلاف في حين يسعى الأولاد إلى الاستفادة من التّباينات.
الأمّ الّتي تحمل في اللّاوعي ممارسات في تربيتها العائلية، تدافع دائمًا عن ابنتها تجاه أية ملاحظة بديهية من الأب. أمّا الابنة الّتي تحظى بالتّأييد الدّائم من الوالدة؛ فتحمل في النّهاية الوالد على الصّمت أو الاستقالة (كريستال برباري).
في حالات أخرى يُخضع الطّفل والديه من خلال ممارسة الفجور. تتدخل عندئذ كلّ العائلة الممتدة لتهدئة الطّفل، وتجنّب انهياره المصطنع أو غشيانه المفتعل. لا يمرّ زمن طويل حتّى يكتسب الطّفل تجاه والديه سلطة شاملة، ويصير الحاكم الفعلي (سلمى شلبي).
تنتشر ليبرالية موحشة من خلال نشر علم نفسي سطحي بين عامة النّاس. تخشى العائلة أحداث عقد نفسية complexe لدى الطّفل الّذي يتمّ التّصرّف معه، وهو في الخامسة من العمر، وكأنّه صار راشدًا. يستفيد الطّفل من ذلك الصّراخ والبكاء وإهانة زوّار المنزل (ماري كلير مبارك). تقول ابنة عمرها 14 سنة بغطرسة لوالدها قبل خروجها ليلاً من المنزل: "لا أطلب منك إذنًا، اعلمك فقط!" (نسرين فغالي).

2. العنف: في حالات أخرى لا حاجة إلى التّحايل على السّلطة، إذ تُمارس السّلطة بطريقة مباشرة. يضرب شاب خطيبته أمام والديها الطّاعنين في السّن (كريستينا تولاني). في حالات أخرى تضطرب صورة الوالدة في العائلة عندما يضرب الوالد زوجته أمام الأطفال المذعورين.
في حالات أخرى تطغى السّلطة المطلقة pouvoir والتّمييز. يصرخ الأب العائد إلى المنزل: "أين ابنتي؟" تجيبه الوالدة: "ذهبت للدّراسة عند صديقتها". يصرخ الوالد: "لتحضر الآن!"،

في حين يخرج الابن بعمر 15 سنة من المنزل، ولا يعود إلّا صباح اليوم التّالي (تاتيانا كريدي).

3. تناقض وسجالات: تظهر ممارسات في العلاقات العائلية اليومية مأساة السّلطة وحدّتها أو ازدواجيتها. يؤدّي مفهوم المساواة بين الزّوجين ومفهوم الحوار، في حال عدم فهم روحيتهما ومضامينهما، إلى إلغاء مفهوم السّلطة العائلية. تصرخ أمّ أمام الوالد: "ابنك... ابنك...! (سلمى شلبي).
يُلاحظ أيضًا تناقض في الأوامر. تطلب الأمّ من ابنها أن يذهب إلى النّوم، في حين يبدي الأب تحفّظات حيث أنّ الغد هو يوم عطلة (نجاة الرّاعي، إليان لحود). أمّا الطّفلة المدلّعة فأصبحت خبيرة في لعبة سلطة النّفوذ في العائلة تجاه والدة تعيش عقدة ذنب، وتجاه أوامر غير متناسقة في العائلة الممتدة.
في حالات أخرى، يستقيل الأب من أبوته بعد معاناة، تاركًا للوالدة المبادرة (سينتيا الحاج).
في عائلة مُفككة، يكلف الوالد ابنته بالشّؤون كلّها: "اسألوا ابنتي البكر" (بيتر بعينو).
في العائلة الممتدة، بخاصّة عندما يعيش الجد أو الجدة أو العمة في المنزل ذاته، تصير ممارسة السّلطة خاضعة يوميًّا إلى سجالات من دون حدود (لارا تشيكاريان)، ويحصل خرق مُستمر لضرورة التّمايز في الوظائف والمسؤوليات (محمد منيمنه).
في حالة أخرى، حيث راتب الوالدة الشّهري هو أرفع من راتب الزّوج، تصير الوالدة هي الآمرة (راني نخله). ولكن تظلّ الصّورة الإيجابية للأب كما لدى عائلة في بعاصير الشّوف، إذ فقدت الوالدة زوجها، وهي تردّد دائمًا تجاه أولادها: "هذه إرادة والدكم" (نوال الكعكور).

4. الأب في المدرسة! ممارسة السّلطة في العائلة لها تداعياتها في المدرسة. يحصل غالبًا تطاول في العلاقات المدرسية (ليال بيطار). في مدرسة رسمية في الجنوب، يُخالف تلميذ نظام المدرسة؛ فيأتي الأب، وهو موظّف في إدارة عامة إلى المدرسة، ويتصرّف كمحامٍ لابنه، ويصرخ: "ولدي معه حق!" (ليندا ناصر). ينوب تاليًا الأب عن سلطة المدرسة. مَنْ يحكم مَنْ؟
في حالة أخرى، أنّبت الجدّة الولد الّذي يبلغ من العمر عشر سنوات، وضربته لأنّه أساء التّصرّف. فجاء الطّفل إلى والده ليشكو جدّته. أنّبه الأب أيضًا وضربه. عاد الطّفل إلى جدّته مستاءً وبصق أمامها! احتضنته الجدّة لتحميه وأخذت تلاطفه. توجّهت حينئذ الوالدة إلى طفلها: أهكذا تتصرف مع جدّتك الّتي قدّمت لك حذاءً جديدًا؟! أجاب الطّفل بشراسة: لا، ليست جدتي الّتي أهدتني الحذاء.
يظهر من هذه الحادثة الّتي نشاهد مثيلها مرارًا أنّ العلاقة فيها تقوم على الشّطارة وتحزيب النّاس على بعضها والحوار السّائب في الأمور كلّها واستجداء عطف فريق ضد فريق، وتتدخّل الوالدة لتقول لابنها إنّ الجدة أهدته حذاء جديدًا، ولهذا السّبب، وليس لأيّ سبب مبدئي، يجب عليه مسايرة جدّته!

يُستخلص من المشاهدات الميدانية والمعيشة للطّلاب أنّ العائلة ليست غالبًا إطارًا للتّنشئة

على مفهوم السّلطة النّاظمة والقانون ولادماج مفهوم المعايير، بل غالبًا ما يتمّ التّحايل على السّلطة والقانون من خلال الابتزاز والتّلاعب على المفاهيم والأوضاع، ومن خلال السّجالات من دون معايير. إنّ أزمة المعايير والمرجعية والبوصلة هي مُمتدّة لدرجة أنّ أبسط الأمور المتعلّقة بالقانون وانتظام الحياة العامة تخضع للتّسخيف.

استفاد الطّلاب كثيرًا من مشاهداتهم الأنتروبولوجية. من العائلة إلى الدّولة وتوصّلوا إلى الحاجة إلى عمل بالعمق في علم النّفس العيادي psychanalyse والتّربية في سبيل الولوج إلى دولة الحق. إذا لم تبدأ التّربية في العائلة على مفهوم الدّولة – الّتي تقوم على نظام ومعايير – فلا نستغرب ضعف إدراك الدّولة في الحياة العامة.

3 | علم نفس الدّولة
حبيبتي الدّولة

ماذا تعني الدّولة في إدراك اللّبنانيين من منظور علم النّفس؟ يسمح الغوص في الجذور الذّهنية في الفكر والسّلوك في لبنان بالتّشخيص والتّحليل والمعالجة، بالمعنى الطّبّي، وعلى الأقل بالحدّ من استغلال البنيات الذّهنية في التّنافس والتّعبئة النّزاعية.
تدور أبحاث ومناقشات ومطالبات دائمة من مختلف اللّبنانيين الّذين يُجمعون قولاً، وعلى الرّغم من اختلافاتهم، على الحاجة إلى دولة قوية وبناء الدّولة القوية. وتُجمِع سجالات بخاصّة منذ 1975 على الاعتبار أنّ لبنان مجتمع لادولة أو الدّولة الضّعيفة من دون تعريف مفاهيم القوة والضّعف لدى الدّولة.

أولًا: الدّولة السّلطوية في اللّاوعي اللّبناني

الصّورة في اللّاوعي الّلبناني عن الدّولة هي الصّورة السّائدة في المنطقة، إذ يطغى منطق القوّة: منطق القوّة الإسرائيلي الّذي هو في أساس البناء الصّهيوني تحت ستار رفع الظّلم عن يهودية مُضطهدة، ومنطق القوّة في مجتمعات عربية لا تندرج في قمة سلم الدّيمقراطية، حسب المعايير الدّولية أو هي في حالة تحوّل ديمقراطي transition démocratique.
الدّولة في طبيعتها الصّرف هي قوّة قمع إذ إنّ صفتها الأساسية احتكار القوة المنظّمة. ما يجعل الدّولة ديمقراطية، وخضوع قوّتها إلى القانون حيث القوّة في خدمة العدل والمصلحة العامة. أمّا الدّولة القوية بذاتها in se والّتي ينتظرها النّاس كشقّة مفروشة مع مفاتيحها؛ فهي دولة قمعية سلطوية أو دولة استعمارية من صُنع الآخرين.
إنّ النّمط السّلطوي للدّولة هو الرّاسخ في علم النّفس التّاريخي psychologie historique لدى اللّبناني عمومًا، إذ كانت الدّولة تاريخيًّا جسمًا غريبًا مُحتلاً أو مُستعمرًا أو مُنتدبًا. فالدّولة في الإدراك النّفسي التّاريخي لدى اللّبنانيين ما زالت بابًا عاليًّا خارجيًّا Sublime Porte. واستمرّت الصّورة الذّهنية هذه بعد استقلال 1943 بخاصّة بسبب الاستمرار في تعليم التّاريخ بمنمطات استعمارية، على الرّغم من زوال الفترات الاستعمارية والانتدابية والاحتلالية السّابقة والحالية.
تعدّ الدّولة في علم النّفس اللّبناني جسمًا خارجيًّا غريبًا. وتُعبّر عن ذلك حالات عديدة يومية في أقوال النّاس. يُخبر الدّكتور نواف كباره أنّه كان قادمًا من طرابلس، ووجد سائقًا يقود سيّارته في اتجاه معاكس. قال له محذّرًا: أنت مخالف! أجابه السّائق: "ليش في دولة"! هذا القول للسّائق هو مُعبّر عن علم نفس الدّولة في لبنان. ما علاقة الدّولة بهذا اللّبناني (ولا اقول مواطنًا) الّذي يُخاطر بحياته في اتجاه معاكس، على اوتوستراد، والّذي يعدّ أنّ الأمور كلّها جائزة طالما أنّ الدّولة بالنّسبة إليه هي مجرد قمع؟

تستمع أحيانًا إلى موظّف متقاعد في إدارة عامة، عمل مديرًا عامًّا أكثر من ثلاثين سنة ينتقد "الدّولة"، وكأنّه غريب عن المؤسسات الرّسميّة، وعن المؤسسة الرّسمية بالذّات الّتي كان مديرًا عامًّا فيها، ويتقاضى منها مالاً عامًّا.
كما أنّك تستمع إلى لبناني في قرية ينتقد الفساد في "الدّولة"، لأنّ موظّف بلديته يُمارس الغشّ في عيار المياه، ما يعني أنّ الدّولة في تصوّره ليست مجموعة مؤسسات، بل سلطة أحادية قمعية عليا تُمارس الحكم على المستويات كلّها، فلا مجلس نواب لمراقبة الحكم، ولا قضاء، ولا مجلس شورى، ولا تفتيش إداري، ولا بلديات ولا يوجد محافظون...

ثانيًا: الضّبابية في المضمون

تكتنف الضّبابية لبنانيًّا مفهوم الدّولة. يظهر ذلك من خلال استعمال النّاس لكلمة "دولة" في مختلف الشّؤون. في حال خالف عامل في البلدية أنظمة البلدية يقال: "ما في دولة!" (الدّولة غير موجودة). وفي حال تعثّرت معاملة في وزارة الأشغال، ولم تأخذ طريقها الصّحيح يُقال: "وين الدّولة؟" (أين هي الدّولة؟) وإذا كان مستوى التّعليم في مدرسة رسمية سيئًا يقال: "ما في دولة"...!
يدرس اللّبنانيون في كلّيات حقوق (أو بالأحرى كليات قانون) مبدأ فصل السّلطات. لكنّه لم يتأصل في الإدراك اللّبناني أنّ الدّولة الدّيمقراطية متمايزة الوظائف، لذلك يستعمل اللّبنانيون، بخاصّة في برامج متلفزة، لكلّ شاردة وواردة كلمة "دولة" الّتي يتذمرون من غيابها. يقضي المنطق حصر استعمال عبارة دولة في الشّؤون المُسماة ملكية (droits régaliens, rex, regis, roi) أي في أربع حالات:

1. عند استعمال القوة المنظمة من قبل الجيش، الأمن والقضاء.
2. عند فرض الضّرائب: للدّولة وحدها الصّلاحية في فرض الضّرائب وجبايتها.
3. في العلاقات الدّبلوماسية بين الدّول.
4. في بناء السّياسات العامة.

في الحالات الأخرى كلّها يقتضي ذكر المسؤول وتحديده: مجلس النّوّاب، الحكومة، وزارة الأشغال العامة أو غيرها، الأمن الداخلي، موظف البلدية... لكن غالبًا لا يريد اللّبناني الدّخول في نزاع مع أعضاء مجلس بلديته، ولا مع النّائب الفلاني، ولا مع الوزير الفلاني الّذي يعرفه... فيلقي التّهم بالجملة ضد "الدّولة" كجسم خارجي وآحادي السّلطة! ويتمّ تنظيم برامج حول الشّفافية والمساءلة والمحاسبة من دون التّطرق إلى الجذور النّفسيّة لبنانيًّا لمفهوم "الدّولة" المتمايزة الوظائف، وبالتّالي المتمايزة في المسؤوليات.

ثالثًا: الهروب من الالتزام في الدّولة الدّيمقراطية

كيف التّوفيق بين الإدراك النّفسي اللّبناني للدّولة السّلطوية الآحادية القوية بذاتها in se

الّتي ينتظرها اللّبنانيون دفاعًا عن سيادتهم ونوعية حياتهم اليومية ومستقبلهم، وبين تمسّك اللّبنانيين الغريزي بالحريات؟ بدلاً من التّطرق إلى إشكالية الدّولة الدّيمقراطية، الّتي هي قوية ليس بذاتها، بل بشرعيتها légitimité؛ أي بدعم المواطنين لها ومُساندتهم، يلجأ باحثون ومُفكّرون وإعلاميون في لبنان إلى مختلف أشكال الهروب من خلال أبحاث تجريدية أو قانونية شكلية.

تتطلّب الدّولة الدّيمقراطية ثقة بالقدرة المواطنية citizen power ومُشاركة ومُحاسبة ودعمًا من لبنانيين. الدّولة الدّيمقراطية هي عربة بدولابين: الأول دولاب السّلطة المركزية، والثّاني دولاب المجتمع. لا تسير العربة الدّيمقراطية إلّا بهذين الدّولابين.

أضيفت على بحوث ومناقشات حول الدّولة في لبنان صفتا الدّولة القادرة والعادلة. لكن كيف تكون الدّولة قادرة وعادلة في آن معًا؟ تدخل هاتان الصّفتان شيئًا من أوتوبيا المدينة الفاضلة والمستبدّ العادل despote éclairé. تُظهر التّجربة اللّبنانية بالذّات، بخاصّة في العهود الّتي يعدّها اللّبنانيون في غالبيتهم مراحل تأسيسية، بخاصّة عهد الرئيس فؤاد شهاب، فإنّ الدّولة الّتي تسعى إلى القوة العادلة تواجه، على الرّغم من كلّ إرادتها، عوائق عديدة من "أكلة جبنة" ومن "ذهنيات سائدة". هذا ما يقوله فؤاد شهاب في بيانه الشّهير في 14/8/1970. وفي خضم الحروب المتعدّدة الجنسيات في لبنان توجّه الرّئيس الياس سركيس إلى اللّبنانيين بالقول: "أنا منكم، أنا لكم، أنا معكم." ولم يتلقَّ جوابًا!

يُعاني اللّبناني في علم النّفس العيادي انفصامًا في الشّخصية إذ يطالب من جهة بدولة قوية هي بطبيعتها سلطوية، وهو متمسّك من جهة أخرى غريزيًّا بالحريات لدرجة الفوضى. يعبّر بيار صادق عن هذا الانفصام في كاريكاتور ورد فيه: "مش معقول هـ البلد... لا بيطيق احتلال... ولا يحافظ على استقلال!" (النهار، 12/8/2006).

الدّولة الدّيمقراطية مُتمايزة الوظائف. في حال رفضت وزارة الأشغال مُعاملة أحد المواطنين، بإمكان هذا الأخير أن يُقدّم دعوى أمام مجلس الشّورى الّذي هو أيضًا جزء من الدّولة. وبإمكان المواطن رفع شكوى على المدرسة الرّسمية أمام التّفتيش التّربوي الّذي هو أيضًا جزء من الدّولة. الدّولة الدّيمقراطية مُتمايزة الوظائف. ندخل هنا في علم نفس الدّولة psychologie de l'Etat في ذهن اللّبناني صورة الدّولة كما هي في المنطقة، وفي ذاكرته الاستعمارية والانتدابية والاحتلالية السّابقة، دولة سلطوية تفرض ما تريده بالقوّة. الدّولة القوية بذاتها in se هي ديكتاتورية. والدّولة الدّيمقراطية قوية بشرعيتها؛ أي بقبول النّاس بها، وهذا عنصر "ضعف" بالنّسبة إلى السّلطويين! كلّما زاد دعم النّاس للدّولة كلّما ازدادت قوّتها.

كيف تكون الدولة قوية بشرعيتها؟ أنا أيضًا الدّولة، كما أنّ المدير العام والموظّف في أية إدارة رسمية هما الدّولة، ليس على طريقة لويس الرّابع عشر، بل لأنّني مواطن، وأقترع، وأحمل جزءًا من سلطة الدّولة. لم يحصل بعد الاستقلال سنة 1943 عمل تربوي ثقافي بخاصّة، من خلال تعليم تاريخ مراحل ما بعد استقلال 1943، يُسهم في إدخال دولة الاستقلال في عقول النّاس؛ فيدركون أنّ الدّولة هي دولتهم.

ونتبيّن الضّبابية في مفهوم الدّولة كلّما يُطرح موضوع المجتمع المدني، فيسارع أحدهم إلى القول، مدّعيًّا الفهم والبصيرة: "المجتمع المدني ليس بديلاً عن الدّولة!" لا أحد بديل

عن أحد في المجال الدّيمقراطي، إذ تتعدّد الوظائف وتتمايز وتنتظم. لا العين بديلة عن المعدة، ولا الأذن بديلة عن اليد! ما هذا الإدراك لآحادية الدّولة وللمجتمع المدني أيضًا!
كتب الشّاعر محمد العبد الله أواخر 1989 كتابًا قد يكون الجواب في هذا المجال بعنوان: "حبيبتي الدّولة". نحن مَن يجعل الدّولة الدّيمقراطية قوية بدعمنا لها. يحتاج ذلك إلى عمل كبير على مستوى الدّولة طبعًا وعلى مستوى المجتمع. تعاني الدّولة في لبنان مشكلة نابعة من ذاتها وجوارها، وأيضًا مشكلة نفسية مع النّاس.
إنّ الجدل اللّبناني حول السيادة خلال اتفاق القاهرة سنة 1969 هو الأكثر تعبيرًا عن إدراك مختلف الفئات للدّولة. جرى الجدل في السّيادة وكأنّها مجرد ديكور إضافي للدّولة، لا عنصر ملازم للدّولة الّتي تمتلك القوّة المنظّمة. والخطاب السّياسي في مسألة الجيش وهو مؤشر آخر لمفهوم الدّولة في البينات الذّهنية. انحصرت الدّراسة غالبًا على نواةٍ دستورية شكلية، بينما البحث متعدّد الاختصاصات والأبعاد.

رابعًا: إلى مَن نوجّه الاتهام بالضّعف؟

هل يجوز، انطلاقًا من تحليل واقعي للتّجربة اللّبنانية، تضخيم مسؤولية الدّولة اللّبنانية في وضع إقليمي ودولي مُتفجر؟ إنّ قيام إسرائيل سنة 1948 زلزل المنطقة ولا يزال. ليس كثيرًا أن يحدث ما حدث في لبنان بعد قيام إسرائيل. أقولها لنرحم أنفسنا قليلاً. صمد لبنان لغاية 1975 وبعدها. هذه حقيقة علينا ألّا نتجاهلها. أربعة تواريخ تسمح بوضع موضوع الدّولة في بلد صغير كلبنان في إطار نسبي، من دون تضخيم، ومن دون تبسيط:

1. **صباح 9 نيسان 1973** اقتحمت فرقة كوموندس شارع فردان، واغتالت ثلاثة زعماء فلسطينيين في فراشهم. استرسلت قوى سياسية ووسائل اعلام عندئذ في الكلام عن العجز البنيوي للدّولة اللّبنانية.
2. **في 16 نيسان 1988** نُفذت عملية إسرائيلية في قلب العاصمة التّونسية، قُتل فيها خليل الوزير (أبو جهاد). اجتاحت موجة استنكار تونس، ولكن لم يخطر على بال أحد في تونس وخارجها القول إنّ تونس بلد الدّولة المستحيلة أو الدّولة الضّعيفة.
3. **في 29 أيلول 1985** في حمام الشّط، جنوب العاصمة التّونسية، ضربت طائرات إسرائيلية المقرّ العام للقيادة الفلسطينية وكانت حصيلة العملية: 16 ضحية فلسطينية وتونسية. لم تطل موجة الاستنكار مفهوم الدّولة التّونسية.
4. **في 14 شباط 1988** توغّلت فرقة من الموساد داخل مرفأ ليماسول، واغتالت ثلاثة قياديين من فتح. لم يُشكك أحد إثر هذه العملية في حظوظ الدّولة القبرصية كدولة.

تُبيّن هذه الحالات عجز أجهزة الأمن اللّبنانية والتّونسية والقبرصية، وضرورة استنساب الأمور في أبعادها الإقليمية والدّولية وعدم تقليص أزمة الشّرق الأوسط إلى مسألة تعديل دستور أو فعالية حكومة.

انتشرت مفاهيم وصور ذهنية عن الدّولة اللّبنانيّة تجنّبًا للتّطرّق المباشر إلى الجانب النّفسي: دولة التّسوية، ودولة الخطيئة الأصلية القائمة على التّوازن، ودولة الانصهار، والاستناد الشّكلي إلى القانون على طريقة مسرحية الرّحابنة، والدّولة الّتي يُنتظر منها تذويب المجموعات في قالب واحد، ودولة كبش المحرقة الّتي تحافظ عليها لسرقتها، والدّولة الرّصيف المشرّعة الأبواب، ودولة الحد الأدنى Etat minimal في بعض الطّروحات المسماة إصلاحية ولامركزية، ودولة تعميم نظام أهل الذّمة، والدّولة الاحتياط في تركيب آلية حزبية للحلول مكان الدّولة الرّسمية عندما تسمح بذلك الظّروف أو الحروب المستوردة.

استرسل البعض وأكثرهم من الباحثين الّذين يكتبون في الولايات المتحدّة الأميركية، في تنظير مفهوم اللّادولة في لبنان من دون أن يطلعوا ميدانيًّا على ما جرى. من يُروّج ويُنظّر مفهوم اللّادولة في لبنان، فهل نموذجه المعياري الدّولة الصّهيونية أم الدّولة القمعية؟ وبعض الإيديولوجيين، عازلين وانعزاليين، أرادوا تغيير بنية الدّولة اللّبنانية جذريًّا كَمَنْ يرمي الطّفل مع ماء الحمام. فما هي السّبل لمصالحة المواطن مع الدّولة والدّولة مع المواطن ودولنة المواطنية ورسم الحدود بين الدّولة والانتماءات الأولية allégeances primaires؟

ينتظر المواطن أن تعبر الدّولة إليه. فاللّبناني ينقصه غالبًا مفهوم الشّعب، وينقصه مفهوم الأرض فهو يتقوقع في أرض المنطقة أو يشطح في أرض الأمة، وينقصه مفهوم سلطة الدّولة إذ تعوّد العيش في مجتمع يتدبّر أمره، إذ إنّ السّلطة كانت أحيانًا أجنبية. وفي أساس الدّولة يجب الشّعور واليقين بوجود سلطة مسؤولة في المجتمع. والدّولة سيكولوجية جماعية وليست قضية دستورية وحسب. وهي تتطلّب شمولية في النّظرة. كما يقتضي أن نكشف سيكولوجية لبنانية جماعية تمتدّ جذورها إلى أعماق التّاريخ. فقد لجأت الجماعات إلى ميليشيات لحمايتها لكن الأحزاب لم تحْمِها. الدّولة وحدها تحمي. كلّ جماعة لوحدها ليست شيئًا.

إنّ المظهر السّلطوي لطبيعة الدّولة في المنطقة لا يُشكّل أنموذجًا يُقتدى به في المجتمع. والبديل الإيجابي للميليشيات هو الدّولة القوية العادلة. وهي لا تكون قوية إذا لم تستمدّ قوتها من مواطنين، وهي لا تكون عادلة إذا لم تتمكّن من الوصول إلى عقول النّاس وقلوبهم.

يتوجّب بشكل ثابت، وبعد معاناة مشتركة طيلة أكثر من نصف قرن التّقيّد بمواصفات الدّولة المسماة ملكية الواردة سابقًا: جيش واحد لا جيشان، ودولة واحدة لا دولتان، واحتكار الدّولة وحدها العلاقات الدّبلوماسية في إطار مبدأ "لبنان عربي الهوية والانتماء" (مقدمة الدّستور اللّبناني).

في لبنان استراتيجيتان متنازعتان: استراتيجية قوى فئوية وهم منتحلو صفة تمثيلها، مع ما تحتويه من هواجس الأمن الذّاتي والأمن بالتّراضي وتكوين دويلات احتياطية في حال

نشوب نزاع، واستراتيجية الدّولة.

لا يوجد في لبنان أقليات مقهورة من السّلطة المركزية، بل بالأحرى أقليات قاهرة، وحتى عاهرة في تعاملها مع الدّولة ومع بعضها بعضًا. الدّولة هي ضمان لوجود الفئات كلّها. ويظهر من السّلوك السّياسي أنّ الدّولة بالنّسبة إلى ممثّلي قوى تقليدية هي دولة أقحوانية Etat chrysanthème تنتشل كلّ فئة ورقة منها من دون الاهتمام بالزّهرة ككل، وتعمل زعامات تقليدية على الاستمرار في برمجة الفرد في ولاءات أولية.

تحصل الانتفاضات أو الثّورات أو "المؤامرات"... في بعض الدّول العربية في دول قويّة وقويّة جدًّا بذاتها (ولذاتها). يستتبع ذلك انهيار بنيان ضخم قائم على الخوف والتّخويف. إنّه إثبات أنّ الدّولة الدّيمقراطية قوية بشرعيّتها؛ أي قبول النّاس بها. ولا نستثني الكيان الصّهيوني الّذي يعتمد على القوة والقوة فقط، وهو تاليًا مهدّد بالانهيار إذا استمرّ في تجاهل مدى شرعيته داخل إسرائيل، وبالنّسبة إلى الشّعب الفلسطيني. كما أنّ دولة الاتّحاد السّوفياتي كانت قويّة وقويّة جدًّا أيضًا، ونووية طيلة سبعين سنة، وانهارت بسبب قوّتها بذاتها (ولذاتها)، من دون شرعية شعبية.
كلّ تهمة تُوجه إلى الدّولة اللّبنانية حول ضعفها مشوبة بالرّيبة. فالدّولة اللبنانية ضعيفة بسبب بُنيات ذهنية لبنانية مرضية، وغالبًا بسبب تقاعس فئات سياسية في الانخراط في الدّولة الدّيمقراطية القوية بشرعيتها الاجتماعيّة.

يقول أحد المناضلين التّونسيين: "في الماضي كنت أتصرّف مع البوليس بصفته جهازًا حاميًّا لسلطة طبقة حاكمة، أمّا اليوم فالبوليس هو بوليسنا نحن، وهو يحتاج إلى دعمنا لإعادة بنائه".

ربّما كثير من الدّول "القوية" بذاتها في المنطقة مُهدّدة بالانهيار. أمّا الدّولة اللّبنانية الضّعيفة والمستضعفة فهي ربّما الأقوى في صمودها واستمراريتها. وستكون أكثر قوة عندما تدعمها القوى السّياسية الكبرى والمواطنون وتكون دولة واحدة لا دولتين... فلا ينتظرون!

4 | المواطنية والانتماءات الأوّليّة
المجال العام هو الحل

الفكر السّياسي اللّبناني أسير مقولة يجترّها سياسيون لتبرير ممارساتهم، ويجترّها باحثون أيضًا منذ العشرينيات، وتتلخّص بما يأتي: المواطنية في تناقض مع "الطّائفية"، وما دامت "الطّائفية" موجودة، فلا مجال للوحدة الحقيقية والاندماج الاجتماعي. لا تستند هذه المقولة إلى دراسات مقارنة حول المجتمعات الشّبيهة بلبنان، وقد توصّل كثير منها إلى درجة عالية من المواطنية. ليس الموضوع ترفًا فكريًّا أو مجرد تنظير. تُؤثّر المقولة هذه في الممارسة السّياسية وسلوك المواطنين والباحثين في لبنان، في كلّ ما يتعلّق بحقوق الإنسان والثّقافة المدنية.

لم تعد هذه المقولة بريئة، على الرّغم من حسن نية المفكّرين، لأنّها صارت تُبرّر سلوكيات خطيرة بالنّسبة إلى مستقبل الدّيمقراطية ودولة الحق، إذ تترجم عمليًّا المقولة بأقوال وأفعال على النّمطَين الآتيين:

1. المحاصصة القصوى: يقول بعض السّياسيين: ما دام النّظام اللّبناني لا يزال قائمًا على "الطّائفية"، فنحن نطالب بحصّتنا! على هذا الأساس المنطقي ظاهرًا تجري محاصصة على المستويات كلّها، بشكل لم يشهد له النّظام الدّستوري اللّبناني مثيلاً في كلّ تاريخه، وكأنّ بين "الطّائفية" "واللّاطائفية" وبين "الطّائفية" والعلمنة هوة شاسعة، ولا يتوافر بين الاثنتَين؛ أي تدبير أو تدابير وسطية تسمح بتحقيق مشاركة ديمقراطية "التماسًا للعدل والوفاق... ومن دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدّولة"، بحسب نصّ المادة 95 القديمة الطّيبة الذّكر. لأنّ منطق الممارسة هو الآتي: إذ إنّ الموضوع حسب القول الشّعبي: "فالج لا تعالج"، فالسّياسيون مرغمون على التّصرّف استزلامًا ومحسوبية! لكنّنا نعرف عمليًّا أنّ بعض أشكال الفالج تحتمل أشكالاً عدة من المعالجات النّاجحة.

2. الاستقالة الفكرية: الظّاهرة الأخطر لدى باحثين يُصنّفون أنفسهم باللّاطائفيين أو العلمانيين أنّهم انطلاقًا من التّناقض المطلق في ذهنهم بين "الطّائفية" "واللاطائفية"، يعدّون أنّ لا مجال للبحث في أيّ شيء آخر، وأنّ ما يجري يُشكّل مسارًا طبيعيًّا يكرّرونه في أطروحات ومؤلّفات وكتابة خطاب ممل. إنّهم بذلك يوفّرون صك براءة حول ممارسات طائفية واستزلامية ومحسوبية. كتب شارل حلو افتتاحية في "لوجور" في 18/8/1945 يقول فيها ساخرًا: "أنا ألغي الطّائفية، أنت تلغي الطّائفية، هو يلغي الطّائفية، نحن نلغي الطّائفية..." وصل العقم الفكري إلى درجة أنّ التّصريف هذا لم يتغيّر كثيرًا بعد نصف قرن، وكأنّ المُخيّلة الدّستورية في لبنان والعالم عجزت عن إيجاد مسارات توفيق بين مقتضيات **قاعدة التّمييز الإيجابي discrimination positive والكفاءة والمصلحة العامة.**

من المؤكّد بعد تجربة أكثر من نصف قرن، فكرًا وممارسة، أنّ هذا النّمط من الاجترار لا

يوصل إلى نتيجة، بل على العكس صار مُضرًّا لأنّه خلافًا لحسن النيّات يُشرعن المحاصصة، ويبرّر قول بعض السّياسيين: ما دام النّظام طائفيًّا، نريد حصتنا"، على المستويات كلّها وبأيّ ثمن! ونتيجة ذلك، يمكن حسبان الكثير من المنظّرين على نمط "الغي الطّائفية..." من أبرز المبرّرين لسياسة المحاصصة الزّبائنية! الجدل العقيم بين هوّتين منفصلتين، إمّا "الطّائفية" وإمّا عاش طويلاً وازدهرت معه الزّبائنية.
تهرّبًا من البحث الجدّي راجت المقولة المعروفة: استئصال "الطّائفية" من النّفوس قبل النّصوص، وكأنّه يقتضي إجراء عملية جراحية أو اعتماد غسل دماغ، بوساطة كتاب مدرسيّ تلقينيّ موحّد في التّاريخ والتّربية المدنية، بينما الجو السّائد يبقى زبائنيًّا إلى أقصى الحدود... في انتظار نتائج العملية الدّماغية! ونجترّ مقولة النّفوس والنّصوص... بينما الأمور تسير إلى أسوأ.

3. مسار نظري وعملي آخر: العلاج الفعلي في مسار آخر: المجال العام؛ أي المشترك الجامع بين اللّبنانيين في حياتهم اليومية، في الحي والرّصيف والشّارع والخدمات العامة من مياه وهاتف وكهرباء ومعاملات إدارية... هذا المسار له انعكاسات ضخمة على المجالات كلّها. يُشكّل المشترك الجامع الحياتي ما لا يقلّ عن 90 في المئة من قضايا اللّبنانيين. كلّما توسّع الارتباط بالمجال العام، إدراكًا وممارسة يومية معيوشة في الشّارع والحياة اليومية، العائلة والعشيرة والقبيلة والجماعة... انحسرت إمكانات الاستغلال السّياسي.
الاستقلال والسيادة والأمن الوطني والقضايا الكبرى معيارها وضمانها واستمرارها مرتبط بمدى وعي المواطن للشّأن العام ومدى اهتمام الحكّام بقضايا النّاس. عند البحث في الهاتف والكهرباء والمياه وحاجات المواطنين، وعند مطالبة المواطنين بحقوق مشروعة يدفعون ثمنها يتولّد عندئذ الاقتناع بأنّ السّيادة والاستقلال ودولة الحق وحكم المؤسسات سيكون جدّيًّا.

4. "اجت الدّولة": الشّأن العام في حياة المواطن اليومية هو الطّريق الّتي يسلكها، والرّصيف الّذي يمشي عليه وأسماء الشّوارع وأرقامها وإشارات السّير... يعني الشّأن العام أيضًا المياه الّتي تسري أو لا تسري في القنوات، واشتراك الهاتف الّذي يمكن أو لا يمكن الحصول عليه، والرّقم الّذي يلبّي أو لا يلبّي، وكذلك الأسلاك الكهربائية الّتي تنير أو لا تنير. عندما ينتقل اللّبناني من إنارة المولّد الكهربائي إلى إنارة مؤسسة كهرباء لبنان يقول بعفوية واختصار: "اجت الدّولة". الدّولة الّتي ترعى الشّأن العام هي بالفعل، وفي عمق الإدراك، الإنارة والهاتف والمياه ومختلف الخدمات العامة، قبل أن تكون السّلطة الّتي تحتكر القوّة المنظمة.
الخدمات العامة المتعلّقة بالهاتف والكهرباء والمياه والمعاملات الإدارية هي المدخل إلى إدراك النّاس للمواطنية والمصلحة العامة والعلاقة اليومية المعيوشة، بين المواطنين الّذين يغذّون الأموال العامة والسّلطة الّتي تتولّى إدارة الإنفاق للمصلحة العامة.
هل هذا المفهوم للشّأن العام النّابع من التّقليد الرّوماني res publica لا يزال حديثًا في الإدراك والممارسة في لبنان؟ البلد الصّغير، بلد مذاهب وفئات ومناطق وعائليات وحزبيات

وإزعاجات، هل هو عاجز عن إدراك الشّأن العام والعمل بمقتضياته؟ أورد وزير الثّقافة والتّعليم العالي، ميشال اده، في النّدوة الافتتاحية لأعمال الجمعية اللّبنانية لعلم الاجتماع أنّ كلمة جمهورية république مشتقّة من اللّاتينية: res publica؛ أي الشّأن العام، على عكس نظام الملكية المطلقة بينما أعطيناها معاني جماهيرية بعيدة من أصلها.

5. الهروب من الشّأن العام: هو أشكال الهروب من حقوق الشّأن العام في لبنان وواجباته، عدا مقولة النّصوص والنّفوس، وهي كثيرة: أبرزها توجّه اللّبناني إلى دولة بعيدة، ومن فوق، وكأنّ لا حقّ له بالمشاركة والمراقبة والضّغط. تحوّلت إلى أحزاب عدّة خلال الحروب في لبنان، وإلى مراكز خدمات بهدف خلق روابط اجتماعية مع قواعد شعبية هاربة، بينما بعض أشكال الخصخصة في قطاعات خدماتية واستمرار تدهور الخدمات من دون تبرير ذلك للمواطنين يؤديان إلى تفكيك روابط يومية بين المواطنين. إنّ سوء أداء الإدارة العامة من دون تبرير ذلك أمام المواطنين يؤدّي إلى مزيد من تفكيك روابط الشّأن العام الّذي يفترض حقوقًا وواجبات بالنّسبة إلى المؤسسات الرّسميّة، كما بالنّسبة إلى المؤسسات الخاصّة والأفراد.
الشّأن العام في البلد الصّغير والمتنوّع هو الّذي يجمع ويوحّد. كما أنّ مفهوم الشّأن العام هو على مفترق ثلاث قضايا: المواطنية والدّيمقراطية بمعنى العمل مع النّاس وللنّاس (مما عدداه ديماغوجية)، ودولة الحق الّتي تفترض معايير ومراقبة في القضايا الكبرى، كما في القضايا اليومية. تنصّ مقدّمة الدّستور المعدل في 21/9/1990 بأنّ: "الشّعب مصدر السّلطات". وقد بحثنا في السّلطات وصلاحياتها وتوازناتها ونسينا، وقد ننسى، الشّعب. كما أنّ برنامج "الشّأن العام في لبنان اليوم: حاجات وتخطيط" في جامعة سيدة اللّويزة بإدارة الدّكتور عبدو قاعي هو أرضية البناء قبل المباشرة في السّقوف والسّطوح.

6. الانعزالي والأممي... في البناء المشترك: يندرج الشّأن العام (كما ورد سابقًا) في مستويات عدّة كرابط اجتماعي، على المستوى المصغر في العلاقات بين الأفراد، كما على المستوى الوطني الأوسع. نعطي الحالة المبسطة الآتية: في البناية ذات الشّقق المتعدّدة، هناك مالك شقة مُنغلق على ذاته، لا يساير بقية الجيران، وينزوي في بيته لكنّه يساهم في انتخابات الجمعية العمومية، ويدفع مساهمته في المصاريف المشتركة، ويتقيّد بنظام البناء... وهناك جار آخر شديد الانفتاح والمجاملة مع الغير، لكنّه لا يتقيّد بموجباته، ولا يحترم قواعد الملكية المشتركة... من الحكمة عدم مجابهة الفئوي والانعزالي والأممي والتّقدّمي والتّطوري في توجهاتهم ذات الطّابع المذهبي أو الثّقافي والانصراف إلى العمل الجاد واليومي في مجال تمتين روابط المجال العام: رصيف، بيئة، قواعد سير على الطّرقات، خدمات عامة من مياه وكهرباء وهاتف ومعاملات إدارية تؤدّيها الإدارات العامة.

إذا ترسّخت هذه الرّوابط في البناء المشترك، كما في الوطن المشترك لا تزعجني بعدئذ الولاءات الأولية allégeances primaires لأنّها ستنحصر بالضّرورة في أطر ضيّقة، وفي حدودها من دون أن تمتدّ إلى المجال العام الّذي ترعاه مصالح مبنية على حقوق وواجبات وضعية. فالمجال العام على المستوى المُصغّر هو مدخل البناء والدّرج والأقسام المشتركة

والصّيانة المشتركة، وهو ما يحقّق الاستقرار والتّآلف والازدهار للمصلحة المشتركة.
على المستوى الوطني الواسع، يشمل الشّأن العام ثلاثة أمور:
- **الملكية العامة** (أراضٍ، انهر، بحور، غابات...) كما هي مدرجة في الصّكوك العقارية.
- **الأموال العامة،** الّتي مصدرها من أموال مكلفين بالضّرائب لهم تاليًا حقّ المطالبة والمحاسبة.
- **المصالح العامة** في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتّربوية والأمنية... والّتي تتبلور في عملية التّعبير عن المصالح والتّشريع.

7. المدخل إلى المواطنية البانية للدّولة: الشّأن العام هو المدخل لبناء المواطنية البانية للدّولة وتخطّي الزّبائنية وترسيخ الاندماج الاجتماعي. أمّا الخصخصة والإصلاح الإداري والإعمار والسّياسة الضّريبية والعلاقة بين الرّسمي والخاص والبلديات... اذا كانت لا تحمل هاجس **توسيع رقعة الشّأن العام** وإدراكه لدى المواطنين فهي تأسيس لدولة مناقصات والتزامات – أو يدركها المواطن كذلك – غريبة عن النّاس؛ فيضطرون إلى تمتين روابط أخرى فئوية ومحسوبية.
لكنّه من الخطورة حسبان الشّأن العام شأن الدّولة. إنّه منحى تسلّطي، لا مواطني في مفهوم الشّأن العام. في قطاع التّعليم مثلاً المدرسة الرّسمية والمدرسة الخاصّة تؤديان خدمة عامة، والجامعات كلّها في لبنان "وطنية" طالما أنّه معترف بها قانونًا.
إنّ انهيار مفهوم الشّأن العام بعد سنوات الحروب هو الّذي يُفسّر المزيد من الزّبائنية في السّياسة اللّبنانية. متى نبحث في الشّأن العام وتوسيعه بدل السّجال القديم الّذي يُبرّر الواقع في أسوأ مظاهره تحت ستار إرادة التّغيير؟ إنّ الحديث عن "الطّائفية" من دون مرجعية دستورية وعلمية حول قاعدة التّمييز الإيجابي ومضامينها وأهدافها لم يعد بريئًا. إنّه يبرز عقم الفكر اللّبناني ويُشرعن السّياسة الزّبائنية.
المنظّرون على نمط: "الغي الطّائفية، تلغي الطّائفية، يلغي الطّائفية، نلغي الطّائفية..." صاروا أداة تبرير **لسياسة زبائنية** تتنافى مع مضمون المادة 95 القديمة والجديدة من الدّستور. استنفد البحث في هذه القضايا الاجترارية وهناك حاجة إلى البحث والعمل لتوسيع رقعة المجال العام؛ فنكون عندئذ في بداية المسار نحو دولة المؤسسات؛ أي الخدمات العامة والمجتمع الحقوقي.

5 | هل شـــوارعنا مدرسة في المواطنية؟

علاقتنا بالمكان عدوانية. كيف يمكننا أن نتصالح مع المكان؟ الهوية، الانتماء، الوطنية، الغيرية، التّضامن، الالتزام... تتفرّع أكثر هذه المفاهيم من مفهوم المكان ومكوناته الّذي يقتضي التّفاعل معه والتّمرّس بإدارته.
ليس المكان مفهومًا محايدًا. إنّه يحمل حدودًا وخطوطًا، وتاليًا صلاحيات وأدوارًا، وموجبات احترام وتنفيذ وظائف، وتمييزًا بين العام والخاص في العلاقات بين كلّ فرد منّا مع المكان عمومًا، ويتمّ تكوين الإدراك والتّصرفات والسّلوكيات الخاصة بالمواطنية.
لدينا مشكلات كبرى مع المكان، نلاحظ جزءًا منها خلال الحرب عندما قدم مهاجرون من سائر المناطق إلى بيروت. كانوا يتصرفون، في الشّوارع والمساكن والأحياء، مع الغسيل والمهملات، فوق الشّرفات وعليها، كغزاة، لأنّ المكان كان بالنّسبة إليهم غريبًا. لا أتهمهم، إنّه أمر في منتهى الوضوح أن يكون المكان غريبًا. يقتضي الأخذ في الاعتبار المظهر الخارجي للسّكن، الّذي هو ملك الغير.

أركّز على شهادات تتمحور حول تجربتي اليومية المعيشة في المدينة.

1. هوية الحجارة: الحجارة الصّخرية الصّفراء الّتي تحدّ رصيف طريق الشّام، ابنة المئة العام. كنت أشاهد العمّال يقلعونها ليضعوا مكانها قوالب جاهزة من الباطون! عشت خلال أكثر من شهرين كغريب في مدينتي. إنّه أمر خاصّ وحميم سُرق منّي، شعرت بأنّ هويتي تمزّقت، مع هذه الحجارة الّتي جرى استبدالها بقوالب باطون. تملكني الذّعر طوال أكثر من شهرين من أن تذهب العملية أبعد من ذلك، لتصل إلى حدود منزلي، والحي الّذي أقطنه. الهوية مؤدلجة في لبنان وبطريقة سطحية، إذ تبدأ مع حجارة الرّصيف.

2. الشّارع كمدى ثقافي: في كلّ مرة أشاهد حرم العلوم الطّبّية لجامعة القديس يوسف، والمركز الثّقافي الفرنسي الّذي كان يحتضن المعهد العالي للآداب، فضلاً عن كاتدرائية الرّوم الكاثوليك، على طريق الشّام، أتنفّس وأبصر روابط التّاريخ كلّها، والعلاقات الإنسانية والثّقافية في هذه الأمكنة المفعمة بالحياة. هل يمكن أن تقوم مدن من دون جامعات وكاتدرائيات وأماكن عبادة؟ إذا هجرت الجامعات والكاتدرائيات المدن، فإنّها تتحوّل اسمًا لغير مسمى. حتّى الأسواق ينتفي معناها كأمكنة للتّلاقي، ولا يعود فيها سوى محلات يدخلها الزّبائن للبيع والشّراء، من دون قاعدة علائقية وإنسانية. بدأت جامعات كثيرة تهجر المدن نحو مناطق بعيدة، ولحسن الحظ أنّ مدنًا أخرى بدأت تتكوّن على مقربة من هذه الجامعات.

3. الشّارع دليل إلى الشّأن العام: في إحدى مناطق الجبل، وعلى طول مسافة ثلاثين كيلومترًا، كنت متوجّهًا بسيارتي في المساء، ولم أجد إشارة واحدة ترشدني إلى المكان، لم أعثر على أيّ لافتة أو لوحة باسم الموقع. كلّ ما وجدته هو لافتات خاصة: فرن خالد، عيادة الدّكتور فلان، مسكن فلان... من دون أيّ لوحة أو ملصق عن اسم قرية أو بلدية أو إدارة عامة. وأدركت كم نحن ظالمون، في الواقع، إزاء اللّبناني. نوجّه إليه التّهم بأنّه لا يملك حسًّا وإدراكًا لمفاهيم الدّولة، والمصلحة العامة والمواطنية. نتجوّل على مدى أكثر من ثلاثين كيلومترًا، من دون إشارة أو لافتة أو علامة، تعني شأنًا عامًّا. لا شيء سوى لافتات خاصة. أضعت أكثر من ثلاث أرباع السّاعة كي أجد القرية الّتي كنت اقصدها.

4. اجتياح الشّارع: شوارعنا مُعتدى عليها. وهي ظاهرة بدأت تصير مزعجة بشدّة: اللّافتات الدّينية في المدن، وعلى أوتوستراد جونيه، برمانا، بيت مري، وفي مناطق كثيرة من بيروت، وطرابلس وصيدا... في الماضي كنّا نلقي على خطوط التماس مسؤولية الفرز المذهبي، أمّا اليوم، فملصقات دينية منتشرة في المجال العام لتفرض نفسها عليك، وهي تاليًا سياسية أكثر منها دينية أو روحية. في أنحاء لبنان كلّها تنتشر أمكنة عبادة مسيحية وإسلامية. هذا مشهد يطمئن الجميع. ومن حسن الحظ يوجد مذاهب عديدة في لبنان، وقد تمّ ترميم أماكن العبادة في وسط بيروت، من أجل المحافظة عليها من التّدمير. لكن الملصقات الدينية المنتشرة في الشّارع، تجتاحه، تصادر تمثيله، وتفرض على المارة نماذج ومرجعيات تمثيلية.
إنّ انتشار هذه الملصقات الدّينية – وأستثني منها بالتّأكيد الملصقات في الظّروف الخاصّة المطابقة لعادات اللّبنانيين وأعرافهم ومعتقداتهم – تبدو منذ لحظة دخول حي، أو مدينة، أو منطقة، لجميع الّذين لا يريدون أن يفهموا بأنّهم موجودون – على الرّغم من انتهاء حرب الأسلحة، في بيروت الشّرقية، أو بيروت الغربية، في حي مسلم، أو حي مسيحي – في منطقة غريبة عنهم.

5. شارع السّلطة: الشّوارع في بعض المدن العربية تجتاحها سلطة حاضرة وموجودة في كلّ مكان، لجميع الّذين يوهمون أنفسهم بأنّهم أحرار، مستقلون، لا يأبهون لسلطة النّظام. تجد في كلّ مكان من الشّارع، وعلى لافتات المحلات، وعلى شرفات الأبنية، وطوال السّنة، شعارات وصورًا سياسية، ليصير الشّارع تاليًا ملكية محصورة بالنّظام، بدلًا من أن يكون مكانًا للتّلاقي والحوار والتّمييز بين الخاص والعام.
لا يمكن أن أنسى أمستردام بشوارعها ذات المجالات الأربعة والمتوازية: مجال للغابة، وآخر للمشاة، وثالث لراكبي الدّراجات، ورابع للسّيّارات، وفي كلّ مكان إشارات جانبية ظاهرة من أجل توجيه الحركة، إنّه مجال منظّم وواعد بسلوكيات منتظمة.

6. شارع الذّاكرة الجماعية: أسماء الشّوارع والنّصب التّذكارية تبني ذاكرة جماعية، ولا يترك التّاريخ الملقن أثرًا بالقدر الّذي يتركه التّاريخ المعيش يوميًّا، بفضل أسماء الشّوارع والنّصب التّذكارية. يقتضي تثمير ذلك والإفادة منه في مجال التّربية المواطنية للشّباب.

نحتاج إلى أمكنة جديدة للذّاكرة في أحيائنا وشوارعنا. وسنختلف دومًا حول الزّعماء الكبار الّذين حكموا في الماضي. وبالعكس، فإنّ الآلام المشتركة الّتي عاناها اللّبنانيون بين 1975 و 1990 وبعدها، وسنة 2020 يُمكن أن تولّد هوية مشتركة، أكثر متانة ومناعة في مواجهة مخاطر الانقسامات الدّاخلية والمداخلات والاحتلالات الخارجية، إذا تولّدت صدمة جماعية وتوبة قومية تتناقل من جيل إلى جيل بفضل النّصب التّذكارية، نصب تُذكّر بوالد تلك العائلة الّذي أصيب برصاصة قنّاص، بينما كان يحمل ربطة خبز لعائلته، وببوسطة التّلامذة الّتي كانت تعبر خطّ تماس المتحف، وأصيبت بقذيفة، وبالطّفلتين مايا وربى اللّتين غرقتا في بحر جونيه بينما كانتا تحاولان مع والديهما الخروج من الحصار.

7. من الشّارع إلى المدينة الوفاقية: كمواطن بيروتي الأصل، يسكن قريبًا ممَّا سُمّي خطّ تماس، تولد لديّ إدراك بأنّه توجد، فضلاً عن بربرية الأسلحة، بربرية أخرى ترهق المدينة، هي لعشائر جاءت من حيث لا أدري، وتتحدّث عن بيروت الشّرقية وبيروت الغربية. كنت أتابع الحوادث، أحلّل، واستوعب مثل ما يمكن لأيّ مواطن أن يفهم. لكن مفاهيم بيروت شرقية وغربية، على الرّغم من أنّها ظاهرة للعيون، وقائمة على أقل من ثلاثين مترًا من منزلي خلال سنوات الحروب 1990-1975، لم أكن أفهمها، بالمعنى الحقيقي للفهم، أيّ الإدراك، والاستيعاب... بيروت الشرقية وبيروت الغربية كانتا نمطين سياسيّين بالنّسبة إليّ، غريبين عن تجربتي المعيشة وتركيبتي العقلية البيروتية.
تكشف هذه الظّاهرة عن ظاهرة أخرى شديدة الخطورة للمدن كلّها، وبخاصّة المدن العربية، هي ظاهرة ترييف المدن ruralisation des villes. لا يعني هذا أنّ سكّان الرّيف هم من طينة إنسانية تختلف عن سكّان المدن. مَن يسكن في قرية أو مدينة، من دون أن يندمج فيها ثقافيًّا، يبقى غريبًا هامشيًّا، يحمل معه عزلًا وسلوكيات حرمان وعدوانية.

اليوم في بلدية بيروت الّتي تعيد بناء ذاتها، لا يشعر غالبًا أحد بوجود بلدية، على الرّغم من الإنجازات. ماذا يمكن أن نفعل؟ لجان الأحياء مهمّة، وتساهم في إعادة تثقيف النّاس والتّواصل مع النّاس. كما أنّ المجالس البلدية لها دور تربوي. اليوم في بيروت، توجد بلدية مؤسسية، ولكن الحاجة إلى مزيد من التّواصل مع النّاس وإحياء النّسيج الاجتماعي والإنساني، نسيج المواطنية المعيشة يوميًّا والمفعمة بالانتماء والمسؤولية والمشاركة.

6 | التّربية على الشّـأن العام
إشكالية ومضامين وتطبيقات تربوية

أكثر ما ينقصنا في لبنان على صعيد التّربية المدنية هو التّربية على الشّأن العام. إذ يقوم معلّم بشرح دروس بشكل ممتاز في الصّف، ويقوم التّلاميذ بإنجاز فروضهم، وينالون علامات جيدة، وينجحون في الامتحان. لكن عند انتهاء الدّوام اليومي يُغادر التّلاميذ الصّف مُخلّفين خلفهم الفوضى! الكراسي والطّاولات موزّعة كيفما تيسر، وقد تشوّهت بفعل حفر الحروف والكلمات والرّسوم عليها، والجدران مُلطخة والأوراق مرمية على الأرض. ما من وجود لمفهوم الشّأن العام وممارسته.
لا يعني ذلك أنّنا نفتقر جينيًّا؛ أي في تكويننا، لمفهوم الشّأن العام، لكنّنا لم نهتم بهذا المفهوم تربويًّا. لتأكيد ذلك، أعرض لكلمتين تعودان لشخصيّتين غربيتين، وقد تعمدت اختيار أمثلة أجنبية لأنّه ما من مصلحة لأجانب في انتقاد مجتمعنا أو في إطرائنا.

أولًا: ما ينقص اللّبنانيين

في خطاب ألقاه شارل ديغول في 3 تموز 1931 في حفلة توزيع الجوائز في جامعة القديس يوسف في بيروت، وكان إذ ذاك ضابطًا في ريعان شبابه، جاء ما يلي:

"إنّ التّضحية في سبيل المصلحة العامة أمر ضروري لأنّنا في مرحلة إعادة البناء. ودوركم يا شباب لبنان هو اليوم مباشر وملح، ولا يحتمل التّأجيل، لأنّكم في مرحلة بناء الوطن. على هذه الأرض الرّائعة والتّاريخ المجيد ذاته الذي يربط البحر بالغرب (...) عليكم بناء دولة. ليس فقط بتوزيع الوظائف، بل بإعطاء لبنان حيويته وقوّته الدّاخلية الّتي بدونها تبقى المؤسسات فارغة. عليكم واجب إدراك الشّأن العام وتغذيته. يعني ذلك تضامنًا عفويًّا لكلّ فرد منكم مع المصلحة العامة. إنّه واجب الحكم والقضاة ورجال الأمن والموظفين. لا يوجد دولة حيث لا توجد تضحيات: لبنان اليوم ثمرة التّضحيات العديدة؟".[1*]

النّصّ الثّاني هو للأب لويس جوزف لوبري Louis-Joseph Lebret رئيس بعثة ايرفد Irfed الّتي جاءت إلى لبنان في السّتينيات بدعوة من الرّئيس فؤاد شهاب لوضع خطّة تنمية اقتصاديّة-اجتماعيّة، وأصدرت دراسات بينها كتاب في جزأين، خاتمته لا علاقة لها مباشرة بالاقتصاد، بل بالبنيات الذّهنية. يقول الأب لوبريه:

1*. Jean Lacouture, De Gaulle, vol. 1: Le Rebelle, Paris, Seuil, 1984, pp. 166-165, et Alexandre Najjar, De Gaulle et Le Liban, Beyrouth, Terre du Liban, 2 vol., vol. 2002 ,(1931-1929) 1, pp. 71-37.
نقل الخطاب الى العربية شوقي بستاني ونشر في النهار، 19-12-1965.

"إنّ ما ينقص لبنان بصورة أكيدة قبل الماء والكهرباء والمواصلات هو فقدان فرق عمل تكرّس نفسها للمصلحة العامة، وتعمل بروح تعاونية على جميع المستويات، لحل المشاكل العديدة في الحقلين الاقتصادي والإنساني. إذا لم يحصل تحوّل في ذهنية النّخبة الشّابة، وإذا لم تحدث في لبنان ثورة فكرية وخلقية، يكون الإنماء واهيًا، ولن يستطيع لبنان أداء دوره لا في الدّاخل كعامل تماسك، ولا في الخارج كمركز حضاري عالمي. إنّ مبرر وجود لبنان وديمومته هو إنسانيّ في الدّرجة الأولى. وتفقد النّزعة الفردية كلّ نجاح معناه وقيمته، ولا ينقذ لبنان واللّبنانيون سوى العمل التّضامني في الدّاخل، ومع العالم. إنّ تغيير الذّهنية وتغيير السّلوك والتّضامن الوطني اليومي يسهّل تنفيذ خطّة الإنماء. ربّما يظهر بأنّ الإصرار على العوامل الخارجة عن الاقتصاد، ومنها العنصر الإنساني، أمر غير مألوف. إنّه لسلوك مرضي أن نترك لغيرنا إنجازَ ما يمكن أن نفعله بأنفسنا". [1*]

كان رئيس الحكومة رشيد كرامي يتحدّث كثيرًا عن المصلحة العامة في خطاباته، ما دفع البعض إلى تسميته "بالأسطوانة"! لكن اليوم نادرًا ما يُستعمل تعبير "المصلحة العامة" اليوم. يقال إنّ لبنانيًّا واحدًا يساوي مئة أميركي، ولكن مئة لبناني يساوون صفرًا، إذ سرعان ما ينقسمون إلى فرق وأحزاب، ويقع الخلاف بينهم.

يتحلّى اللّبنانيون بصفات رائعة في الانفتاح والإبداع والخبرة التّاريخية والصّمود والمقاومة والتّكيّف... ما ينقص هذه الصّفات المميزة ثقافة الشّأن العام. يمكن أن نتلمّس غياب ذلك من خلال لجان المباني ذات الملكية المشتركة، إذ نادرًا ما نجد لجنة مبنى تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، ويدفع المالكون مساهماتهم، ويتقيّدون بنظام البناية.

في وطن كلبنان تُشكّل المصلحة العامة أكثر من 90% من الأمور. ما يجمع النّاس من مصالح يومية مشتركة يتخطى المعقول لأنّنا بلد صغير. خلال سنوات الحروب في لبنان (1975-1990) كان النّاس ينتظرون وقف عمليات القنص ليقوموا بالتّنقّل على معبر المتحف-البربير بما يشبه التظاهرة. حتّى المتاريس لم تستطع أن تفصل العلاقات المصلحية اليومية المشروعة بين النّاس. فلبنان وحدة اقتصادية وتجارية صلبة، وربما وحدة سياسية غير متماسكة. هذه الوحدة الصّلبة تجاريًّا واقتصاديًّا ومصلحيًّا لم تنعكس في إيجابياتها على المجال العام.

ثانيًا: المصالح المشتركة في المجال الدّراسي

١ - المجال الجغرافي المشترك كالصّف والملعب والمدرسة بشكل عام: من مصلحة الجميع

[1*] Ministère du Plan, Besoins et possibilités de développement du Liban. Etude préliminaire, 2 vol., Beyrouth, Mission Irfed-Liban, 1961-1960, vol. 2, pp. 477-476

أن تحظى هذه الأماكن بالصّيانة، فتكون المقاعد لائقة والصّف نظيفًا، ولا يعكّر صفوه الضّجيج لكي يتمكّن التّلاميذ من الإصغاء والتّركيز والاستيعاب.

يدخل الأثاث ضمن المجال الجغرافي، ويجب أن يُعاقب التّلميذ الّذي يسيء استعماله. فالتّلميذ الّذي سيجلس من بعده في هذا الصّف، سوف يتحمّل يوميًّا أوساخ من سبقوه وإساءاتهم، كما أنّ إدارة المدرسة سوف تجد نفسها مُضطرة بعد سنتين أو أقل إلى دهن الجدران من جديد، الأمر الّذي يُكلّف مالاً، ولتأمين هذا المال لابدّ من زيادة الأقساط وكلفة التّعليم. يجب إفهام التّلاميذ ذلك في سبيل توعيتهم على ماهية الملك العام والمال العام؛ فينسحب ذلك على أسلوب تعاملهم في المجتمع الأوسع.

استفزني مشهد في سويسرا حين كنت أتمشى يومًا في أحد شوارعها. إذ كنت أبحث عن شجرة غير مشذّبة أو باب أو نافذة محطّمة أو منزل بدأ الدّهان يزول عنه أو كيس نفايات مرمي في الشّارع، فلم أجد أيّ مشهد مماثل، **ولا أية غلطة أو إهمال!** ليس ذلك لأنّ البلدية أو السّلطة العامة وضعت شرطيًا أمام كلّ منزل يفرض النّظام، بل لأنّ النّاس أدركوا أهمّية الشّأن العام، وفهموا أبعاده.

نلاحظ في بعض الأماكن في بيروت أنّ البيوت نظيفة ومرتّبة من الدّاخل، في حين أنّ الشّرفات تحوي كلّ ما تيسّر من خرضوات وأشياء قديمة مرمية بشكل غير مُنظّم. **إنّ الإطلالة الخارجية للمساكن هي ملك النّاس**. يكفي أن نقوم بجولة بالمروحية فوق بيروت؛ فنشعر بالخجل بسبب بشاعة الأسطح الّتي تحوّلت إلى مكبّات للنّفايات والرّكام.

يشمل المجال الجغرافي المشترك، إضافة إلى الأثاث والنّظافة العامة في المدرسة، كيفية ترتيب الأشياء في هذا المكان وتنظيمه وصيانته.

إنّ وجود إشارات ترشد النّاس إلى المكان الّذي يقصدونه، كالإدارة وقاعة المحاضرات وما إلى ذلك، ضروري لأنّه يساعد على تحديد الصّلاحيات وتنظيم العلاقات. لو افترضنا أنّ المطار غير مزوّد بالإشارات لكان الذّاهب إلى أستراليا قد وصل إلى الأرجنتين!

الشّيء نفسه يقال بالنّسبة إلى الادارات العامة. **لا يجوز أن يطرح المواطن عشرات الأسئلة ليتمكّن من الوصول إلى المكتب الّذي يُقدّم له الخدمة**. إنّ تزويد الإدارات العامة بالإشارات يسهّل الحياة على المواطن، ويحوّل من دون تلهٍ رجل الأمن عن مهمّته لإرشاد النّاس التّائهين ولعب دور الدّليل، أو تلهي الموظفين في الدّائرة عن عملهم. حصل تقدّم كبير في هذا المجال في دوائر الأمن العام، بخاصّة في ما يتعلّق بجوازات السّفر ومعاملات الأجانب.

وُضعت الشّارات في كلّ مكان، كما لائحة بالأوراق الثّبوتية اللّازمة وبالوثائق كافة. في البداية كان النّاس يصعدون السّلالم مباشرة، فلا يقرأون ما كُتب، ويأخذون بطرح الأسئلة

لأنّهم اعتادوا ذلك، فعلقت أوراق تنبّه المواطنين إلى ضرورة قراءة التّعليمات والإشارات قبل صعود السّلالم.

يخفّف تنظيم المكان من التّعدّي عليه، ومن الشّجار، ويُحدّد الصّلاحيات، ويُلزم الإنسان، ويُدرّبه على الانتظام.

كما يقتضي حفظ تراث المدرسة، ليس من منطلق الحنين إلى الماضي والافتخار. عندما أدخل إحدى المدارس أو الجامعات في بريطانيا، وأجلس أمام طاولة تعود إلى خمسمئة سنة، وأشاهد صورًا قديمة، لا أستطيع بعد ذلك أن اقول: من بعدي الطّوفان!، بل أشعر بأنّ الأجيال مترابطة، وهي استمرارية.

في لبنان العديد من المدارس القديمة الّتي تحمل تراثًا، لكن عندما ندخل إليها نشعر بأنّها جديدة، وليس ذلك سليمًا، إذ يجب على كلّ منّا أن يشعر بأنّه استمرارية للّذين سبقوه وثمرة نضالهم. حبّذا لو نعلّق في الممرات في المدرسة صورًا قديمة تؤرّخ للمدرسة. هذا الشّيء حاصل في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف، وهي تأسّست في العام 1875. عُلّقت صور قديمة في الممرات، من بينها صور للطّلاب الّذين تخرّجوا منذ 1875، كما وضع تمثال لـ Huvelin، كان منسيًّا في المخزن، عند مدخل المكتبة العامة، وهي مكتبة قديمة. تدفع هذه الأجواء الدّاخل إلى الكلية للشّعور بالرّهبة، وبأنّ المكان هو استمرارية.

٢ - النّظام العام: لكلّ مدرسة نظام خاص بها يضمن العيش معًا، وهو مبني على قواعد. لهذه القواعد ثلاث فوائد:

1. تُحقّق القاعدة norme بناء علاقات مساواة وعدالة، من دون استنسابية واعتباطية.
2. معالجة الخلافات سلميًّا استنادًا إلى مرجعية عامة.
3. تحقيق نوعية حياة أفضل.

هناك فرق بين البيت والمدرسة. فالعاطفة في البيت تطغى. ولا شكّ أنّ العاطفة مُتوفّرة في المدرسة، لكن العلاقات في المدرسة هي علاقات مساواة وعلاقات عقلانية. في الصّف ثلاثون تلميذًا، ويجب أن يُعاملوا بشكل متساوٍ. وهناك قواعد للدّرس والامتحان والنّجاح. كيف نتعامل مع النّظام العام في المدرسة: بشكل استنسابي شخصي أم بموجب قواعد عامة normes مُطبّقة على الجميع؟ نكتشف فجوات كبيرة في مدارس راقية في لبنان. يسأل تلميذ معلّمًا عن سبب حصوله على علامة صفر، فيجيبه: هكذا أصحّ! أي أنّ العلاقة هي علاقة نفوذ وقوّة!

كيف تمارس السّلطة في المدرسة؟ هل تُمارس بشكل سلطوي؟ اللّغة العربيّة لا تميّز بين pouvoir وautorité. علينا أن نبدأ بالتّمييز. في الأولى قوة ربّما من دون قاعدة ناظمة،

بينما الثّانية هي ناظمة، وتخضع لقواعد. إن كنت رئيسًا أخضع للقانون، وأنا مُكلّف بتطبيق النّظام العام.

هناك سلوكيات سلطوية بين التّلاميذ في ما بينهم وبين التّلاميذ والأساتذة وبين المعلمين، إضافة إلى علاقات نفوذ. فهل من قواعد في تنظيم الامتحانات؟ وهل من نظام مُعتمد للتّرفيع والنّجاح والرّسوب أم أنّ الأهل يتدخلون طالبين ترفيع ابنهم الرّاسب بحكم الزّمالة مع المدير أو الصّداقة أو القربى؟

هل يتمّ اللّجوء إلى القواعد المكتوبة لتحكيم الخلاف على أساس قواعد؟ مدارس عديدة تضع أنظمة وشرعات charte-code، ولكن نادرًا ما نجد مدرسة تعود إلى هذه النّصوص في تحكيمها للخلافات.

كان الرّئيس فؤاد شهاب يقول لزائريه الّذين يطلبون منه مساعدتهم في أمر مشبوه: ماذا يقول الكتاب؟ ويعني بالكتاب الدّستور والنّظام العام.

هل من إصغاء في الصّف أم أنّ أجواءه مشوشّة؟ فهذا يدخل أيضًا ضمن الشّأن العام، لأنّ من حقّ التّلاميذ الرّاغبين بالتّعلّم أن يسمعوا. هل من مشاريع مُشتركة في الصّف؟ وهل التّضامن القائم هو سلبي أم إيجابي؟ هل يتضامن الطّلاب للدّفاع عن قضية مشروعة أم من أجل قضية مُضرّة؟

في اجتماعات المعلمين الرّسمية كنت أسمع أمورًا عامة، بينما تقال الأمور على حقيقتها في الممرات! وبدلاً من انتشار روح التّضامن بين المعلمين في معالجة المشاكل تحصل مزايدات، ويُواجه النّاطق بالحقيقة بالنّقد من قبل زملائه! في موازاة ذلك يقوم التّلاميذ باستغلال التّناقضات. إنّ التّضامن بين المعلمين والإدارة تجاه بعض الحالات يدفع التّلميذ إلى تحسين أدائه، إذ يعي أنّ تصرفاته صارت مكشوفة، وغير مرغوب بها.
الحاجة إلى تطبيق النّظام العام بمساواة وعدالة فتحلّ الخلافات وفاقًا لقاعدة، وليس عن طريق الواسطة والنّفوذ.

٣ - بنية العلاقات: هل العلاقات مبنية على تعاون وتنافس بنّاء أم أن الغيرة سائدة؟ هل يحظى المعلمون بدعم الإدارة؟ وهل يحظى المظلومون بالمساعدة؟ هل تنتشر روح التّضامن بين التّلاميذ؟ أهناك دعم للإدارة الرّشيدة أم تحاك المؤامرات لتعطيل عملها؟ إنّ إدارة أي عمل عام في لبنان لهو شبيه بعملية تعذيب نظرًا إلى العراقيل الّتي يواجهها المدير والمسؤول الحريص على المصلحة العامة. كما أنّ رجال السّياسة الحريصين على المال

[1] فكتور الكك، "الحريات وحقوق الانسان: قراءة متجددة للحضارة العربية" في كتاب: انطوان مسرّه (اشراف)، مرصد الديمقراطية في لبنان، بيروت، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، المكتبة الشرقية، 2000، ص 710-675.

العام هم أشبه بالقدّيسين، ذلك أنّ إدارة الشّأن العام في لبنان تُواجه بالإزعاج والتّعطيل، ولا يحظى القائم بها بدعم أو مساعدة.

إلى أي مدى ندعم الجهود الإيجابية بعيدًا من المناكفات الشّخصية؟ إلى أيّ مدى ندعم الصّلة الاجتماعيّة؟ يوجب ذلك إجراء تعديلات على مضامين كتب القراءة العربية والتّاريخ الّتي تتناول الحضارة العربية. [1]

ثالثًا: دور مندوبي الصّفوف في المدارس

يمكن البدء بالتّغيير انطلاقًا من مندوبي الصّفوف. إذ يشمل نظام مندوبي الصّفوف بالتّعاون مع المعلمين أكثر من 80% من القضايا المتعلّقة بالثّقافة المدنية. فمندوب الصّف هو قيادي في الصّف، يساعد المعلمين والإدارة، غير أنّ تجربة مندوب الصّف هي غالبًا سلبية لافتقارها إلى الإطار التّربوي، ولأنّ هؤلاء يأتون من مجتمع العلاقات فيه هي علاقات نفوذ، وليست علاقات مبنية على قاعدة ناظمة. ونتيجة الحروب في لبنان والاحتلالات صرنا بلدًا خاليًا غالبًا من القواعد. نعيش في مجتمع شطارة ومناورة وتحزيب النّاس على بعضها بعضًا. لذا، علينا وضع قاعدة لكلّ مسألة، عبر العودة في تحكيمنا للأمور إلى "الكتاب". وهذا هو دور المعلمين ومندوبي الصّفوف.

لا يجب بمندوبي الصّفوف أن يهتمّوا بالنّظام وبالامتحانات. لأنّ هذه الأمور من اختصاص الإدارة والمعلمين.

في مدارس كندا، للوسيط médiateur دور مهمّ، فهو يُعالج المشاكل القائمة بين التّلاميذ، ويحلّ الأزمات النّفسيّة؛ فيشكّل عاملاً مساعدًا. ويتطلّب ذلك تدريبًا ومساعدة، على ألّا يتخطّى أحد صلاحياته، أكان المعلم أم الإدارة. كما يقتضي تدريب مندوبي الصّفوف على عدم التّعاطي بمسائل هي من خارج صلاحياتهم، والعمل على أن تكون الانتخابات المدرسية والجامعية سليمة.

إنّ الهدف من انتخابات مندوبي الصّفوف هو تدريب التّلاميذ على كيفية الانتخاب الّذي سيمارسونه مستقبلاً، وبشكل نظامي. وتدريبهم على العمل القيادي للصّالح العام.

إنّ التّلاميذ الّذين نُعلّمهم اليوم لا نَعلم ما سيكونون عليه بعد ثلاثين أو أربعين سنة. قد يبرز من بينهم أشخاص يتحمّلون في المستقبل مسؤوليات جماعية. لذا، على المعلّم أن يفكّر دائمًا بمستقبل تلاميذه، وأنّه سيبرز من بينهم موزار جديد أو بتهوفن أو مدير عام في مؤسسة.

إنّ الحاجة إلى تدريب مندوبي الصّفوف على القيادة النّاظمة، هو الأمر الّذي نعاني نقصًا فيه في التّربية. هناك فرق بين القيادة والزّعامة الّتي تقوم على تبعية ونفوذ، بخلاف القيادة الرّشيدة الّتي تؤطر مواطنين وليس جماهير.

إنّ الاهتمام بمندوبي الصّفوف بشكل تربوي، له انعكاساته الإيجابية على الجو العام في المدرسة، وعلى العلاقات بين التّلامذة، كما على العلاقات بين التّلاميذ ومعلّميهم. في حال إهمال هذه النّاحية سيؤدّي ذلك إلى إنتاج علاقات نفوذ وقوّة.

متى يكتسب اللّبناني مفهوم المصلحة العامة والشّأن العام لنصير عباقرة العالم، نظرًا إلى انفتاحنا الثّقافي وخبرتنا التاريخية وتجاربنا ومعاناتنا وقدرتنا على الصّمود والتّكيّف، إضافة إلى وجود تراث علمي راقٍ. لم يعد مسموحًا أن نقرأ كلمات قيلت فينا، تعود إلى مطلع الثّلاثينيات والسّتينيات، ككلمتي شارل ديغول والأب لوبريه، وكأنّها تقال لنا اليوم لأنّ شيئًا لم يتغيّر.
التّربية هي الأساس. إنّ الثّورات كافة في العالم كالثّورة الفرنسية خلقت ديناميكية جديدة، لكنّها لم تؤدِ بحدّ ذاتها إلى التّغيير، لأنّه حصل في سياق تربويّ وثقافيّ.
تشمل مضامين المتابعة التّطبيقية ما يلي:

1. **سلوكيات:** رصد السّلوكيات الإيجابيّة والسّلبية في مجال التّربية على الشّأن العام.
2. **نظام:** وضع نظام لمندوبية الصّف، تمهيدًا لإجراء انتخابات.
3. **تدريب:** تدريب التّلامذة على ممارسة الشّأن العام في المجال المدرسي، من خلال القيادة الرّشيدة، ومن خلال إرساء قواعد ناظمة.

رابعًا: مكوّنات التّربية في الشّأن العام

ما هي مكونات التّربية في الشّأن العام في المجال المدرسي؟

أ - المجال العام الجغرافي المشترك في المدرسة

1. الطّاولات والكراسي والتّجهيزات والأثاث عامة.
2. النّظافة العامة.
3. ترتيب المكان وتنظيمه.
4. السّلامة العامة في أرجاء المدرسة كلّها.
5. الصّيانة.
6. التّراث المدرسي والذّاكرة وحفظهما وإبرازهما.
7. ترشيد استعمال القرطاسية والضّرورات اليومية.

ب - القواعد النّاظمة normes في سبيل:

1. العيش معًا.
2. المعالجة السّلمية للنّزاعات.
3. نوعية حياة أفضل.
4. ممارسة السّلطة حسب القواعد normes، وليس حسب علاقات النّفوذ.
5. قواعد النّجاح والتّرفيع والرّسوب.
6. الاعتماد على مرجعية حقوقية، معروفة ومُعلنة، في التّقرير ومعالجة الخلافات.
7. الإصغاء في الصّف للصّالح العام.

---

*[1] هذا القسم مُستخرج من بيان لرئيس "اللّجنة اللّبنانية للوقاية من الحوادث المدرسية"، الدكتور حنا الجر، النهار، 13/10/2006.

ج - بنية العلاقات التّربوية

1. تعاون وتنافس في إطار قواعد.
2. برامج مشتركة تكون ثمرة مشورة بين المعلمين وبين التّلامذة.
3. مدى مساعدة التّلامذة لبعضهم بعضًا ومساعدة حالات الظّلم.
4. دعم الإدارة الرّشيدة من قبل المعلمين والتّلامذة.
5. البيئة النّفسية في المدرسة: عدالة ومساواة وجو من الثّقة وتحفيز القدرات.
6. قيم الصّلة الاجتماعيّة من خلال طبيعة العلاقات.
7. قيم الصلة الاجتماعية من خلال مضمون التّعليم، بخاصة تعليم تاريخ لبنان.

د - بعض قواعد السّلامة العامة في المجال الدّراسي[1]*

• وضع رقم الهاتف على وسائل النّقل المدرسيّة كلّها لكي يستطيع المواطنون الاعتراض لدى إدارة المدرسة، في حال مخالفة السّائق قانون السّير.

• مراقبة ذاتية دورية للوضع الميكانيكي لوسائل النّقل المدرسية، وذلك من ناحية الصّيانة الميكانيكية، وخصوصًا للمكابح، الإنارة، الإطارات ولنمتصّ الصّدمات.

• معظم الإصابات النّاتجة من حوادث التّنقّل المدرسيّة هي نتيجة نقل عدد كبير من التّلامذة، يزيد عن عدد مقاعد الحافلة، فمجرد الاصطدام يعرّض حياة التّلامذة للخطر، لذلك على الأهل التّأكّد من جلوس التّلامذة كافة، من دون أي استثناء.

• وضع المزيد من إشارات السّير داخل المدارس الكبرى، مع ضرورة تقيّد المركبات بها.

• منع السّائق من التّدخين، ومن استعمال الخليوي في أثناء القيادة أو تناول الكحول، وإعلام التّلامذة بهذا القرار، وحثّهم على إعلام الإدارة في حال المخالفة.

• إعطاء حوافز مادية أو معنوية في شكل شهري من إدارة المدرسة أو لجان الأهل لأفضل سائق مُلتزم مبادئ القيادة السّليمة.

• حلقات نقاش ودورات تدريبية للسّائقين والمراقبين للقيام بدورهم في شكل أفضل.

• تنظيم سليم من قبل إدارات المدارس في المدن لخروج مئات التّلامذة على الطرقات الرّئيسة، ما يعرّض حياتهم للخطر، إضافة إلى التّذكير بإمكان الاتصال بشرطة البلدية أو بقوى الأمن للمساعدة بذلك.

• معاقبة السّائقين لمخالفتهم القانون، وبخاصة السّرعة أو عند تكرار المخالفة، وتشجيعهم على الالتزام بمعاملة السّائقين الآخرين بشكل جيّد ورجال قوى الأمن الدّاخلي.

7 | توجّهـات تربويّـة
التّربية على المسؤولية: ما العمل؟

في التّربيـة على المسـؤولية علينـا اعتمـاد المبـدأ الـوارد فـي النّشـيد الوطنـي اللّبنانـي: "قولنـا والعمـل"، فـلا نكـون "حضـارة حكـي".

أولًا: مفهوم المسؤولية

تنطوي المسؤولية على المساءلة وتحمّل تبعات أعمالنا. بعدما قتل قابيـن أخاه قال للرّب: "وهل أنا حارس أخي؟" وفي بعض التّرجمات: "وهل أنا مسؤول عن أخي؟" ويقول انطوان دي سانت ايكزوبيري Antoine de Saint-Exupéry: "Etre homme, c'est être responsable" أي بمجرد كونك إنسانًا فأنت حتمًا مسؤول، وليس في الأمر من خيار. وجودك يُؤثّر في الغير أكنت ملتزمًا أم غير ملتزم، ومستخفًّا أم غير مُستخفّ. ويقول جورج برنانوس Georges Bernanos: "الخطيئة الّتي نرتكبها تسمّم الهواء الّذي يتنشقه الغير".

"Le péché que nous commettons empoisonne l'air que d'autres respirent"

نشعر بذلك في حياتنا العائلية اليومية. في حال خلد أحدنا إلى الرّاحة خلال النّهار في بيته، يسأله أهل بيته: ما بالك؟ لِمَ أنت مضطرب؟ بمجرد كوننا بشرًا، لكلّ منّا تأثيره في المُحيطين به: الولد إن كان كسولاً أو مجتهدًا، ورب البيت إن كان يعمل أو كان عاطلاً عن العمل، الجد إذا باع قطعة الأرض يملكها أو لم يبِعها... يقول اندره جيد André Gide: " Nos actes nous suiven "؛ أي أعمالنا تتبعنا وتلاحقنا، أردنا ذلك أم لم نرد. نحن مسؤولون عن أعمالنا، ولأعمالنا تبعات ونتائج على الغير.

أتحدّث عن المسؤولية بالمعنى الأخلاقي العام. لكلمة مسؤولية مفهوم في القانون الجنائي والقانون المدني. هل نشعر فعلاً بمسؤوليتنا لمجرد كوننا بشرًا؟ ورد في الإنجيل السّؤال: "من هو قريبي؟" قريبي هو الّذي أقيم معه علاقة. يمرّ مفهوم المسؤولية بأزمة، وقد صدرت كتب كثيرة تتحدّث عن مفهوم المسؤولية في عالم اليوم.

ثانيًا: مظاهر تراجع حسّ المسؤولية في الممارسة العامة وفي الحياة المدرسية اليومية

هناك أسباب عالمية عامة نلمسها عند الشّباب والأهل، وفي المجتمع ككل، ومن بينها:

1. التّكنولوجيا: كأن يدهس أحدهم أحد المارة بسيّارته، فيُقال إنّ السّيّارة هي الّتي دهسته! أو أن يلعب طفل بالأدوات الكهربائية المنزلية، ويصاب بصدمة كهربائية، فنقول إنّ الآلات أذته، أو أن يسقط عابر سبيل في حفرة في الطّريق، أو أن تُصاب مجموعة بالتّسمّم لتناولها

أغذية فاقدة الصّلاحية... في هذه الحالات جميعها نلقي بالمسؤولية على التّكنولوجيا!

2. تنامي الفردانية individualisme على حساب الصّلة الاجتماعيّة: كان التّطور الدّيمقراطي في العالم مفيدًا غير أنّه قدّم غالبًا حقوق الفرد على حساب الصّلة الاجتماعيّة، وصار النّاس أحرارًا، وهو أمر جيّد وضروري، إلّا أنّهم نسَوا العلاقة الاجتماعيّة مع الغير والواجبات.

هناك أسلوب في تعليم حقوق الإنسان يؤدّي إلى تغذية الفردية عند الأطفال، على حساب الصّلة الاجتماعيّة، وذلك عندما نسأل الطفل عمّا يرغب بتناوله من طعام أو عن مشيئته في الذّهاب في رحلة أو زيارة... ونقدّم لأطفالنا خيارات واسعة، ما يؤدّي إلى تنمية الخيار الشّخصي على حساب العلاقة الاجتماعيّة.
في البلدان الغربية هناك إفراط في حرية الفرد، في حين أنّ الصّلة الاجتماعيّة في تراجع مستمرّ، بينما حقوق الفرد في المجتمعات العربية مطموسة لصالح الصّلة الاجتماعيّة. نحتاج إلى ما هو بين الاثنين؛ أي تنمية حقوق الفرد، وفي الوقت نفسه تنمية حقوق الجماعة. في بعض البلدان يلجأ الطّفل إلى البوليس في حال صفعه والده. نحن لسنا مع الضّرب، ولكن في النّهاية صار هذا الطّفل غالبًا من دون أهل، لا يدري أين والده أو أين والدته...؟ لذا، فإنّ من الأفضل أن ينال صفعة صغيرة، وأن تكون له عائلة من أن يطالب بحقوقه، ويبقى وحيدًا.

3. ترابط الأوضاع في العولمة وطغيانها أحيانًا على الفاعل: حتّى مَن يملك دكّانًا صغيرًا في القرية صارت تجارته مُرتبطة بالمدينة وبالتّجارة العالمية. وصارت الأمور نتيجة العولمة مترابطة ومتشابكة. غالبًا ما يشعر الإنسان بأنّه عاجز عن التّحرّك، وأنّ الأوضاع تفرض نفسها. لكنّنا نستطيع أن نغيّر متى أردنا، غير أنّ ترابط الأمور في التّجارة والسّياسة والعلاقات الدّولية يجعلنا نظنّ أنّنا عاجزون وغير فاعلين، في حين كان الفلاح في الماضي سيّد نفسه، وهذا ما نفتقر إليه اليوم.

4. علم النّفس والعلوم الإنسانية المعمّمة بطريقة سطحية واستغلالها للتّبرير وليس للتّفسير: نقرأ في المجلّات عن علم نفس تربية الأطفال، وكيفية التّعامل معهم، وعن العلاقات بين الأزواج. إنّها أمور مهمّة، وقد حقّق علم النفس تقدّمًا كبيرًا، ولكن هناك ما يُخيف في علم النّفس كما هو منقول من خلال بعض وسائل الإعلام وكما يفهمه بعض النّاس.
نقول إنّ أسباب الرّسوب في المدرسة اليوم يعود إلى طلاق الأهل، ونُبرّر لجوء الولد إلى العنف أو إهماله دروسه إلى الخلاف بين الأهل. يمكن تفسير الأمور على هذا النّحو ولكن من دون تبرير أخلاقي. هناك أطفال أيتام وآخرون يعيشون في عائلات مفكّكة... وينجحون. التّفسير النّفساني هو غير التّبرير الأخلاقي. يجب التّمييز بينهما explication psy-chologique et justification morale.

أن ألقي محاضرة وأنا مُتعب شيء، وهو تفسير، لكنّه لا يُبرّر أدائي. يبدو اليوم أنّه ما من تلميذ كسول أو مشاغب، إذ يوضع اللّوم في كلّ تقصير عند الولد على الأهل والأوضاع. وقد اعتاد المُعلّمون على وضع اللّائمة دائمًا على الغير. وهي أمور تحصل يوميًّا في المدارس.
دعت معلمة في مدرسة راقية الأمّ للتّحدّث معها، وأخذت تنصحها بمتابعة ابنها وتدريسه ومساعدته في فروضه. استمعت الأم إليها لعشر دقائق، ثمّ قالت: فقدت زوجي نتيجة إصابته بشظية خلال الحرب، وأنا أغادر البيت يوميًّا عند السّابعة صباحًا لأذهب إلى عملي، ولا أعود قبل السّابعة مساءً، لأتمكّن من إعالة أولادي. كانت المعلمة تضع المسؤولية بالكامل على هذه الأم الأرملة، معتقدة أنّها تنطلق من مفهوم علم النّفس، غير أنّها كانت ترمي المسؤولية على الغير!

نعرض هنا بعض الحالات:
1. يواجه يوميًّا المدرّس أكثر من ثلاثة صفوف، في كلّ منها نحو أربعين تلميذًا تحوّلوا إلى أرقام ولوائح. لا يدرك البعض أنّ تلاميذ الصّفوف الابتدائية الّذين يدرسّونهم مؤهلين لأن يكون أحدهم أو بعضهم مبدعًا كبيرًا أو سياسيًّا مهمًّا أو رجلَ أعمال عالميًّا.
أفكّر بهذه الأمور، وقد كان من بين تلاميذي في مدرسة سيّدة الجمهور قبل أن أنتقل إلى التّعليم الجامعي، تلامذة صاروا شخصيات بارزة... بينما ينظر المعلّم إلى أرقام ولوائح.

2. سبب آخر هو تحوّل التّلميذ إلى زبون. يتفادى المعلّمون غالبًا إزعاج التّلاميذ، خوفًا من تقديمهم شكوى بحقهم عند المدير. يلجأ العديد من المعلمين إلى تلبية الحاجات الآنية للتّلاميذ، نتيجة الضّغوط الّتي يتعرّضون لها، فيفعلون ما يُرضي التّلاميذ ويريحهم، حتّى أنّ بعض التّعليم الجامعي وصل إلى هذا الدرك. إنّ التّلميذ ليس زبونًا، بل هو إنسان قيد التّأهيل، ما يستلزم بُعد نظر والوقوف على حاجاته في المستقبل. يؤدّي المنحى التّجاري المركنتيلي إلى تراجع مفهوم المسؤولية. والأهل أيضًا صاروا يُفكّرون بشكلّ آني؛ فلا يتعاطون مع أولادهم بحزم. يقول إمرسون Emerson: التّربية هي إعداد الإنسان لمواجهة كلّ الأوضاع "Eduquer un homme, c'est le mettre en état de faire face à toutes les situations".

3. نسعى إلى تأمين الرّاحة للأولاد، وتأمين أفضل الأجواء لهم، وفي سبيل ذلك تمّ اعتماد التّساهل وعدم الدّقة في الأعمال المدرسية، فلم تعد القواعد قواعدَ والتّعليم الديني لم يعد كذلك، والتّاريخ والجغرافيا تحوّلا إلى تبسيطات، تجنّبًا للدّقة والصّعوبة، وفي سبيل إفهام الأولاد الدّرس. لكن تبسيط الأمور قد يقضي على الجهد.
يعود التّلميذ إلى البيت قائلاً إنّه قد "فهم كلّ شيء"؛ فيرتاح الأهل كما الإدارة، ولكن في ذلك تسطيح للأمور وإفراغ من معناها. المعرفة تفسّر بعض الأمور وتفتح آفاقًا جديدة. من الأفضل إعطاء التّلاميذ خمسين مقدارًا من المعلومات؛ ليحفظوا عشرين، بدلًا من أن نعطيهم عشرة غرامات ويحفظوها كلّها. لكنّ المعلمين صاروا يخافون، ويخشون الكتب الإضافية، وتوسيع آفاق التلاميذ، بحجة أنّ التّلميذ يرجع إلى بيته، ويقول: لم أفهم كلّ

شيء! من الطّبيعي ألّا يفهم كّل شيء! لا أحد يستطيع فهم كلّ شيء في الكون. مَن يدّعي فهم كلّ شيء هو جاهل تمامًا. صار المعلمون اليوم يفسّرون شؤون الحد الأدنى، خوفًا من مواجهة المشاكل، فيعود التّلميذ إلى أهله قائلاً: "فهمت كلّ شيء".

4. من المعوقات أيضًا التّساهل في الأمور كافة، وفي التّطبيقات، وفي القواعد المدرسية على أساس: معليش، بيناتنا، شوفيها، مشيّها، ما تحمل السلم بالعرض... وفي النّهاية يواجه التّلميذ القصاص متى باشر حياته المهنية.

حين عملت في جريدة Le Jour كان يقصدنا الشّباب الّذين درسوا في أفضل الجامعات، وهم حملة شهادات جامعية. كنّا نرفضهم لأنّهم يرتكبون أخطاءً إملائية، إذ لا نستطيع توظيف مصحّح للكاتب، ومصحّح للمصحّح وهلم جرا. يحصل تساهل في المدرسة حيال الأخطاء، ولكن متى دخل الشّاب عالم العمل، من غير المسموح أن يكتب رسالة تتضمّن أخطاءً.

5. هناك أنواع مختلفة من تضامن التّلاميذ سلبيًّا، كأن يعمّم تلميذ الفوضى ويتضامن معه رفاقه، إضافة إلى عدم الإصغاء. وقد تبيّن هذه السّلوكيات تراجعًا في حسّ المسؤولية.

ثالثًا: عوائق التّربية على المسؤولية في المجتمع اللّبناني

1. ذهنية معليش، بيناتنا، شوفيها، لا تحمل السلّم بالعرض...: هي مواقف تحمل نواحي إيجابية من دون شك، وتعكس روح التّسوية عند اللّبناني، الّذي يحافظ دومًا على خط العودة، على الرّغم من المتاريس والحواجز بين المناطق. لكن هذه الذّهنية لا تصلح في قضايا المصلحة العامة والشّأن العام، إذ تتراكم المشاكل مع الزّمن لتنفجر فجأة. هذا ما يحصل في غالبية المجتمعات العربية الّتي تتغاضى عن طرح المشاكل ومعالجتها بمسؤولية.

2. التّربية الحضانية في العائلة وفي المدرسة: يتدرّب الولد على الاعتماد على الغير بدلاً من الاعتماد على نفسه. أخبرتني مديرة إحدى المدارس في طرابلس عن أم اشترت سترة غالية الثّمن لابنها ونسيها في المدرسة، فحضرت الأم إلى المدرسة تعترض لأنّ ابنها نسي سترته، إذ عدّت أنّه من واجب الإدارة تذكيره بها!
حدث أمر مماثل مع عائلة لبنانية التجأت خلال الحروب في لبنان إلى فرنسا. في أحد الأيّام، ذهب الولد إلى مدرسته، ولم يأخذ دواءه المعتاد. تنبّهت الوالدة؛ فأخذت سيّارة أجرة، وذهبت إلى المدرسة ومعها الدّواء. قابلت المديرة طالبة الإذن بإعطائه الدّواء، إلّا أنّ المديرة نصحتها بالعودة إلى منزلها، وتنبيه ابنها على أن لا ينسى دواءه ثانية.
من الأمور السّلبية في التّنشئة المدرسية في المجتمعات العربية، اقتباس الأفكار الواردة في نصوص القراءة، ونقلها في مواضيع الإنشاء. حصل ذلك مع أستاذة في علم النّفس، إذ كتب أحد التّلامذة في موضوع: ماذا تفعل والدتك صباحًا؟ قالت له والدته بعد أيّام:

لكنّني لا أتصرّف على هذا النّحو عند الصّباح، وذلك نظرًا إلى ظروف عملها المهني. أجابها: هكذا يجب أن نكتب! وهو بذلك لم يصف أمه، بل وصف أم الكتاب! في التّربية الحضانية التّلميذ هو متلقٍّ يُكرّر ما يفعله الغير.

3. ذهنية "الدّهر يعلمه": هذه الذّهنية سائدة لدى الكثير من المعلمين والأهل، فما من خوف إن لم يتعلّم الولد! الدّهر يعلّم الولد بكلفة باهظة، وفي سن متأخرة. أشبه ذلك بمن اقتنى مشطًا يوم لم يعد في رأسه شعر. لا بأس من اكتساب الحكمة في الثّمانين من العمر، والله غافر الخطايا. لكان أفضل للإنسان أن يكتسب الحكمة في المدرسة ويجني فائدة منها.
إنّ هدف التّعليم اختصار الوقت الّذي تتطلبه الخبرة. لو أردنا تعليم النّاس كلّ شيء بالخبرة لاضطررنا إلى العودة بهم إلى آدم وحواء. بينما يكتسب الأولاد بوساطة المدرسة، وخلال أربعة عشر عامًا معرفة أجيال تعاقبت على مدى ملايين السّنين. فالكتاب يُعلّمهم من خلال تجربة من سبقهم، والأكثر ذكاء يتعلّم من تجربة الآخرين، وليس من تجربته فقط. عندما نعتمد على أنّ الدّهر يعلّم نؤجّل بذلك المشاكل، ونستقيل من مسؤولية تأدية دورنا.

4. عدم وضوح الصّلاحيات وحوارات سائبة في العائلة والمدرسة: هذا ما نشاهده أحيانًا في العائلات. عندما يوجّه الأب ملاحظة لابنته، تتدخّل الجارة والخالة والعمة... مع أنّ الأمر لا يعنيهم. لقد اعتدنا على الحوار السّائب؛ فيصمت الأب وتضيع المسؤولية. هل نتصرّف في عائلاتنا بشكل مسؤول؟
من خلال تجربتي في مدارس عديدة، لمست تداخلاً في الصّلاحيات بين المعلمين والمدير والمشرف على الدّروس. في المستشفيات الرّاقية نجد توزيع صلاحيات. الشّخص المولج بفحص ضغط الدّم عند المريض، ليس نفسه الّذي يأخذ حرارته. وهناك شخص ثالث يعنى بمواعيد الدّواء. كما أنّ المسؤولية تتوزّع في غرفة العمليات بهدف تحديد المسؤولية عند حصول أيّ خطأ.
كثيرًا ما نقرأ في الصّحف عن الشّفافية والمسؤولية، ولكنّ هذين الأمرين غائبان عمليًّا. عند وقوع أيّ خطأ نعجز عن كشف المسؤول، لأنّ المعاملة تمرّ على خمسين شخصًا ويوقعها ثلاثون، لتقع المسؤولية في النّهاية على الحلقة الأضعف؛ أي من ليس ظهره محمّيًا.
في مدرسة سيدة الجمهور للآباء اليسوعيين الّتي تعلّمت فيها كانت المسؤولية كلّها تقع على عاتق المعلم، ومتى اشتكى التّلميذ أمام الإدارة، تطلب منه هذه الأخيرة العودة إلى المعلم لمناقشة الموضوع، وذلك تجنّبًا للتّلاعب بالمسؤولية. ومتى أحسّ التّلميذ أنّ المسؤولية مُشتتة يستغلّ ذلك. إذًا، تعاني مدارس لبنانية تداخل المسؤوليات وعدم الوضوح فيها.

5. طغيان المقاربة الآنية للأمور على حساب الرّؤية البعيدة النّظر: عندما نفتقر إلى المقاربة البعيدة الأفق لا نحسّ بتأثير أفعالنا وتداعياتها علينا وعلى الغير.

رابعًا: ما العمل في سبيل تنمية إدراك المسؤولية؟

يُقال عن شارل ديغول بعمق وسخرية إنّه وهو يرتدي جواربه صباحًا يفكّر بالتّاريخ! هل يُفكّر المعلمون بالثلاثين والأربعين سنة المقبلة عند شرحهم قواعد الصّرف والنّحو لتلاميذهم؟ هل يفكّر الأهل بمستقبل أولادهم في أسلوب تربيتهم، من دون الوقوع في الوسواس وهاجس التّصرف بشكل مرضي؟ لا بدّ من الإيمان بالعناية الإلهية، ولكن على المعلم أن يتوقّع أن يكون بين تلاميذه نوابغ.

درس والدي في مدرسة عينطورة، حين كان الأب ارنست سارلوت Ernest Sarloutte مديرًا لها. أخبرني أحد أبناء العم، موريس مسرّه: "كنت في العاشرة من العمر. دخلنا قاعة الدّرس وكنّا حوالي مائة تلميذ. حصل ضجيج في القاعة، وكان الأب إميل جوبان Emile Joppin يُراقبنا، فصوّب نظره إليّ، وقال: أنت محروم من تناول الفطور لمدة أسبوع! قلت: لست أنا! أجاب الأب جوبان: "هذه وقاحة، سوف تنفّذ القصاص". طلبت مقابلة الأب سارلوت، فنظر إليّ الأب جوبان بسخرية، وقال: اذهب إليه. خرجت لمقابلته لكن قدماي كانتا ترتجفان كما لو أنّني سأقابل تشرشل أو حتّى الله! طرقت على الباب: ادخل. تقدّمت بخشية، لكن صوت الأب سارلوت أراحني حين قال لي: نعم يا موريس. كان يعرفنا أنا وأخوتي، فعند تسجيلنا في مدرسة عينطورة، قال له والدي جان الياس مسرّه: "إنّهم أولادك، اعتنِ بهم". رويت للأب سارلوت ما حصل، وكيف عوقبت على ذنب لم اقترفه. نظر إليّ، وقال: "أريد منك كلمة شرف". قلت: "نعم". عندها قال: "عد إلى صفّك لن تقاصص"! [1]

اكتفى بكلمة شرف أخذها منه! ما زال موريس مسرّه متأثّرًا بهذه الحادثة، وعندما زار لبنان قام بزيارة مدرسة عينطورة. كما يوجد كتاب يتحدّث عن الأب سارلوت، وضعه الأب اميل جوبان، وهو يذكر فيه أنّ التّلاميذ كانوا يقصدون الأب سارلوت، ليقولوا: حصل ضجيج أو شغب في الصّف ولست أنا الفاعل! لكن الأب سارلوت لم يكن يقبل بهذا الكلام؛ فيجيب: "ماذا يفعل الطيّبون لتحسين الوضع؟" كلّ شخص منّا مسؤول. قد يشاغب ثلاثون تلميذًا، ويقول البريء: "لست أنا الفاعل"! ولكن هل يفعل شيئًا ليمنع حصول الشّغب؟ وهناك قول كانت تردّده لور مغيزل، وفيه: "ليس أشدّ إيلامًا من ظلم الظالمين إلّا صمت الطّيبين".

أصادف في الشّارع أو في المجالس أشخاصًا كانوا تلاميذي منذ أربعين سنة. باشرت التّعليم في المراحل الثّانوية سنة 1959. يذكرون لي أشياء إيجابية قمت بها، ما يشعرني براحة الضّمير، إذ إنّني أدّيت واجبي. ماذا لو جعلتني رؤيتهم أخجل من نفسي؟
بعض التّلاميذ كانوا يستهزئون حين كنت أعلّمهم، ذلك لأنّني لم أكن حائزًا سوى على

---

[1] Emile Joppin, Le Révérend Père Sarloutte (Une belle figure de missionnaire du Levant), Préface par le Général Weygand, La Colombe, 1956, 236 p.

شهادة بكالوريا وأتابع دروسي الجامعية، بينما كانوا هم ينتمون إلى عائلات "مرموقة"، وكانوا أبناء شخصيات معروفة.

من المؤسف أنّ صورة المعلّم ليست غالبًا راقية في المجتمع اللّبناني، بينما يتحلّى المعلم في مجتمعات أخرى بمكانة اجتماعيّة prestige social. في المدارس والجامعات الأميركية، توزّع على الطّلاب السّيرة الذّاتية للأساتذة تفاديًا للاستهتار بالأستاذ، فيدرك التّلاميذ أنّه نال شهادات، واكتسب خبرة، وبذل جهدًا. من المهم أن تقدّم المدارس لتلامذتها السّيرة الذّاتية للمعلمين، وأن تكرّم المعلّم الّذي ينال جائزة أو يؤلّف كتابًا أو يشارك في عمل مُبدع، وأن تكتب عنه على جداريات المدرسة.

أجد نفسي أحيانًا ملزمًا بتقديم سيرتي الذّاتية للطّلاب، حتّى يُفكروا قليلاً قبل أن يستهزئوا. أنا تابعت دروسي، ونلت شهادات، وطوّرت نفسي، بينما بقي التّلاميذ هازئين، مغرورين، ولم يحرزوا تقدّمًا في حياتهم. من المهم أن يكمّل الأستاذ نموه الشّخصي، ويصقل مواهبه الفكرية والتّأليفية وأنشطته الاجتماعيّة، ويطوّر نفسه، ما يجعل التّلاميذ يحترمونه. أدعو المعلمين إلى التّفكير بأنّهم سوف يقابلون يومًا عددًا من تلاميذهم، ربّما بعد عشرين سنة، فكيف سيكون هذا اللّقاء؟ سوف يشعرهم بالدّينونة وكأنّه حكم الله عليهم، وقد يخجلون من أنفسهم في ما لو كانوا مُستهترين أو يستعملون عبارات سيئة أو يُهملون عملهم.

في موضوع التّساهل، كان الأستاذ بطرس ديب يُعلّمني في الصّفوف الثّانوية في مدرسة سيدة الجمهور للأباء اليسوعيين مادتي التّاريخ والجغرافيا، ثم صار مديرًا عامًّا لرئاسة الجمهورية ورئيس الجامعة اللّبنانية، كما أنّه كان سفيرًا للبنان في فرنسا. كنت معجبًا ببطرس ديب إلى حد كبير، لأنّه كان دومًا صافي المزاج ومُفعمًا بالحيوية professeur d'énergie. لم أكن بارعًا في حفظ مادتي التّاريخ والجغرافيا. كما لم تكن العلامات الّتي يضعها بطرس ديب تقييمًا، بل مُجرد عملية حسابية، فهي لم تكن تحول من دون احترامه لكلّ تلميذ، من دون استثناء، في حين أنّ أساتذة آخرين لم يكونوا مثله. حصل أن غضب أستاذ منّي في الصّف التّكميلي الرّابع؛ فنعتني بالفاشل "tu es un raté". بذلت كلّ جهدي بعدئذ لأثبت أنّني لست فاشلاً. صحيح أنّ ذلك أفادني، ولكن بطرس ديب كان يُعلّمنا بمجرد النّظر إليه، ومن دون حاجة إلى الكلام.

أمثولة أخرى تعلّمتها من الأب Jacques Bonneteymard حين قمت بزيارته في تعنايل، وكان تقريبًا في التّسعين من العمر. كانت حالته الصّحّية سيئة، ويستند إلى عكّاز ليتمكّن من المشي، ومع ذلك رأيت على طاولته أكثر من عشرة ملفّات وعشرة كتب، وضع فيها علامة ترشده إلى حيث وصل في مطالعتها! أنا واثق من أنّني لن أجد هذا الكمّ من الملفات والمشاريع والكتب على طاولة شباب مهما كان نشاطهم.

ما العمل في سبيل تنمية روح المسؤولية خلال السّنة الدّراسيّة؟

_ التّقيّد بالأنظمة المدرسية واعتمادها كمرجعية في معالجة المسائل.
_ وضع برامج في الصّلة الاجتماعيّة والشّأن العام المشترك.
_ التّقيّد بتوزيع العمل والصّلاحيات وتكليف تلامذة بصلاحيات.
_ السّهر على الدّقة في الأعمال المدرسيّة كلّها.
_ التّعريف بذاكرة المدرسة لأنّ الذّاكرة هي مسؤولية وتكامل بين الأجيال.
_ تحقيق التّرابط بين الأجيال من الخرّيجين.
_ الحرية والمسؤولية والحبّ: ثلاثية مترابطة.

8 أنسنة السّياسة
المرأة والشّأن العام

لا زالت المرأة بعيدة بعض الشّيء من الشّأن العام. والرّجال يعانون مشاكل عديدة فيه. ويمكن تلخيصه بأنّه المصلحة المشتركة. كما يمكن تقسيم الشّأن العام إلى ثلاثة أقسام:

1. الملكية العامة: أبنية رسمية، طرقات، شوارع، وأنهر... وهي مسجّلة في الدّوائر العقارية كملكية عامة.
2. المال العام: الأموال الّتي ندفعها كضرائب ورسوم، وهي موارد عامة. ويتطلّب المال العام حسن إدارتها كملك الجميع، وليس ملكية فردية.
3. المصلحة العامة: وهي أصعب للتّحديد من الشّؤون الوضعية. إذ نسعى من خلال القوانين إلى بلورة مصلحة عامة: قانون للإيجارات، قانون للقضايا الطّبّية، قانون ضمان اجتماعي... أين المصلحة المشتركة؟ إنّه نقاش يوميّ في الحياة الدّيمقراطية.

كلّ إنسان يعيش يوميًّا مع المصلحة المشتركة في حياته. في العائلة المؤلّفة من أب وأم وأولاد يعيشون في شقّة صغيرة، يعود الأب من عمله متعبًا، ويريد أن ينام. على الأمّ ربّما تحضير الطّعام والقيام بأعمال منزلية، والابنة تدرس، بينما الأخ الأصغر يركض ويصرخ في أرجاء البيت كلّه... هناك تضارب بين ما يريد أن يفعله كلّ فرد. كيف نوفّق بين هذه المواقف؟ قد يتشاجرون أو تحصل مشاكل عائلية، كما يمكن أن يتفهّموا المصالح المشتركة من خلال تخصيص وقت للدّرس، ووقت للعب، وعندما يعود الزّوج أو الزّوجة متعبًا يخفّف الأولاد من الضّجيج، وذلك للمصلحة العامة.

تكمن المعضلة السّياسية في تحديد المصلحة العامة. فالسّياسة موجودة لتحديد المصلحة العامة، ولا يمكن تحديدها بشكل دائم. لأنّها تحديد يومي للشّأن العام. كما أنّ مناقشات مجلس النّوّاب والآراء في الصّحف هي سعي إلى تحديد الشّأن العام.

الشّأن العام ليس بالضّرورة مصلحة الأكثرية، كما ليس هو مصلحة الأقلية. فقد تكون الوالدة مريضة فتضّحي العائلة بأكملها في سبيل راحتها. في المصلحة العامة تضحية ببعض المصالح الفردية والآنية في سبيل مصلحة أكبر قد تكون وحدة العائلة، صحّة الوالدة، نجاح الابنة في المدرسة... كلّنا نضحّي ونطفئ التّلفزيون في البيت لكي تدرس الابنة الصّغيرة. تتطلّب المصلحة العامة إدارة، وفيها حتمًا تضحية بمصالح آنية لمصلحة مستقبلية أو لمصلحة كبرى أكثر أهميّة. كلّ سياسة ونقاش سياسي هو لتحديد الشّأن العام.

هل يدخل الشّأن العام في ثقافتنا؟ يلزمنا الجهد الكبير لتنمية ثقافة الشّأن العام. أعرض

بعض الأمثلة من خلال جولات في بعض البلدان. شاهدت في حيّ فقير من أحياء القاهرة ثلاث نساء يجلسن على الشّرفة، ويرتشفن القهوة بينما المجارير والأوساخ بروائحها الكريهة مُنتشرة من حولهن. يتساءل المرء: ألا توجد امرأة بينهن تستنهض رفيقاتها، وتدعوهن إلى الاهتمام بمظهر الشّارع؟ الشّارع هو شأن عام. أحيانًا تنظّف العائلة منزلها من الدّاخل، وتترك الأوساخ والعلب والتّنك على الشّرفة، في حين أنّ المنظر الخارجي هو ملك النّاس. الشّارع هو شارعي، وشارع كلّ مواطن، والحي كذلك. لدينا شعور بأنّ الشّأن العام لا يعنينا. هذا الأمر ناتج من التّربية. فقلّما نجد في الأبنية ذات الملكية المشتركة مالكين متّفقين في ما بينهم على المصلحة العامة، في المبنى المشترك يُساهمون بمصاريفه، ويتقيّدون بنظامه. المبنى الّذي يتّفق قاطنوه على الاعتناء بالمصلحة العامة يكون جميلاً ومنظّمًا. هذا نادر الوجود، إذ يجب أن يتدرّب النّاس على الشّأن العام، من خلال التّربية العائلية والمدرسية والجامعية.

أين موقع المرأة في الشّأن العام؟ حصر النّازيون دور المرأة في الكنيسة والمنزل والمطبخ! والتقاليد المتوارثة في العالم هي كذلك؛ أي أنّ المرأة تهتمّ بشؤون المنزل، وتنصرف إلى الصّلاة في أوقات الفراغ. هذا الوضع خطير. الحروب تنعكس على المرأة، وتربية الأولاد تنعكس على المرأة، والأزمات تنعكس على المرأة الّتي تُشكّل نصف المجتمع، بينما هي لا تتعاطى بالشّأن العام، وبالسّياسة بمفهومها الرّاقي. بينما قسم يسير من الرّجال يتعاطى السّياسة فعليًّا. يقول بول فاليري Paul Valéry: "السّياسة هي منع النّاس من الاهتمام بما يعنيهم"! كلما تجنّب النّاس التّعاطي بالسّياسة، كان ذلك أفضل للسّياسيين. عندها يتصرّفون بحرية مطلقة وتسلّط ونفوذ ويملأون جيوبهم أموالاً. إن لم يتعاطَ النّاس السّياسة، فذلك أفضل للطبقة السياسية السائدة. والإنسان الّذي يقول: أنا لا أتعاطى السّياسة، هو فعليًّا يتعاطى السّياسة أكثر من غيره، وبالمعنى السّيء، إذ إنّه يترك سيئين يتعاطون السّياسة بانفراد، ويتحمّل تبعاتها.

عندما لا يتعاطى النّاس السّياسة تفسد السّياسة. فالسّياسة وجهان: نفوذ وصراع نفوذ، وتنافس على السّلطة وتعبئة نزاعية...، والسّياسة في الوقت نفسه هي من ساس؛ أي إدارة الشّأن العام res publica. كيف نوفّق بين الاثنين، بين السّياسة كنفوذ وصراع نفوذ وتعبئة ونزاعات، والسّياسة كإدارة الشّأن العام؟ إنّها مأساة بالمعنى اليوناني. المسيح كان في صلب هذه المأساة. وقد حكم عليه بالموت لأسباب سياسية. وجدوا فيه عنصرَ تغيير يُهدّد الطّبقة السّائدة. إنّها مأساة كلّ مؤمن يريد أن يمارس الأخلاق في السّياسة. من جهة يريد المحافظة على نظافة الكف، ومن جهة أخرى هو يتعامل مع أوضاع ليست نظيفة.

النّساء يُشكّلن أكثر من نصف السّكّان، ولا يتعاطين السّياسة. فكيف تسير السّياسة عندئذ بشكل صحيح؟ المطلوب من النّساء التّعاطي بالسّياسة بالمعنى الرّاقي: مستوى معيشة، نوعية حياة...؛ أي إدارة الشّأن العام والمصلحة العامة، للتّخفيف من وطأة السّياسة

كنفوذ وصراع نفوذ، وتنافس على السّلطة.

الشّأن العام حقّ وواجب. إنّه حقّ لأنّه ليس ملكية زعامات تتصرّف به، ذلك أنّ فيه أموالاً عامة. المواطن يدفع رسومًا وضرائبَ، وهناك تراكم أموال من أجيال سابقة، وهي ليست ملكًا للحكّام. هناك بيئة، وهي تراث تركته الأجيال، وليست ملك الحكّام. كلّ مواطن هو مساهم ووريث لهذا التّراث، وقد ساهم فيه بشكل مباشر أو غير مباشر. إن لم أتعاطَ بهذا الشّأن، فذلك ينعكس على المجتمع.
تاريخيًّا هناك سبب بيولوجي لتأخّر المرأة في التّعاطي بالشّأن العام، كما هناك سبب حقوقي. يعود السّبب البيولوجي إلى أنّ المرأة هي الّتي تحمل وتلد، ولم تكن لديها في الماضي إمكانية تحرّك بسهولة كما الرّجل، بخاصة، وأنّ الولادات في الماضي كانت مُتعدّدة فكانت الأم تلد سبعة أولاد أو أكثر، قد يبقى منهم ثلاثة أو أربعة على قيد الحياة. عاشت المرأة في الماضي في ظلّ ظروف صحّية متدنية، وهي في حالة حمل طويل. بينما الرّجل لا يعاني هذا العائق – إن جاز التّعبير. إنّه قادر على العمل على مدار السّنة، وعلى تعاطي مختلف الشّؤون، وكان هذا العامل مؤثّرًا. تدنّت في عصرنا خطورة السّبب البيولوجي، لأنّ التّطور في علم الطّب جعل الولادة أكثر سهولة، إضافة إلى أنّ نسبة الوفيات بين الأطفال تدنت.

هناك سبب آخر اليوم وهو حقوقي. التّأخر البيولوجي عند المرأة في التّعاطي بالشّأن العام ترجم إلى قوانين ونصوص وضعها الموجودون في السّلطة. ولكن حصل تطور كبير في التّشريعات كلّها الّتي أخذت بالاعتبار أوضاع المرأة في حالة الحمل وأوضاعها في تربية الأولاد.

وهناك نضال امتدّ على أكثر من خمسين سنة في لبنان، مع لور مغيزل وروّاد دافعوا عن حقوق المرأة / الإنسان. صدرت وثائقها في ثلاثة أجزاء. كان لدى لور مغيزل تصميم لتنزيه التّشريعات من الإجحاف بحقّ المرأة. للمرأة الحقّ بأن تسافر من دون إذن زوجها، وأن تمارس الأعمال، وأن تكون شهادتها أمام المحاكم كشهادة الرّجل. في كتابات لور مغيزل رصد للإنجازات الّتي تحقّقت، ولما هو ناقص بهدف تحقيقه. المهم في وثائق لور مغيزل إنّها ليست كتابًا، وليست فقط تاريخًا، هي أوراق من لحم ودم. كلّفتني قبل وفاتها بجمع هذه الوثائق وإصدارها لكي نوضّح للنّاس كيفية الدّفاع عن الحقوق.
في وصول المرأة إلى القضاء، في المرحلة الأولى تقدّمت نساء من حاملات شهادة الحقوق إلى مباراة القضاء، ورفض ترشيحهن. يتضمّن الكتاب تفاصيل المسيرة الّتي أوصلت المرأة إلى سلك القضاء. تمّ تقديم معروض واعتراض أمام مجلس شورى الدّولة، وأتت النّتيجة بعد عدّة سنوات بقبول ترشيح المرأة في سلك القضاء.

لا تصل المرأة إلى مراكز رفيعة بسبب تقاليد اجتماعيّة، وبسبب نفسية المرأة نفسها. من خلال تعليمي الجامعي وجدت العديد من الآنسات البارعات في الجامعة، ولكن طموحهن

يتوقّف بعد الإجازة أو يصلن إلى مراكز في الإدارة، ويكتفين بها. ما تحتاج إليه المرأة هو المزيد من الطّموح بمعنى الرّقي الإنساني. ليس المقصود الطّموح ضد مصلحة الغير. عندما يكون الطّموح ضد مصلحة الغير يكون انتهازيًّا. إنّنا نؤسّس لجمعيات، وليس فقط بهدف الثّقافة العامة والصّالونات. أجد من خلال خبرتي أنّ العديد من الآنسات البارعات في الجامعات قادرات على القيادة في المجالات كلّها، ولكنّهن يتزوّجن، ويتعاطين بعض الشّؤون الاجتماعيّة والثّقافيّة ليس أكثر.

المشكلة موجودة أيضًا عند الرّجل الّذي يعدّ نفسه عصريًّا ومتطوّرًا، ويقول بالمساواة بين الرّجل والمرأة ولكن ذهنيته في الغالب تميل إلى تفضيل زوجة تعمل فقط في المطبخ، وباستقبال الضّيوف. إنّه تربّى هكذا في بيته. يفترض بالرّجل أن يشجع المرأة لكي تنمّي شخصيتها. النّمو الشّخصي ينعكس على الأولاد. هناك العديد من السّيّدات اللّواتي تلقين علومًا جامعية عالية، ولكن نجدهن بعد عشرين سنة قد نسين كلّ شيء. أحاديثهن هي من نوع القال والقيل، بينما كنّا منذ عشرين سنة في الجامعة مميزات، وكان يفترض أن يكون لديهن موقع في الحياة العامة.

علينا اتباع مسارين: مسار حقوقي وآخر في تقاليدنا وممارساتنا الاجتماعيّة. أكون أحيانًا في اجتماع؛ فأجد عشرين رجلاً، ولا يوجد امرأة مشاركة. هذا غير طبيعي. إذ نؤلّف لجنة تضمّ ثمانية أشخاص، ولا يوجد فيها نساء. صارت الجمعيات الدّولية اليوم تحثّ المؤسسات على مشاركة النّساء.

من النّاحية القانونية، لا أعلم إن كان هناك من طريقة لإيصال النّساء في لبنان إلى المجالس البلدية، وإلى المجلس النّيابي من دون اعتماد قاعدة تمييز إيجابي؛ أي بتخصيص كوتا للنّساء. يجب التّفكير بذلك بشكل جدّي. حظوظ النّساء في الوصول إلى المجلس النّيابي معدومة إلّا بنتيجة إرث أو تبعية لزعيم سياسيّ.

فسدت السّياسة وصارت تقتصر غالبًا على نفوذ وصراع نفوذ وتعبئة. المرأة هي الأقرب من قضايا الحياة واهتمامات المواطن، ولم تفسدها السّياسة بعد. فقد تقوم بتأهيل السّياسة، وتجعلها إدارة للشّأن العام. المرأة أولاً تحمل الحياة طيلة تسعة أشهر، وهذه تجربة بيولوجية مهمّة، وهي أقرب من معاناة النّاس واهتمامات المواطنين.

من المهم أن تعود السّياسة سياسة بالمعنى الرّاقي. علاقة المسيح بالمرأة مُميّزة وتعامله معها كعنصر تغيير. حرّر المرأة لتكون عنصرَ تغيير. لكن عندما تصل بعض النّساء إلى الحكم تصبحن أسوأ من الرّجال في السّلطة والتّسلّط! يجب أن تكون المرأة أقرب إلى الحياة لكي تكون السّياسة تحسينًا لنوعية حياة النّاس، ولأنسنة السّياسة.

نحن قادمون على سياسة في العالم تكثر فيها الحروب والنّزاعات والإرهاب. كيف نحسّن

السّياسة؟ في المؤتمر الثّالث للحركة العالمية للدّيمقراطية الّذي عقد في دربان في إفريقيا الجنوبية، شاركنا فيه نحو 650 شخصًا من 120 بلدًا، تبيّن أنّ أبرز أسباب الفقر تعود إلى الحكّام. فالفقر لا يعود إلى نقص في الموارد، بل إلى حكّام فاسدين مُتسلطين، استولوا على موارد قارة بكاملها. المجاعة مستشرية والفقر يتزايد في العالم. مَن يهتمّ بهذه القضايا؟

يجب أن تمارس الأديان دورًا. فإنّ مساهمة المرأة تُحسن من نوعية حياة النّاس. وعلى المرأة أن تساعد على أنسنة السّياسة، وجعلها أكثر إنسانية. لمسنا ذلك عند الإعلاميات اللّواتي قمن بتغطية الأخبار في مناطق متفجّرة، وحارة من العالم. أجرينا تحقيقًا مع إعلاميات غالبيتهن لبنانيات، قمن بتغطية أحداث أفغانستان والعراق... ما يلفت الانتباه نظرتهن الإنسانية. ليست فقط نظرة إلى السّياسة الدّولية والأسباب والمُسببات، إنّما أيضًا نظرة إلى معاناة النّاس.

المرأة هي من أكبر ضحايا الفساد السّياسي، وتعاني ذلك في المنزل. إنّها أكثر الفئات معاناة من الفساد، ومن السّياسة الدّولية، والسّياسة الوطنية. المطلوب أنسنة السّياسة شرط ألّا تفسد المرأة بعد تعاطيها السّياسة. مأساة كلّ إنسان أن يكون من هذا العالم، ومن خارجه.

تتمتع المرأة بإمكانيات عمل على مستوى الجمعيات والإدارات العامة والبلديات. في مؤتمر نظمّناه في بيت مري ضمن برنامج "الحكمية المحلية" كانت غالبية من أدار المؤتمر من النّساء. فيجب أن تمارس المرأة دورًا على المستوى المحلي، لأنّها تُشكّل عنصرَ تغيير على هذا المستوى. كما يجب أن لا يقتصر طموحها على مجيئها كوزير، فليس هذا الطّموح الأكثر أهمّية عند المرأة. لأنّ مشاركتها مهمّة في الحياة العامة، على أن تشمل أيضًا البنيات التّحتية في المجتمع، في البلدية، في الحي وفي الشّارع.

أستاء كثيرًا حين أتجوّل في قرى عديدة بسبب الشّوارع المهملة بتفاصيلها كلّها، فأتساءل لِمَ لا تتكتّل النّساء في هذا الحي لإعطائه نفحة ولتغييره، علمًا أنّ ذلك ينعكس على مستوى أعلى في ما بعد. ليس المطلوب أن تتبع المرأة نمط الرّجل نفسه أو أن تكون السّياسة نفوذًا ومواقع نفوذ. فهي تكمن في كلّ عمل. في حال اعتنت المرأة بالشّارع والحي والرّصيف، فإنّها تؤدّي بذلك عملاً سياسيًّا. بعض البلدان التّوتاليتارية تمنع النّاس من القيام بأية مبادرة، بينما المرأة في لبنان قادرة على القيام بعدّة مبادرات.

يوجد العديد من النّساء في لبنان يعتنين بحقوق الطّفل والأحداث وذوي الاحتياجات الخاصة وأمور أخرى مماثلة. لِمَ لا يتحول اهتمامهن أيضًا نحو الشّأن العام والقطاع العام؟ هناك العديد من الأطفال في الشّوارع، وعلى الجمعيات الّتي تهتمّ بهؤلاء الأطفال أن لا تكتفي بمساعدتهم، إنّما بتحويل الموضوع إلى قضية يحصل فيها تشريع لكي يتمّ جمع هؤلاء الأشخاص في مدارس، ولتهتمّ بهم وزارة الشّؤون الاجتماعيّة. كلّ قضية اجتماعيّة تتعاطى

فيها النّساء يمكن أن تحوّلها إلى شأن عام لإيجاد حلول مجتمعية لها.

نطالب بتمييز إيجابي للمرأة في الانتخابات النّيابية، وإذا ما دخل عشرون نائبًا من النّساء في المجلس النّيابي الجديد، يكون ذلك مهمًّا شريطة ألا تُفسدهن السّياسة كما أفسدت الرّجل طيلة آلاف السّنين.

المرأة هي أكثر من عانى الحروب البشرية وصراعاتها. فالحاجة إذًا إلى قيادات نسائية، وهناك نقص في ذلك.

9 | كيف تفكّر سياسيًّا
أو عندما يتعاطى اللّبناني السّياسة؟

كما يوجد نمط تفكير في الرّياضيات والعلوم والآداب esprit mathématique, esprit littéraire.
يوجد نمط تفكير في السّياسة esprit politique، وهو نمط ضروريّ لكلّ مُمارس في السّياسة وكلّ مُحلّل سياسي، وكلّ إنسان بصفته مواطنًا في المجال العام.

كلّ لبناني مسيّس بشدة، ويتكلم في السّياسة، ويشارك في مبارزات سياسية. لكن في لقاءات علمية، كما في اجتماعات الصّالونات، ينتابك غالبًا دوّار إذا سعيت إلى استكشاف حدّ أدنى من التّماسك المنطقي والبُعد السّياسي. ولا تكمن الثّغرة في المعطيات والبراهين، بل في مقاربة الظّاهرة السّياسية بذاتها. يكمن منبع النّقص في ضعف التّربية السّياسية الّتي قد لا يكتسبها تلامذة مدارس وجامعيون، حتّى في اختصاصات الحقوق والعلوم السّياسية، طيلة مقررات التّأهيل.

أولًا: مكوّنات التّفكير السّياسي

ما هي مكوّنات التّفكير السّياسي esprit politique الضّرورية لكلّ مواطن؟

1. مفهوم السّلطة sens de l'autorité: تتجمّع في السّياسة إشكاليات السّلطة كلّها، مع احتمالية اللّجوء إلى القوة المنظمة المرتكزة على الحقّ في سبيل صيانة النّظام العام. يتجسّد النّظام العام في القانون كتدبير عام وغير شخصي وإجباري. وتتصف علاقة اللّبناني بالقانون بعدائية غرائزية. فالتّحايل على القانون وخرقه هو غالبًا مُؤشر شطارة ومكانة اجتماعيّة.
اتصل هاتفيًّا لبناني بصديقه المدير العام في إدارة عامة ليساعده في إنجاز معاملة. أجابه المدير العام: "لكنّها غير قانونية"! أجابه صديقه: "لو لم تكن غير قانونية، لما اتصلت بك، لهذا السّبب بالذّات اتصل بك والتمس صداقتك!" [1]

انتشرت في السّنوات الأخيرة ذهنية قانونية، من خلال برامج حول حقوق الإنسان والثّقافة الدّيمقراطية، ولكن من دون الولوج إلى الجذور النّفسية السّلوكية. تنامى تاليًا استغلال أداتي للقانون مع عدالة انتقائية، وامتدّ الوباء على قانونيين ونوّاب ومدافعين عن حقوق الإنسان. تمارس السّفسطة القانونية juridisme من خلال البحث عن ثغرات وتأويلات للانتقام من منافسين. والسّفسطة القانونية هي نقيض الحق. يقول مثل فرنسي: "يجب

[1] "Il faut sortir de la loi pour entrer dans le droit."

الخـروج مـن القانـون للدّخـول إلى الحـق". فـي مسـرحية الرّحابنـة، الشّـخص، يسـند القاضـي ظهره على مجموعة التّشريع، ويصدر حكمًا جائرًا، ومخالفًا للقانون، وهو يقول: "استنادًا إلى القانون"؛ أي مسندًا ظهره على القانون كوسيلة تبرير شخصية، وليس كمعيار ناظم للعدل. اتّخذ التّلاعب بالقانون أشكالاً متطورة في خطاب بعض القوى السّياسية. إذا تكلّمت على الدّستور يجيبك المتحدّث أنّ الموضوع سياسي! وإذا طرحت الموضوع سياسيًّا، يتهرّب من المناقشة بالعودة إلى الدّستور! إنّها السّياسة الصّرف politique pure، كما في عهد النّازية والفاشية، في حين أنّ الحقّ هو الوسيلة الضّابطة للسّياسة الّتي قد تتحوّل، خارج القانون، إلى تسلّط.

2. الشّمولية sens de la totalité: القضايا السّياسية كليّة ومترابطة بدرجات متفاوتة ومتفاعلة بعضها ببعض، في شبكات مُعقّدة من العلاقات الدّاخلية والخارجية. هنا بالذّات، تصاب بالدّوار في نقاشات سياسيّة وسجالات متلفزة، إذا سعيت إلى استكشاف حدّ أدنى من المنطق. ينتقل المتحدّث في دقائق معدودة من الحفرة في الشّارع العام، إلى فشل المؤسسات، إلى الطّائفية، إلى هيمنة بعض الزّعامات، إلى الوصاية السّورية، إلى مساعي بروز قوى إقليمية في المنطقة...! لا يجري تحليل أي موضوع مُحدّد، ولا التّوقّف عنده، فلا يُناقش ولا يُعالج... ولا يُطرح أساسًا أي موضوع محدّد. إنّها حالة تحتاج إلى تحليل نفسي عيادي. يظهر عجز في التّمييز بين القضايا المتشابكة وتراتبيتها.

في خطاب إحدى القوى السّياسية، يمارس الانتقال déplacement بمعنى علم التّحليل النّفسي psychanalyse. إذا طرحت قضية، يتهرّب المتحدّث بطرح قضية أخرى، إذ تعمّمت ممارسة الانتقال لدى بعض المحازبين. إنّها حالة المريض الّذي يعاني عقدة أو صدمة نفسية، ويتهرّب من سؤال معالجه النّفسي الّذي يريد منه أن يعبّر عن عقدته، و"يخرجها" من الكبت refoulé واللاوعي.

في نظام سياسي لبناني شديد الاختراق ومعرّض لهجمات خارجية، وهو على مفترق نزاعات إقليمية ودولية، لم تساهم الحوارات المُتلفزة، ولم يُساهم التّأهيل الجامعي في تنمية مقاربة عملانية وعقلانية للشّمولية totalité. لا شكّ أنّ "كلّ شيء هو في كلّ شيء"، حسب قول باسكال Pascal. يسري هذا القول على الفلسفة والماورائيات، وليس على "الفيزياء" السّياسية اليومية.

عمّمت أنظمة استبداد في المنطقة ذهنية وحدانية، كلّية، وتبسيطية. حول كلّ موضوع (وغالبًا من دون استثناء)، وإن كان بسيطًا وبديهيًّا، وترمي اللّوم على الصّراع العربي الإسرائيلي، والهجمة الأميركية على المنطقة، والمؤامرات الخارجية...! بينما الأساتذة

[1]. Francis Cornu, Le Monde, 31 janv. 1976.

الجامعيون، نتيجة أي كسل فكري، يرمون سببية causalité أية مسألة (مخالفة في معاملة إدارية، هدر مال عام...) على "الطّائفية"! في لبنان مصطلحات مُعلبة وجاهزة لكلّ الاستعمالات نتيجة صعوبة إدراك الشّمولية، من خلال عملية بسيطة في التّحليل.

يقال إنّ اللّبناني حين ينتابه الخوف يلجأ إلى مذهبه، لكنّه واقعيًّا يلجأ إلى طائفته في منطقته، وفي بلدته الصّغيرة. تبيّن النّظرة الشّمولية للطّائفة امتدادها وتوزّعها في المناطق كلّها. يقول أحد المراسلين الأجانب نقلاً عن رجل أعمال لبناني في بداية حرب 1976-1975: **"النّاس هنا لا يرون أبعد من زوايا قريتهم"** [1]. إنّ ضعف الرّؤية التّوليفية والشّمولية هي مصدر عمليات عسكرية خلال 1990-1975، كما خلال 8-7 أيّار 2008 في بعض المناطق. لا تدور المعركة في الشّيّاح، بل بالأحرى في محلة المراية! ويتأرجح مصير لبنان، في الذّهنية الشّعبية، بين الجسرين وبرج رزق، في حين أنّ كلّ استراتيجية عسكرية أو سياسية هي، في جوهرها، كلّية.

3. القياسية sens de la mesure: في السّياسة أكثر من أي مجال آخر، وبسبب ترابط الظّواهر، يجابه الإنسان أقصى حدوده. لا شكّ أنّ السّلطة توفّر الوهم بالسّلطة المطلقة، في حين أنّ السّلطة الفعلية تواجه، بدرجات متفاوتة، وحسب الأنظمة السّياسية، حدودًا وعوائقَ. إنّ العمل السّياسي خاضع إلى حدود، وليس كلّ مرغوب ممكنًا. إذ تلامس السّياسة في أقصى مندرجاتها المأساة بالمعنى الإغريقي tragédie، في خبرة يسوع وهو في العالم وخارجه، وكذلك في خبرة أي إنسان عادي حريص فعلاً على الخير العام. يعبّر بعمق عن هذه المأساة في السّياسة جان انوي Jean Anouilh في مسرحيته انتيغون Antigone. على نقيض ذلك، ينطلق اللّبنانيون في شماتة بدائية وإرادية طفولية، وفي نقاشات جامعية وسجالات صالونات، حول هذا السّياسي أو ذاك أو رئيس الجمهورية بالقول: ليفعل كذا وكذا!

لا يساهم الإدراك المثالي للسّياسة في المنطقة العربية، من خلال مفهوم طوباوي للدّولة "الإسلامية" في إدراك نسبية السّياسة وحدودها. إذ انتشرت طوباوية لدى أحد التّنظيمات المسيحية (مقاومة الفساد، تغيير الطّبقة السّياسية، الإصلاح...) للتّلاعب بعقول شباب باحثين عن مرجعية، وبعقول نساء محصورة اهتماماتهن بالقضايا المنزلية، وناقمين من كلّ حدب وصوب، من دون رؤية براغماتية لحدود السّياسة، ومن دون قياس مستويات القدرة وحدودها.

إنّ المقدّس هو مطلق، في حين أنّ السّياسة هي في جوهرها عالم النّسبية. لكن نزع القدسية عن الشّؤون السّياسية، يتطلّب موقفًا نقديًّا يصعب توفّره في بيئة إيديولوجية سائدة. يقول ابن أحمد البيروني في رسالة إلى ابن سينا سنة 1019: "احذر الانزلاق إلى فخ

[1]. Mounir Chamoun "Psychologie de l'ethnotype libanais", Travaux et Jours, no 30, janv.-mars 1969, pp. 72-80.

السّلطة الّذي قد يكون مميتًا للنّفوس النّقية". ويكتب ابن سينا من جهته: ذقت طويلاً عالم السّياسة لكي لا تكون لي الرّغبة في الاستمرار. إنّه الثّمرة الأكثر مرارة الّتي أعرفها!

4. الزّمنية sens du temps: تندرج السّياسة، كما التّاريخ، في الزّمن. تحمل البدائية السّلوكية لدى اللّبناني [1] على المقاربة الآنية للأمور (الآن وهنا) في تناقض مع تاريخية أي حدث سياسيّ، وإن كان بسيطًا. فالتّحليل السّياسي لدى اللّبناني بعامة، على الرّغم من قدرته على الصّمود والتّكيّف، هو غالبًا غارق في تاريخية وهمية أو مكبوتة أو في آنية لحظية تعيق بناء سياسات عامة على المدى الطّويل، وتعيق إدراك الشّأن العام خارج المصالح الفردية الآنية. إنّ الزّمنية ملازمة لجوهر السّياسة في ثوابتها ومتغيراتها. ليس في السّياسة كما في التّاريخ تغيّرات سريعة. وسؤال اللّبناني في بعض الأحيان عن "الحالة" السّياسية يُشبه السّؤال عن الطّقس وتقلبات الحرارة.

5.المظهرية sens de l'apparence: إنّ السّياسة بلا حدود، وكلّ حدث يمكن أن يصير سياسيًّا، حتّى مسألة اللّباس إذا ما دخلت أو أدخلت في حقل سلطة الدّولة، هناك مخاطر لا محدودة بمجانبة القضايا الفعلية. يمكن رسم حدود الحدث الكيميائي والرّياضي والاقتصادي والنّفسي...، في حين أنّ الحدث السّياسيّ يتضمّن في آنٍ واقعًا ومظهرًا. ويوجد في السّياسة مسائل وهمية قد تتحوّل إلى أحداث سياسية فعلية مع تداعيات وتأثيرات متراكمة. فالسّياسة كلام واتصال، وفيها لبس وابهام يحترفهما السّياسي "المحنّك" "والشّاطر"، بالمعنى اللّبناني، على حساب سذاجة أزلام وتابعين، وعلى حساب السّلام الدّاخلي والخير العام. تربك هذه الصّفة للسّياسة الحسّ العام والفكر العلمي، وهي تتطلّب تاليًا مقاربة خاصّة "لعلم" علم السّياسة.

يستغل التّسييس ظاهر الحدث السّياسي، بمعنى أنّه يتمّ الدّفاع عن غاية معلنة لصالح هدف غير معلن. يرتكز التّسييس politification على الإخفاء والسّرية اللّذين هما شرط الفعالية. يُبعد ضعف الوعي لماهية السّياسة من المشاكل الفعلية، ويشوّه الشّؤون الموضوعية والإنسانية، ويعيق التّغيير، ويغذّي التّناقضات والنّزاعات. يتمّ إخفاء الواقع خلف السّياسة، مع إنتاج خطاب بلا ضوابط. ويوفّر هذا الخطاب الوهم أنّك تمسك بالقضية للوصول تاليًا إلى نقاش حقيقي، ومعالجة فعلية يقتضي كشف النّقاب عن الالتباس.

تكمن الصّعوبة في أنّ النّاس تربّوا غالبًا على دراسة مسائل موضوعية، وأنّه يتوجب، إثر التّضخّم الإعلامي، دراسة مسائل مصطنعة لأهداف نزاعية. يوجد دائمًا في السّياسة درجة من الاغتراب aliénation بالمعنى الماركسي. الشّباب بسبب تقبّلهم للإيديولوجيات واستعدادهم للتّعبئة هم الأكثر ضحية لهذا الالتباس. فالشّباب النّازيون الّذين تبعوا هتلر، لم يكونوا مدركين لما يجري وراءهم، ومن دون معرفتهم.

ثانيًا: ما العمل؟ أو ماهية تعليم التّاريخ

التّراث اللّبناني غني برجالات سياسة ودولة على المستوى الوطني والدّولي عملوا في سبيل الاستقلال والكيان. عندما نبحث عن خصوصية التّفكير السّياسي، فمن منطلق الذّهنيات الجماعية والتّحليل الواعي للسّياسة ولصالح مواطنية براغماتية مُستنيرة. هذه المواطنية معرضة منذ الصّدمة النّفسية الخلاصية في ربيع بيروت لهجمات وتلاعب، من قبل مغامرين ومقامرين من الدّاخل والخارج.

ما العمل؟ يُكتسب نمط التّفكير السّياسي بشكل طبيعي، من خلال تعليم التّاريخ. من خلال هذا التّعليم، إذا كان علميًّا وتربويًّا، يُدرك التّلميذ الصّفة الشّمولية للحدث السّياسي، وتشابكه، **وجدلية السّلطة والمجتمع**، والشّأن العام وصعوبة إدارته، ويدرك بشكل خاص السّببية المعقّدة الّتي تختلف عن سببية الفيزياء أو الرّياضيات.

ليس من المستغرب تاليًا أن تيارات تعصّب في مصر، كما يظهر في تحقيقات اجتماعية، تضمّ غالبًا طلابًا جامعيين في كليات العلوم! وليس من المستغرب أيضًا أنّ "علميين" (أطباء، أطباء أسنان، مهندسين...) يشكّلون (أو كانوا) العدد الأكبر من المحازبين لدى تنظيم سياسي في لبنان. يعود ذلك إلى المنحى التّبسيطي في الخطاب لدى ذهنيات عاجزة عن إدراك ماهية الحدث السّياسي.

تراجع نمط التّفكير السّياسي عالميًّا بسبب تراجع حصّة التّاريخ في التّعليم العام. ألغي في بلد عربي تعليم التّاريخ، واستعيض عنه "بالاجتماعيات" في بلدان غربية، وبحجة التّطوير، استبدل التّاريخ "التّقليدي" بتاريخ مجزّأ إلى مواضيع thématique؛ فتزول بذلك تعقيدات الأحداث وترابطها وسببياتها. ولكن الخطر الأكبر، أنّ شعوبًا ناقمة تتذمّر (كما لدى الفرنسيين غالبًا)، ولكنّها ضحية سهلة للتّلاعب والمخادعة manipulation في التّنافس السّياسي، وفي نقاشات عامة استعراضية.

واجه الرّئيس فؤاد شهاب والعديد من رجالات الدّولة في لبنان هذه المعضلة في السّلوك الجماعي، والّذي هو ذات طبيعة ثقافية. ويواجه سياسيون تسخيفًا وتبسيطًا لظاهرة ربيع بيروت، وانتفاضة الاستقلال سنة 2005، بعد اغتيال شهيد الاستقلال الثّاني رفيق الحريري، وثورة 17 تشرين الأول 2019، في سياق استراتيجيات داخلية وخارجية.
تشكّل تربية المواطن السّياسية أو نمط التّفكير السّياسي esprit politique جوهر "خطة النّهوض التّربوي" في السّنوات 2002-1997، بخاصّة في ما يتعلّق بالتّربية المدنية والتّاريخ، بقيادة البروفسور منير أبو عسلي، في المركز التّربوي للبحوث والإنماء. ولكن الحاجة إلى تفعيل روحية هذه البرامج في سبيل التّربية السّياسية للمواطن: فيكون أقل عرضة للمخادعة.

ثالثًا: التّربية على الالتزام من دون استزلام

مفهوم حرية الضّمير
احترام التّلميذ
تجنّب الأدلجة
مساعدة التّلميذ على تكوين قناعته الشّخصية

تكمن هنا أهمّية قرار المحكمة الدّستورية في إيطاليا، في اعتباره أنّ توفير بديل إلزامي للتّلامذة بين تعليم ديني وتعليم آخر موازٍ obligation alternative هو تمييز خفي discrimination patente، وتوجيه لضمائرهم، وتسخيف dégradé لقيمة "الالتزام الضّميري" engagement de conscience:

"(Le principe suprême de la laïcité de l'Etat) implique non pas l'indifférence de l'Etat devant les religions, mais la garantie de l'Etat pour la sauvegarde de la liberté de religion, dans un régime de pluralisme confessionnel et culturel (...). La prévision obligatoire d'une autre matière pour ceux qui ne suivent pas l'enseignement de la religion catholique serait une discrimination patente à leur égard parce que cette proposition se présente comme une obligation alternative à l'enseignement de la religion catholique. Or, face à l'enseignement de la religion catholique on est appelé à exercer un droit de liberté constitutionnelle qui ne peut être dégradé dans sa valeur et l'engagement de conscience qu'il implique par une option entre des disciplines scolaires équivalentes. » [1]

تُحذّر المحكمة الدّستورية في إيطاليا من تعليم ديني يؤدّي إلى "تأطير الانتماء" condi-tionnement de l'adhésion في حين أنّ مسؤولية الدّولة المدنية العمل على تأمين حرية الخيار، واعتماد مبدأ "أولوية الضّمير" primat de la conscience:

"Empêcher que dans l'exercice de leurs libertés les confessions religieuses, plutôt que de former à la liberté de conscience, contribuent à la conditionner en faisant de l'adhésion non pas le fruit d'une volonté libre, mais d'un choix (excessivement) conditionné. L'Etat laïc est ainsi garant, outre du pluralisme confessionnel et culturel, du primat de la conscience. » [2]

أقرّت المحكمة الدّستورية في إيطاليا في قرارها رقم 13 تاريخ 14/1/1991 أنّ وضع "اللااكراه" non-obligation هدفه "عدم الموازاة بين مواد تعليمية أخرى تجنّبًا لتأطير الإرادة".
ne pas conditionner hors de la conscience individuelle:

"(La situation) de non-obligation (de se prévaloir de l'enseignement religieux dans l'école) a comme finalité de ne pas rendre équivalents et alternatifs l'enseignement de la religion catholique et une autre charge scolaire afin de ne pas conditionner hors de la conscience individuelle, l'exercice d'une liberté constitutionnelle, comme celle religieuse, concernant l'intimité de la personne. (Il s'agit de séparer) le moment de l'interrogation de conscience sur le choix de la liberté de religion ou de la religion, de celui des libres requêtes individuelles relatives à l'organisation scolaire.» [3]

أعادت المحكمة الدّستورية هذه المبادئ في قرارها رقم 290 تاريخ 22/6/1992 مُؤكّدة التّلازم بين "الحرية الدّينية وحرية الضمير"، ورافضة أيّ منظومة إجبارية "تؤطر" conditionne الخيار الدّيني "والتّساؤل" الّذي يطرحه التّعليم الدّيني:

dépendance de la liberté religieuse à la liberté de conscience :

« le droit inviolable à la liberté du moment de formation et de connaissance des alternatives possibles qui s'offrent en matière de religion (...).
« La liberté de conscience individuelle est interrogée par l'enseignement religieux, mais non conditionnée par un système d'obligation.» [4]

ما ينطبق على حرية الضّمير دينيًّا وإيمانيًّا ينطبق تمامًا على الالتزام السّياسي، وما يتوجّب على المعلم ممارسته في التّنشئة التّربوية.

---

[1]. Annuaire international de justice constitutionnelle, « L'école, la religion et la Constitution », XIIe, Table ronde internationale, Aix-en-Provence, 13-14 sept. 1996, Paris, Economica et Presses universitaires d'Aix-Marseille, 1997, p.272, souligné par nous.

[2]. Ibid., p. 272, souligné par nous.

[3]. Ibid., p. 272, souligné par nous.

[4]. Ibid., p. 273, souligné par nous.

10 | أين الدّيمقراطيـــة البلدية في لبنـان اليـوم؟
مأساة الشّأن العام في الحياة اليومية المحلّية في لبنان

تتعرّف إلى الحالة الرّاهنة للمواطنية في الحياة اليومية المعيشة في لبنان، من خلال لقاء شاركت فيه في إحدى البلدات في جبل لبنان في 7/9/2018.

كانت مداخلتي عملية تطبيقية بعنوان: **"أين الدّيمقراطية البلدية في لبنان اليوم؟"**. أوضحت لدى مباشرة العرض أن موضوعي هو هذا بالتّحديد. لم يكن موضوعي مفاهيم الدّيمقراطية وعناصرها وأنظمتها وطرائق مراقبتها، ولا النّظام الدّستوري اللّبناني، ولا الميثاق، ولا وثيقة الوفاق الوطني-الطّائف، ولا الطّبقة السّياسية، ولا الانتخابات... كان الموضوع: كيف يكون المواطن اللّبناني في وطن صغير كلبنان فاعلاً وعامل تغيير في البلدية؟ وما هو دور البلدية ثقافيًّا وتربويًّا في تحفيز المواطنية المحلية؟

عُرضت أمثلة عملية حول دور لجان الأحياء، وتجربة برنامج "الحكمية المحلية" في أكثر من 60 بلدة في لبنان في السّنوات 2004-2016، وبرنامج "أجمل شرفة وحديقة في حمانا" وبعض المشاهدات في سويسرا... وعرضت استحالة إدراك الشّأن العام لدى اللّبناني حتّى في إدارة شقق مشتركة، في بناء من سبعة طوابق.

لدى فتح باب المناقشة، بمشاركة أكثر من خمسين من المستمعين، تمّ توجيه اللّوم إليّ لأنّي لم أتطرق إلى الدّستور وطبيعة النّظام الدّستوري ووثيقة الطّائف وتقاعس المسؤولية لدى السّياسيين... لأنّ المعضلة حسب مداخلاتهم هي في قمّة الحكم، وفي "الطّائفية"، وتقاسم النّفوذ... والحاجة إلى قيادة سياسية تنظّم المجتمع، وعندئذ تستقيم الأوضاع!

ذلك كلّه صحيح، ويطرح إشكالات في التّشخيص وفي المعالجة. لكن موضوع اللّقاء: دور المواطن في البلدية!

قال لي أحد المشاركين، وهو من الحقوقيين المعروفين في لبنان: "لماذا لم تتكلم على اللّامركزية والبلديات والموارد المالية". كلّ ما قلته في المحاضرة، لا يحتاج إلى مال بل إلى مبادرة ونخوة والتزام من السّكّان.

اللامركزية في القانون من دون ثقافة مواطنية محلية تتحوّل إلى مركزية محلّية أشدّ وقعًا من مركزية المركز.

ما فائدة الدّراسات حول المواطنية والتّدريب على حقوق الإنسان وتعليم الدّيمقراطية إذا كانت الدّيمقراطية في إدراك النّاس وثقافتهم غير نابعة من الإنسان كمنبع ومصدر لكلّ شرعية؟ ما

الفائدة إذا كان الإنسان غير واثق من قدرته على الفعل والتّغيير حتّى في شرفة منزله والحي السّكني حيث يقطن ومجتمعه ومدرسته ومجال عمله المهني، وفي البلدية حيث هو معني بشكل مباشر ومسؤول ومشارك؟

تدرك من هذا اللّقاء في لبنان، بحزن عميق:
1. إنّ الذّهنية السّائدة للدّيمقراطية غير ديمقراطية، نابعة من القمة، وليس من شعب مكوّن من مواطنين واعين وفاعلين ومؤثّرين. ينتظر اللّبنانيون الدّيمقراطية كشقة مفروشة مع مفاتيحها!
2. تدرك أيضًا كلّ تقنيات هروب اللّبناني من الممارسة المواطنية اليومية والمسؤولة في المجال الحياتي اليومي.

ما قلته من البديهيات الّتي يستوعبها أيّ إنسان في أي بلدة اليوم في فرنسا أو أميركا...، لكنّه يثير في لبنان اللّوم لأنّك لا تتطرق إلى الدّستور والنّظام والميثاق والطّائف و"الطّائفية" والطّبقة السّياسية...؟

11 | حـــالة الأمّة العربيّة

لا أنقض دراسات جامعية وقومية متراكمة ورائدة في أهدافها، بل أسعى إلى اعتماد منهجية أكثر التصاقًا بالبحث الميداني، واستقراء للوقائع، واستنتاجية في التّحليل، وفعالية في التّطبيق والتّغيير.
أنطلق من واقعة مُصغرة هي نموذج لحالة الأمّة العربية، وما تعانيه في قضايا السّلطة والمواطنية والتّنمية والإصلاح.

كان عدد من العمّال العرب من جنسيتين عربيتين (غير لبنانية) يعملون في ترميم بناء قديم في الأشرفية حين نشب فجأة خلاف بينهم وتشابك بالأيدي. هدّد احد العمّال رفاقه باللّجوء إلى جهاز الأمن لردعهم وطردهم ومنعهم من العمل في الورشة!

ما الّذي حصل؟ كانوا يتحدّثون في السّياسة العربية القومية العليا ومواقف حكّامهم! نشب النّزاع بينهم في حين أنّ كلّ شيء يجمعهم خارج بلادهم في هذه الورشة: ظروف العمل والأجر اليومي والوضع المعيشي... وكلّها عناصر تحثّ على التّعاون والتّضامن والتّكاتف في مصلحة حياتية مشتركة. لكنّهم مُغتربون، ليس فقط عن بلادهم، بل أيضًا عن واقعهم، بمعنى الاغتراب الثّقافي aliénation؛ فيتنازعون على حكّامهم.

تختصر هذه الواقعة حالة الأمّة العربية كلّها: شعوب مستزلمة لحكّامها ومغتربة عن واقعها. عندنا حكّام نختلف ونتصارع بشأنهم، ونؤمّن بذلك استمراريتهم على حساب المواطنية والتّنمية ومصلحة الشّعوب بعامة.

في اليوم التّالي، حضر المهندس إلى الورشة، وطرد نصف العمّال من الورشة، وخسروا عملهم!
هذه هي حالة الأمّة العربية!

12 | من تاريــخ لبنــان إلى تاريخ اللّبنانيين

كيف يكون تراثنا اللّبناني... تراثًا في الواقع اليومي والمعيش؟ يكون تراثًا حين ينتقل من جيل إلى جيل؛ فلا يقتصر على نخبة باحثين ومثقفين وعاملين في المتاحف. يكون تراثًا تراثيًّا في العائلة والمدرسة والمدينة والبلدة والحي، إذا انتقل من رفوف المكتبات ومراكز الأبحاث وقاعات المحاضرات إلى الأطفال والشّباب والمدارس والبلديات والمجال السّكني اليومي. هكذا يكون التّراث أصيلاً ومستدامًا وسلوكيًّا وتغييريًا في حياتنا الخاصة والعامة، فلا نتعلّم دائمًا في التّاريخ كالشّعوب المتخلّفة بل من التّاريخ.

لا يقتصر تاريخ لبنان ككيان مؤسسي وطني ودبلوماسي ودولي على البنيات الفوقية. التّراث اللّبناني، في غناه وتنوّعه في وطن صغير، في حجمه، وكبير في رسالته، هو في جوهره جامع ومشترك وعابر للطّوائف، فكرًا وثقافة وفنًّا وأغنيات وطعامًا... ينبع عن التّراث اللّبناني هوية لبنانية جامعة مُشتركة غالبًا ما تطمسها إيديولوجيات وسجالات، لا علاقة لها بحياة النّاس.[1]

استُنفذ تاريخ لبنان في القسم الأكبر منه دبلوماسيًّا وسياسيًّا، ويخضع أحيانًا إلى توجّهات تُبعده من واقعه المعيش. يعيش تاليًا المواطن مفارقة في حياته اليومية. ففي الحياة اليومية، تواصل بين اللّبنانيين نظرًا إلى صغر مساحة لبنان وخبرات مشتركة، ويظهر الانقسام على المستويات العليا بينهم، ويُعاد إنتاج الانقسام على مستوى نُخَب سياسية.

أين تاريخ النّاس الثّقافي والاجتماعي والاقتصادي والعادات والتّقاليد من أغانٍ وطعام ولباس...؟ المطلوب نقل وحدة لبنان من الشّعار إلى الواقع المعيش. فالتّراث إذا كان مُجرد شعار، فهو لا يعني النّاس في حياتهم اليومية، ويبقى عرضة للاضطراب، ولا يقود إلى وحدة اللّبنانيين.

المطلوب العمل على التّواريخ المحلية، وتاريخ الطّوائف والعائلات. ليست هذه الكتابة انعزالاً وتقوقعًا، بل انسجامًا مع علم السّلوك. ما يعرفه الإنسان لا ينسجم بالضّرورة مع سلوكه. المهم إنتاج معرفة يترجمها النّاس في سلوكهم اليومي، وفي الحياة العامة، وتصمد تجاه أي استغلال. لا يتعلّم الولد اللّبناني السّلوك في المدرسة، بل غالبًا، وهو في طريقه من المنزل إلى المدرسة. المطلوب معرفة سلوكية على المستوى الوطني. من أين جاء أباؤه؟ وماذا عملوا؟ وكيف انتقلوا حتّى يشعر أنّه جزء من الوطن؟ وهكذا يشعر أنّ الأحداث كلّها تؤثّر به سلبًا أم إيجابًا.

---

[1]. أنطوان مسرّه (اشراف)، تاريخ اللبنانيين بالوثائق والصور (محطات رئيسة تأسيسية)، كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار في جامعة القديس يوسف ومؤسسة "أديان"، 2017، 726 ص + 6 ملفات تربوية.

راودتني فكرة كتابة تاريخ اللّبنانيين، وليس فقط تاريخ لبنان بالمعنى الدّبلوماسي والمتداول لأنّي أحمل هاجس معالجة إشكالية **شفاء ذاكرة اللّبنانيين الجماعية.**

تنبع الفكرة الّتي تلقفها بسرعة آنية الشّاعر الأستاذ هنري زغيب الّذي تربطني به ذاكرة أكثر من ربع قرن وعلاقة فكرية وعلاقات منذ السّبعينيات، من الملاحظة المعيشة اليومية، وعلى الأقل في أربعة أمور:

1. اندماج اللّبنانيين والخلاف على "لبنان"، غالبًا بشكل شعاراتي وإيديولوجي. وحدة اللّبنانيين هي اختبارية، ويحمل اللّبناني هوية ثقافية لبنانية أصيلة.

2. نتغنّى بالتّراث وننشئ مراكزَ للتّراث وننظّم مؤتمرات حول التّراث... ولكن نعبث بالتّراث يوميًّا في المنزل والحي والسّكن والبلدة والوطن...
يعيش اللّبناني مفارقة في حياته اليومية. ففي الحياة اليومية تواصل بين اللّبنانيين، ويظهر الانقسام على المستويات العليا، ويعاد إنتاج الانقسام على مستوى نُخَب سياسية. أين تاريخ النّاس الثّقافي والاجتماعي والاقتصادي والعادات والتّقاليد من أغانٍ وطعام ولباس...؟

3. **المطلوب نقل وحدة لبنان من الشّعار إلى الواقع المعيش.** لا يعني الشّعار النّاس في حياتهم اليومية، ويبقى عرضة للاضطراب، ولا يقود إلى وحدة اللّبنانيين. **المطلوب العمل على التّواريخ المحلية، وتاريخ الطّوائف والعائلات والبلدات وتاريخ العلاقات بين مقاطعات لبنان كلّها.** ما يهمّ إنتاج معرفة يترجمها النّاس في سلوكهم اليومي، وفي الحياة العامة، وتصمد تجاه أي استغلال.
ليس التّاريخ العائلي "شوفينية"، وليس هدف التّاريخ العائلي التّفاخر، بل كي يشعر كلّ فرد أنّه جزء من التّاريخ، وأنّ احداث التّاريخ تؤثّر فيه، كما هو قد يؤثّر فيها، وإن انتمى إلى أكثر العائلات تواضعًا أو إلى عائلة من قرية نائية. **عندما تدرس عائلة تاريخها لن يستطيع أي فرد منها القول إنّ السّياسة لا تعنيه.** فهي تهتمّ به وتؤثّر فيه، وإن كان هو غير مبالٍ بالسّياسة! ولن يستطيع أحد القول: من بعدي الطّوفان!
منهجية السّيرة الذّاتية Récit de vie هي استنتاجية في علم الاجتماع لأنّها توفّر معنى وبعدًا إنسانيًّا ومضمونًا حياتيًّا في البحوث الاجتماعية.
ليس التّراث لمجرد التّفاخر، بل منهجية في الثّقافة المدنية لكلّ إنسان، ولكلّ عائلة من دون استثناء. يتحوّل التّاريخ من تاريخ ملقّن إلى **ذاكرة معيشة**، بخاصة أنّ معضلة التّاريخ في لبنان بخاصة، والمجتمعات العربية بعامة، هي أنّ التّاريخ ملقّن، ويفتقر النّاس إلى ذاكرة جماعية معيشة.

4. إنّ النّاس اليوم غير موجودين في تعليم التّاريخ، ويقتصر التّاريخ على الحكّام والذّوات، على الرّغم من كثافة الإنتاج اللّبناني حول اللّبنانيين.

ما العمل؟ الحاجة إلى إنشاء متاحف بلدية، لا متاحف حجر وأشياء، بل حول تاريخ اللّبنانيين في عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم وتواصلهم وإبداعاتهم ومعاناتهم وإنجازاتهم والتّاريخ المدني في الصّمود، والدّفاع عن التّضامن والحريات...

الحاجة إلى تحديد معايير لذلك – تطبيقًا لأعمال المركز اللّبناني للتّراث في LAU – تجنبًا للانحراف نحو متاحف حجرية فقط،' وهي مهمّة في المجال الوطني العام، وفي المتحف الوطني...، لكن المطلوب تاريخ اللّبنانيين.

يستحقّ لبنان شهداءه. لكنّ اللّبنانيين – بسبب عدم ترسيخ ذاكرة جماعية مشتركة - هل يستحقّون شهداءهم؟ إنّهم غالبًا يعيدون تكرار تجارب عبثية من الماضي، وكأنّ لبنان قيد التّأسيس الدّائم.

13 | نموذج في التربية المدنيّة
المصلحة العامّة

أولًا: حالات من الواقع

في المدرسة شعرت مرّات عديدة بالانزعاج في الصّف لأنّ طاولتك وسخة. فقد حفر غيرك من تلامذة كلمات وأسماء وأشكالاً على هذه الطّاولة الّتي تُسمّيها اليوم "طاولتي". تتحمّل رؤية طاولتك الوسخة في كلّ يوم مدرسي، وطيلة السّنة الدّراسية لأنّ تلامذة عديدين قبلك عبثوا بها. في الشّارع، تشعر بالانزعاج عندما تسير مشيًا على رصيف الحي الّذي تقطنه، وترى نفايات تفوح منها روائح كريهة. في منزلك تشعر أيضًا بالانزعاج عندما تأوي إلى فراشك للنّوم، بينما بعض الجيران يستمعون إلى الرّاديو أو يشاهدون حفلة على التّلفزيون، وقد رفعوا الصّوت إلى أقصى الدّرجات لتصاب بالأرق.

قد يتعرّض الحي الّذي تقطنه لانقطاع الماء أو الكهرباء أو الاتصالات الهاتفية، لأنّ متظاهرين أو مشاغبين قطعوا الأسلاك أو نسفوا خزّانات المياه.

عندما تهدر المياه، أو تترك الأضواء في الغرف، وأنت خارجها تضطرّ مصلحة المياه ومصلحة الكهرباء إلى اعتماد نظام تقنين للتّوفير في استهلاك المياه والكهرباء الّتي يهدرها غيرك من دون إدراك للمصلحة العامة، فينعكس هذا التّقنين على المواطنين جميعهم.

في أوقات التّرفيه، تذهب إلى شاطئ مليء بالأوساخ والعلب الفارغة والأوراق المستعملة الّتي رماها السّابحون والمتنزّهون؛ فينتابك شعور بالقرف أمام الأفق الشّاسع.

ثانيًا: الملكية الفردية والملكية العامة

بعض الأغراض هي ملكيتك، وأغراض أخرى هي ملكية غيرك، وأغراض أخرى هي ملكية عامة. الهدايا الّتي تستلمها يوم عيدك هي ملكيتك. تستطيع أن تستبدلها، أو تهبها لأصدقاء أو أن تبيعها، وإن كان ذلك مخالفًا لقواعد اللّياقة، وتصرف حصيلة بيعها، فأنت مالك لهذه الهدايا.
لكن هل تستطيع القول إنّ أثاث غرفتك وملابسك وصحونك الّتي تأكل فيها، وكلّ ما اشتراه والداك للمنزل هي ملكيتك، تبيعها، تهبها أو تتلفها إذا شئت؟ إنّها ملكية والديك، وضعاها لخدمة العائلة، ويتوجب إذًا عليك الحفاظ عليها وصيانتها.

والمدرسة حيث تتعلّم، إن كانت تابعة لوزارة التّربية أو لمؤسسة دينية أو لجمعية، هي بتصرف التّلامذة كي يتعلموا القراءة والكتابة والحساب وقواعد التّفكير. ويتوجب على العاملين كلّهم في المدرسة من مشرفين ومعلمين وإداريين وتلامذة الحفاظ على موجودات المدرسة كلّها.

في السّنة الدّراسية القادمة غيرك من التّلامذة سيجلسون على المقاعد الّتي تجلس عليها اليوم. هل سيكونون مسرورين إذا كانت المقاعد والطّاولات وسخة، والحيطان ملطّخة، وبعض الأغراض مكسورة أو مهشّمة؟

ثالثًا: من يدفع للملكية العامة؟

تتولى إدارة المدرسة تأمين دهان وصيانة البناء ومحتوياته كلّ فترة من الزّمن، كي يظلّ جميل المظهر، يستقبل الأفواج الجدد من التّلامذة.

لكن إذا تمادى التّلامذة في التّوسيخ والتّلطيخ والكسر تضطرّ إدارة المدرسة إلى صرف مبالغ طائلة كلّ سنة للدّهان والتّصليح. وإذا ارتفعت من جراء ذلك مصاريف الصّيانة تزداد كلفة التّعليم. وتضطرّ عندئذ الحكومة إلى زيادة الضّرائب، إذا كانت المدرسة رسمية أو تضطرّ الجمعية الدّينية الّتي تملك المدرسة إلى زيادة الأقساط، أو إلى إلغاء بعض النّشاطات الفنّية والثّقافية والرّياضية، توفيرًا للمال من أجل إصلاح ما خرّبته أيادي بعض التّلامذة.

تنعكس زيادة الضّرائب أو الأقساط على والديك، وربّما على قدرة عائلتك بتسجيلك في المدرسة. وقد ينعكس أيضًا ارتفاع مصاريف الصّيانة والتّصليح على مستوى التّعليم الّذي تتلقّاه في المدرسة.
التّلميذ الّذي يلطّخ طاولته، يسيء إلى المصلحة العامة.

رابعًا: الجميع يستفيد من الملكية العامة

في المدرسة، في المنزل، أو في الحي الّذي تقطنه، يقتضي دومًا التّمييز بين الملكية الخاصة والملكية العامة الّتي هي بتصرف الجميع.

تقول عن الأشجار المزروعة في حديقتك إنّها ملكية والديك. أمّا عن الأشجار المزروعة في الشارع وعن الغابات وعن الشاطئ، فتسمع بعض النّاس يقولون: ليست ملكًا لأحد. وتراهم بالتّالي يعبثون بها. البحار والأشجار والغابات والشّوارع والأرصفة هي ملكية عامة.

عندما تقوم بزيارة أحد الأصدقاء أو الأقارب تنتبه إلى أقصى درجة، لئلا تحدث أي ضرر، بأن تكسر أحد الصّحون أو أن توسّخ المقعد، واذا ما حدث ذلك تعتذر. في منزلك، تغلق الباب بانتباه، بينما في المدرسة ربما تعبث بالباب، وترفسه برجلك.

لماذا لست حريصًا إلى هذا الحد إلى الحفاظ على الملكية العامة؟ تعتقد أنّ الملكية العامة لا مالك لها. لا يمكن القول إنّها ملكية "لا أحد". إنّها فعلاً ملكية عامة؛ أي لخدمة المواطنين كلّهم. إنّها حصيلة الأجيال السّابقة ومساهمات المواطنين المالية من تبرعات وضرائب.

الجميع يستفيد من الملكية العامة. فعندما تتنزّه في حديقة أحد الأصدقاء تتمتّع بالمشهد، ولكنّك تنسى أنّ أماكن عديدة صالحة للنّزهة هي ملكية عامة، ولكن ربّما تنقصها الصّيانة. عندما تسير اليوم، وبعد سنوات من الحروب على طرقات مليئة بالحفر، تشعر بأهمّية الملكية العامة والحفاظ عليها وصيانتها. ونتيجة عدم الاكتراث والاهتمام بالملكية العامة نمنع الغير من الاستفادة منها.

إنّ حجم الملكية العامة وقيمتها ضخم: الطّرقات، الغابات، الشّواطئ، والأبنية الرّسمية من مدارس ومستشفيات وإدارات ومتاحف ومنشآت بلدية.

الأملاك العامة مسجلة في الدّوائر العقارية كملكية عامة، ويسهل تحديدها، وإن كان من الصّعب أن يدرك كلّ مواطن بأنّه هو وأجداده مساهم فيها، ومشارك على كلّ حال في الإفادة منها بشكل مباشر أو غير مباشر.

هناك أمور أخرى في المصلحة العامة من الصّعب تحديدها، والاتفاق بشأنها وهي الشّؤون العامة. فإنّ هدف العمل السياسي البحث في الشّؤون العامة والتّوفيق بين المصالح المتضاربة وتحقيق المصلحة العامة.

خامسًا: البحث عن المصلحة العامة في تضارب المصالح

المواطن الّذي يدرك المصلحة العامة في محيطه؛ أي في المدرسة والمنزل والحي، يستطيع أن يرتقي إلى مفهوم الدّولة والوطن حيث يجري التّوفيق اليومي والصّعب، بين مصالح متضاربة. عندما تكون في منزلك، والدتك تريد الرّاحة بعد يوم شاق. والدك يريد متابعة برنامج تلفزيوني. أخوك الصّغير يحبّ الرّكض والصّراخ واللّعب مع أصدقائه في المنزل. أختك تريد إنهاء فروضها المدرسيّة. وأنت تريد الاستعداد لاختبار مدرسي. ولكن ليس في المنزل إلّا غرف نوم محدودة وصالون واحد. كيف توفّق بين هذه المتطلبات كلّها: أن يرتاح البعض ويلعب آخرون ويدرس آخرون من دون صراخ أو ضجيج؟

هكذا تتضارب المصالح الفردية، وهي كلّها محقّة في المثال الّذي أوردنا. ضمن العائلة يتنازل الطّفل الّذي يريد الصّراخ واللّعب، عن هوايته أو يؤجّل اللّعب كي تتمكّن شقيقته من إنهاء دروسها، أو يقفل الوالد بكلّ محبة جهاز التّلفزيون كي ترتاح زوجته، وكي تتمكّن أنت، من دون ضجيج، من الاستعداد لاختبارك المدرسي. لكن في حالات عائلية أخرى قد يتشاجر أفراد العائلة، ويتّهم كلّ واحد منهم الآخر. في بعض الأحيان، قد تتدخل أجهزة الأمن إن تشاجر النّاس فيما بينهم، ومع جيرانهم. وإذا عجزت العائلة على تحمّل المسؤوليات العائلية قد يؤدّي ذلك إلى تفكك العائلة، وإلى دعاوى انفصال أو طلاق.

في الحياة العامة، أي في المجتمع الأوسع حيث تعيش، مصالح الأفراد والجماعات هي أكثر

تضاربًا. وتعدّ السّياسة هي المجال الرّحب حيث تتضارب المصالح، وتتضارب المفاهيم حول ما يُحقّق فعلاً المصلحة العامة.

مالك العقار الّذي يريد تشييد بناء شاهق على شاطئ البحر لبيعه شققًا تتضارب مصالحه، والمصلحة العامة الّتي تقضي بالتّقيّد بشروط البناء على الشّواطئ. هل يحقّ له حجب رؤية البحر على باقي السّكّان وتشويه جمال الشّاطئ الّذي يرتاده السّواح والمواطنون للسّباحة والنّزهة؟
المالكون يفضّلون الحرية التّامة في تأجير أملاكهم، والمستأجرون يفضّلون تقييد هذه الحرية بفضل قانون الإيجارات.

التّجّار يفضّلون استيراد البضائع من دون قيد، بينما يفضل الصّناعيون وضع قيود على الاستيراد كي يتمكّنوا من بيع إنتاجهم.

تكمن وظيفة رجال السّياسة الصّعبة في تحقيق المصلحة العامة. إذا تابعت مناقشات سياسية في وسائل الإعلام سترى أنّها تدور كلّها حول المصلحة العامة.

ليست المصلحة العامة مصلحة أكثرية المواطنين. لأنّ مصلحة الأكثرية قد تكون منافية للعدل والمساواة. في المجتمع مواطنون يعيشون على هامش المجتمع في حالة من الفقر والإهمال.
وليست المصلحة العامة مصلحة أقلية من الحكّام وأتباعهم يستأثرون بالسّلطة لمصالحهم الخاصة.

قد تقول: المصلحة العامة هي مصلحة الجميع. إنّه أمر جميل جدًّا لكنّك تعرف أنّه يستحيل إرضاء النّاس كلّهم. ضمن العائلة الواحدة يتعلّم كلّ فرد، وبصعوبة كيف يضحي ويتنازل من أجل الحفاظ على المحبّة والاستقرار في العائلة. هل تضحي بسهولة برفاهيتك من أجل تحسين أوضاع مواطنين آخرين لا تعرفهم؟

تمعّن في ما يجري في الصّف، في المدرسة، في البناية والحي، إذ تسكن فتدرك أنّ مفهوم المصلحة العامة يتطلّب درجة عالية من احترام الآخر وإدراك عميق للعدالة وللأهداف الّتي يقوم عليها المجتمع. ربّما كلّ أفراد عائلتك سيحافظون على الهدوء في المنزل لصالح شقيقتك الّتي تريد إنهاء فروضها، لأنّهم يعدّون أنّ نجاح الابنة في المدرسة هو أهم من مشاهدة برنامج تلفزيوني أو اللّعب مع الرّفاق. وتتجنّد العائلة كلّها في حال مرض الوالد أو الوالدة أو أحد الأبناء.
الوالد والوالدة والأخ هم والدك ووالدتك وأخوك؛ أي جزء منك أيضًا.

إنّ السّعي إلى المصلحة العامة داخل العائلة ينعكس إيجابًا على وحدة العائلة، وعلى رفاهية أفرادها.
والمصلحة العامة في المجتمع الأوسع تنعكس إيجابًا على الاستقرار والعدالة والازدهار.
ليست المصلحة العامة إذًا مصلحة أكثرية، ولا مصلحة أقلية، ولا مصلحة الجميع! إنّها المصلحة

الّتي تحافظ على وحدة المجتمع واستقرارها وازدهارها الّتي تنتمي إليه، وتحقّق الأهداف الّتي يصبو إليها المواطنون. كلّ عمل للمصلحة العامة فيه درجة من التّضحية بمصالح آنية لأفراد وجماعات، والمصلحة العامة نفسها تقضي بأن تنعكس هذه التّضحية إيجابًا على المجتمع، والأرجح على جيمع أفراده إذا وفّرت الوحدة والاستقرار والازدهار.

السّياسيون والأحزاب والنّقابات يختلفون دائمًا حول المصلحة العامة. يسمح الحكم الدّيمقراطي للمواطنين كلّهم بالتّعبير عن آرائهم حول ما هو مفيد للمجتمع.
الدّيمقراطية ضرورة اجتماعية. مَن يُحدّد المصلحة العامة؟ يخشى أن تتولّى أقلية حاكمة، أو طبقة مستفيدة من الحكم، هذا التّحديد تتخذ القرارات كلّها لصالحها. الأحزاب والنّقابات والجمعيات ووسائل الإعلام لها المجال في النّظام الدّيمقراطي للتّعبير عن مصالحها، ما يسمح بالتّعرّف إلى هذه المصالح، وأخذها بالحسبان في إصدار القوانين والقرارات.
يستحيل تحقيق المصلحة العامة إذا كان التّعبير عن مختلف المصالح محظرًا. القانون الّذي يصدره المجلس النّيابي المنبثق عن انتخابات حرّة، ونتيجة مناقشات يساهم فيها المجتمع، هو التّعبير العملي عن المصلحة العامة.

تعدّ دولة القانون، حيث القرارات خاضعة لنصوص يسنّها المجلس النّيابي، وتسهر على تنفيذها الإدارة، والقضاء هي الّتي تضمن المصلحة العامة. لكن القوانين أيضًا قد تكون جائرة وحامية لمصالح بعض الأفراد.
لو كان بإمكان الأفراد والجماعات توفير المصلحة العامة من دون نزاع بينهم، ما يهدّد النّظام العام لما كانت المجتمعات بحاجة إلى سلطة ناظمة autorité، وللدّولة وحدها الحق باللّجوء إلى القوة المنظّمة: أمن، وجيش وقضاء لضمان الحريات والنّظام العام الّذي يتهدّده تضارب المصالح الفردية والجماعية.

ليست المصالح الاجتماعية سيئة. بعض المصالح مشروعة؛ أي تجيزها القوانين. وبعض المصالح غير مشروعة، تمنعها القوانين صراحةً: مخالفات البناء، التّعدّي على أملاك الغير، السّرقة، الغش، والاتجار بمواد ممنوعة...

سادسًا: الخدمات العامة

يسعى السّياسيون والموظّفون في الإدارات العامة وقوى الأمن والجيش إلى الخدمة العامة. لكنّهم أيضًا من البشر، وقد تتحكّم بهم الأنانية والمصالح الخاصة. يجب تاليًا ممارسة الرّقابة على الحكم من خلال فصل السّلطات، وبوساطة القضاء، والمجلس النّيابي والانتخابات ووسائل الإعلام والتّعبير عن الرّأي.

هل لدى مَن يتولّى خدمة عامة إدراك أهمّية ما يقوم به؟ إذا كنت موظّفًا في إدارة عامة، وساءت علاقتك بالوزير أو المدير أو رئيس الدّائرة، لا تتصرف وكأنّهم هم أرباب عمل يدفعون

لك راتبًا شهريًّا. إذ يتقاضى الموظّف في الإدارات العامة راتبه من الأموال العامة، وليس من الوزير أو المدير أو رئيس الدّائرة، ويتوجب عليه متابعة عمله بإتقان.

نستعمل في بعض الأحيان كلمة خزينة للدّلالة على حصيلة الضّرائب. إنّها عبارة مستمدة من الأنظمة الديمقراطية. المسؤولون عن الشّأن العام يديرون أموالاً عامة، ناتجة من الضّرائب والرّسوم الّتي يدفعها المواطنون. كلّ مواطن له تاليًا الحق بالمطالبة والمحاسبة، والمسؤول في الإدارات العامة عليه أن يُحسن إدارة الأموال العامة.

كما في المنزل، حيث والدك يريد مشاهدة التّلفزيون، ووالدتك تريد الرّاحة، وأختك وأخواك يريدون أشياء متناقضة في الوقت نفسه، المصلحة العامة تتطلّب:

- نظرة واسعة للمواضيع المطروحة تتعدّى الفائدة الآنية والمنظورة.
- تعاليًا على الأنانية الفردية أو تلك الّتي تهمّ فئة من المجتمع أو جماعة.
- التّفاوض والتّسوية بدلاً من اللّجوء إلى العنف.
- درجة عالية من التّضحية إدراكًا من المواطن للمسؤولية تجاه الآخرين وللعدالة والمساواة في المجتمع.

وثائق

شارل ديغول إلى شباب لبنان سنة 1931
المصلحة العامة: تضحية وتعاون
في خطاب ألقاه شارل ديغول سنة 1931 في حفلة توزيع الجوائز في جامعة القديس يوسف، وكان إذ ذاك ضابطًا في ريعان شبابه، جاء ما يلي:

"إنّ التّضحية في سبيل المصلحة العامة أمر ضروريّ لأنّنا في مرحلة إعادة البناء. ودوركم يا شباب لبنان هو اليوم مباشر وملّح، ولا يحتمل التّأجيل لأنّكم في مرحلة بناء الوطن. على هذه الأرض الرّائعة، والتّاريخ المجيد ذاته الّذي يربط البحر بالغرب (...) عليكم بناء دولة. ليس فقط بتوزيع الوظائف، بل بإعطاء لبنان حيويته وقوّته الدّاخلية الّتي من دونها تبقى المؤسسات فارغة. عليكم واجب إدراك الشّأن العام وتغذيته. يعني ذلك تضامنًا عفويًّا لكلّ فرد منكم مع المصلحة العامة. إنّه واجب الحكم والقضاة ورجال الأمن والموظفين. لا يوجد دولة حيث لا توجد تضحيات: لبنان اليوم ثمرة التّضحيات العديدة؟"

Jean Lacouture, De Gaulle, vol.1: Le rebelle, Paris, Seuil, 1984, pp. 165-166

إن لم تستحوا فاصنعوا ما شئتم!
من أخبار المجاهل اللّبنانية ومآسي العالم الثّالث، هذه النّادرة: إنّ الوصول إلى سعادة القنصل اللّبناني في (...) عاصمة (...) أصعب بكثير من الوصول إلى وزير خارجية أميركا السّيد وارن كريستوفر. بالفعل، فقد توفيت شقيقتي في (...) وتولّيت إجراء معاملات تسجيل وفاتها في السّفارة اللّبنانية، تمهيدًا لاجراء شطب قيدها من خانة الأحياء لدى دائرة النّفوس في لبنان. استحصلت على توقيع وزير الخارجية الأميركي على معاملات في هذا الإطار خلال خمس دقائق، لتبدأ معاناتي مع القنصلية اللّبنانية: لم يصل القنصل بعد، ولم يوقّع حتّى الآن، وارجعي غدًا (وكأنّما المسافات لا تتعدّى الأمتار)، وارجعي بعد غد (على الرّغم من أنّ موعد الطّائرة الّتي تقلني إلى بيروت كان قبل يوم واحد من الموعد المقترح)، ذلك كلّه، قبل أن يكرمني سعادة القنصل بتوقيعه الجزيل الاحترام.

لم تنتهِ المعاناة بعد، إذ عدت إلى بيروت - مدينة العلم والنّور - وذهبت إلى وزارة (...) لتسلّم شهادة الوفاة الّتي تركت الحقيبة الدّبلوماسية قبل شهر ونيف. بعد الأخذ والعطاء، والتّوتر والصّياح، طلب منّي أن أعود بعد شهر لأنّ طريق الحقيبة الدّبلوماسية إلى بيروت تستغرق شهرًا على الأقل (ربما لأنّها ترسل على ظهر بعير أو جمل). أهكذا يا سادتي يكافأ الّذين اختاروا القانون دربًا لهم، وآمنوا بأنّ لبنان سلك أخيرًا طريق الإصلاح الإداري والعقلانية والتّقدّم؟

شيرين خير الله
من رسائل القرّاء، النّهار، 25/10/1993

أسئلة ومناقشة

1. إنّ المنزل الّذي تسكنه العائلة هو ملكية خاصة. لكن المنظر الخارجي للبناء المطلّ على الشّارع العام هو ملك للمارين كلّهم. عندما ينشر أحدهم غسيلاً على الشّرفة، أو يحوّل الشّرفة إلى مكبّ أغراض بالية تظهر لعيان المارين، فهو يسيء إلى منظر المدينة. وعلى العكس، عندما يهتمّ بدهان البناء، إذا توفّرت له الإمكانات، وبوضع الزّهور والأغراض الجميلة على الشّرفة، فهو يساهم في جمال المدينة.

2. ماذا يمكن أن تفعل في الحي الّذي تقطنه، أو في البناية ذات الملكية المشتركة حيث تسكن، لحمل النّاس على المساهمة في المصلحة العامة؟

3. تابع من خلال وسائل الإعلام والمناقشات النّيابية قضية اجتماعية، واجمع مختلف الآراء والمواقف، واستخلص كيف يمكن التّوفيق بين مختلف المصالح المطروحة، واستخلص ما هي برأيك المصلحة العامة؟
يمكن مناقشة الموضوع بتنظيم اجتماع، بشكل مجلس نيابي يضمّ الشّباب ويعطى لكلّ واحد دور في عرض جانب من الموضوع، ثمّ يتمّ اتخاذ قرار.

4. ماذا فعلت لإنماء المصلحة العامة في وسطك الحياتي اليومي؟

5. ارصد خلال يوم واحد أو أكثر مختلف المظاهر المسيئة للمصلحة العامة، وتلك الّتي تصبّ في خدمة المصلحة العامة. واذكر ما هي الوسائل الممكنة لتحسين الوضع؟

عبارات مختارة

- التّلميذ الّذي يلطّخ طاولته يسيء إلى المصلحة العامة.
- الملكية العامة هي لخدمة المواطنين كلّهم.
- الملكية العامة هي حصيلة أجيال وجهود وأموال المكلفين بالضّرائب.
- السّياسة هي المجال الرّحب، إذ تتضارب المصالح وتتضارب المفاهيم حول ما يُحقّق فعلاً المصلحة العامة.
- وظيفة رجال السّياسة الصّعبة هي تحقيق المصلحة العامة.
- السّعي إلى المصلحة العامة داخل العائلة ينعكس إيجابًا على وحدة العائلة، وعلى رفاهية أفرادها.
- المصلحة العامة في المجتمع الأوسع تنعكس إيجابًا على الاستقرار والعدالة والازدهار.

• كلّ عمل للمصلحة العامة فيه درجة من التّضحية بمصالح آنية لأفراد وجماعات، وتنعكس هذه التّضحية إيجابًا على المجتمع وأفراده جميعهم.
• يسمح الحكم الدّيمقراطي للمواطنين كلّهم بالتّعبير عن آرائهم حول ما يفيد المصلحة العامة.
• ليست المصلحة العامة مصلحة أكثرية، ولا مصلحة أقلية، ولا مصلحة الجميع.
•دولة الحق حيث القرارات خاضعة لنصوص يسنّها المجلس النّيابي، وتسهر على تنفيذها الإدارة والقضاء، هي الّتي تضمن المصلحة العامة.
• بعض المصالح مشروعة تجيزها القوانين، وبعضها غير مشروعة تحظرها القوانين.
• مَن يتولى وظيفة في إدارة رسمية يؤدّي خدمة عامة، ويتقاضى راتبه من أموال عامة.

لمزيد من المعرفة

Denis Langlois, La politique racontée aux enfants, Paris, "Enfance heureuse", Editions ouvrières, 1990, 126p.
Julien Freund, L'essence du politique, Paris, Seuil, 1965, 764 p.
.جورج اورويل (ترجمة افلين مسرّه)، مزرعة الحيوانات، بيروت، المكتبة الشرقية، 1986، وطبعة ثانية، 2015، 88 ص

14 | الشّأن العام
في الحياة المحلية اليومية المشتركة

من الصّعب إقناع المواطن اللّبناني بالاهتمام بالشّأن العام في الحياة اليومية المشتركة. ونادرًا ما نجد في لبنان لجنة مالكي شقق في مبنى سكني مُشترك يجتمعون دوريًّا بشكل حضاري، ويدفعون مستحقّاتهم المالية، ويحترمون نظام المبنى، ويحافظون على المساحات المشتركة. أخبرني صديق يملك شقّة سكنية ضمن مبنى من عشرة طوابق عن مشاكل جمّة يعانيها مع سكّان المبنى، إلى حدّ اضطرّهم إلى تعيين شركة لإدارة شؤون المبنى! هو تدبير قد يحتاج إليه مشروع سكني ضخم، وليس مبنى من عشرة طوابق يفترض بسكّانه أن يتمكّنوا من إدارته ديمقراطيًّا.
تبدأ مشاكل لبنان كلّها من هنا، وهذا أمر غريب أن لا يتمكّن اللّبناني المتعطش إلى الدّولة، وإلى تحقيق المصلحة العامة، من حلّ مشاكله في المبنى المشترك الّذي يقطنه.

كنت في زيارة إلى صديق يقطن الأشرفية. خرجت إلى الشّرفة لأجد قبالتي مبنى حديثًا بدا عليه الاتقان، إلّا أنّ الشّقق فيه تفتقر إلى الانسجام في ما بينها، من حيث لون السّتائر وشكل الدّرابزين والواجهات الأمامية، حتّى أنّ أحد المالكين ضمّ شقّتين في أحد الطّوابق، وأقفل شرفاتها بالزّجاج... سألت مضيفي عن هوية مالك هذه الشّقة. قال لي إنّه محامٍ يمارس المهنة على مستوى دولي...! أين المصلحة العامة؟ كان الرّئيس رشيد كرامي يستعمل منذ أكثر من خمس وعشرين سنة تعبير "المصلحة العامة". كان يكرّرها إلى حدّ أنّ النّاس أطلقوا عليه لقب "الأسطوانة". لا نسمع اليوم تعبير "المصلحة العامة"، ولا نجده في وسائل الإعلام، ولا في كلام النّاس أو في الخطاب المتداول. فقد غاب التّعبير عن الاستعمال.

اكتشفت من خلال تجربة قمنا بها في المؤسسة اللّبنانية للسّلم الأهلي الدّائم في ثلاثين بلدة تقريبًا، أنّ النّاس خبراء في التّهرّب من المسؤولية. يطرحون خططًا إنمائية عامة، في حين أنّ أيًّا منهم لا يُعنى بالرّصيف أمام منزله، إذ نجد البيوت نظيفة من الدّاخل، بينما الأرصفة والشّوارع ملأى بالأوساخ ومهملة. تتكرّر هذه المشاهد حتّى أمام الفيلات، وفي محيطها، ما يعني أنّ خارج المنزل لا يهمّ المواطن.

حيال وضع مماثل يكثر الكلام عن معاناة رؤساء البلديات مع النّاس. فقد مرّت المجتمعات كافة في ظروف مماثلة، إلّا أنّها أولت الأمر اهتمامًا، وقامت بعمل تربوي وثقافي. شاركت في اجتماعات حوار في سويسرا في منطقة Mont Pélerin لا يتعدى عدد سكّانها الأربعمئة شخص. كنت أخرج إلى التّنزّه في شوارعها؛ فتصيبني الدّهشة حيال الإتقان. كنت أبحث عن مقعد مكسور أو نافذة تفتقر للدّهان أو شجرة غير مشذّبة أو كيس نفايات غير مقفل... لا

أجد أي غلطة! هل يعني ذلك أنّ الدّولة وظّفت شرطيًّا في البلدية لكلّ منزل يراقب النّاس، ويرغمهم على العناية بالمكان وغرس الأزهار في محيط كلّ منزل؟ طبعًا لا.

هو مشروع ثقافي تربوي نحتاج إليه، وهو على علاقة مباشرة بموضوع السّلم الأهلي، ذلك أنّ لبنان وحدة اقتصاديّة تجارية مصلحية وصلبة. زُرع على مدار خمس عشرة سنة بالمتاريس والمعابر، وهي كلّها عجزت عن الفصل بين النّاس، ما يعني أنّ مصالح اللّبنانيين الحياتية اليومية متينة، وغير قابلة للفصل. عندما يدرك اللّبناني، ويعي مصالحه اليومية الحياتية المشتركة، نكون بذلك قد بنينا بين اللّبنانيين وحدة صلبة.

عند زيارتنا لأكثر من ثلاثين بلدة لبنانية أصبت بالذّهول، على الرّغم من خبرتي على مدار أربعين سنة في علم الاجتماع والقانون والأنتروبولوجيا. إذ فاق الواقع ما يمكن توقعه. فما من بلدة في لبنان يعيش أبناؤها في منأى عن الحزازات العائلية والخلافات الحزبية والفئوية. في حال دعا أحدهم إلى اجتماع عام، وقد تقاطع هذا الاجتماع مع عائلات هي على خلاف مع عائلة الشّخص الّذي وجّه الدّعوة...، علمًا أنّ الحفرة في الشّارع والبيئة وإمدادات الكهرباء، وما إليها تعني النّاس كلّها في هذا الشّارع، بغض النّظر عن انتماءاتهم الحزبية واللاانتماءات، والمصلحة المشتركة تجمعهم.

تنعكس المصلحة العامة حكمًا على المصلحة الخاصة، إذ بإمكان كلّ واحد منّا معاينة حقيقة هذا الأمر في محيطه، إذ نجد أنّ جمالية الشّارع أو قبحه تنعكس إيجابًا أو سلبًا على أسعار العقارات في الأحياء. نجد تفاوتًا بين الأحياء في بيروت. ينتج ذلك من تطبيق الأنظمة البلدية في أحياء، وعدم تطبيقها في أحياء أخرى.

عادة ما يقول اللّبناني: "مش طالع بإيدي شي"، بمعنى أنّه عاجز حيال ما يحصل، لكن ذلك غير صحيح. نشرنا العديد من التّجارب في هذا المجال، في عدد من الكتب الصّادرة عن المؤسسة اللّبنانية للسّلم الأهلي الدّائم. من الأسهل تسلّق قمة جبل الأفرست من إقناع سيدة بأن تعني بشرفة منزلها! لبنان بلد صغير، وفي حال حصل اهتمام بالشّأن العام الحياتي اليومي المشترك، يمكن للبنان أن يتغيّر نحو الأفضل خلال خمس سنوات. تحتاج مدينة بيروت إلى خمسين لجنة حي حتّى تتغيّر كلّها، على ألاّ تخالف هذه اللّجان أنظمة البلدية، بل تدعم العمل البلدي.

يهتمّ البرنامج بدعم العمل البلدي، لأنّ رؤساء البلديات، وكلّ من يتعاطى الشّأن العام، ويتحلّى بحسّ المصلحة العامة يعانون التّعذيب.
يمكن قراءة كتاب نقولا ناصيف: جمهورية فؤاد شهاب، ومذكّرات فؤاد بطرس. سأل الرّئيس فؤاد شهاب يومًا فؤاد بطرس: هل تعرف شخصًا يعطي الأولوية للمصلحة العامة على حساب مصلحته الخاصة؟ أجابه فؤاد بطرس: أريد التّفكير في الأمر...!

يقوم رؤساء بلديات بإنجازات مهمّة لكنّهم يعانون إساءة النّاس إلى هذه الإنجازات. كيف نحقّق الاستدامة؟ قمنا بإدخال خطوات جديدة على البرنامج، ومن ضمنها القيام بزيارات إلى المدارس نقابل خلالها التّلاميذ بهدف جعلهم حماة الإنجازات.

حقّقت بلدية حاصبيا العديد من الإنجازات لكن النّاس قاموا بإتلافها. كثيرًا ما نتكلّم على التّنمية البشرية المستدامة لكنّنا لم نهتمّ بالتّربية على الاستدامة الّتي تتحقّق من خلال جيل الشّباب. استوحينا في البرنامج من النّشيد الوطني اللّبناني: "قولنا والعمل"، وليس: "قل كلمتك وامشِ"! هذا الأمر يجعلنا نعقد العزم على القدوم مرّة ثانية وثالثة إلى البلدة للتّعاون مع الجمعيات الأهلية، والقيام معها بمبادرات في الحياة اليومية المشتركة، من ضمن الأنظمة البلدية، ودعمًا للعمل البلدي، وانطلاقًا من مبدأ: فكّر شموليًّا، واعمل محليًّا.

قد يقول البعض أنّ مشاكل لبنان أكبر بكثير من الحفر في الشّوارع والمصابيح المعطلة والنّفايات المرمية على جوانب الطّرقات، وهناك مشاكل على صعيد السّيادة والاستقلال والعلاقات الإقليمية والدّولية... لكن عندما يتعامل اللّبناني بجدّية مع الحفرة في الشّارع، والنّفايات على الطّرقات، والأمور الحياتية اليومية، عندها يصير أكثر جدّية في تعاطيه مع قضايا الاستقلال والسّيادة.

لا يجدر حسبان المسائل الحياتية اليومية مواضيع صغرى. إنّها مواضيع جدّية في حال عمد عامل بلدية إلى الغش في مراقبة عيار المياه، ليس ذلك بالموضوع الصّغير، إذ غالبًا ما يكون هذا العامل مسنودًا من رجل سياسة لديه حسابات محلية خاصة. قد يعجز المواطن عن تفكيك شبكة الفساد من أعلى الهرم، لكنّه يستطيع تفكيكها من أسفل. هناك أفواج من المعلمين في مدارس رسمية لا يعملون لأنّهم فائض عن الحاجة، ويقبضون رواتبهم من المال العام. هل يتحرّك الأهالي في المناطق الّتي تفتقر مدارسها إلى معلمين، ويطالبون بحقّهم في التّعليم؟ هذه قضية كبيرة. لا بدّ من الفصل بين الأمور وعدم تسييس المسائل الحياتية اليومية بشكل سطحي، لأنّها ليست لحزب أو جماعة. إنّها للنّاس جميعهم، إنّه موضوع ثقافي وتربوي.

نتمتع كلبنانيين بصفات إيجابية عديدة في الإبداع والانفتاح والمقاومة والصّمود والتّصدّي والدّفاع عن الحريات، لكنّنا أهملنا موضوع الشّأن العام. تناولناه في برامج التّربية المدنية، وتابعنا دورات تدريبية للمعلمين، وأصدرنا الكتب، وهي ما زالت مُعتمدة، لكن تطبيقها هو غالبًا بشكل روتيني إداري. كنّا نحتاج إلى خمس سنوات إضافية حتّى نتمكّن من نقل المفاهيم إلى الأجيال الجديدة، ونحقّق التّغيير في العمق.

دعا الرئيس فؤاد شهاب لويس جوزف لوبريه Louis-Joseph Lebret لوضع خطّة اقتصادية تنموية للبنان. كتب لوبريه خلاصة لدراسته، لا علاقة لها بالاقتصاد، وفيها: يحتاج لبنان إلى لبنانيين يتضامنون ويعملون للشّأن العام!

هناك العديد من الأمثلة في هذا المجال كخطاب الرّئيس شارل ديغول الّذي ألقاه في لبنان سنة 1931 ومشكلة "الأوضة" في السّتينيات، وكيف أرغم الرّئيس فؤاد شهاب أحد الأشخاص "المدعومين" على هدم غرفة بناها على الشّاطئ اللّبناني، وكاد موقف الرّئيس أن يؤدّي إلى أزمة وزارية!

القضايا كلّها مهمّة، ما من قضية صغيرة. هل شوارعنا مدرسة في المواطنية؟ لا بدّ من القيام بأعمال نموذجية تشكّل إطارًا لأبناء البلدة كلّها.
سوف نجري مسابقة في المدارس تقوم على كتابة التّلاميذ موضوع إنشاء: "ما الّذي يعجبك والّذي لا يعجبك في الحي حيث تقطن؟"، وذلك بهدف تنمية الحسّ بأنّهم معنيون. كانت لور مغيزل تقول: "أنا معني، أنا مشارك، أنا مسؤول". تبدأ المواطنية بالاهتمام بالشّرفة وبالرّصيف وبالصّف في المدرسة.

هناك أربعون مليون تلميذ في المجتمعات العربية يدرسون الشّعر، ويحفظونه غيبًا، مُتغنّين بالطّبيعة وبجمالاتها، في حين أنّهم يتعاطون في الواقع مع الطّبيعة، كما لو أنّها مزبلة، فهناك انفصام.

كانت تجربتنا الأكبر في رأس المتن إذ تميّز أبناؤها بالاندماج والتّضامن. قال أحدهم: لا يهمّني إن كنت قد وجّهتِ الدّعوة إليّ أم لا، فالموضوع يتعلّق بالمصلحة العامة، وأنا سأحضر! حبّذا لو أنّ النّاس يفكّرون بهذه الطّريقة عندها نحقّق الهدف.

يتمتع اللّبناني بالعديد من الصّفات الإيجابية: التّكيّف، الثّقافة، الاندفاع، الصّمود، والشّهادة...، إلّا أنّ العمل من أجل الشّأن العام لم يحظَ بالاهتمام. فالاهتمام بالشّأن العام لم يحظَ باهتماماتنا التّربوية في العمق. لسنا أنانيين جينيًّا، بل ينقصنا الجهد تربويًّا.

تقرّر العمل أيضًا مع المدارس. أخْبَرَنا العديد من رؤساء البلديات أنّهم يهتمون بأمور عديدة، من وضع مقاعد للمشاة وتشذيب أشجار وزرع الأزهار... لكن لا يلبث أن تتعرّض هذه الأشياء إلى التّلف والإساءة من قبل النّاس. غالبًا ما تفتقر هذه الأعمال إلى العناصر الّتي تضمن استدامتها. ولا بدّ من القيام بجولة على المدارس لكي يكون التّلاميذ داعمين للإنجازات.

ينطلق البرنامج من النّشيد الوطني اللّبناني: "قولنا والعمل". يهدف البرنامج إلى دعم العمل البلدي. وقد اعتاد النّاس على التشكّي (النق) والمطالبة. لا بدّ من الاطلاع على السّبل الكفيلة بتطبيق البرنامج ضمن قواعد البلدية وأنظمتها، وضمن تفسيرات البلدية لهذه الأنظمة. لا تدخل الشّكاوى ضد البلدية ضمن البرنامج الّذي يهدف إلى دعم العمل البلدي، فالعمل من ضمن الأنظمة البلدية في سبيل الشّأن العام المحلّي.

الشّارع هو للجميع، كما الحي. عندما تكون حالة الأبنية والشّوارع جيّدة ينعكس ذلك إيجابًا على

القاطنين في الحيّ، إذ ترتفع قيمة العقارات فيه. وينعكس الاهتمام بالشّأن العام بالضّرورة على الفرد. لكن لا بدّ للفرد أن يتحلّى بنظرة بعيدة الأفق، فترتفع أسعار العقارات في بعض المناطق حيث تُطبّق الأنظمة البلدية.

لا للنّشاطية، فلا بأس بالقيام ببعض الأنشطة، إلّا أنّ فائدتها محدودة، وربّما صارت الأنشطة تثير اليأس نظرًا إلى كثرتها غير المجدية، لأنّ الحاجة إلى مبادرات تتحقّق بقدرات ذاتية. وتبيّن من خلال الخبرة أنّ النّاس يظهرون حماسًا كبيرًا عندما يعرض رئيس البلدية تقديم دعم مالي لمشروع مقترح، في حين كانوا يهملون الشّأن العام قبل ذلك.

وضعت شرعة للعمل. وقال لنا كثيرون إنّ المشاريع تهبط عليهم من الأعلى، من دون أن يدركوا أهدافها، وهي تسعى أحيانًا إلى استزلام النّاس من أجل غايات انتخابية. فلا بدّ من أن يشارك النّاس في وضع المشاريع وتنفيذها لكي تغيّر في سلوكهم. هذا هو معيار النّجاح، وكل مشروع من أي نوع كان، يحتاج إلى دراسة مهما بدا بسيطًا.

في كلمة ألقاها رئيس الجامعة الأميركية سابقًا جون واتربري بمناسبة تسلّمه مهامه، ذكر ما أوصاه به والده: حاوِل عندما تستلم موقعًا ما ألّا تغادره إلّا وقد جعلته أفضل مما كان! لم يفرض عليه تحسين هذا الموقع بل دعاه لأن يحاول. هل نحاول على الأقل؟ اقترحت سيدة مشاركة في عملنا: "لا للاتكالية".

قد يبدو البرنامج بريئًا وبسيطًا، وهو كذلك، ولكنّه يستطيع إحداث تغيير على المستوى الوطني، وحتّى على المستوى الإقليمي! عندما يتعامل المواطن اللّبناني بجدّية مع محيطه، في الشّارع، والرّصيف، والشّرفة... عندها يصير أكثر جدّية في الدّفاع عن الاستقلال، وعن السّيادة، وعن الجنوب، ويصير مقاومًا على مختلف الصّعد، عندها يُشكّل نموذجًا للبنان الرّسالة المتميّز بالوحدة في التّنوّع.

خلال لقاءات حول الحوار الوطني عقدناها في سويسرا، أبدى الأجانب استغرابًا من الصّداقات والعلاقات الّتي تجمعنا، نظرًا إلى متانتها وعمقها، على الرّغم من النّزاع والخلافات والحروب في لبنان. وتكمن المشكلة في الشّأن العام الجامع للنّاس كلّهم. عندما يتربّى اللّبناني على احترام الشّأن العام، يحصل تحوّل كبير، وبشكل سريع نظرًا إلى صغر مساحة لبنان، فهو ليس بحجم أستراليا أو الولايات المتحدة الأميركية، لذا تكفي بعض التّجارب الرّائدة، في عشرين بلدة، فيمكن للبنان كلّه أن يتغيّر خلال سنوات متعددة. لو توفّرت ستون لجنة من لجان الأحياء في مدينة بيروت تعنى بأحيائها، لكانت بيروت تغيّرت كلّها نحو الأفضل.

نسعى إلى استخراج مبادرات يتبنّاها أشخاص، وينفّذونها بقدرتهم الذّاتية، بشكل ينسجم كليّا مع أنظمة البلدية، وتكون ظاهرة للعيان فتشكّل نموذجًا للآخرين، عندها يؤمنون بقدرتهم على التّغيير في الحيّ والشّارع والمبنى الّذي يقطنونه... كثيرًا ما اشتكى نواب ووزراء من أنّهم

يقومون بخطوات رائدة على درجة من الأهمّية، ولكنّهم لا يجدون من يدعمهم. على المجتمع أن يكون داعمًا.

حصل تقدُّم في حمانا لناحية ترقيم الشوارع. في ما يتعلّق بقواعد النّظام العام في البلدة، فعلى البلدة أن تقف على الحسنات والسّيئات في سلوك النّاس المقيمين فيها: هل يسدّدون الرّسوم أم أنّهم يخالفون أنظمة البلدية؟ هل هم متقيّدون بقوانين السّير؟ نعاني تراجعًا في قواعد السّلوك المدني اليومي على صعيد لبنان ككل. كثيرًا ما يتحدّث زوار لبنان الأجانب عن سوء قيادة السّيّارات في لبنان، وعن الشّتائم الّتي يطلقها البعض في الطّريق العام، وعن رمي النّفايات من النّوافذ، وعلى جانبي الشّارع...! لا بدّ للبلدية من القيام بعمل يحثّ النّاس على التّقيُّد بقواعد السّلوك المدني civilité في البلدة.

ندعو دومًا إلى إنشاء متحف بلدي، فهو يسمح باكتساب النّاس ذاكرة محلية. لكلّ بلدة ذاكرة إيجابية تحكي عن تضامن النّاس، وتُخبر عن رجالات المنطقة الّذين انتقلوا من هذه الدّنيا، وتعرض لصكوك قديمة تروي تاريخ النّاس...

لبرنامج "الحكمية المحلية" تاريخ موثّق. وموضوع التّخطيط والتّصميم للمشاريع منوط بالبلدية والمؤسسات. ويهدف البرنامج الثّقافي التّربوي إلى تنمية المواطنية المحلية، لكي يكون المواطن والجمعيات المحلية مبادرين ومشاركين وداعمين للعمل البلدي. وهنا يكمن النّقص. كان من المستحيل أن يتمكّن أحدهم من جمع النّاس في أيّ بلدة من البلدات! قيل لنا في إحدى البلدات: أنتم الوحيدون الّذين تمكّنتم من جمعنا! وقيل لنا: خلقتم حالة جديدة!
الحاجات عديدة من ناحية التّخطيط العام والتّواصل بين البلدية والنّاس. وغاية **الحكمية المحلية** مبادرة النّاس كمواطنين محليين دعمًا للبلدية. كما علينا حصر المشاريع في سبيل التّنفيذ بقدرات ذاتية، وبما ينسجم بشكل تام مع أنظمة البلدية. ويحتاج التّخطيط إلى إمكانيات كبيرة، وتكمن المشكلة في الذّهنيات وليس في التّمويل. حصل تقدُّم لناحية شعور النّاس بأنّهم معنيون بالشّأن العام المحلي.

لكي تكون التنمية مستدامة تحتاج إلى تخصيب تربوي، وبذلك تدوم الإنجازات بفضل سلوك النّاس.

15 | دور البلديـات
في القضايا العامة الاجتماعية المحلية

يشمل قانون البلديات، بموجب المرسوم الاشتراعي رقم 118/1977 تاريخ 30/6/1977 والمعدل بالقانون رقم 665/1997 تاريخ 30/12/1997، صلاحيات واسعة للمجلس البلدي حول "سائر المواضيع ذات المصلحة البلدية" (المادة 47)، و"المساهمة في نفقات **المدارس الرّسمية**" (المادة 49)، و"إسعاف **المعوزين والمعاقين** ومساعدة النّوادي والجمعيات و**سائر النّشاطات الصّحّية والاجتماعيّة** والرّياضية والثّقافية وأمثالها" (المادة 49)، و**"المساكن الشّعبية"** (المادة 50)، و"**المستشفيات العمومية والمصحّات والمستوصفات** وغير ذلك من المنشآت و**المؤسسات الصّحية**" (المادة 50).

يتبيّن من خلال الأوضاع العامة في لبنان، والّتي أبرزت وتبرز بعضها السّيّدة كلود أبو ناضر هندي في برنامج "تحقيق" على شاشة MTV أنّ حالات عديدة عن البؤس المدقع مُنتشرة في لبنان، وربّما سيتفاقم الوضع في السّنوات المقبلة بسبب الحالة الاقتصادية والمالية.
من واجب أيّ حكومة مركزية وصلاحيتها اعتماد سياسات عامة اقتصاديّة واجتماعيّة، لكن ليس بإمكان أيّ سلطة مركزية ديمقراطية، في أيّ بلد في العالم، الاهتمام بحالات من العوز والفقر والأمّية في البلديات، وفي ما يُسمّى بعض الأحيان في لبنان مناطق نائية، في حين أنّه يمكن بخلال يوم كامل الانتقال، في المناطق اللّبنانية كلّها.

نعرف أنّه لا تتمتع بعض البلديات في الوضع الحالي بقدرات إدارية ومالية، ولكن يمكن لأيّ بلدية، بالتّعاون مع جمعيات محلية، **رصد الحالات القصوى في العوز والمرض وعدم قدرة بعض الأهل على تعليم أولادهم والحالة المدرسية الرّسمية في البلدة**...
ما الفرق بين فريق IRFED بقيادة الاب لويس جوزف لوبريي Louis Josep Lebre في عهد الرئيس فؤاد شهاب وتقرير ماكنزي سنة 2019 الّذي كانت كلفته 1.500.000 دولار أميركي؟ تجوّلت فرق عمل متعدّدة الاختصاصات لمؤسسة IRFED في لبنان كلّه، وأصدرت دراساتها في جزأين أساسيين سنة 1960، في حين أنّ تقرير "ماكنزي" كُتب خلف المكاتب، وغالبًا نقلاً عن دراسات عديدة سابقة مُتوفّرة، وذلك كلّه بكلفة عالية وفاعلية دنيا!

العمل في البلديات: لا تضمّ كلّ ورشة أكثر من ثلاثين من الفاعلين في البلدة: جمعيات، طلّاب طب واقتصاد وعلوم اجتماعيّة وإنسانية... وتكليف البعض مع تقسيم فرق عمل في البلدية لرصد حالات: **لا مجرد الحاجة بل الفقر المدقع**، والوحدة والمرض الخطير والأولاد خارج المدرسة... وجمع هذه التّقارير – المشاهدات... **والعمل على تعبئة القدرات البلدية في سبيل المعالجة**، بالتّعاون مع الجمعيات المحلية ومؤسسات الرّعاية والمؤسسات الدّينية والخيرية المحلية... ومع

تجنّب ذكر أسماء، بل حالات، في التّقارير المكتوبة والنّقاش العام. ومع تجنّب تنمية ذهنية الرّعاية assistance، بل تنمية ذهنية التّمكين empowerment والتّضامن والمشاركة.
هذا ما يحصل في أكثر البلديات في الدّيمقراطيات في العالم على المستوى البلدي.

ننتقل بالتّالي من ذهنية علاقات النّفوذ في السّياسة، وفي الشّأن العام البلدي إلى ثقافة العمل المواطني والتّضامني في القضايا العامة الاجتماعيّة المحلية.

16 | خبرات تطبيقية في ممارسة الشّأن العام
تغيير في علاقات النّفوذ

أدرك قليلون جدًّا، وبالعمق هدف برنامج "الشّأن العام في الحياة المحلية اليومية المشتركة"، على الرّغم من جهود القيّمين على البرنامج في التّفسير وتوفير الأمثلة والنماذج.
سبب ذلك تجذر ذهنية النّشاطية غير الهادفة والاعتماد على الغير، وتوجيه المسؤولية بطلاقة نحو جهات مجهولة أو الاكتفاء بالنّق والشّكوى والتّذمر مع الشّعور بأنّ ذلك يُشكّل ممارسة مواطنية في المحاسبة!

---

1. تغيير في علاقات النّفوذ: في إحدى البلدات الّتي شملها البرنامج قيل لنا: "خلقتم حالة جديدة"! إنّها حالة جديدة في ممارسة القدرة المواطنية، والمبادرة والتّضامن للصالح العام المحلي. لكن بعد فترة من الزّمن، توقّف فجأة الاندفاع! كيف؟ لماذا؟ وما هي الأسباب؟
لم نستطع استكشاف الأسباب على الرّغم من الجهود خلال كلّ مراحل تنفيذ البرنامج، وعلى الرّغم من التّركيز على المشترك، وعدم استثناء أيّ فريق، وعدم توظيف أيّ تحرك في توجّه انتخابي.
هؤلاء الّذين سعَوا إلى وقف الاستمرار في البرنامج هم بالفعل الّذين أدركوا مفعول البرنامج، وعلى الرّغم من الحرص كلّه على تخطّي علاقات النّفوذ في المجتمع، يؤسّس البرنامج لعلاقات من نوع آخر! إنّه يقلب الموازين المحلية، ويُحرّر الرّعايا المحليين من الاستتباع والزّبائنية والتّبعية، ويحوّلهم إلى مواطنين.

2. ذهنية التّلزيم: في بلدة أخرى، وعلى الرّغم من الجهود كلّها في التّحفيز على المبادرة المحلية بقدرات ذاتية، وردتنا بعد أيّام من إحدى المشاركات، وهي مربّية في إحدى المدارس لائحة كلفة مع عرض أسعار من مهندس مدني في سبيل تحسين الحي الّذي تقطنه المشاركة!
انطلقت السّيّدة من ذهنية التّلزيم والتّمويل الخارجي. وظنّت أنّ مؤسستنا تحظى بأموال لتوزيعها. لم تباشر أي عمل جزئي ومحدود، اعتمادًا على ذاتها، وعلى محيطها، بل كلّفت مهندسًا بتقديم عرض أسعار.

3. الحماس الظّرفي: في بلدة أخرى، أتانا طلب المشاركة والمبادرة بحماس لا يوصف من إحدى السّيّدات... ثمّ برد الحماس فجأة لأسباب وأسباب وأسباب... من دون السّعي إلى مقاومة هذه الأسباب كلّها أو الحجج، وعلى الرّغم من مساعينا في المساعدة.

4. جمالية للذّات فقط: في بلدة أخرى حيث بادر البعض في تزيين الشّرفات الّتي تطلّ على الجيران والمارين والمحيط السّكني المباشر، على أساس أنّ المظهر الخارجي لكلّ منزل هو جزء من المجال العام الحياتي اليومي المشترك، بادر عديدون إلى تزيين الشّرفات والحدائق مع

إهمال المدخل الملاصق مباشرة للمنزل، إذ توجد بضعة أمتار مليئة بالأتربة والأعشاب الجافة والأغصان اليابسة والأشجار غير المشذبة... حقّق بالتّالي ساكن البناء الجمالية له فقط!

5. لا استدامة: في حالات عديدة ساهم أفراد في مبادرات تصبّ في إطار الشّأن العام، ولكنّهم لم يستمروا للسّنوات اللّاحقة.

نورد هذه الحالات لتبيان تصويب البرنامج على قضية حياتية يومية سلوكية، نادرًا ما تطرقت إليها برامج تتوخّى دعم العمل المحلي وتطوير المواطنية المحلية. فبعض البرامج هي تاليًا مجرد أنشطة من دون تغيير في السّلوك.

1. بعد أكثر من نصف قرن أمضيتها في الصّحافة والتّعليم الجامعي والدّراسات الدّستورية والقانونية حول اللامركزية والبلديات...، اتّضح لي أنّ قضية لجان الأحياء هي من أكثر المواضيع أهميّة. وهي المدخل إلى الثّقافة البلدية وممارستها الفعلية، كما المدخل إلى إعادة تأهيل السّياسة كي لا تكون علاقات نفوذ، بل علاقات خدمة للشّأن العام. إنّ لجان الأحياء تمثّل كبرى الحلول، وربّما الحلول كلّها لمشاكل البلد.

2. علاقتنا بالمكان الخارجي، علاقة صدامية يجب أن نبدّلها، ويجب أن نشخصنها؛ فيشعر المواطن أنّه كما تربطه علاقة بمنزله ومكتبه أو متجره، فهناك علاقة مماثلة تربطه أيضًا بالمكان الخارجي. نتحدّث كذلك عن العلاقة بالوطن، علاقتي بالوطن تبدأ بعلاقتي بالشّارع والحي.

3. الانتماء الوطني هو أولاً مشاركة في "الشّأن العام المحلي"، وليس شعارًا فارغًا على الرّغم من أنّنا استعملناه كشعار وإيديولوجيا وسجالات فارغة من المعنى. ليصير النّاس فعلاً مواطنين منتمين، يفترض إشراكهم في الشّأن العام المحلي حيث هم موجودون.

4. مَن يرِد تغييرًا بالعمق، عليه أن يعمل على المستوى المحلي، في الشّارع، وفي الحي، لأنّ هذا النّوع من العمل، يدخل في عمق النّسيج الاجتماعي، ويغيّر في سلوك النّاس، ونستطيع أن نرى التّغيير على المستوى المحلي.

5. المشاريع الّتي "تنزل" على المواطنين من دون أن يشاركوا فيها، لا تغيّر في سلوك النّاس، ولا تؤدّي إلى التّنمية، ولا إلى النّهوض. ويتحوّل الإنجاز إلى عنصر تنمية، إذا فعّل قدرات النّاس، وشاركوا فيه، وإذا غيّر في سلوكياتهم. بهذا المعنى نحن أمام تحدّ كبير.

6. المطلوب من المشاركين في الحكمية المحلية gouvernance locale أن يغيّروا الذّهنية والسّلوك والدّوافع وتطوير الإمكانات الكامنة للصّالح العام. هذه هي مناعة الوطن الصغير في

المجتمع المحلي.
المجتمع الأهلي هو رافعة دولة القرن الحادي والعشرين وحاميها وحصانتها والنّاظم لها.

7. في لبنان ليس من أمل آخر، ولكنّنا نعاني التّعب واليأس بنتيجة الحروب، وما بعدها. كيف نستنهض النّاس، وهي متعبة؟ أكثر ما يهدّد لبنان استقالة النّاس من التزامها وتقاعسها وهروبها من الدّولة الواحدة والجيش الواحد "ولبنان عربي الهوية والانتماء".

17 | نماذج لبنانية حيّة في ممارسة الشّأن العام

نوردُ في ما يلي نماذج حيّة، مستخرجة من تاريخ لبنان، حول ممارسة الشّأن العام، وتشكّل أنماطًا تثير التّماثل والاقتداء، وصالحة كوسائل تعليمية وتثقيفية للجيل الجديد.

لا "واسطة" لابن الرئيس ألفرد نقاش

يروي فيليب بولس أنّ النّجل الأكبر لألفرد نقّاش، وهو المهندس جوزف نقاش، كان من المرشّحين لامتحان البكالوريا، وكان وزير التّربية هو رامز خليل سركيس صاحب جريدة "لسان حال". وكانت الحكومة قد تجدّدت برئاسة أحمد الدّاعوق. وقد أخذ كبار موظّفي وزارة التّربية يسألون عما إذا كان هناك توصية بشأن التّلميذ جوزف ألفرد نقّاش. هل ترسل توجيهات إلى مراقب الغرفة حيث سيجري فيها الامتحان أم ماذا؟ لكن ألفرد نقّاش حسم الموقف بأن قال لوزير التّربية رامز سركيس بحضور الرّئيس أحمد الدّاعوق:

- جوزف نقاش هو واحد من سائر اللّبنانيين. إذا أبلى بلاء حسنًا في الامتحان، فلينجح. وإذا لم يفعل، فليرسب. هذا أمر يتعلّق باجتهاده أو عدمه، ثمّ ما ذنب سائر التّلاميذ الّذين لن يوصى بهم في الامتحان؟ هل ذنبهم أنّ والدهم ليس ألفرد نقاش؟ لا أريد من أحد أن يتدخّل يا رامز. وسأجعل من هذا الامتحان شرفًا يليق بلبنان.

وكانت المفاجأة أن جوزف نقاش رسب في امتحان البكالوريا، وكان عليه أن يعيد السّنة الدّراسية، وكان ذلك وسامًا لنزاهة الامتحانات الرّسمية في تلك الأيّام الخوالي!

وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1977، ص 278-277 (الفرد نقاش هو رئيس الجمهورية اللبنانية قبل الاستقلال، 1943-1940).

عائلة الموظف

من تربيتي البيتية حفظت فيما حفظت احترام الدّولة والتّقيّد الدّقيق بالقانون والأنظمة. فكان والدي صارمًا لهذه الجهة بدأ بنفسه. كان يتفانى في وظيفته حتّى كان بعض الدّركيين يأتون إلى البيت في أثناء غيابه، ويشكون إلى والدتي أنّه يلازم مكتبه حتّى في حال المرض ما يجعلهم يخجلون من التّغيّب بسبب المرض. وأذكر كم كان انضباطيًّا حتّى القساوة في سلوك الدّركيين، وقصة شعرهم، ووضع قبعتهم، ووقفتهم، وهندامهم، وأزرار سترتهم.

وأذكر كم كان أبي، مثال الموظف الآدمي (المستقيم) حتّى المبالغة. فلا أنسى عندما انتقلنا إلى جونيه. كنت لم أبلغ بعد السّابعة من العمر. أقبل المهنّئون للتّرحيب بالضّابط، وكان في ذلك الحين وهرة، بخاصة للضّابط وما يمثل. فأرسل أحد وجهاء المنطقة قرط موز من جنينته الفسيحة. فما كان من والدي إلّا أنّ ردّه فورًا من دون أيّ اعتذار. من هذا، لديّ أمثلة عديدة. وأنا أعتزّ بانتمائي إلى بيت موظف نزيه، سواء بالنّسبة إلى والدي أو بعد ذلك بسنوات، بالنّسبة إلى أخي (...) فلمست عن قرب، بل عشت حياة التّقشّف كي لا أقول الحرمان الّتي يربى فيها

أولاد الموظّفين "الأوادم".

نقلًا عن: انطوان مسرة وطوني عطالله (إشراف)، لور مغيزل: نصف قرن دفاعًا عن حقوق المرأة في لبنان، بيروت، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، المكتبة الشرقية، 1999، جزء 1، 816 ص، ص 26-25.

لماذا دمعة عبدالله اليافي بعد تركه الحكم؟

كانت الشّمس تخلع صفرتها مع غروب أحد الأيّام في صيف العام 1939(...) عندما وقف أبو عارف على شرفة منزله في بحمدون يجرد حساباته في استراحة بدا فيها كأنّه يلتقط أنفاسه.

لقد عاد عبدالله اليافي للتّو من بيروت بعدما طلّق الكرسي معلنًا استقالة حكومته، وعلى الشّرفة الّتي انزوى فيها مع حسابات اللّحظة الصّعبة لمعت في عيني الرّئيس دمعة... وقلّما تدمع عيون الرّجال.

ظنّت زوجته هند العظم اليافي للوهلة الأولى أنّ تلك الدّمعة ترقرقت حسرة على فراق المنصب أو أنّها تدحرجت ندمًا على قرار مُتسرّع.

حاولت السّيّدة الّتي أحبّت في ربّ البيت "المحامي" بعدما خطفته السّياسة، الاستفسار عن سر زوجها وحاله، ففوجئت بما لم تكن تتوقعه عندما قال لها:

- أفكر كيف يمكننا أن نعيش من الآن حتّى عودة الزّبائن إلى المكتب.

عندها أدركت السّت هند أنّ قرار الاستقالة صار خلف الرّئيس، وأمامه عناء العيش ومستلزماته، وهَمّ تحريك مكتب المحاماة من جديد، بعدما هجره طوال وجوده في السّلطة.

نقلاً عن: وسام ابو حرفوش، "هند عبدالله اليافي تروي حكايات عن زوجها"، النهار، 6/2/1996.

كي لا "يتبهدل" أولادنا في إدارة عامة

بعض زملائي في الإدارة حيث أنا موظّفة، بصفة رئيسة دائرة، يتذمّرون من مواقفي في دراسة المعاملات ومتابعتها حسب القانون والمهل المحددة. يقول لي بعضهم، علنًا أو بالخفاء:

- لا تستفيدين، وتمنعين غيرك من الاستفادة!

إنّهم يعنون بذلك الحصول على رشوة أو على الأقل "إكرامية" من أصحاب العلاقة.

عندما ردّد لي أحدهم هذه العبارة بشيء من الإصرار والقناعة، قلت له بعد أن فشلت وسائل الإقناع السّابقة.

- لن أغيّر موقفي، ولا أريد بعد عشر سنوات أو أكثر أن يتبهدل ابني او ابنتي عندما يأتون إلى إدارة لبنانية لإنجاز معاملة!

افلين مسرّه، نقلاً عن: علاقة المواطن بالإدارة، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، بيروت، 3 اجزاء، 1996-1999.

أين الفساد؟

كنت عائدة من عملي في سيّارة تاكسي. سألني السّائق إذا كنت أعمل، وأين؟!. قلت بأنّي موظّفة في وزارة المالية منذ أن أنهيت دراستي الجامعية. قال: تربحون مالاً كثيرًا أليس كذلك، وكان يعني الرّشوة؟ قلت: لنا تعويضات سنوية لا تذكر لأنّ عملنا صعب. شعر بأنّني لم أفهم ما أراد قوله، وأضاف: سمعت زميلي أمس، وابنته تدرس في الجامعة الأميركية أنّه عندما تتخرّج

سيوظّفها في هذه الوزارة لأنّها ستربح "مال براني". تعجّبت، وقلت له: زميلك يربّي ابنته في الجامعة على الدّرس، ولا يربّيها على الأخلاق! إذا كانت ستأتي إلى الوزارة بهذه الفكرة وهذا الاستعداد، الأفضل ألا تأتي! هل الفساد في الوزارة أم في تربية المواطن؟

نقلاً عن: افلين أبو متري مسرّه، علاقة المواطن بالإدارة، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 3 اجزاء، 1996-1999.

وطن نساعده

يحدث غالبًا انقطاع التّيار الكهربائي في لبنان، بسبب القصف الإسرائيلي المتكرّر على محطات توزيع الكهرباء في الجمهور والزّهراني وبصاليم. حدث ذلك في 24 حزيران 1999؛ فانقطع التّيار الكهربائي لأسابيع متتالية في مبنى الوزارة.

أتى مواطن في أحد أيّام تمّوز لإنجاز معاملة له، وكان الحرّ في أشدّه، والتّيار الكهربائي مفقودًا. كان عدد المواطنين الّذين أتوا لإنجاز معاملاتهم كبيرًا، وعدد الموظفين قليلًا. فاضطرّ إلى الانتظار في كلّ مرحلة، ولم تنتهِ معاملته قبل نصف ساعة، فانزعج ليس من طريقة إجراء المعاملة ولكن من الحرّ وعدم توفّر التّكييف والغرف الضّيقة الّتي تغصّ بالمواطنين. وعندما حضر إلى مكتبي لتصديق معاملته، وهي معاملة شراء شقة فخمة في رأس بيروت مصرّح عن ثمنها بمبلغ 750 مليون ليرة لبنانية، كان شديد الغيظ من كثرة الحر، وقال: أشكرك سيّدتي، إنّ معاملتك لطيفة جدًّا، ولكن ما هذا الوضع؟ الشّارع ضيّق ووسخ والمبنى مشظى، والمكاتب ضيقة، ولا يوجد أي تكييف؟ أين الوزير؟ هل زار هذا المبنى؟ سمعنا بأنّ الوضع قد تغيّر. لم يتغيّر شيء. أنا طبيب أسكن في باريس، ولن أعود مرة ثانية إلى لبنان... وهَمّ بالخروج من الغرفة!

لم يكن كلامه من دون تأثير فيَّ، وبكل عفوية أجبت:

- أرجوك أيّها الطّبيب، تقول إنّك طبيب، فإذا قال لك ابنك بأنّه موجوع، ويشكو مرضًا، تتركه وتذهب وتقول له: أنا ذاهب لأنّك مريض، ولن أعود إليك؟ إنّ لبنان يخرج من الحرب، ونحاول معالجة وضعه، وأنت تُهدّد بأن تتركه نهائيًّا.

خجل قليلاً، ولم يجد كلمات للاعتذار عمّا قاله. فأضفت:

- دكتور، إذا كنت تنتظر بأن تصير بيروت كباريس لتعود أنت إلى لبنان، فأنصحك بأن لا تفكّر بالعودة لأنّ طلبك ليس بالسّهل، طالما أنّكم لا تفكّرون بمساعدته، بل بالعكس استغلاله.

نقلاً عن: افلين أبو متري مسرّه، علاقة المواطن بالإدارة، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 3 اجزاء، 1996-1999.

الـ 139 يستمع إلى شكواكم

إنّه وقت الظّهر، وفريق العمل النّهاري هو في خضم الاتصالات. يستلم نحو 400 مكالمة هاتفية. ويردّد المتحدّث أنّه منذ يومين انقطع صوت هاتفه. تجيبه عاملة المركز:

- هل تأكّدت أولاً أنّك دفعت فواتيرك كلّها؟ وإذا كنت سدّدت هذه الفواتير، نتكفّل بإرسال فريق الإصلاحات في اليومين القادمين.

يصعب التّصديق! في اليوم التّالي، يصل موظّف اوجيرو إلى العنوان المذكور، ويكشف على

علبة الهاتف... وبعد ساعة يُحدّد موقع العطل ويصلحه... مجانًا! وتقول إحدى العاملات في الهاتف: "إذا لم يتمّ الإصلاح خلال ثلاثة أيّام، فاتصل بالرّقم 119".

نقلاً عن: كارلا هنود، "الـ 139 يستمع الى شكواكم"، الأوريان-لوجور، 3/11/1999.

كيف تعرّف الرّئيس فؤاد شهاب إلى القاضي في ديوان المحاسبة الياس سركيس؟

في العام 1956-1955، كانت هناك مشكلة إدارية عالقة في المؤسسة العسكرية تتعلّق بالتزامات في إدارة الجيش. أحالت هذه الإدارة الملف بعد درسه إلى الرّئيس فؤاد شهاب، وكان حينها قائدًا للجيش. لم يقتنع الرّئيس شهاب، فأحال الملف إلى وزارة العدل، فأتت مطالعتها مطابقة لمطالعة مجلس الأركان.

المطالعتان لم تقنعا الرّئيس شهاب الّذي كان يحترم القانون والدّستور احترامًا شديدًا. فأجرى اتصالًا برئيس ديوان المحاسبة المير جميل شهاب الذي اقترح عليه أن يقوم بدراسة القضية قاضٍ جديد وصفه "بالشّخصية القوية الّتي لا تتأثّر بموقف أحد". وكان هذا القاضي الياس سركيس.

بعد عشرة أيّام وصلت إلى الرّئيس شهاب مطالعة القاضي سركيس الّتي خلصت إلى رأي يخالف مجلس الأركان ووزارة العدل. عندها طلب الرّئيس شهاب رؤية القاضي سركيس. في أثناء اللّقاء، قال الرّئيس شهاب للقاضي سركيس:

- لقد خلصت في مطالعتك إلى إدانة الإدارة.

شرح له سركيس رأيه القانوني، وقال:

- هذا حكمي.

ردّ عليه الرّئيس شهاب:

- أنا قائد الجيش وصاحب السّلطة، فهل تلتزم رأيك؟

فأجابه سركيس:

- هذا رأيي، وأتمسك به.

عندها طلب منه أن يحضر اجتماعًا سيعقده مع قيادة الأركان ليشرح لهم وجهة نظره، وأضاف:

- أنا مقتنع بخلاصة مطالعتك.

وبعد فترة عقد الاجتماع، وشرح أثناءه القاضي سركيس رأيه القانوني. وكان حكمه صائبًا.

وعلى إثر انتخاب فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية في العام 1958، استدعى القاضي سركيس، وقال له:

- أريد إنشاء غرفة مدنية في القصر الجمهوري لدرس القوانين، وأريد تعيينك فيها مع المحافظة على وضعك كقاضٍ، وأمهلك 24 ساعة للإجابة.

كان ردّ سركيس فوريًّا:

- أتشرّف بالعمل معك.

- رلى ميخائيل، "حوار مع العميد ميشال ناصيف"، في كتاب: علاقة المواطن بالادارة، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، 3 اجزاء، المكتبة الشرقية، 1996-1999.

"ابنك ما الو عندي وظيفة"

حين كان فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية، جاءته امرأة من أقربائه، ورجت منه أن يعيّن ابنها في إحدى وظائف الدّولة. فقال لها الرّئيس:

- معاشات الدّولة قليلة. ما قولك بوظيفة في أحد المصارف أو في إحدى شركات البترول أو الطّيران؟ هذه تدفع معاشات محترمة.

أجابته على الفور:

- في الدّولة يحصلون على أموال أخرى، وأعتقد أنّك فهمت فكرتي يا قريبي.

كتم الرّئيس غيظه، وهو الرّجل الهادئ والنّظيف اليد، وقال لها:

- "ابنك ما الو عندي وظيفة: روحي عند غيري".

- اميل نجا، "من رسائل القراء"، النهار، 20/1/1996، ص 7.

لا ترقية لشقيق الرّئيس فؤاد شهاب

تسلّم الياس سركيس مهامه كمستشار في رئاسة الجمهورية، وأخذ يدرس مشاريع المراسيم الاشتراعية. ويصله مرة قرار صادر عن وزارة الخارجية بترقية شكيب شهاب شقيق الرّئيس شهاب، إلى درجة سفير، وهو كان يشغل من خارج الملاك منصب قنصل لبنان في الاسكندرية، فاعترض عليه لعدم قانونيته.

على إثر هذا الموقف طلبه الرّئيس فؤاد شهاب، وقال له:

- هذا أخي!

فأجابه سركيس:

- وإن يكن، فهذا القرار مخالف للقانون.

وبالفعل، لم يحصل شكيب شهاب على رتبة سفير أبدًا.

بعد هذه الحادثة، أخذ الجميع يحسب ألف حساب للقاضي والمستشار الياس سركيس الّذي كان مثالًا للعلم والمعرفة والنّزاهة. وكان الرّئيس شهاب يفكّر في إيصاله إلى سدّة الرّئاسة في العام 1964 ولكن سركيس لم يكن من صالون الرّئاسات، وهذا لا يمنع أنّه عاد، ووصل إلى سدّة الرّئاسة.

- رلى ميخائيل، "حوار مع العميد ميشال ناصيف"، في كتاب: علاقة المواطن بالادارة، بيروت المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، 3 اجزاء، المكتبة الشرقية، 1996-1999.

دولة الحقّ في لبنان 1962: مشكلة "الاوضة"

في يوم أحد من العام 1962 كنت أقود السّيّارة، وإلى جانبي الرّئيس شهاب. عندما وصلنا إلى مفرق انطلياس، كان حينها الشّاطئ يمتدّ إلى الأوتوستراد. لاحظ الرّئيس وجود غرفة من الباطون على الشّاطئ، من دون تلبيس، مسقوفة برفوف من توتيا، وضع عليها بعض أحجار الباطون.

نظر الرّئيس بدهشة إلى هذه الغرفة، وقال:" هذا مخالف للقانون بعدين صاحبها بليّسها وبيزيد اوضا وبيمد pelouse وبعدها يأتي جاره ويبني إلى جانبه غرفة أخرى وبعدها بيعملو اوتيل.... هذه أملاك عامة، وهذا امر ممنوع. إنّ مردود لبنان الأساسي هو من السّياحة الجبلية والسّاحلية.

اليوم بعد الظّهر، أريد أن تهدّم الغرفة".
اعطى الرّئيس شهاب الأمر. قلت له :"حاضر مون جنرال". وتابع: "لما بتوصل بتعمل فورًا اتصالاتك".
عندما وصلنا إلى منزله، طلبت آمر فصيلة الدّرك في منطقة الجديدة، مستفسرًا عن موضوع "الاوضة"، فقال: "معي خبرها، بس هيدي فيها اذن بموجب أمر خطّي إداري". فتعجبت للموضوع: ومَن سمح بذلك؟
أجابني: "نعم هناك أمر خطّي من وزير الدّاخلية، سمح ببنائها لأحد رجال القضاء في لبنان. إذا تمّ إلغاء القرار أنا أتعهّد بهدمها خلال ربع ساعة، وأنا أطبّق النّظام".
عندها طلبت القاضي صاحب الغرفة، فلم أجده. طلبت المحافظ ولم أجده. وضعت خبرًا في كلّ مكان بضرورة الاتصال بي فور تبلّغهما خبر الاتصال.
بعد الظّهر من النّهار ذاته، تلقّيت اتصالًا من مدير عام غرفة الرّئاسة الياس سركيس، طالبًا منّي التّريث في متابعة المسألة "لأنّها أخذت طابعًا سياسيًّا، وقد تولّد أزمة".
في الليلة عينها، اتصل بي محافظ المنطقة يطلب منّي التّمهل بالموضوع، ويقول لي: "عمهلك علي، هيدي وزير الدّاخلية عاطي فيها أمر".
ثمّ يعود سركيس، ويتصل بي لتهدئة الوضع، وأنا كان كلّ همّي التّوصّل إلى هدم الغرفة في اللّيلة ذاتها. وقال لي سركيس: "أنا سأشرح للرّئيس شهاب المسألة في اليوم الثّاني لأنّها قد تسبّب أزمة سياسية."
كنت دائمًا أول من يرى الرّئيس صباحًا. أخبرته ما حدث معي. وكانت ردّة فعله الأولية أنّ ضابط الدّرك على حق: "عافيه الضابط عم يُطبق القانون،... بس الأوضة لازم تنهدم. قول لابن سركيس انو ما بدي شوفو".
عندما وصلنا إلى مكتبه في القصر الجمهوري، كان سركيس ينتظرنا ليرى ماذا سيفعل. قلت له: "الرّئيس ما بدو يشوفك بالموضوع"؛ أي أنّه مُصرّ على تنفيذ أمره.
عند السّاعة العاشرة والنّصف، يصل رئيس الحكومة من دون موعد مُسبق. يلتفت إليّ قبل الدّخول إلى مكتب الرّئيس شهاب، ويقول لي:"يا كابتن عم تعمل مشاكل رح تستقيل الحكومة"!
واجتمع الرّئيس شهاب برئيس الحكومة، وإثر اجتماعهما تمّ الاتفاق على هدم الغرفة"! طبعًا، لم نعلم تفاصيل الاتفاق الّذي تمّ بينهما، فكلّ ما نعرفه أنّ "الاوضة" هُدِّمَت بعد الظّهر، وكانت درسًا لا ينسى في المحافظة على الأملاك العامة.

- الجنرال ميشال ناصيف، حاورته رلى مخايل

الزّفت لبلدية القبيات

يعدّ موضوع المركزية واللامركزية مرتبطًا بعلاقات النّفوذ في المجتمع. ونوضح ذلك من خلال حالة كما يخبرها الجنرال ميشال ناصيف، نقلاً عن خبرته مع الرّئيس فؤاد شهاب.
الهدف من اللّامركزية الّتي طرحها الرّئيس فؤاد شهاب هو إنعاش البلد وإنماؤه بكامله، فلا يكون التّركيز على المدن، ولا يُجَرّ النّاس كلّهم إلى المدن.
لذا، قامت بعثة ايرفيد Irfed برئاسة الأب لوبريه Louis-Joseph Lebret بدراسة الإمكانات المتاحة

للإنتاج في المناطق كلّها، كي لا يمكث المواطنون في مناطقهم، ويتحقّق الإنماء والاكتفاء الذّاتي للنّاس.
لهذا السّبب خطّطت البعثة للبنى التّحتية في كلّ لبنان، من مدارس وشبكات كهرباء ومياه. وكان التّركيز على الأعمال الحِرَفية بشكل خاص، والسّعي إلى استكشاف ما تتميّز به كلّ منطقة. إذ تميّزت جزين مثلاً بصناعة السّكاكين وبلدة الفاكهة بالسّجاد، والشّمال بتربية دود القز لاستخراج الحرير...
كان كلّ شيء مركَّزًا في بيروت، وكان الرّئيس فؤاد شهاب يعقد كلّ يوم خميس اجتماعات عمل في بيته، يستقدم مديري وخبراء وغيرهم، ومعهم الدّراسات.
اتّصل به يومًا رئيس بلدية القبيات، وهو كان قديمًا معاونًا أولًا في الجيش اللّبناني، وقال له: أحتاج إلى كميوني زفت لتعبيد طريق في القرية. قَصَدْتُ بيروت مرّتين لهذه الغاية. كنت في كلّ مرة، أجد أنّ المسؤول غائب؛ فأعود أدراجي...
انفعل الرئيس شهاب عندما سمع بما يحصل، وكيف أنّ العمل لا يتمّ بسبب غياب موظف البلدية ورئيسها يحضر من مكان بعيد جدًّا، وذكر على مسامعي اسمه.
لم يُهمل الرّئيس القضية، بل "عمل منها قصة"...
وكان السّعي إلى تحقيق اللّامركزية غير أنّ الوقت لم يساعده، بخاصّة، وأنّ الأمر يحتاج إلى تغيير قوانين، وتغيير عادات وذهنيات. من ناحية أخرى، لم يكن الزّعماء يتقبّلون ذلك، إذ إنّ مصالحهم تقضي بأن يستمر النّاس باللّجوء إليهم؛ فيشكّلون همّ الواسطة لتأمين الخدمات، مع العلم أنّ هذه الخدمات هي من حقّ النّاس، وأحد واجبات الدّولة تجاههم. هكذا كان يفكّر الرّئيس فؤاد شهاب.
كان الزّعماء يعارضون مساعيه. والسّياسي الّذي كان يتفهمّه هو الرّئيس رشيد كرامي. كان رجل دولة بكلّ ما للكلمة من معنى. هناك سياسيون ادّعوا بأنّهم شهابيون، وانتفعوا على حساب ذلك؛ فأصبحوا وزراء ونوابًا غير أنّ قلّة منهم حافظوا على المبادئ الشّهابية.
كان أرباب السّياسة في لبنان يطبّقون سياستهم، في حين كان هو يسعى إلى أن يصل النّاس إلى حقوقهم مباشرة من دون واسطة المسيطرين.
- مقابلة مع الجنرال ميشال ناصيف

خاتِمــة

المواطنية البانية للدّولة لبنانيًّا - عوائق ومضامين وبرامج

إنّ مسألة الثّقافة المواطنية في مجتمع متعدّد الأديان والمذاهب كلبنان، يُمكن إيجازها بستة أسئلة:
لماذا الثّقافة المواطنية مهمّة اليوم في لبنان؟ هل هناك تناقض بين المواطنية والطّوائف؟ ما هي مكوّنات الثّقافة المواطنية؟ ما هي عوائق الثّقافة المواطنية لبنانيًّا؟ ما هو إنتاجنا في هذا المجال؟ وما العمل في المستقبل؟

أولًا: لماذا الثّقافة المواطنية اليوم موضوع مهمّ في العالم وفي لبنان بشكل خاص؟

الموضوع مهمّ لثلاثة أسباب:
الدّيمقراطية: الأنظمة التّوتاليتارية في العالم مُهدّدة بسبب انتشار وسائل الاتصال الحديثة. كما أنّ المدفع في نهاية القرون الوسطى قضى على النّظام الإقطاعي وتحصيناته، كذلك وسائل الاتصال الحديثة ستسرع في انهيار الأنظمة التّوتاليتارية في العالم. وبعد انهيارها، مطلوب من النّاس أن يشاركوا في الحكم، فإذا لم يكونوا مُعتادين على المشاركة، وغير مُتمرسين على الدّيمقراطية تطرح معضلة كبرى.
التّنمية الاجتماعيّة – الاقتصاديّة: أثبتت تجارب العالم كلّها في السّنوات الاخيرة أنّ السّلطة المركزية وحدها لا تستطيع أن تخطّط للنّاس، إذا لم يشارك هؤلاء أو لم يشعروا بأنّهم معنيون، وإذا كانوا لا يعملون شيئًا للتّنمية، في قراهم وبلداتهم ومدنهم ومناطقهم وأحيائهم. هذا ما يُسمى في الأدبيات الحديثة التّمكين في التّنمية Empowerment أو Capacitation. إنّها أكبر مشكلة في البلدان الفقيرة والبلدان في طور النّمو. وهي كيف نجعل النّاس مشاركين في خطط التّنمية؟
المناعة: كيف نبني المناعة اللّبنانية تجاه صراعات الدّاخل ومداخلات الخارج. لدينا تجربة غنية وأليمة في آن معًا. فمن أهداف الثّقافة المواطنية في لبنان تنمية المناعة.

ثانيًا: هل هناك تناقض بين الثّقافة المواطنية وبلد مؤلّف من طوائف ومذاهب؟

لأكثر من أربعين سنة أثيرت المقولة بأنّه ما دام هناك "طائفية"، فلا مجال للمواطنية، وللأسف عند كثير من المثقفين والباحثين. يعني ذلك الاستقالة والانتظار. كما أنّ بعض رجال السّياسة يستفيدون من هذه المقولة، ويقولون: طالما أنّ النّظام طائفي نريد حصّتنا! والنّاس يبررون ذلك على أساس أنّه طالما النّظام طائفي فلا مجال لدولة الحقّ، ولا مجال للمواطنية! إنّها مقاربة إيديولوجية قصيرة النّظر، ولا تثبتها التّجارب.
أظهرت تجارب عديدة في العالم كيف يمكن بناء المواطنية، في بلد متنوّع الإثنيات والمذاهب والأعراق.

لا يوجد تناقض بين المواطنية والطّوائف شريطة توسيع المجال العام المشترك. هناك عبارة "ميثاق العيش المشترك". إذ ما يزال البعض يعارض حول كلمة ميثاق (البعض مع الميثاق والآخر ضده وضد الطّائف!). "الميثاق" هو أكثر من عقد، فهو عهد يوثّق ويربط. أدخلت عبارة "ميثاق العيش المشترك" في مقدمة الدّستور اللّبناني.

ثالثًا: ما هي مكونات الثّقافة المواطنية؟

حصل كثير من الأدلجة (من إيديولوجيا). كلمة وطن يحدّدها لسان العرب بأنّها مكان الإقامة. والاشتقاق واطنه يعني مشاركة في الوطن. وانطلاقًا من كلمة وطن كمكان الإقامة، يمكن أن نستخلص ثلاثة مكونات للمواطنية:

- العلاقة بالمكان مع كلّ أبعادها الجغرافية والتّاريخية.
- علاقة بالأشخاص القاطنين في هذا المكان.
- العلاقة بالسّلطة الّتي ترعى الشّأن العام في هذا المكان، ومع هؤلاء النّاس القاطنين فيه.

وبالفعل أيّ شيء تريدون في المواطنية يندرج في أحد هذه الأبواب الثّلاثة.
لكن المكون الأكثر أهميّة في الثّقافة المواطنية هو ذهني، فدساتير العالم كلّها تنصّ على أنّ "الشّعب هو مصدر السّلطات"، أي أنّ كلّ مواطن له سلطة، حتّى في الأنظمة الأكثر توتاليتارية للمواطن سلطة. خلال دورات تدريبية لمعلّمي التّربية المدنية في المدارس الرّسمية والخاصة، كان هناك نحو 300 معلم يتدرّبون على البرامج الجديدة في التّربية المدنية. بدأنا نعطي شرحًا للبرامج ومحتوياتها، لكنّني وجدتهم متشائمين ويائسين ومتعبين. اضطررت إلى تغيير توجّه الدّورة لأنّ أساس المواطنية ثقة المواطن بقدرته Citizen power، فإذا كان المواطن غير واثق بقدرته، فلا ثقافة مواطنية.

حتّى في اسوأ الظّروف، لا يمكن القول: "ما طالع بايدي شي". في الاتحاد السّوفياتي السّابق، الفلاح في السّوفكوز كان يذهب إلى عمله صباحًا في المزارع الحكومية، يصل على الموعد ويخرج على الموعد، ولكنّه يعمل من دون اندفاع، والأرجح أنّه كان يظن أنّه غير قادر على تغيير شيء. بعد 70 سنة، انهار الاتّحاد السّوفياتي لأنّه لم يحقّق أيّ من الإنجازات الاقتصادية. كان الاتّحاد السّوفياتي يملك قوة نووية ولكن من دون قمح لإطعام النّاس. هذا الفلاح الّذي كان يظنّ أنّه غير قادر على التّغيير هو نفسه من أسباب انهيار الاتّحاد السّوفياتي. عندما كان يعمل من دون اندفاع وحماس، ويقوم فقط بوظيفته، أدّى إلى انهيار الاتحاد السّوفياتي.

وأمثلة أخرى يمكن أن أعطيها عن أوروبا الشّرقية حول بعض الممارسات الدّينية الّتي كانت ممنوعة. حين يدخل عامل إلى منجم تحت الأرض يقوم بتأدية إشارة دينية. قد يقول البعض: ماذا يمكنه أن يغيّر؟ وهل يجرؤ على القيام بإشارات دينية فوق الأرض؟ سلوكه في المنجم يعني أنّه لم يستقلّ! ويمكن أمثلة أخرى أن أعطيها عن أحد الجنرالات Laval خلال الثّورة الفرنسية. عندما حكم عليه بالإعدام، كان مساقًا إلى المقصلة حاملاً بيديه كتابًا، وفي الموقع الّذي بلغه في قراءة

هذا الكتاب. طوى الصّفحة وكأنّه يريد متابعة القراءة بعد مماته! هذه طريقة في السّلوك. قد يقول البعض أنّه في النّهاية نُفّذ عليه حكم الإعدام. لكن إذا كان المواطن لا يعمل شيئًا، وإذا كانت الحالة ميؤوسًا منها، بحسب نظريته، ولم يفعل شيئًا، فإنّه يسرّع الانهيار! عندما لا نعمل شيئًا، حتّى في أقسى الظّروف وأكثرها صعوبة، وفي ظروف ميؤوس منها، فإنّنا نعمل شيئًا لأنّنا نسرّع الانهيار. وهذا خطر جدًّا في السّياسة، بخاصة عندما ننشر في البلد شعورًا عارمًا بعدم القدرة والإحباط واليأس. في علم السّياسة قاعدة "النّبؤة الّتي تحقّق ذاتها"، أي إذا نشرنا ذهنية بين النّاس أنّ المستقبل إلى تدهور، ولا يوجد فائدة أو نتيجة، فإنّنا نصل إلى الهدف بالفعل لأنّنا نكون قد حضرنا النّاس نفسيًّا لكي يأتي التّدهور بسرعة أكبر.

ثقة المواطن بقدرته هي أهم عنصر في الثّقافة المواطنية. يقول المواطن، كما كانت تردّد لور مغيزل: "أنا معني، أنا مشارك، أنا مسؤول". وبول فاليري Paul Valéry كان يقول بسخرية وعمق: "السّياسة هي فنّ منع النّاس من الاهتمام بما يعنيهم"[1]، ويقول Tocqueville : النّاس عندما يقلعون عن التّعاطي بالشّأن العام فالدّكتاتورية تصبح قريبة. وهذا أمر طبيعي لأنّ "السلطة، بدون تسلّط لا طعمة لها"، حسب بول فاليري أيضًا[2]. كلّ سلطة تميل إلى التّسلّط، لذلك فهي تتطلّب مواطنين واعين، مشاركين، و**يتعاطون دائمًا الشّأن العام**. يصير أيّ موضوع ميؤسًا منه بشكل مطلق في حالة واحدة: عندما تستقيل الإرادة!

رابعًا: ما هي عوائق الثّقافة المواطنية في لبنان؟

من أبرز العوائق الأمور الآتية:

صغر حجم البلد: البلد صغير، وبإمكان أي كان أن يصل إلى وزير في لبنان من خلال أقاربه، معارفه، وأصدقائه. المتقاضون أمام القاضي في المحكمة هم إمّا جيران أو يعرفون جيران، وإمّا أقرباء أو من القرية نفسها. كيف يطبّق القاضي القانون من دون أن يكسب عداوة النّاس؟ إنّها معضلة تتطلّب درجة عالية من الشّجاعة في البلد الصّغير.

التّعب: النّاس تعبوا، إذ نشأت مواطنية اختمرت بالحرب والتّجربة لكن الظّرف الإقليمي لم يتغيّر، ورواسب الحرب الاقتصادية مستمرة، والوضع شبه مجمّد نسبيًّا. هناك وضع معيّن تَعِبَ منه النّاس، ونطلب منهم أن يتابعوا النّضال، ولكن أكثريتهم ناضلوا خلال سنوات الحرب لتضامن اللّبنانيين.

رواسب تقليدية في التّربية التّلقينية الإملائية: هناك بعض العادات العائلية، وهناك تعليم الأدب العربي والحضارة العربية. عندما نقرأ الأدب العربي كما يلقن في المدارس والجامعات، نشعر بأنّ ليس هناك اناسًا يدافعون عن الحريات! كلّهم منصاعون، والأمور تسير. عندما نقرأ تاريخ

[1] "La politique est l'art d'empêcher les gens de se mêler de ce qui les regarde" (Paul Valéry).

[2] « Le pouvoir sans l'abus manque de charme » (Paul Valéry).

لبنان، كلما ظهر مُعارض يكتبُ عنه المؤرّخون بأنّه "طمع في السّلطة"، أي وكأنّهم يقولون بأنّ السّياسة لها ناسها ورجالها، فلماذا أنت تتعاطى بما لا شأن لك به؟ والمحزن أنّه لا يوجد تلميذ يرفع يده، ويسأل مرة واحدة: ما معنى "طمع في السّلطة"؟ لم تنقل بعد إلى الأجيال الجديدة تاريخ الحريات وحقوق الإنسان. إنّها ورشة كبرى لإعادة قراءة الحضارة العربية وتاريخ العرب وتاريخ لبنان من منطلق الدّفاع عن حقوق الإنسان والحريات.

السلطة منبع قيم سلبية: الحكم لا يعطي القدوة للتّمثّل به، وهذا يُؤثّر سلبًا أيضًا. يقول التّلامذة لأساتذة التّربية المدنية: ماذا تعلموننا؟ كلّ شيء مختلف في المجتمع، والتّلامذة يعيشون تناقضًا كبيرًا.

مفهوم الدّولة: ينتظر اللّبنانيون الدّولة القادرة والعادلة، وسوف ينتظرون طويلاً. فالدّولة تاريخيًّا تحتكر وحدها القوة المنظّمة، ولا يستقيم عملها إلّا بفضل مواطنين يشاركون ويحاسبون ويراقبون. لا أحد يستلم الدّولة الدّيمقراطية مع مفاتيحها، بل يستعمل اللّبنانيون عبارة دولة في الشّؤون كلّها، بينما يقتضي حصرًا استعمال كلمة دولة في حالات حصرية: اللّجوء إلى القوة المنظمة، التّفاوض الرّسمي بين الدّول والعلاقات الدّبلوماسية... ونستعمل في لبنان كلمة دولة في الشّؤون كلّها، تجنّبًا لتحديد مسؤولية الحكومة أو المجلس النّيابي أو الوزارة الفلانية أو المخفر الفلاني...

خامسًا: ما هو الإنتاج في هذا المجال؟

لا ننطلق من الصّفر في الثّقافة المواطنية، فقد صدر إنتاج كبير في السّنوات الأخيرة، وهو رائد، ليس على المستوى اللّبناني فحسب، بل العربي أيضًا، وربّما على المستوى العالمي. ولا تهمّ الدّراسات حول بناء المواطنية في المجتمعات المتنوعة البنية فقط في لبنان، بل نصف سكان العالم اليوم. صدرت عدّة دراسات وأبحاث، منها برنامج جيل الطّليعة. قدنا هذا البرنامج الّذي يتضمّن جزءًا كاملاً عن التّربية المواطنية، مع تطبيقات شملت نحو 20،000 تلميذ سنويًّا خلال ستّ سنوات. وهناك برنامج مواطن الغد (3 اجزاء) للمؤسسة اللّبنانية للسّلم الأهلي الدّائم. وصدر كتاب "بناء المواطنية في لبنان" بإشراف وليد مبارك وسعاد جوزف وانطوان مسرّه، وفيه رصد لما صدر في لبنان في السّنوات العشر الأخيرة في موضوع التّربية المدنية. وكتب المركز التّربوي للبحوث والإنماء. صدر نحو ثلاثين كتابًا ودليلًا ودفتر تطبيقات. والورشة الّتي أنجزت بين 1996 و 1998 بقيادة البروفسور منير أبو عسلي هي أهمّ إنجاز ثقافيّ في لبنان أجريت من دون فرض، بالإقناع وبانفتاح. للمرّة الأولى من خلال التّربية حدثت مصالحة بين النّاس والسّلطة. واتّجهت المدارس الخاصة كلّها نحو شراء الكتاب المدرسي في التّربية الوطنية باندفاع وحماس ومشاركة. كان من الممكن صدور كتاب موحّد ومنمّط؛ أي أنّ جميع التّلاميذ في كلّ لبنان يكررون الجملة نفسها، ويشاهدون الصّور ذاتها، ويقومون بالتّمارين نفسها! هذا نوع من "التسطيل" الجماعي. تصوّروا تلامذة لبنان كلّهم يحفظون عن ظهر قلب الجملة نفسها. وضع كتاب مدرسي موحّد ولكنه منفتح وغير منمط؛ أي يترك مجالاً للأساتذة كي يختاروا وثائق أخرى ونصوصًا اخرى وأن يقوموا بتمارين أخرى بحسب منطقة التّلميذ، ضمن

الهدف العام الّذي هو واحد في إطار الرّوحية الواحدة، مع وسائل متنوعة تترك مجالًا للإبداع ضمن الأهداف المشتركة. إنّ هذه عملية تربوية غير سهلة وجديدة في لبنان، وفي المنطقة.

سادسًا: ما هو المطلوب للمستقبل؟

على الأقل للسّنوات الخمس المقبلة، مطلوب لبننة الثّقافة المواطنية وتعريبها. وقد صدر إنتاج كبير ينقل ما كتب في أميركا وانكلترا وغيرهما حول حقوق الإنسان، ويحاول البعض تطبيقه في لبنان والدّول العربية الأخرى. وهذا لا يصحّ دائمًا. فمبادئ الدّيمقراطية وحقوق الإنسان هي عالمية، ويجب التّشديد على ذلك، لكن التّربية على المواطنية غارقة في الخصوصيات. ويجب أن نأخذ في الحسبان الذّهنيات والعقليات والتّجارب الخاصّة لإقناع النّاس. عندما نعطي للتّلميذ مثلاً لبنانيًّا حول حقوق الإنسان، فإنّه يقتنع. الآن، الانطباع العام في الكثير من الدّول العربية أنّ مسألة حقوق الإنسان والدّيمقراطية مستوردة من الخارج! إنّها ليست مستوردة. هناك كتاب جديد يتحدّث عن التّجربة الدّيمقراطية في الشّرق القديم. ويجب أن نتأهّل لذلك، بمعنى أن نستخرج من تجاربنا الخاصّة، ونأخذ في الحسبان الذّهنيات، ويجب أن نخرج عن البحث الكياني الّذي انتهى. هذا هو معنى العبارة الواردة في مقدمة الدّستور: "لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه". ليس معنى ذلك أن لا حقّ لكم في تقرير المصير. إذا قررنا أمرًا مختلفًا، وبالتّوافق بعد عشر أو عشرين سنة، فإنّ ذلك من حقّنا. يدور حول معنى "الوطن النّهائي لجميع أبنائه" الجدل الكياني وحول لبنان الصّغير أو الكبير أو اللّبنانية والعروبة انتهت بالتّجربة. ندخل الآن في البحث السّياسي الجدّي: كيف أكون أكثر لبنانية؟ وأكثر عروبة؟ كيف أكون أكثر تضامنًا؟ ولكن ما زالت الانتلجنسيا في لبنان مُستقرة في سنوات 1920 أو 1943 أو 1975.

النّقطة المهمّة للمستقبل هي ثقة اللّبنانيين بلبنان. والقضية في لبنان تكمن في أن تنجح التّجربة اللّبنانية. وعدم نجاح هذه التّجربة هو فشل إسلامي، وفشل مسيحي، وفشل عربي شديد الخطورة. لأنّ لبنان هو نموذج للإسلام المسلم المنفتح والمتعامل مع الآخرين، ولبنان هذا دوره كبير، بالنّسبة إلى المسيحية والعرب. كما أنّ دور لبنان في المرحلة القادمة مهمّ جدًّا.

كيف نخلق عند الجيل الجديد توبة قومية تجاه صراعات الماضي وسياسات المحاور وعقدة الباب العالي؟ خصوصًا إنّ التاريخ يعيد نفسه لدى الشّعوب المتخلفة. وهذه أبرز مقتضيات التّربية المواطنية.*

كانت هناك مواقف لبنانية رائدة صدرت عن الإمام موسى الصّدر.

---

* انطوان مسرّه (اشراف)، مواطن الغد، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 3 اجزاء، 1995-1998.
انطوان مسرّه، "مناهج التربية الوطنية والتنشئة المدنية: فلسفة تجدد وبداية مسار تأليفًا وتدريبًا وابداعًا تعليميًا (1996-1998)" في كتاب: وليد مبارك، انطوان مسرّه، سعاد جوزف (اشراف)، بناء المواطنية في لبنان، بيروت، الجامعة اللبنانية الاميركية، 1999، 288 ص، ص 251-221.

Louise Marie Chidiac, Abdo Kahi, Antoine Messarra (dir.), La génération de la relève (Une éducation nouvelle pour la jeunesse libanaise de notre temps), Beyrouth, Bureau pédagogique des Saints-Coeurs, Librairie Orientale, 4 vol., 1990-1995.
Yves Schemeil, La politique dans l'ancien Orient, Paris, Presses de sciences po, 1999, 478 p.

مراجع تطبيقية

Julien Freund, L'essence du politique, Paris, Seuil, 1965, 764 p.
Denis Langlois, La politique racontée aux enfants, " Enfance heureuse", Editions ouvrières, 1990, 126 p.
Dominique Chevallier, "Comment l'Etat a-t-il été compris au Liban ? », ap. Nadim Shehadi and Dana Haffar Mills (ed.), Lebanon : A history of conflict and consensus, Center for Lebanese Studies, I.B. Tauris, Oxford, 1988, pp. 210-223.
Stéphane Malsague, Chronique de la construction d'un Etat au Liban et au Moyen-Orient (Journal du P. Louis-Joseph Lebret), Paris, Geutner, 2014.

جورج اورويل (ترجمة افلين أبو متري مسرّه)، **مزرعة الحيوانات**،
بيروت، المكتبة الشرقية، 1986 وطبعة ثانية منقحة 2015، 88 ص.

أنطوان نصري مسرّه **الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي** (لبنان من منظور مقارن)،
بيروت، منشورات تصالح، 2019، 768 ص.

النظرية الحقوقية في الأنظمة البرلمانية التعددية (ميثاق لبنان والدستور من منظور مقارن)،
بيروت، المكتبة الشرقية، 2017، 656 ص.

في منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم (جائزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومؤسسة جوزف ولور مغيزل "للسلم الأهلي وحقوق الانسان"، 1997)، إشراف انطوان مسرّه، إدارة البرامج: ربيع قيس، توزيع: المكتبة الشرقية Librairie Orientale، بيروت

2. العبور الى الدولة (من المعاناة الى المواطنية)، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، بيروت، 1992، 280 ص.

4. * مواطن الغد (نماذج في الثقافة المدنية)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية National Endowment for Democracy-NED، 1995،496 ص.

7. ** مواطن الغد: الحريات وحقوق الانسان، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية 368 ،NED، 1998 ص.

9. علاقة المواطن بالادارة (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الأول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية ،NED، 388 ،1998 ص.

11. * مواطن الغد:** نعيش معًا في مجتمع، الجزء الثالث، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية 368 ،NED، 1997 ص.

13. ** علاقة المواطن بالادارة (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية 384 ،NED، 1999 ص.

14. تنمية المجتمع المدني في لبنان (منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب)، بالتعاون مع Mercy Corps International، 2000، 752 ص.

16. * الحكمية المحلية (مبادرة ومشاركة ومواطنية في المجال المحلي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، الجزء الاول ، 2002، 576 ص

18. ** الحكمية المحلية: النقاش المحلي في القضايا المشتركة، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، الجزء الثاني، 2003، 472 ص.

21. * الحكمية المحلية** (قواعد العمل الديمقراطي البلدي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، جزء 3، 2004، 592 ص.

22. ليولوكا اورلندو، مقاومة المافيا (سيرة ذاتية في العمل السياسي والمقاومة المدنية أو كيف استعادت صقلية هويتها المسلوبة)، تعريب افلين ابو متري مسرّه، بالتعاون معSicilian Renaissance Institute و"برنامج الثقافة الحقوقية" واميدست-لبنان، 2005، 248 ص.

27. مرصد الحقوق الاقتصادية الاجتماعية (اعلام وبلوغية وتمكين في سبيل ديمقراطية قريبة من الناس)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية NED، 2008، 504 ص

28. دعم المجتمع الأهلي للعمل البلدي في لبنان (تضامن ومشاركة ومواطنية في المجال المحلي)، بالتعاون مع مؤسسة

وستمنستر للديمقراطية Westminwster Foundation for Democracy، 2009، 256 ص.

31. انطوان مسرّه وربيع قيس (ادارة)، الشأن العام في الحياة اليومية المحلية في لبنان (مبادرة ومشاركة ومواطنية دعمًا للعمل البلدي)، بالتعاون مع مؤسسة المستقبل Foundation for the Future / عمان، 2013، 532 ص.

40. انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، تعزيز القيم الديمقراطية لدى الشباب الرائدين، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية MEPI وجمعية التعليم لاجل لبنان، 2016، 284 ص.

صدر في سلسلة "وثائق" Documents
سلسلة "وثائق" محدودة الإصدار بعضها متوفر في المكتبة الشرقية، وفي مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في جامعة القديس يوسف USJ
وغيرها في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت AUB، ومكتبة كلية العلوم الدينية في جامعة القديس يوسف USJ ومكتبات جامعية. يمكن توفيرها بالاتصال بالمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم.

6. انطوان مسرّه (جمع وتنسيق)، سياسات شبابية، نهار الشباب 2001-1999 وندوة اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو في 27/11/1999، 2006، 200 ص.

8. المواطنية الطالبية: مندوبو الصف في المدارس وممثلوا الطلاب في الجامعات او التربية على الشأن العام، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006، 142 ص.

9. التربية على القاعدة الحقوقية (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS، 2006، 230 ص.

11. المواطنية الطالبية: نماذج في التنظيم والثقافة الديمقراطية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS ، 2006، 194 ص.

17. انطوان مسرّه، هواجس وتطلعات الشباب اللبناني (خلاصة ابحاث وبرامج تطبيقية وتوجهات مستقبلية: نحو بناء سياسات شبابية)، 2007، طبعة ثانية مضافة، 2012، 258 ص.

29. جمعيات ومبادرات دعمًا للعمل البلدي في لبنان اليوم، اعداد وتنسيق انطوان مسرّه لورشات عمل بالتعاون مع Foundation for the Future، 2010، 119 ص. وطبعة ثالثة لورشات العمل في شمال لبنان، 2021-2020، 2020، 120 ص

33. الامام موسى الصدر في ذاكرة اللبنانيين للسلم الاهلي والميثاق، مجموعة وثائق جمعها انطوان مسرّه بفضل مساعدة السيدة رباب الصدر ومؤسسات الامام موسى الصدر، 2011، 80 ص.

82. أنطوان نصري مسرّه (اشراف)، المواطنية الطلابية (الثقافة الديمقراطية في المدرسة والجامعة. مندوبو الصف في المدارس وممثلوا الطلاب في الجامعات أو التربية على الشأن العام)، 2007-2006، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS، 2017، 450 ص.

95. أهداف ومناهج "التاريخ" في المركز التربوي للبحوث والإنماء، وثائق من أرشيف أنطوان مسرّه، عضو لجنتي مناهج "التربية المدنية" و"التاريخ"، 2017، 384 ص.

95/2. أرشيف أنطوان مسرّه، عضو لجنتي "التربية المدنية" "والتاريخ" في خطة النهوض التربوي، المركز التربوي للبحوث والانماء، 2002-1996، 3 أجزاء، 2000.

101. أنطوان مسرّه (اشراف)، التربية على القاعدة الحقوقية (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، وقائع الندوة التي عقدت بالتعاون مع برنامج Culture of Lawfulness Project، ومؤسسة اندفكو وبرنامج "جيل النهوض" في المكتب التربوي لراهبات القلبين الأقدسين ومشاركة Leoluca Orlando، فندق ميريديان-كومودور، 19-20/3/2004، وملحق: وثائق لبرنامج "مرصد التشريع في لبنان"، 2018 + صور.

109. أنطوان مسرّه ومؤسسة أديان (اشراف)، تاريخ اللبنانيين للمستقبل بالوثائق والصور (محطات رئيسة تأسيسية: الميثاق الوطني، الذاكرة المدنية للحروب في لبنان 1990-1975، لبنان الكبير، الاستقلال، النشيد الوطني، الحريات)، اعداد كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار في جامعة القديس يوسف ومؤسسة أديان، 2017، 724 ص، 6 ملفات مقتطفات لأعمال تربوية.

112. أنطوان مسرّه (تنسيق)، طريق الشام في بيروت مساحة تواصل (مصالحتنا للمستقبل مع التاريخ... والجغرافيا. من بيت الى بيت: من المتحف الوطني الى بيت بيروت)، مجموعة وثائق مساعدة حول الذاكرة المدنية للحروب في لبنان 1990-1975 لبرنامج "تصالح" Gladic، 2019، 165 ص.

النّدوة الأولى

إدارة المرافق المشتركة «المصلحة العامّة في الحياة الوطنية والمحلّية في لبنان»

الدّكتور أنطوان مسره

29 تشرين الأول 2020

عطاف بزي (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

١. في ما يتعلّق بالمصلحة العامّة ودور البلديات، لفتني أنّ كلّ أربع سنوات هناك مصلحة عامّة، تقتصر على الاهتمام بالطّرقات، وذلك حين يقترب موعد الانتخابات البلدية.

2. في ما يخصّ المنطقة الّتي أسكن فيها، كنت أرى بنايات مشوّهة بشكلٍ واضح، بسبب الحرب، وقد أعيد ترميمها كي يمحوا آثار الحرب.

3. وفي ما يخصّ جنيف هناك تتعلّم المصلحة العامّة منذ الصّغر، والالتزام بالقوانين وإشارات السّير. لكن للأسف، السّياسيون في لبنان نسَوا ما يسمّى بالمصلحة العامّة.

ج د. مسرّة:

السياسيون نسَوا تمامًا ذلك، ففي السّبعينيات كان رشيد كرامي رئيس حكومة، وكان يتحدّث دائمًا عن المصلحة العامّة حتّى أُطلق عليه لقب الأسطوانة، خصوصًا أنّ هذه الكلمة لم تكن تُستعمل على شاشات التّلفزة في لبنان، وفي الخطاب السّياسيّ اليومي، كأنّها غابت عن الفكر والنّقاش والخطاب.

ولكن حين نتأمّل نرى أنّ اللّبناني على الرّغم من هذه المساوىء كلّها، إذا وجد قيادة حكيمة لديه قدرة على التّكيّف، وهذا يعتمد على البلديات الّتي يتوجّب عليها إنشاء متاحف بلدية، لا متاحف من حجر، متاحف عن حياة النّاس، وهذه مهمّة كثيرًا، فالمتاحف البلدية تعطي إدراكًا لأهل المنطقة عن الأعمال المشتركة، بحالتها الحاضرة والمتراكمة منذ القدم، والرّبط بينهما. لكن هناك عدّة محاولات فشلت لإنشاء متاحف بلدية عن حياة النّاس، وما يجمعهم بذاكرتهم وتاريخهم.

منذ سبع سنوات أتى حفيدي كي أساعده في فصل المصلحة العامة، وتفاجأت بأنّ الأستاذ وضع خطوطًا تحت الكلمات لحفظها غيبًا، ولم يشرح له ما هي المصلحة العامّة؟. نحن لم نعمل كتبَ تربية مدنية، بل تركنا المجال للمعلّم ليخترع أنشطة وأعمالًا.

كانت خطّة النّهوض التّربوي مع البروفيسور منير أبو عسلي في 2006 رائدة في هذا المجال، لكنّهم غيّروا هذه الخطّة، وحولوها إلى قضيّة ديموغرافية. لذا، يجب إعادة هذا العمل التّربوي في كلّ مدارس لبنان.

حسين يونس (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

لديّ تعليق على المصلحة العامّة، أنت عرّفت بها، وبمفهومها بالمعنى العلمي، أمّا في ما يتعلّق بمصطلح المصلحة العامّة بالمعنى الشّعبي والعملي، فهو يختلف كلّيًا في المجتمع، ويرتبط بالنّظام الطّائفي.

إذ إنّ المصلحة العامّة في لبنان هي نسبية، والسّبب يعود إلى دستور الطّائف الّذي يعتمده النّظام اللّبناني، والدّليل على ذلك مبدأ الكفاءة والمنفعة والرّجل المناسب في المكان

المناسب. هذه هي المصلحة العامّة إذا كان النّموذج عن وزارة التّربية. لذا، يجب اختيار شخص يمتلك الكفاءة ليكون وزيرًا للتّربية لتحقيق المصلحة العامّة في مجالَي التّربية والتّعليم.

أمّا في ما يتعلّق بمبدأ الطّائفية والمحاصصة الحزبية فيتمّ توزيع الحقائب الوزارية حسب المبدأ الطّائفي، وهذا ما يتضارب مع مبدأي الكفاءة والمنفعة. وبالنّسبة إلى موضوع لجان الأحياء، سأعرض نموذجًا عمليًّا عنها، فهي غير قادرة على أيّ تغيير، نظرًا إلى مبدأ الطّائفية والأحزاب الموجودة. فالتّغيير يبدأ من البُنى الثّقافية، مثال على ذلك في منطقة الأوزاعي قامت إحدى الجمعيات بإعادة إحياء المنطقة، وصارت تعرف حاليًا بمنطقة (village OUZ)، وقد غيّروها كلّيًّا عبر وضع رسومات وألوان جميلة.

ولكن إذا اليوم قمت بزيارة هذه المنطقة ستجد أنّها لم تتغيّر من حيث النّظافة والرّوائح، ذلك لأنّ العقلية الثّقافية والذّهنية لم تتغيّر. «إذا لم يتمّ تغيير الذّهنية الثّقافية فإنّ الأحياء كلّها غير قادرة على التّغيير».

عبد المسلماني (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

لديّ إضافة: ننظّف منزلنا ونوسّخ الشّارع، هذا المفهوم يعود إلى عدم الانضمام إلى الدّولة، فنحن نفقد في هذا الوطن مفهوم المواطنة والانتماء.

للأسف، انتهت مرحلة الاحتلال العثماني لننتقل إلى الانتداب الفرنسي، ومن ثمّ الاحتلال الصّهيوني، ولكن واقعنا ضحية احتلال أنفسنا، وضعف الثّقافة ومفاهيم أخرى. عندما نخلع عنّا ثوبًا غير جيّد سنصل إلى بلد جيد، ومتنامٍ بشكل جيّد، وسنعمل على تنظيف المنزل والحيّ سويًّا. إذا أردنا أن نعمل لجنة حي ستكون المشكلة: مَن سيكون رئيس اللّجنة؟ ومن سيستلم صندوق المالية؟ حتّى مفهوم المصلحة العامّة صار مفهومًا مرتبطًا بطائفة معيّنة.

ج د. مسرّة:

بالفعل هناك تشويه للمفاهيم، فالدّستور اللّبناني أعدّه عباقرة، ويجب أن لا نُخدع بأنّ النّظام الطّائفي هو الّذي يمنع الموضوع، بالعكس، هناك تلاعب سياسيّ، والنّظام اللّبناني ليس طائفيًّا في الدّستور، لكنْ، يتمّ تزييفه لانحراف النّاس عن القضايا والمصلحة العامّة. هنا يوجد قضية المواطنية أيضًا، إذ يجب عدم استعمال كلمة المواطنية كشعار، بل يجب إعطاؤها مضمونًا، لكنّنا سنجد الكثير من العواقب.

إنّ لجان الحي يجب أن تكون من دون وجاهة، ومن دون تعويضات. كلّ شيء سنواجه فيه عوائق في التّفكير الموروث، والتّقليدي، ولكن هل يجب أن نستسلم ولا نعمل؟

تعليقًا على ذلك، هناك أمثلة عن الحروب في لبنان، وكم هي صلبة المصلحة العامّة في لبنان ومتينة، لأنّها أقوى من كلّ انتماء طائفيّ، وأقوى من العوائق كلّها، ولكن تحتاج

إلى جُهد مشترك. والدّستور اللّبناني غير طائفيّ، هو راقٍ، لكنّه لا يطبّق، فهو محرّف في تطبيقه، وما تتداوله وسائل الإعلام غير صحيح.
السّياسيون عندهم عدّة العمل، فهم يعملون على التّعصّب الطّائفي، وعلى تثبيت مفاهيم الطّائفية. لذا، يجب أن يكون هناك مناعة لدى النّاس للمقاومة، ليعملوا شيئًا جديدًا.

نجوى فروسين (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

أريد أن أثني على ما قدّمه دكتور مسرّة، وعلى الابتسامة الدّائمة الموجودة على وجهه، على الرّغم من حديثه عن الألم والمعاناة.
ذكرتَ أمورًا في الشّأن العام، والحقّ العام والمصلحة العامّة، كما ذكرتَ في ورقتك البحثية عن التّربية، المنزل، الشّارع، الدّولة والمدرسة، إضافة إلى أنّ ورقتك تتضمّن حلولًا واقعيّة، وما يحصل عادة هو طرح للمشاكل، وتغيّر الأسباب ولكن ألا يوجد هناك حلول علميّة؟!
أريد أن أشكرك على اقتراح لجان الأحياء، على الرّغم من العوائق كلّها الّتي تحصل في تشكيلها، ولكن كما ذكرت بأنّ الإصرار على التّغيير، وعدم الوقوف أمام الصّغائر من قبل الّذين يرغبون بالتّغيير سيكون الحل. وأريد أن أذكر نموذجًا صغيرًا قمت به في لجنة البناية، لقد حاولنا اتّباع أسلوب جديد بالعمل، من خلال العمل المشترك، ولم نضع اعتبارًا للرّئاسة وللمراكز، ولم تكن على قدر الأهمّية. فماذا يجب أن نفعل؟؟ وضعنا خطة عمل كبيرة لكلّ شيء، نريد العمل عليه على مراحل، وقمنا بزيادة القليل من المال على مبلغ الاشتراكات، وتوصّلنا إلى شراء مولّد كهربائيّ جديد، ومصعد كهربائيّ جديد، وبوابة على الكهرباء. وحدّثنا في البناية الّتي نسكنها جميعًا.
تستطيع لجنة البناية أن تعمل مشاركات مع لجان بنايات أخرى، وتعمل لجان أحياء، وكان ذلك موجودًا سابقًا في عدّة مناطق.

ج د. مسرّة:

هذه المداخلة مهمّة جدًّا، إذ يجب أن تكونوا واعيين بموضوع المصلحة العامّة للجان الأحياء، ولجان البناية، والمتاحف البلدية، ووضع برامج في المدارس، هذا يغيّر في علاقات النّفوذ في المجتمع. وهناك أشخاص يبنون علاقاتهم على أساس علاقات النّفوذ، ولكن هذه العلاقات ستوصل إلى الخراب والانهيار وانتهاء لبنان. «السّياسيون يجب أن يتمتّعوا بالمصلحة العامة، لا بعلاقات نفوذ».

سوزان دياب (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

تشجع الورقة البحثية على المجتمع المدني من قبل الجميع، كذلك، فإنّ المصلحة العامّة عند حصول المظاهرات لا تبيّن وجود وعي لدى الشّباب، إذ يرافقها تكسير الممتلكات العامّة، كأنّه لا يوجد انتماء إلى هذا الوطن أو شعور ما نحو هذه الملكية، فنحن مَن ندفع حقّها من خلال الرّسوم المتوجبّة علينا والضّرائب. كذلك، يتبيّن بأنّ المصلحة العامة في العائلة مشتتة، فكلّ فرد تابع لزعيم معيّن، وفي بعض الدّراسات نجد أنّ نصف عائلات لبنان هي إقطاعية. فكيف لي أن أتجاوز فكرة الحرب _وشباب هذه المرحلة يحاولون تجاوزها_ إذا

كان ثلاثة أرباع النّاس قد تشرّبوها؟

نتحدّث عن أنّ السّياسة هي إدارة الشّأن العام. فكيف لي أن أهتّم إذا كانت البلدية غائبة عن دورها الأساسي؟ كذلك الوحدة الوطنية، لقد تمّ فعليًّا إزالة المتاريس، ولكن هل تمّ إزالتها من النّفوس أيضًا؟ إذ تظهر واضحة في الانتخابات، عندما تصير المتاجرة بالشّأن العام واضحة فيها.

نعيش في وهم كبير، وجهل أكبر، وللدّورات التّدريبية دور كبير في إزالة هذه الأمور لكي نصل إلى المُبتغى، ويتوجّب أن يكون لدينا كفاءة وجدارة، لكي نعيد إحياء روح المواطنية والمراقبة الذّاتية.

والأمر لا يحتاج إلى وجود كاميرا تلاحقني، لكي أمارس هذا المبدأ، بل لأنّني أمتلك مراقبة ذاتية لنفسي ولذاتي. فالمركزية التّنموية تنمّي وتشتغل بشكل صحيح ضمن معايير حديثة ومتطورة، ويجب أن تكون قابلة للتّطبيق وواقعية، حتّى يكون هناك مصلحة عليا عن طريق إرشاد السّكّان المحليين وتوجيههم وتمكينهم.

وإذا كانت الدّكتورة فاطمة عز الدّين تخضعنا لدورات تختصّ بالمنطقة، وتتعلّق بالتّراث والأفكار ومحاضرات حول التّنمية، لكن لا يوجد دورات توحّد المناطق كلّها.

ج د. مسرّة:
يجب أن يكون هناك سلوكيات ممارسة في العائلة، وأن يتربّى الفرد على الشّأن العام ضمن العائلة. وأتمنى منكم قراءة كتابي حول سلوكيات الفرد في الحياة العامة. ولكن نحن بحاجة إلى أفعال، ولسنا بحاجة إلى أناس تشكو، يجب أن نعمل ما يقتضي وينبغي، وهناك تجارب تطبيقية في بعض البلدات ستكون نموذجية إذا تمّ تعميمها على بلديات أخرى.
أنا أريد أن أوجه سؤالًا: هل استفدتم ممّا تمّ ذكره ضمن النّدوة؟!

إحدى الطالبات: بالتّأكيد دكتور، نحن بحاجة إلى هذه الإيجابية، وإلى كلّ هذه الطّاقة والبسمة الّتي قدّمتها إلينا. إضافةً إلى الأفكار والخطط والاستراتيجيات العملية، إذ يجب أن نمتلك هذه الرّوح وأن نبدأ بالخطوة الأولى، وهي ضرورية، وبالاضافة إلى ذلك أودّ أن أضيف فكرة الاقتصاد الاجتماعي التّعاضدي، وهي فكرة يتمّ العمل عليها بالوضع الحالي في لبنان، ونحن بحاجة إليها؛ أي إلى اقتصاد تعاضدي من النّاس، وإلى النّاس.

ج د. مسرّة:
وضعنا برنامجًا، ولكنّنا لم نبدأ بتطبيقه بعد حاليًا، ربّما ستقوم مؤسسات الإمام الصّدر بمتابعة دور البلديات في القضايا الاجتماعيّة والمحلية، وبقانون البلديات يجب عليها أن تتابع

قضية المعوزين في المنطقة، ولكن لم يحصل هناك تربية وثقافة على ذلك، وهذا أمر مهمّ بأن تهتمّ البلديات بهذه النّاس.

آدام شمس الدين (الجامعة الإسلامية – كلية إدارة الأعمال)

أريد أن أتناول موضوع التّعليم في لبنان، فقد درست فيه، وقد تضمّن المنهج مادة التّربية، وكان الأساتذة جميعهم يقولون إنّ المواطنة في لبنان معدومة على الرّغم من أهمّيتها، وما يدفعنا إلى عدم الاهتمام بها، وعدم تشجيعنا على ذلك، هو أنّه دائمًا يتمّ ذكر موضوع الطّائفية في لبنان، والتّركيز على النّطاق الصّغير، لا على النّطاق الواسع للمتعلّم.

ج د. مسرّة:

أودّ أن أعطيكِ عدّة كتب دكتورة فاطمة عزالدين لتوزيعها على المشاركين عن الثّقافة المواطنية في لبنان، كونه مجتمعًا تعدّديًّا. فما هو مضمون المواطنة لبنانيًّا؟ تجنّبوا استعمال شعارات كبيرة من دون إعطائها مضمونًا، كونه في لبنان له مضمون خاص. ومن أهمّ هذه المضامين هو مفهوم القانون والدّولة، وثانيًا مفهوم الذّاكرة المجتمعية المشتركة، وثالثًا المصلحة العامة. هذه هي أهمّ المضامين في لبنان، كونه بلدًا تعدّديًّا، والممارسات الطّائفية ستزول من ذاتها. «المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون ليكون رادعًا في النّزاعات كلّها».

إيلي النجار (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع - زحلة)

أعطيتنا السّلام الدّاخلي دكتور في حديثك، ولكن لديّ تعليق، وأريد أن أقول إنّ اللّبنانيين لا أحد فيهم يعمل من أجل وطنه. نحن نعمل من أجل مصالحنا الشّخصية والخاصة فقط. نحن نحبّ ذاتنا، لا وطننا، والدّليل على ذلك ما نعيشه اليوم اقتصاديًّا، وسياسيًّا، وهذه الأسباب تعود إلى عدم الشّعور بالمواطنة، فكأنّنا مغتربون عن لبنان، ولو كنّا نعيش فيه. يجب على كلّ واحد أن يبدأ بنفسه، وأن نبتعد من قول «ليس بإمكاننا القيام بهذا الأمر، وليس... وليس...»، يجب أن نربّي أولادنا على حبّ هذا الوطن، وهكذا نضع حجرَ أساس. وإذا لم نعمل هكذا سنذهب إلى المجهول، فالكاريكاتور الّذي عرضته كان معبّرًا جدًّا عن واقعنا، فنحن بوادٍ، والسّياسة بوادٍ آخر.

بشكل عام، لا يفكّر اللّبنانيون بالمصلحة العامة، وبالواقع العام، ولو كان الرّئيس فؤاد شهاب ما زال موجودًا لكنتُ قلتُ له ما زال هناك أناس حريصة على المصلحة العامّة، فلدينا القوانين، ولكن لا نلتزم بها.

ج د. مسرّة:

ما ذكرته مهمًّا جدًّا، كما قال نيتشه: "حيث أنتَ احفر بعمق"، ما نعانيه في لبنان هو مشكلة الأنانية، وبالفعل هي ظاهرة عالميّة، فحقوق الإنسان هي حقوق وواجبات، واليوم تتنامى الأنانية بالعالم على حساب العلاقة بالآخر والعلاقة بالمصلحة العامّة. وليت بإمكاننا

تطبيق النّشيد الوطني « قولنا والعمل»، فإنّ ذلك يحتاج إلى تحضير برامج معيّنة في المدرسة للعمل عليها.

زينب قصير (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

لِمَ ينحاز الشّعب بسرعة إلى فئته السّياسيّة أو الطّائفية؟! هو ينحاز لأنّه يخاف على مصلحته الخاصة، وعلى وجود ثقافة الانتماء إلى أحد معيّن لحماية مصالحه. لكن لو كانت مصالح الفرد تتأمّن من دون هذا الانتماء لكانت الصّورة مختلفة عن ذلك، كذلك لو أنّ البلديات أو اللّجان تقوم بدورها، فلا أحد يحتاج إلى اتّباع أحد من أجل مصالحه الخاصة.

ج: د. مسرّة:

بالفعل، صارت الإدارة العامّة على شفير الانهيار، حتّى وصلت إلى ربط المواطنين بالزّعماء المحليين، ويجب إحياء الإدارة العامّة، وقد كانت هذه نقطة اهتمام لدى الرّئيس فؤاد شهاب؛ أي اهتمامه بالإدارة.

إسراء عوالة (الجامعة اللبنانية - سنة ثانية فيزياء)

أنا تلميذة مؤسسات الإمام الصّدر الّتي عوّدتنا على نشاطات بيئيّة عديدة، كالتّشجير، وحملات النّظافة... وكنّا نقوم بحملات تنظيف للشّاطىء الرّملي في صور. وقد حاولت في المجتمع الّذي أعيش فيه تطبيق الأمور الّتي تعلّمتها في مؤسسات الإمام الصّدر. ولكن كان من الصّعب في المكان الّذي أسكن فيه إقناع النّاس بتشكيل لجنة أحياء، فكيف أقدر أن أكون عنصرًا ضاغطًا على هذا المجتمع لإقناعه بضرورة خدمة الحيّ والوطن؟

ج د. مسرّة:

إذا صارت لجان الأحياء رسميّة عندها تفشل، لأنّ هناك ذهنيّة النّفوذ والسّلطة محفورة في ذهن اللّبناني. لذا، يجب أن تكون هذه اللّجان تطوعيّة واختياريّة من قبل أشخاص قادرين على العمل، من دون مقابل.

ربى حليحل (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع – ماستر 2 علم اجتماع التربية)

أهم ما يتعلّق بالمواطنة، هو أن يمتلك الإنسان هذا المفهوم من تلقاء نفسه، وهذا ما نحتاج إليه عبر البدء به من تربية الأولاد في المنزل. كما يجب تطبيق اللامركزية الإدارية، وأن تكون الانتخابات البلدية غير خاضعة لسياسة الأحزاب، كونها عاملًا مؤثّرًا سلبًا في دور البلديات الأساسي.

في حقيقة الأمر، نحتاج إلى عملية تحوّل كبيرة تقبل التّنوع واحترام الآخر.

انطواني جوزيف الداوود (معهد العلوم الاجتماعية – ماستر 2 علم اجتماع التربية)

يقول تشرشل: «المصالح توجب العلاقات بين الأشخاص، والمجتمع هو المكان الوحيد لبناء العلاقات بين الأفراد وما يربط الأشخاص ببعضهم بعضًا هو المصلحة العامة».

كونـي أسـتاذًا فـي إحـدى المـدارس، وأدرّس حاليًـا علـم اجتمـاع التّربيـة، وهـو أكثـر مـكان نسـتطيع أن نعمـل بـه عـلى تعزيـز المصلحـة العامـة عـلى الخاصّـة، أقـول إنّ المدرسـة هـي الّتـي تنقـل الثّقافـة إلى التّلاميـذ، ولكـن المشـكلة فـي لبنـان تكمـن فـي تفـاوت الـدّور بيـن المـدارس الخاصّـة والرّسـمية.

زينب شرارة (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

المصلحـة العامـة هـي قضيّـة كثيـرة التّشـعب فـي لبنـان، إضافـة إلى ارتباطهـا بغيـاب الجوانـب الدّينيـة والثّقافيـة. لكـن الـدّور الأساسـي لتحقيقهـا يبـدأ مـن تنشـئة الطّفـل فـي المنـزل عـلى حـسّ المسـؤولية، ثـمّ ننتقـل إلى دور المدرسـة والمؤسسـات التّعليميـة، ونحـن بحاجـة إلى هكـذا نـدوات، وإلى هكـذا دورات مكثّفـة للتّوعيـة عـلى هـذا النّـوع مـن التّفكيـر.

ج د. مسرّة:

كلّ قضيّة لامركزية ستفشل وتنحرف عن أهدافها إذا ما اشتملت على ثقافة لا مركزية، إذ سنتحوّل إلى مركزية أكثر طغيانًا من السّابق إذا لم نطبّق ما ذكرناه اليوم عن المصلحة العامة على مستوى البلديات.

إنّ دور المدارس أساسي في التّربية والتّنشئة. وأنا أشارك في الكثير من المؤتمرات، وأرى أنّ القلائل يفكّرون بالمدرسة والتّعليم. بعد هذه النّدوة من المفترض على كلّ مشارك أن يقول ماذا سأفعل أنا حيث أنا؟

علي خليفة

- دكتور في علوم التّربية من جامعة جنيف – سويسرا
- أستاذ التّربية على المواطنية في الجامعة اللّبنانية – كلّية التّربية

تـدريـــس التّـاريـخ والوطنيّة والمدنيّـة

بين الواقع وفرص التّطوير التّربوي في ظلّ أزمـات السّياســة وخياراتها*

د. علي خليفة

02

مُحْتَـوى البحث

تمهيد عام

أولاً: مناهج التّاريخ وكتبه: الواقع المأزوم والفرص الموعودة

1. كتاب التّاريخ الموحّد: بعض الإشكاليات النّظرية والتّبعات
2. تاريخ موجز للإخفاقات في إعداد كتاب التّاريخ الموحّد في لبنان
3. مثال قضية تاريخية متّصلة بواقع الحال المعيش:
   القضية الفلسطينية ومقاومة العدو الصّهيوني في كتب التّاريخ
4. اقتراحات لتطوير تدريس مادة التّاريخ من وحي مسارات البنائية الاجتماعيّة

ثانيًا: مناهج التّربية الوطنية وكتبها: منذ الاستقلال إلى اليوم

1. أيّة انتظارات من مادّة التربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة؟
   بين الإسهامات الممكنة والإشكاليات المحدقة
2. فتح آفاق التّربية الوطنية إلى أبعد من حدود المادة الدّراسيّة
3. تفعيل آليات الدّيمقراطية وأطرها في المدرسة
4. التّربية الوطنية والرّحلة التّربوية
   ليست كلّ الصّفوف بأربعة جدران
   رحّالةٌ على طريق التعلّم... متعلّمون على طريق الرّحلة
   البنية الخاصّة للا "الصّف – الرّحلة"
5. التّربية الوطنية وبيداغوجيا المشاريع المتعدّدة الاختصاصات
6. التّربية الوطنية وخدمة المجتمع

تمهيد عام
عن النّظام التّعليمي والعلاقة بين السّلطة السّياسية والتّطوير التّربوي

بخلاف ما تشيعه السّجالات العلنية، لا تفتقد السّلطات السّياسيّة بالضّرورة إلى الرّغبة في التّطوير التّربوي، والدّليل على ذلك كثرة الخطط الاستراتيجيّة والمشاريع الإصلاحيّة الّتي تنطلق باستمرار في البلدان المختلفة (أبو رجيلي عبد الرضا وخليفة، 2019)، ولو اختلفت وتيرتها وفعاليتها. في لبنان تحديدًا، وتيرة تطوير المناهج بطيئة، وفعالية التّطوير التّربوي محدودة. إذ تعدّلت مناهج التّعليم العام في لبنان، منذ نشوئه ككيان سياسيّ في العام 1920، إلى اليوم (2020)، أي على مدى قرنٍ من الزّمن، ثلاث مرّات فقط: المرة الأولى، في العام 1946، غداة الاستقلال في العام 1943 عن سلطة الانتداب الفرنسي، وما رافق تلك المرحلة من تغييرات في المشهد السّياسي؛ والمرة الثّانية، في العام 1971، تلت صدامات أهليّة، وصراعات متفرّقة في لبنان، وإعلان قيام الكيان الصّهيوني، واحتدام الصّراع العربي-الإسرائيلي وتداعياته على امتداد الجغرافيا العربية بشكلٍ عام، وفي لبنان بشكل خاص؛ والمرة الثّالثة في العام 1997 بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها عقب اتفاق الطّائف، وتعديل الدّستور، وقيام الجمهوريّة الثّانية.

إزاء ذلك، يظهر أنّ ربط التّطوير التّربوي _ ومن ضمنه بناء مناهج التّعليم_، بواقع الصّراع وتحوّلاته في المجتمع أمرٌ لا مناص من التّوقّف عنده، في سياقه التّاريخيّ من جهة كحدث يفرض توثيقه، ومن جهة ثانية لدلالته التّربوية، إذ تصير العملية التّربويّة بشكل عام، محطَّ اتفاقٍ أو اختلاف، وتتباين إزاءها فعالية المدرسة كمؤسسة تربويّة واجتماعيّة، لا سيما من خلال المناهج المعدّة، وما تتضمّنه المواد الدّراسية (خليفة، 2015). وهنا بالإجمال، "يعكس واضعو المناهج عادة توقعات النّظام السّياسي، سواء أكان النّظام ديمقراطيًّا أو سلطويًّا أو توتاليتاريًّا، وذلك بوساطة ما يقدمونه من أهداف ومحتوى وطرائق تدريس ونشاطات صفية أو لاصفيّة، للتّركيز على القيم والمواقف المطلوبة بشكل واضح، مصوّرين إياها بأنّها الأفضل" فريحة، 2012.

تنسجم هذه المقاربات مع النّموذج الوظيفي Functionnalist approach في التّطوير التّربوي، وهو النّموذج الكلاسيكي الأكثر شيوعًا في أنحاء العالم، والأعمق أثرًا على صانعي القرار الرّسمي في الشّأن التّربوي. بدأ هذا النّموذج يتبلوّر في مطلع القرن العشرين، مستندًا إلى إيديولوجيا التّطوّر Ideology of progress ونظريّات الرّأسمال البشري والتّخطيط التّربوي، باعتبار أنّ التّربية عامل أساسيّ في التّنمية، وأنّ تطوير الدّولة للأنظمة التّعليمية بشكل عقلاني ومضبوط يضمن لا محالة تحقيق النّمو الاجتماعي – الاقتصادي. والنّموذج هذا ينطلق من مسلّمة فحواها أنّه من الضّروري أن تتوافق القوى الاجتماعيّة والاقتصاديّة في بلدٍ ما حول أهداف مشتركة ومتجانسة، وأن يسعى كلّ منها إلى تحقيقها بأكبر

قدر ممكن من الفعاليّة، على ضوء توجيهات السّلطة الحاكمة. وتطوّر هذا النّموذج في السّبعينيات، فصار يشجّع السّلطة على تعميم "الممارسات الفعّالة" المُنمذجة Standardized Best Practices بوساطة البحث العلمي وحثّ الفاعلين التّربويين على تملّكها. كذلك، يربط هذا النّموذج طبيعة الإصلاح التّربوي ببنية نظام التّعليم بحدّ ذاتها، وفاقًا لما تذهب إليه التّفسيرات البنيوية Structural explanations. وتذهب بعض المقاربات إلى ربطه بعناصر الثّقافة الاجتماعيّة الطّاغية، والّتي تبرّر مغزى التّطوير التّربوي Cultural/hegemonic explanations (أبو رجيلي عبدالرضا وخليفة، 2019).

توجهات السّلطة السّياسية في لبنان: كتاب رسمي موحّد للتّاريخ والتّربية الوطنية مع وقف التّنفيذ لمادة التّاريخ

سعت وزارة التّربية الوطنية والشّباب والرّياضة في العام 1994 إلى ترجمة التّوجّهات الّتي تضمّنتها وثيقة الوفاق الوطني (1989)، لا سيما في باب الإصلاحات التّربوية. فعكف المركز التّربوي للبحوث والإنماء على إعداد خطّة النّهوض التّربوي في لبنان (1994). وقدّم وزير التّربية آنذاك مخايل الضّاهر للخطّة قائلاً عن التّطوير التّربوي المنشود: إنّه يتحقّق "بشكل فاعل وهادف" بما "يعني إنماء الإنسان وتطويره؛ لأنّ الإنسان هو ثروة لبنان الحقيقية ومن خلالها يعود لبنان فيطلّ بجدارة على عالمه العربي وعلى العالم". وترمي الخطّة التّربويّة في أول أهدافها الرّئيسة إلى تعزيز "الانتماء والانصهار الوطنيّين والانفتاح الرّوحي والثّقافي". وورد في الخطّة المذكورة، بشكل منسجم مع ضرورات التّنشئة الاجتماعيّة وآلياتها، ضرورة "تطوير صناعة الكتاب المدرسي المحلّي تأليفًا وإخراجًا وطباعة، وبخاصّة الكتاب المدرسيّ الوطنيّ، وإعداد وإنتاج سلسلتين نموذجيتين: واحدة لمادة التّاريخ والثّانية لمادة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية، في المراحل التّعليمية جميعها ما قبل الجامعية. فضلاً عن توفير التّربية المدرسية التّكوينية الّتي تقوم على تزويد المتعلّم بجملة من المواقف والقيم والمعارف والمهارات، من الكتب وخارجها، وتمتدّ إلى تطبيقها وتحليلها وتقييمها وتوليفها".

ولئن تمّ طرح موضوع كتابة التّاريخ اللّبناني الموحّد كبند إصلاحي في وثيقة الوفاق الوطني (1989)، إلا أنّه لم يتمّ ذكر الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق هذا البند ولتطوير عملية تدريس التّاريخ من أساسها وتحفيز اهتمام المتعلّمين بها ومن يقوم بتدريسها. بل ظلّت النّظرة السائدة، على الأعمّ الأغلب، أنّ التّاريخ مادة جافة، ويقتصر فيها التّدريس على السّرد القصصيّ لحوادث منتقاة من دون غيرها عبر التّاريخ. أمّا البعض الآخر فيعدّها مصدر علامات استلحاق؛ أيّ أنّها بما معناه تساعد على تحصيل علامات أكثر، لا مادة ثقافيّة أو دعوة إلى الالتزام المدني.

وفي المقابل، لم يبصر كتاب التّاريخ الموحّد النّور وسط تجاذبات شتّى وتباينات قوية،

وعلى الرّغم من محاولات عديدة سيتمّ التوقّف عند أبرز محطّاتها في ما يلي، وقد باءت جميعها بالفشل إلى الآن. وحدها سلسلة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية قد صدرت في مراحلها التّعليميّة ما قبل الجامعيّة كلّها، وبقيت حدود فعاليتها من دون طموح الفاعلين التّربويين ومتطلّبات التّربية المدرسيّة التّكوينية، وفشل تطوير المنهاج ما بعد 1997، على وقع توالي الأزمات السّياسيّة وانتظار التّسويات (خليفة، 2017). ما سيدفع إلى تقديم بعض الأفكار في هذه الورقة، من أجل تطوير بعض مهارات المواطنة من خارج المنهج المكتوب، كالتّحفيز على المشاركة، وإبداء الرّأي، وربط التّعلّم بالواقع المعيش وبالمسؤولية المدنية.

1 | مناهج التّاريخ وكتبه:
الواقع المأزوم والفرص الموعودة

أولًا: كتاب التاريخ الموحّد: بعض الإشكاليات النّظرية والتّبعات

في معرض ورقته المقدّمة إلى مؤتمر "تعلّم مادة التاريخ وتعليمها: دروس من لبنان وللبنان"، من تنظيم الهيئة اللّبنانية للعلوم التّربوية، يكتب نخلة وهبة (2011) إنّ "مادة التّاريخ هي الماضي"، وبالتّالي فإنّ "المعرفة التّاريخية معرّضة أن تكون متلوّنة وقابلة للتّشكيك". ويندرج في هذا السّياق بعض الأقوال المأثورة عن الفلاسفة والمؤرّخين الّذين استنشقوا تأثير توحيد المرويّات التّاريخية على حساب الحقائق وتعرّضها للاجتزاء أو التّحريف أو التّزوير، إرضاءً لرغبة من يبقى على قيد الحياة أو خدمةً للمنتصر. "إنّ التّاريخ رزمةٌ من الحِيَل يلعبها الأحياء على الأموات" وفاقًا لما يزعمه فولتير Voltaire. وعن سؤال "لماذا التّاريخ؟" يجيب نمر فريحة في مطلع كتابه بعنوان: منهاج التّاريخ وكتبه: شهادة للتّاريخ، قائلاً: "إنّه مزيجٌ من القصص والخرافة والأسطورة يحبكها المؤلّف بحبكة قصصيّة مترابطة أحيانًا وغير منطقية في أغلب الأحيان لنفخ روح التعصّب لدى أبناء البلد، من خلال إظهارهم بأنّهم أفضل الشّعوب، وجعلهم يضحّون من أجل بلدهم بحياتهم" (فريحة، 2014). نتيجة هذا الاستخدام للمعرفة التّاريخية، يقول بكاريا Buccaria "إنّ أسعد الأمم هي الّتي بدون تاريخ" – يقصد من دون الاستخدام المغرض للمعرفة التّاريخية عن الماضي الّذي لم يعشه هذا الجيل، ولكن يتمّ استحضاره غبّ الطّلب وتطويعه تماشيًا مع المصالح السّائدة.

للمؤرّخ نخلة وهبة وصفه الخاص لتناول التّاريخ كمادة دراسية "مرهونة بقانون العرض والطّلب السّياسي"، هذا القانون "المحكوم بدوره بمعادلة موازين القوى على ساحة السّلطة" (2011). "التّاريخ/السّلعة، يقول نخلة وهبة، أو تسليع التّاريخ غبّ الطّلب السّياسي، إشكالية لا تتوقف دونها فحسب تبعات تحكّم السّوق (السّياسي) بمواصفاتها. فإنّ للتّاريخ/السّلعة زبائنَ بالجملة، منتفعين من وراء هذا التّسليع، كوزارات التّربية والثّقافة والدّفاع والدّاخلية، وزبائنَ بالمفرّق، كالأحزاب والجماعات أو الباحثين والأفراد" (2011). ويرصد بالنّتيجة ثلاثة نماذج للتّواريخ في الكتب الموحّدة للتّاريخ، بين وجهات النّظر الّتي تتبنّى الموقف الرّسمي بالكامل أو بشكل جزئي أو تلك الّتي تتجنّب حمل أيّ موقف. فأمّا التّاريخ الرّسمي الموحّد في كتاب موحّد، من دون أن يكون إلى جانبه سواء داخل المؤسسة التّعليمية أو خارجها أيّ كتب ولا تواريخ أخرى، فتدرج عليه الأنظمة الشّمولية المقفلة على العالم الخارجي، مثل كوريا الشّمالية والصّين والعراق (سابقًا). بالمقابل، قد تظهر وتتكاثر بموازاة التّاريخ الرّسمي الموحّد في كتاب موحّد، أو من خارج المؤسسة التّعليمية، سواء أكانت جهرًا أو سرًّا، كتبٌ أخرى تحمل صيغًا مختلفة للتّاريخ المحلّي والعالمي. وغالبًا ما تُدار عمليّات استيراد مثل هذه الكتب والمنشورات الأخرى بتشجيع القوى المعارضة للنّظام السّياسي القائم ودعمها. وينمو هذا النّموذج ويتطوّر في البلدان الواقعة بين، من جهة، هاجس بناء

وجهة نظر رسمية موحّدة وتعميمها وترسيخها، ومن جهة ثانية هاجس الاستجابة لضغوط المجتمع الدّولي الّذي لا ينفكّ يطالبها باحترام حقوق الإنسان وتطبيق قواعد الدّيمقراطية في التّعامل مع قضية الحريّات. ويقوم النّموذج الثّالث للتّاريخ في الكتاب الموحّد على تقليص مادة التّاريخ في المؤسسة التّعليمية، وتفريغ كتاب التّاريخ الموحّد من أية وجهة نظر أو موقف في ظلّ غياب وجهة النّظر الرّسميّة أو تزايد ضغوطات المجموعات الدّينية والحزبية والاقتصادية والتّدخّلات الخارجية. ويخلص نخلة وهبة (2011) في منتهى مطالعته إلى بعض الفرضيات المضمرة الّتي تؤسّس لفكرة توحيد كتاب التّاريخ، وتنعكس تداعياتها على فرصة تنمية قدرات الطفل إلى أقصى ما تسمح به استعداداته وإمكانياته أو أنّها تكتفي فقط بصبّ الأطفال جميعهم في قالب للتّفكير والفعل بإرادة سياسية مسبقة. بشكل عام، يتمركز وهبة (2011) مع توجّهات أحد كبار المفكّرين في فلسفة التّاريخ لوميير (Lemaire 1968) والّذي يستشهد به، ويستنبط منه فكرة أنّ كتابة التّاريخ لا ترتبط فقط بالأدوات العلمية، بل بالوضعية السّياسية والاجتماعيّة والأخلاقيّة للمجتمع الّذي يعيش فيه المؤرّخ، ما ينعكس تأرجحًا للتّاريخ كمادة مدرسيّة مكتوبة بين المعرفة العلمية والنّصّ السّياسيّ المجتزأ والمحرّف.

ثانيًا: تاريخ موجز للإخفاقات في إعداد كتاب التّاريخ الموحّد في لبنان

يعود منهج التّاريخ المعمول به حاليًّا في لبنان إلى السبعينيات. وفي العام 2000، واستكمالاً لجهود تطوير المناهج وتماشيًا مع مندرجات خطّة النّهوض التّربوي، صدرت مناهج جديدة لتدريس التّاريخ. وبدأ العمل بالفعل على إصدار كتاب التّاريخ المدرسي، من ضمن سلسلة تحت عنوان "نافذة على الماضي" (فريحة، 2014). وصدرت الأجزاء المخصّصة للسنتَين الثّانية والثّالثة من التّعليم الأساسي، على طريق إتمام إصدار كامل السّلسلة. بيد أنّ الانتقادات من بعض الجهات السّياسيّة لأحد الدّروس المتعلّقة بالفتح العربيّ، دفعت بوزير التّربية آنذاك عبد الرّحيم مراد إلى إصدار قرار بالتّوقّف عن العمل بالكتابَين، ووقف تدريس مادة التّاريخ، والاستعاضة عنها بمادة التّربية الوطنية (وزارة التربية، تعميم رقم 92، 2001). ثمّ ألغى العمل بسلسلة كتاب التّاريخ الموحّد الصادر عن المركز التّربوي للبحوث والإنماء، وأُنشئت لجنة عُليا من عشرة مؤرّخين لبنانيين، موزّعين على مختلف الطّوائف الدّينية، بهدف التّوصّل إلى تأليف كتاب تاريخ موحّد. ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم، لم يتمّ تنفيذ هذا العمل (ياسين، 2011). وتشكّلت لاحقًا، بالإضافة إلى اللّجنة المذكورة أعلاه، عدّة لجان من باحثين ومؤرخين بهدف صياغة كتاب تاريخ موحد، لكنّها كانت تتعثّر في كلّ مرة، ويكون مصيرها الفشل. والثّابت حتّى الآن هو أنّ المسألة ما زالت معلّقة بين قرار رسمي بتوحيد كتاب التّاريخ وبين صعوبة تحقيقه.

ويتّفق المؤرخون والباحثون اللّبنانيون أنّ توحيد كتاب التّاريخ دونه صعوبات جمّة؛ فالتّاريخ ليس مادة علمية بحتة مثبتة بالبراهين، حسب تعبير المؤرخ كمال الصليبي، بل هو أقرب إلى تحكيم العقل في المعلومات. من ناحيته، يرى المؤرّخ عصام خليفة أنّ كتاب التّاريخ لا

يوحّد المجتمع، "فالمجتمع يتوحّد قبل ذلك في المنزل والحزب والمدرسة". وينصّ الدّستور اللّبناني في مادته العاشرة على أنّ "التّعليم حر ما لم يخلّ بالنّظام العام أو لم ينافِ الآداب أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تمسّ حقوق الطّوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقًا للأنظمة العامة الّتي تصدرها الدّولة في شأن المعارف العمومية". وتحت عباءة هذه المادة الدّستورية، مُنحت الحرية لدور النّشر والمؤلّفين بإصدارات مختلفة لكتب التّاريخ، بمعزل عن مدى إثارتها للحساسيات الطّائفية، ومدى تحقيقها للوحدة والانصهار الوطنيين أو كيفية نظرتها إلى قضايا خلافية أو قضايا وطنية حسّاسة، كالقضية الفلسطينية ومقاومة العدو الصّهيوني. وتركت للمدارس الخاصّة والرّسمية حرية اختيار أي كتاب من الكتب المتوفّرة لدى دور النّشر، اقتداء بالدّول الدّيمقراطية الّتي تتيح لمدارسها حرية اختيار مناهج من دون أيّ توجيه مسبق.

تعتمد المدارس الرّسمية والخاصة اليوم نسخًا متعددة من كتاب التّاريخ تقارب العشرين. لكنّها تقتصر على عرض تاريخ لبنان لغاية فترة استقلاله. أمّا التّاريخ الحديث فيصعب أن تتوافر له قراءات موضوعية. ويقول المؤرّخ مسعود ضاهر في هذا السّياق إنّ مرحلة الاستقلال وحتّى بداية الحرب الأهلية في العام 1975 تميّزت بحرية التّأليف والنّشر للكتب المدرسيّة، ومنها كتاب التّاريخ المدرسي. "لكن انفجار الحرب الأهلية حمل معه سيلاً من الكتب المدرسية بالإضافة إلى دراسات تاريخية تعبّر عن آراء مؤرّخي الطّوائف ولا تحترم الحد الأدنى من شروط البحث الأكاديمي. ففي العام 2008 كان هناك أكثر من عشرين سلسلة من كتب التّاريخ المعتمدة لتدريس مادة التّاريخ في لبنان. إلّا أنّ المادة نفسها لم تحظَ بأكثر من حصّة واحدة من أصل 33 حصة في الصّفوف المتوسطة والثّانوية، وبنسبة 3 بالمئة من المنهاج العام، مقابل 18 بالمئة لتدريس مادة الرّياضيات، و15 بالمئة لتدريس اللّغة العربيّة أو الفرنسيّة".

ويردف المؤرّخ مسعود ضاهر أنّ أزمة كتاب التّاريخ المدرسي الموحّد في لبنان المستمرة منذ العام 2000 حتّى الآن تثبت أنّ مادة التّاريخ في المدارس اللّبنانية مسألة سياسية في غاية الخطورة والأهمّية، لأنّ "أيّ خلاف نظري أو إيديولوجي حول كلمة، أو صورة، أو حدث تاريخي، أو تأويل، أو تفسير يعرّض المقرر برمته إلى الإلغاء وإلى تعليق العمل به، أو تجميد طباعة الكتاب أو سحبه من المدارس وحذف ساعات التّاريخ من الجدول الأسبوعي باعتبارها مادة خلافية".

وظلّت القراءات السّياسية مُتباينة وسط مصالح متناقضة، وبورصة استقطاب سياسي لم تقفل بعد على وصفة واحدة تطابق المرحلة. فـ"تاريخنا السّياسي مُعيب. كلّ طرفٍ يُظهر فيه خزي الطّرف الآخر ولو كان كالقشّة في العين، ويُعرض عن إظهار الخشبة الّتي في عينه. كلّهم مجرمون، كلّهم أبطال، كلّهم فاتحون، كلهم جواسيس، كلّهم خونة، وكلّهم سواسية وأفعالهم سيّان، لأنّ التّاريخ لم يكتب شيئًا بعد أو سيكتب ذلك كلّه بشكل موارب، وبمنطق التّراضي. كان حريًّا بنا ألا نكتب تاريخ الحروب والنّكبات فقط، وتاريخ

الأعيان والعائلات السّياسية، وهو ما وصفه نخله وهبه بـ"التّجهيل الواعي"، بل نكتب بالمقابل التّاريخ الاجتماعي للنّاس وقضايا نضالاتهم وتضحياتهم، ونكتب التّاريخ الفنّي والثّقافي والأدبي من رسم وتصوير ونحت وموسيقى وكوريغرافيا وشعر وأدب وألحان. لكنّنا لم نفعل." (خليفة، 2020).

ثالثًا: مثال قضية تاريخية متّصلة بواقع الحال المعيش: القضية الفلسطينية ومقاومة العدو الصّهيوني في كتب التّاريخ

أدرج المنهجُ المكتوب لمادّة التاريخ (1968) القضيّةَ الفلسطينيّة في الصفّين التّاسع والحادي عشر. لكنّ الكتب المدرسيّة الصادرة قبل التّسعينيات لم تتضمّنْ أيَّ إشارة إلى أنّ الموضوع كان يُدرَّس في الصفّ الحادي عشر، بل ورد في الصّفّ التّاسع (السّنة الرّابعة المتوسّطة آنذاك) حصريًّا. أمّا مقترح المنهج الّذي تقدّمتْ به اللّجنة المولجة بمادّة التّاريخ ضمن خطّة النّهوض التّربويّ برئاسة رئيس المركز التّربويّ للبحوث والإنماء آنذاك منير أبو عسلي، وأقرّته الحكومة اللّبنانيّة في أيّار 2000، ثمّ أوقف العملُ به لاحقًا بقرار من الوزير عبد الرّحيم مراد، فيشمل تدريسَ القضيّة الفلسطينيّة في الحلقة الثّالثة من التّعليم الأساسيّ، وفي المرحلة الثّانويّة. وعلى الرّغم من إيقاف العمل بهذا المقرّر، فإنّه يبقى ذا أهميّة كبيرة لسببَين:

١. أنّه أُقرّ من قِبل الحكومة، بما يوحي بإرادة مطابقة المنهج الرّسميّ (سياسيًّا) مع المنهج المكتوب (تربويًّا) في مادّة التّاريخ.

٢. أنّ المقرّر المقترح لاحقًا في سنة 2010 أبقى على الأجزاء المتعلّقة بتدريس القضيّة الفلسطينيّة والعداء مع "إسرائيل" كما وردتْ في مقترح 2000.

ومع خطّة النّهوض التربويّ واستحداث هيكليّة جديدة للتّعليم العامّ، تمّ إلغاءُ البكالوريا القسم الأوّل (أيّ الصّفّ الحادي عشر)، ونقلُ منهج السّنة الحادية عشرة (الّذي يضمّ دراسةَ تاريخ لبنان وتاريخ العرب) إلى السّنة الثّانية عشرة. وجرى بعد ذلك تخفيفُ الدّروس بسبب ما كان في المنهج من حشو، لا سيّما في فصول الشّهادة الثّانويّة العامّة والشّهادة المتوسّطة. وقد غاب ذكرُ "فلسطين" أو "الخطر الصّهيونيّ" كليًّا عن نصّ المبادئ العامّة لتدريس مادّة التّاريخ. وجرى إدراجُ القضيّة الفلسطينيّة في المنهج المكتوب (وغاب عن المنهج المنفّذ)، وتخصيصُ دروسٍ حولها في صفَّي التّاسع الأساسيّ وفي السّنة الثّالثة الثّانويّة. وتضمّنت الأهدافُ الخاصّة بتدريس المادّة، هدفًا عنوانُه "وعي أبعاد الخطر الصّهيونيّ،" وجاء فيه: "التّأكيد على الدّور الخطير الّذي تمثّله الحركةُ الصّهيونيّة من خلال التّعريف بتاريخها وبمشاريعها التّوسعيّة العنصريّة المناقضة للقانون الدوليّ وحقوق الإنسان؛ إبراز المطامع الإسرائيليّة في لبنان والأقطار العربيّة الأخرى، والتّركيز على الدّور الإسرائيليّ العدوانيّ المتمثّل باغتصاب فلسطين، وتشريد أهلها، واحتلال أراضٍ في لبنان وفي الدّول

العربيّة الأخرى؛ إبراز أشكال ومراحل النّضال اللّبنانيّ بخاصّة، والعربيّ بعامّة في مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ."

وتُظهر لنا القراءةُ الدّقيقة لِما يرد في تفصيل هذا الهدف أنّ الأهداف المحدّدة لا تركّز بشكل مباشر على "القضيّة الفلسطينيّة،" وإنّما على الخطر الصّهيونيّ على لبنان، ومقاومة لبنان كما الأقطار العربيّة له. أمّا نضالُ الفلسطينيّين للدّفاع عن أرضهم وهويّتهم ووجودهم، فلا يردُ بشكل صريح.

وفقًا للحلقات والمراحل التّعليميّة، يظهر غيابُ القضيّة الفلسطينيّة عن منهج الحلقة الثّانية، إذ يتمّ "إظهار خطر إسرائيل على لبنان بخاصّة والعالم العربيّ بعامّة، وأشكال مقاومة هذا الخطر" من دون أيّ ذكر مباشر لفلسطين. أمّا الحلقة الثّالثة، فتتضمّن إشارة واضحة وصريحة إلى الموضوع، إذ يجري تعزيزُ معرفة التّلاميذ "بتاريخ الحركة الصّهيونيّة والقضيّة الفلسطينيّة وخطر التوسّع الإسرائيليّ على لبنان بخاصّة، والعرب بعامّة، وأشكال مقاومة هذا الخطر." ولقد تمّ التوسّع أكثر في المرحلة الثّانويّة، فجاء توصيفُ الهدف كما يأتي: "معرفة تاريخ الحركة الصّهيونيّة ومشاريعها التّوسعيّة العنصريّة المناقضة للقانون الدّوليّ وحقوق الإنسان، ووعي المطامع الإسرائيليّة الّتي أدّت إلى اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها واحتلال أراضي لبنان والدّول العربيّة الأخرى، وإدراك أشكال النّضال اللّبنانيّ ومراحله بخاصّة، والعربيّ بعامّة، في مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ".

لكنْ، على الرغم من إدراج الخطر الصّهيونيّ على لبنان والعرب ومقاومتهم له في المراحل التّعليميّة الثّلاث من المنهج المكتوب (2000)، فقد كان من اللّافت أنّ تعبير "القضيّة الفلسطينيّة" لم يرد إلّا في الحلقة الثّالثة، وأنّ تعبير "المقاومة الفلسطينيّة لإسرائيل" لم يرد إطلاقًا. وما يمكن التّوقّفُ عنده أنّ المنهج، على الرّغم من تضمّنه الموضوعَ في الحلقتّين الثّالثة والثّانويّة، بقي يذْكر فلسطين والقضيّة الفلسطينيّة من ضمن موضوع "الخطر الصهيونيّ" على لبنان، والدّول العربيّة. وهنا يمكن التّساؤل إذا كان الطلّاب سيتعلّمون عن تاريخ النّضال الفلسطينيّ، وتاريخ طمس الهويّة الفلسطينيّة، والمقاومات الفلسطينيّة بأشكالها (منهج منفّذ)، أمْ سيتمّ الاكتفاء بالتّأريخ الكلاسيكيّ الّذي يتضمّن "نبذةً عن الحركة الصّهيونيّة ومشاريعها في فلسطين، هجرة اليهود، النّكبة، والحروب العربيّة – الإسرائيليّة" (منهج مكتوب)؟

ومع فشل إقرار المقترحات المقدّمة من قِبل اللّجان المتعاقبة في عامَيْ 2000 و2010، يبقى المنهجُ الرّسميّ في لبنان هو المنهج المقرّ في العام 1968. ويضاف إليه قرارُ الوزير مروان حمادّة الصّادر في 2017، وفيه يدعو فيه رئيسة "المركز التّربويّ للبحوث والإنماء" إلى الالتزام بمحور القضيّة الفلسطينيّة في السّنة التّاسعة، وإيلائه الأهميّة.

وبغياب الكتاب الموحّد، اعتمدت دراسة بيضون وآخرين (2019) ثلاثة دُور نشر، هي دار

الفكر اللّبنانيّ ودار حبيب ودار بدران، لكونها الدُّورَ الأكثرَ استخدامًا. ليس ثمّة أيّ موقف أو توجّه سياسيّ يبرّر اختيارَ السّلسلة؛ فالمعلّمون كلّهم أقرّوا أنّ أسباب اختيار الكتاب تعود إلى ملاءمته من حيث: السّلاسة، والوضوح، والاختصار، ومدى تبسيط المعلومات، أو وجود مستندات مساعدة وصور. كما ذكر بعضُ المعلّمين أنّه يجري في مدارسهم تدريسُ محور خاصّ بالقضيّة الفلسطينيّة في بعض سنوات التّعليم، وأشاروا أنّ هذا الموضوع يدرَّس كملفّ إضافيّ لا يُحتسب جزءًا من التّقييم النّهائيّ للطّلاب.

وأظهرتْ دراسة المحتوى أنّ إدراج موضوع فلسطين والقضيّة الفلسطينيّة يتفاوت بشكل كبير من كتابٍ إلى آخر. فبينما يتضمّن الكتابُ الصّادر عن دار حبيب ثلاثةَ دروس كاملة عن القضيّة الفلسطينيّة، إلى جانب تضمّنه درسًا كاملًا عن الحركة الاستقلاليّة في العراق تُذكر فيه القضيّةُ الفلسطينيّةُ بشكل موسّع، نجد أنّ الكتاب الصّادر عن دار الفكر اللّبنانيّ يتضمّن درسًا واحدًا عن القضيّة الفلسطينيّة، بينما يغيب الموضوع تمامًا من الكتاب الصّادر عن دار بدران. وقد يعكس هذا التّفاوت إلى حدّ كبير ما شهدناه من تخبّطٍ في موضوع تدريس القضيّة الفلسطينيّة: بين قراراتٍ بإدراجها، والتّلكّؤ في تصميم محتوى الدّروس، ثمّ تعليق الدّروس، ثمّ إعادة إدراجها.

تُظهر دراسة المحتوى أنّ كلمتَي "فلسطين" و"الفلسطينيين" تردان بشكل خجول جدًّا في سلاسل الكتب الثّلاث خارج إطار الدّروس المخصّصة للقضيّة الفلسطينيّة. ترد هاتان الكلمتان في إطار تدريس الحرب العالميّة الأولى، ووعد بلفور، ولجنة كينغ – كراين، واتفاقيّة سايكس - بيكو، أو ضمن دروس "الجامعة العربيّة" و"الأمم المتحدة." وليس من ذكر لكلمة "القدس" إلّا مرّةً واحدة، وذلك في خريطة للمنطقة في الكتاب الصّادر عن دار الفكر اللّبنانيّ. كما أنّ كلمة "الصّهيونيّة" لا ترد إلّا مرّة أو مرّتين في الكتب الّتي شملتها الدّراسة. وغابت كلمة "إسرائيل" كليًّا عن كتاب بدران، وظهرتْ مرّة في كتاب دار حبيب، ومرّتين في كتب دار الفكر اللّبنانيّ خارج إطار الدّروس المدرجة في هاتين السّلسلتين، والمخصّصة لتدريس القضيّة الفلسطينيّة.

رابعًا: اقتراحات لتطوير تدريس مادة التّاريخ من وحي مسارات البنائية الاجتماعيّة

المتعلّمون اللبنانيّون ليسوا معزولين عن وسائل الإعلام، ولا يمكن فصلهم عن مصادر المعرفة التّاريخية الأخرى؛ أي من خارج الكتب المعدّة سلفًا، وما تحتويه من معرفة تمّ اختيارها من دون سواها. كما أنّ المتعلّمين محاطون بالمواقف السّياسيّة والطّائفية اليومية، والمدرسة ليست معزولة عن البيئة المحيطة بها، والمتعلّمون بدورهم ليسوا معزولين عن بيئاتهم. وليس بمقدور الكتاب المدرسي الموحّد أن يقدّم لهم وقائع تاريخية نهائية لا تقبل الشّك، بل عليه أن يعلّمهم كيف يتعاطون مع الأحداث التّاريخية بروح نقدية. وبشكل ملموس، يمكن تدريب المتعلّمين على منهجية التّاريخ الّتي هي الأقرب إلى واقع التّطبيق، من خلال اعتماد البحث والاستقصاء لمصادر المعلومات عبر دراسة الوثائق التّاريخية الّتي

تمثّل وجهات نظر متنوّعة، ثمّ تحليلها من قبل المتعلّمين، وتمكينهم من وضع صياغة تاريخية متّزنة بلغتهم. وتأتي هنا ضرورة تدريب المعلّمين على استخدام الوثائق التّاريخية في التّدريس، وما يرتبط بها من مهارات مختلفة. فنخرج من الرّواية الموحّدة وإشكالياتها وتبعاتها، وننتقل إلى إعمال العقل وبناء المهارات حيال وقائع التّاريخ وأحداثه. وفاقًا لهذا المنحى، يصير الهدف الرّئيس لتدريس التّاريخ، بحسب المؤرّخ والباحث سيمون عبد المسيح (2018)، هو تحضير المتعلّمين ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمع ديمقراطي. ويجد المعلّمون في تدريس التّاريخ عندئذٍ وصفًا مفصّلاً لتطبيقات ميدانية وأمثلة معيوشة وبناء مهارات من ضمن مسارات البنائية الاجتماعيّة.

واستكمالاً لربط هذا المنحى في تدريس التّاريخ، تقترح فاطمة ياسين (2011) أن ينمّي درس التّاريخ لدى المتعلّمين مهارات المواطنية، ويحثّهم على حماية الوطن من مخاطر النّزاعات المحلية والتّدخلات الخارجية. فيرفد عندئذٍ تدريس التّاريخ عملياتٍ تربوية كتدريس الوطنية والمدنية بدءًا من المدرسة، لا سيما من خلال مادة التّربية.

2 | مناهج التّربية الوطنية وكتبها: منذ الاستقلال إلى اليوم

يحمل مسمّى التّربية الوطنية نزعةً صريحة إلى تحميل الفعل التّربوي وظيفة في البناء القومي في المجتمع، وتحقيق الوحدة عبر التّربية، بدلًا من مسمّيات أخرى معتمدة في عدد من الأنظمة التّعليمية، كالتّربية المدنية أو التّنشئة المدنية، إذ يبرز البعد المدني للتّخفيف من اتجاه التّنشئة السّياسية، أو التّربية الأخلاقية إذ يتمّ تحميل المادة وظائف اجتماعية، وتتماهى مع المنظومة الثّقافية السائدة ومرجعية القيم، أو أيضًا التّربية الحقوقية إذ يطغى البعد القانوني.

وتعود النّزعة الوطنية الطّاغية إلى مناهج 1946 الّتي تميّزت ببعد استقلاليّ تجلّى بتقرير الحكومة اللّبنانية المواد الدّراسيّة ومضمونها، وهذا ما لم يكن سائدًا أيام الانتداب الفرنسي، إذ كانت تُعطى اللّغة الفرنسيّة مساحة كبيرة في المناهج كونها لغة التّدريس للمواد جميعها. ما يستحقّ الوقوف عنده آنذاك هو ورود أنّ لبنان كوطن ومجتمع وتاريخ يشكّل "أمّة" Nation ووجود البعد الاندماجي؛ أيّ التّركيز على اندماج مكوّنات المجتمع الدّينية في بوتقة وطنية واحدة.

بالمقابل، فإنّ مَن عملوا على مناهج 1971 حسبوا أنّ لبنان لا يتمتع بمواصفات الدّولة الوطنية في غياب اكتمال عناصر الأمّة فيه، في ظل تزايد الانقسامات داخل المجتمع الواحد، وكان ذلك بعد حدثَين غيّرا في الواقع السّياسيّ والسّوسيوغرافي في المنطقة:

• **نجاح الحركة الصّهيونية** في إقامة دولة إسرائيل في العام 1948 على أراضي فلسطين التّاريخية، وتهجير عدد كبير من الفلسطينيين إلى الدّول المحيطة، ومن ضمنها لبنان.

• **حدوث انقلاب الضّبّاط الأحرار في مصر،** وما أعقبه من مرحلة شهدت ولادة فكر عروبي تخطّى الحدود السّياسيّة للدّول النّاشئة، وتمدّدًا إلى سائر الأقطار العربية، مناديًا بالوحدة العربية وبالأمّة العربية الواحدة، لا بالنّزعة القطرية، الأمر الّذي كان له ارتداداته الكبيرة في لبنان، وقد تعاطفت شريحة واسعة من اللّبنانيين مع أطروحة القومية العربية. ولم يعد في مناهج 1971 أي ذكر للأمّة اللّبنانية.

وكانت قد ألغيت مادة التّربية الوطنية بموجب مرسوم 4202 في العام 1972 من امتحانات البكالوريا. إزاء هذا المرسوم، انقسمت آراء التّربويين: فعدّ فريحة (2012) على سبيل المثال، أنّ "أيّ مادة لا تشملها امتحانات تهمل من قبل الطّالب والمعلّم وكلّ المرتبطين بالعملية التّعليمية"، ولكن بالمقابل يبدو أنّ في الأمر تجديدًا تربويًّا كبيرًا من وجهة نظرنا، لأنّ

معارف التّربية الوطنية ومهاراتها وقيمها غير قابلة للتّقييم المدرسي أصلاً، فضلاً عن كون هذه المعارف والمهارات والقيم غالبًا ما تكون مكتسبة خارج الإطار المدرسي، ومن خارج كتب المادة الدّراسية المعنيّة.

في مناهج 1997، كانت مادة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية زاخرة باستعادة النّوايا والطّموح لإرساء العيش المشترك بين اللّبنانيين، إذ نقرأ في مقدّمتها مثلاً عن "تثبيت الانتماء وترسيخ الوحدة الوطنيّة بالتّوازي مع الانفتاح الرّوحي والثّقافي". ونقرأ أيضًا عن "تأمين المعلومات والكفاءات والمهارات اللّازمة للشّباب والتّركيز الخاص على التّربية المدنيّة والقيم اللّبنانية المتميّزة بالحرّية والدّيموقراطيّة واللاعنف" (مقدّمة المناهج التّربويّة الجديدة، 1997). وبالمقابل، يطغى غموض النّصوص واتّباعها منحى تمويهيًّا لجهة الهوية العربية وتأكيدها وإضافة (بشكل صيغة توحي بالشّرطية) انفتاح لبنان على العالم. ولحظت مناهج التّربية الوطنية (1997) تعريف الطّالب بالتّحديد على العناصر الآتية:

- تراث الوطن وثقافته
- مؤسسات الوطن ودورها
- واجبات المواطن وبعض حقوقه
- اللّغة الأم (اللّغة العربيّة، ...)
- مفهوم الدّيمقراطية
- بعض المهارات الفنّية
- المهارات الفكريّة
- القيم الأخلاقية
- بعض القيم الدّينية والوطنية والأخلاقية والدّينية والاقتصادية والاجتماعية والدّيمقراطية بشكل عام
- حبّ العمل
- قيم ذات ارتباط باحترام الآخرين والتّسامح معهم
- قيم ذات ارتباط باحترام شرعة حقوق الإنسان
- الانتماء إلى الوطن
- الدّفاع عن وحدة أرضه وشعبه
- الاعتزاز بالهوية الوطنية والتّراث والثّقافة الوطنيين
- الولاء للوطن
- الخضوع للقانون
- القيام بواجبات المواطن وممارسة حقوقه
- المشاركة في شؤون المجتمع المحلّي والوطني
- المشاركة في إبداء الرأي وصنع القرار وفي الانتخابات

ومع ذلك كلّه، لم تستطع مناهج 1997 في التّربية الوطنية أن تشكّل عنصر وحدة للمجتمع، ولم تساهم إلّا بإعادة إنتاج المجتمع الطّائفي، ولم تُحْدِث أيّ تغيير اجتماعي (خليفة، 2015). فضلاً عن كونها خلت من عناصر مربوطة بتاريخ الوطن (بشقّه الحديث بخاصّة) وبجغرافيته بشكل كبير، كما خلت من الإشارة بشكل وافٍ إلى تركيبة المجتمع المحلي والوطني، وكذلك تاريخ الدّول المجاورة وجغرافيتها والتّاريخ العالمي والجغرافيا العالمية ومعارف علمية وتكنولوجية... وخلت من المهارات الجسديّة (رياضيّة،...) والتّقنيّة والمهنيّة والحرفية... وأعرضت عن احترام الكفاءة في ظل تساوي الفرص بين المواطنين، وأهملت الإشارة بشكل جلّي إلى قيم ذات ارتباط باحترام حقوق المرأة والطّفل، عبر تبنّي قيم ذات ارتباط بعدم التّمييز (جندري، طائفي،...) والاهتمام بقضايا المنطقة الإقليميّة وبالقضايا العالمية في العدالة والسّلام. في حين نجد ضعفًا في التّعبير عن رموز الوطن والمحافظة على الأصالة ومماشاة المعاصرة، كما على صعيد تكوين ذاكرة جماعيّة حول الوطن.

وظلّ مناخ المدرسة العام ما بعد الحرب الأهلية حافلاً بإحياء الأعياد الدّينية من دون الوطنية، وفي ظلّ تقصير كبير في الإضاءة على تحسين البيئة الطّبيعيّة الّتي يعيش فيها المواطن، والمحافظة على البيئة الطّبيعيّة المحلّية والثّروات الطّبيعيّة والبيئة الطّبيعيّة العالمية، والمشاركة في النّشاطات التّطوّعيّة، والعمل على المساهمة في تنمية الموارد البشرية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل في مجال منتج، والمشاركة في الأنشطة ذات الطّابع العالمي، وعدم الانعزال بالنّسبة إلى العولمة.

أولًا: أيّة انتظارات من مادّة التربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة؟ بين الإسهامات الممكنة والإشكاليات المحدقة [1]

من الجدير ذكره أنّ خطّة النّهوض التربويّ في لبنان (1994) ترى في التّربية عملاً جماعيًّا شاملاً متنوّعًا ومتطوّرًا. من هذا المنظور الشّامل، من الواجب النّظر إلى "مادّة التّربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة" من حيث كونها جزءًا من كلّ؛ وتحقيق أهدافها العامّة كمادة تعليميّة من ضمن مقرّرات المنهج الرسميّ، غير محصورة بالحصص الأسبوعيّة المخصّصة لها، بل إنّ هذه الحصص هي مجرّد منطلق، فيما المادّة بغاياتها والمهارات والمواقف الّتي تبغي تنشئة المتعلّمين عليها، هي عابرة لسائر المواد من دون استثناء. كما أنّ المادّة كونها متطوّرة وتتفاعل مع تحدّيات الزّمن الحاضر ومتطلّباته، تريد اليوم الإجابة عن تحدّيات الحياة معًا، من خلال تزويد المتعلّم بالمعارف وبالمهارات وبالمواقف لمواجهة التّعصّب بسائر أشكاله، والفساد والفرديّة الرّافضة للتعاون...؛ وذلك يستتبع بطبيعة الحال، الارتقاء من التّلقين النّظريّ البحت لما يرتبط بمواطنة المسؤوليّة الفرديّة من مفاهيم ومحتويات، إلى مقاربة تفاعليّة تدرّب المتعلّمين على مهارات المواطنة "التشاركيّة" والمواقف المرتبطة بها، إذ

[1] النّص مقتبس من عمل لجنة تطوير منهج التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية في المركز التّربوي، وإن كان مؤلّف الورقة أحد أعضائها بصفة منسّق حلقة وخبير.

يشارك المتعلّم بفعاليّة في الحياة العامّة، ومواطنة "بناء العدالة"، كما يسعى المواطنون إلى استنباط الحلول للمشكلات الآنيّة بإبداع وبروح قياديّة.
إنّ الغايات أو الأهداف العامّة لمنهج مادّة التّربية هي من بين المواضيع الأقلّ إثارة للتّباينات، والأقلّ استدعاءً للتّطوير نسبيًّا؛ فنتائج الأبحاث الميدانيّة والمقارنة (أبورجيلي وخوري، 2015) تشير بمجملها إلى توجيه تطوير المادّة على صعيد المقاربات والمحتوى والطّرائق والأدوات التّربويّة وأساليب التّقويم، أكثر منه على مستوى صوغ الغايات العامّة والنّيّات الوطنيّة. وعلى الرّغم من هذا، ثمّة مسائل تطرح نفسها على المادة، فتخضع للنّقاش والأخذ والرّد، وتكون في بعض الأحيان مدعاة اختلاف في وجهات النّظر. من أهمّ هذه المسائل:

أ- مسألة قيمة الإنسان الفرد، واعتباره غاية بحدّ ذاته، له كرامته الإنسانيّة إذ يسعى إلى تحقيق ذاته وتثبيت فرادته عبر اعتراف الآخرين بحقّه بالوجود أوّلًا، وبالعيش الكريم تاليًا، في ظلّ دولة تعترف له بحقوقه المدنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والإنسانيّة.

ب- مسألة الهويّة والانتماء إلى لبنان الّذي ينطوي حكمًا على الانتماء العربيّ للبنان، كانتماء غير خاضع للجدل والمساومة، انطلاقًا ممّا حدّده الدّستور اللبنانيّ في مقدّمته[1]؛ كما يحتضن الانتماء إلى لبنان بالفعل عينه انتماءه إلى المجموعة الإنسانيّة، إذ يتبنّى مناصرة القضايا الانسانيّة المحقّة أينما طُرحت، انطلاقًا من القيم الإنسانيّة الّتي يتمثّلها.

ج- مسألة الوطنيّة والمواطنيّة، إذ لا تقتصر التّربية المواطنيّة على التّربية الوطنيّة حصرًا، المنوط بها تعزيز انتماء الفرد لوطنه والدّفاع عنه والافتخار بهويّته الوطنيّة وبكرامته وبتراثه وبتاريخه، بل تتعدّاها إلى منظومة المواطنيّة كمتمّمٍ ضروريّ، ومساند لتحقيق الوحدة الوطنيّة في المجتمعات الدّيمقراطيّة، إذ تظهر الحاجة ملحّة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، إلى إرساء عناصر المواطنيّة في المجتمع اللّبنانيّ بأبعادها كافّةً، عبر تمكين المواطنين من الاضطلاع بدورٍ فاعل في رسم معالم حياتهم الوطنيّة والمدنيّة والاجتماعيّة، ولا سيّما على صعيد المشاركة العامّة وقضايا الشّأن العامّ، وثقافة الشّفافيّة والمساءلة، ومهارات التّفكير الذّاتيّ والحوار والتّواصل الفعّال، ومهارات البحث الضّروريّة للحياة، والتّفكير النّقديّ، وصنع القرارات، وحلّ المشكلات، وتحمّل المسؤولية، والتّعامل مع وسائل الإعلام بوعي وفطنة.

د- مسألة الأصالة والتّجدّد، بالنّظر إلى المتعلّم على أنّه قوّة تغيير الواقع اللّبنانيّ عبر إتاحة المجال للأجيال الصاعدة، لتولّي مهمّة التّثاقف وإنتاج ثقافة وطنيّة مبتكرة ومبدعة، بعيدة من الموروثات السّلبيّة بعد استخلاص الدّروس من الماضي؛ وتنقية الذّاكرة الجماعيّة من الشّوائب وإغنائها بالتنوّع على أشكاله، فتجمع بين أصالة التّراث من جهة والحداثة والتّطور من جهة أخرى، لا سيما المهارات الرّقميّة، لتوليد واقع يشبه أبناء الغد، فيبنون الوطن الّذي يعتزّون به، ويفتخرون بالانتماء إليه.

[1] مقدّمة الدستور اللبنانيّ، البند ب.

هـ- مسألة إدارة التّنوّع والحياة معًا من حيث تبنّي مفهوم المواطنة الحاضنة للتّنوّع؛ فلا تبتلع الهويّاتُ الطّائفيّة الخاصّة الشّخصيّةَ الوطنيّةَ لدى المتعلّمين، بل تعزّز هذه المقاربةُ التّماسكَ الاجتماعيّ وتطوّر حيويّة المجتمع المدنيّ وتوطّد السّلام الأهليّ، عبر تيسير التّفاعلات الاجتماعيّة والثّقافيّة العابرة للطّوائف، وتأمين القدرات الإبداعيّة واتشارها على مساحة الوطن، ما يسمح بالانتقال من منطق الانصهار الّذي يسعى إلى طمس الخصوصيّات قسرًا وتهميشها من الحياة العامّة، إلى منطق احترام التنوّع، واعتباره مكوّنًا للثّقافة الوطنيّة المشتركة وعامل إثراء للأفراد والجماعات.

و- مسألة مواجهة التّحدّيات الداخليّة والأخطار الخارجيّة، الّتي تتطلّب مقاربات متقدّمة لبناء المواطن الواعي والقادر الّذي يمتلك الاستعداد للتّضحية والتّفاني لمواجهة التّحدّيات الدّاخليّة والعدوان الخارجي من أجل بقاء لبنان ووحدة أرضه وشعبه ومؤسّساته، والقادر على نسج علاقات من الودّ مع المحيط القريب والبعيد.

ثانيًا: فتح آفاق التّربية الوطنية إلى أبعد من حدود المادة الدّراسيّة

كلّ ما تحمله مادة التّربية الوطنيّة من إسهامات منوط بها مثلاً تعزيز انتماء الفرد لوطنه، والدّفاع عنه، والافتخار بهويّته الوطنيّة وبكرامته وبتراثه وبتاريخه، تتعدّاها إلى منظومة المواطنيّة كمتمّمٍ ضروريّ ومساند، إذ تظهر الحاجة ملحّة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، إلى تمكين المواطنين من الاضطلاع بدورٍ فاعل في رسم معالم حياتهم الوطنيّة والمدنيّة والاجتماعيّة، ولا سيّما على صعيد المشاركة العامّة وقضايا الشّأن العامّ، وثقافة الشّفافيّة والمحاسبة العموميّة، ومهارات التّفكير الذّاتيّ والحوار والتّواصل الفعّال، ومهارات البحث الضّروريّة للحياة، والحسّ النقديّ، وصنع القرارات، وحلّ المشكلات، وتحمّل المسؤولية، والتّعامل مع وسائل الإعلام... وذلك كلّه يتخطّى إطار مادة دراسية بعينها، ويتعدّاه ليشمل أكثر من مادة دراسية مساندة، بل يغطّي بعض النّشاطات اللّاصفّية في المدرسة وخارجها. من المواد الدّراسية المساندة، يمكن ذكر الاجتماعيات والتّاريخ والجغرافيا (بما فيها من تعريف بالحقوق والواجبات وإطلالة على منظومة القيم وعلى الإطار الجغرافي للوطن وبعده التّاريخي)؛ والفلسفة (بما يتّسق فيها من قدرات التّفكير والحسّ النّاقد ومنظومة القيم)؛ والآداب واللّغات والحضارات (بما فيها من عناصر هوية وانتماء)؛ وحتّى الرّياضيات (بما فيها من مسائل متّسقة بقدرات التّفكير والحسّ النّاقد) وعلوم الأرض وعلوم الحياة (بما فيها من مسائل متّسقة بالتّنمية والبيئة وبقدرات التّفكير العلمي ومنهجيّته وبالأخلاق). فضلاً عن الآليات والأطر الدّيمقراطية في المدرسة (بما تتضمّنه من انتخابات ممثلي الصّف والمشاركة الفاعلة في مجلس الصّف ومجلس المدرسة وقيم الحياة الدّيمقراطية)؛ والنّشاطات اللّاصفّية (وما تنمّيه من مهارات تواصلية واجتماعية)؛ والنّشاطات المحضّرة والمستثمرة في المدرسة، كالرّحلات التّربوية...

ثالثًا: تفعيل آليات الدّيمقراطية وأطرها في المدرسة

تشمل آليات الدّيمقراطية وأطرها في المدرسة انتخابات ممثّلي الصّف والمشاركة الفاعلة في مجلس الصّف ومجلس المدرسة. إنّ انتخابات ممثّلي الصّفوف محطة مهمّة في التّربية على المواطنيّة، كونها خطوة نحو الممارسة الدّيمقراطيّة في المدرسة والمجتمع، فضلاً عن كون التّلاميذ ينتظرونها ليقوموا بممارسة حقّهم في الترشّح والانتخاب. وكي لا تبقى هذه العمليّة شكليّة، يجب أن يتدرّب ممثلو الصّفوف على كيفيّة تمثيل التّلاميذ وآليات إبداء الرأي وأخذ المبادرة حيال ما يحدث في الصّفّ والمدرسة وآلية الأداء والمحاسبة. ورأى ديواي أن تكون المدرسة مكانًا مثاليًّا لبناء الدّيمقراطيّة والعمل على تنمية الحسّ النّاقد لدى التّلاميذ، وذلك من خلال الممارسة العملية لها بحدودها المشار إليها، وليس فقط الحديث عنها نظريًّا. لذا يمكن أن نصوغ كفاية تعلّمية قائمة على تحفيز آلية التّمثيل الدّيمقراطي، وممارستها في المدرسة، كما يلي: بمواجهة وضعيّة-مشكلة دالّة، وبالاستناد إلى موارد ملائمة، سيتمكّن المتعلّم من أن ينخرط بفعاليّة في آليات التّمثيل الدّيمقراطيّ المتاحة في المدرسة بوساطة عمليّة المحاورة والتّرشّح والانتخاب من ضمن أطر الدّيمقراطيّة القائمة في المدرسة: على مستوى مجلس الصّف والمدرسة. ويتفرّع عن هذه الكفاية، المعارف والمهارات والقيم والوسائل الّتي توفّر للكفاية المذكورة مواردها الضّرورية:

في المعارف:

- تعرّف مجالات الدّيمقراطية: الحرية المسؤولة، المساواة بين المتعلّمين، التّمثيل الدّيمقراطي.
- تعرّف آليات (وسائل إجراء الانتخابات) في المدرسة عبر التّرشّح والانتخاب والمحاورة والمحاسبة والممارسة الدّيمقراطية.
- تعلّم تقنيات الحملات الانتخابية: إعداد البرامج الانتخابية والتّسويق لها في المدرسة.
- تعرّف أطر التّمثيل الدّيمقراطي في المدرسة من ضمن النّظام العام في الصّف، وفي المدرسة.
- أهمّية العملية الانتخابية من منظور المواطنة الفاعلة.

في المهارات:

- تنظيم حملة انتخابية تشمل التّحضير لبرنامج عمل والتّسويق له والاشتراك بمناقشته.
- مقاربة التّرشّح والانتخاب من منظور الحقوق والواجبات.
- الانخراط في آليات التّمثيل الدّيمقراطي في المدرسة عبر التّرشّح، والانتخاب والمحاورة والمحاسبة.
- الانخراط في أطر التّمثيل الدّيمقراطي في المدرسة عبر المشاركة في نقاش/صنع القرار في مجلس الصّف/مجلس المدرسة/أندية...

في المواقف:

- تكوين رأي شخصي يميّز بين الصّداقات والخصومات على المستوى الشّخصي من جهة، والمصلحة العامة في الصّف والمدرسة من جهة أخرى.
- التّمييز بين الشّعار غير القابل للتّحقيق والفعالية.
- تقييم البرامج الانتخابية للمرشّحين.
- الانخراط في آليات التّمثيل الدّيمقراطي في المدرسة عبر التّرشّح والانتخاب والمحاورة والمحاسبة.
- احترام نتائج التّصويت والقبول بمندرجات الممارسة الدّيمقراطية.
- الانخراط في أطر التّمثيل الدّيمقراطي في المدرسة عبر المشاركة في نقاش/صنع القرار في مجلس الصّف/مجلس المدرسة/أندية...
- احترام آلية العمل الدّيمقراطية وتبنّيها كموقف حياتي.
- المساءلة المتبادلة

في الأدوات المتاحة:

- نظام انتخابي موحّد معتمد للانتخابات المدرسية
- الـ Blogs أو المنصّات الإلكترونية platforms المتوافرة على موقع المدرسة لإطلاق الحملات ومتابعتها: Moodle, Google Forms
- صندوق اقتراع شفاف
- عازل للاقتراع السرّي
- مغلفات وأوراق
- يافطات ولوحات مخصّصة لإعلانات المرشّحين داخل الصّف وخارجه
- شرعة الصف
- النّظام الدّاخلي لمجلس الصف
- النّظام الدّاخلي لمجلس المدرسة

ولا بد أن نلحظ أيضًا ورشَ تدريبٍ تهدف إلى تعريف تلاميذ المدارس إلى حقوقهم وكيفية ممارستها، والإضاءة على الآليات الّتي تُمَكِّنهم من ممارسة حقوقهم في مدارسهم بالطّرائق الدّيمقراطية، وتشجيع العمل الدّيمقراطي وتطويره بين المتعلّمين وممثّلي صفوفهم من جهة، وبين إدارة المدرسة والمعلّمين من جهة أخرى، وذلك عبر المساهمة في تدريب ممثّلي الصّفوف وإعدادهم لاكتساب المعارف والمهارات المتاحة لأداء دورهم التّمثيلي.

رابعًا: التّربية الوطنية والرّحلة التّربوية [1]

إن الوطنية والمدنية ليستا في ذاتهما بندًا محدّد المعالم على أجندة المدرسة في بنيتها

الكلاسيكية الجامدة. فتبقى هذه الأخيرة غير فاعلة في إكساب المتعلّمين الكفايات التّواصلية والاجتماعيّة المطلوبة. وهنا، تبدو استعادة نظريات عدد من روّاد التّيارات التّربوية الكبرى مهمّة، وذات دلالة، ومنهم Montaigne وRousseau و Freinet القائلين بأهمّية تجاوز هذه المشكلة من خلال العمل بين وسطَين: الأول هو التّعليم النّظامي (الكتابي والمصطنع) في المدرسة، والثّاني هو الاكتساب الفعلي والواقعي للكفايات المهارية (Sa-voir-être) ما وراء جدران المدرسة.

ليست كلّ الصفوف بأربعة جدران [2]

إنّها إذًا بداية علاقة جديدة مع المكان، تقوم على رفض تحديده مسبقًا، وعلى الانفتاح على جغرافيا الوطن كلّها. فمدرسة ما وراء الجدران تتحدّد بالتّعارض مع البنية السّكونية (السّتاتيكية) للمدرسة. إنّها تقع خارج حرم المؤسسة المدرسية. هذه المقاربة تتطلّب علاقة جديدة مع المجال بوجوهه كافة، واعتماد بنية خاصّة بحاجة إلى إعادة تعريف في حقل علوم التّربية، على ضوء هذه المقاربة. فمدرسة ما وراء الجدران ترفض كلّ تحديد مكاني، وتنفتح جغرافيًّا، بانية علاقة عضوية أوسع مع المجال بوجوهه كافة: التّاريخية، الطّبيعية والثقافية. وهي بذلك تعيد الرّبط مع الجذور/الأصول لكلمة "مدرسة"، وما كانت عليه "أكاديمية" أفلاطون في علاقتها بالجغرافيا التّاريخية والطّبيعية والثّقافية.

وفي مقارنة بين المجال المحدّد للمدرسة والانفتاح الجغرافي للأكاديمية، وهي مقارنة تشمل أيضًا التّنظيم الدّاخلي لأكاديمية أفلاطون وعلاقته بأعضاء الأكاديمية، يتبيّن أنّ المجال المحدّد للمدرسة يشمل أيضًا التّنظيم الدّاخلي وفصل المعارف وتفريعها. أمّا في المجال المفتوح كما كان الحال في أكاديمية افلاطون، فإنّ المعارف ليست مكتوبة، ولا محددة مسبقًا، ولا منفصلة عن بعضها، إنّما هو تعليم يستند على غنى الحوارات النّاتجة من تعددية الآراء. بهذا المعنى، لا يمكن حسبان أفلاطون كرائد من روّاد المؤسسات المدرسية الكلاسيكية، فهو لم يحضّر البتة معارف نظامية يريد تعليمها، ولا هو أعطى يومًا دروسًا تحت شكل تعليم متتابع ومنتظم. (Baltes, 1993).
وعليه، فالطّريق المعتمد من قبل أغلبية المؤسسات المدرسية الحالية، لا يندرج في التّقليد الّذي أرسته الأكاديمية، إنّما على العكس منه تمامًا...

[1]. للمزيد، مراجعة دراستنا: خليفة، علي. (2013). "مدرسة ما وراء الجدران: تأثير بيداغوجيا الرّحلة التّربوية على اكتساب الكفايات التّواصلية والاجتماعيّة للتّربية المدنية" في مجلة "الأبحاث التّربوية" الصّادرة عن كلية التّربية في الجامعة اللّبنانية (2013)، (باللّغة الفرنسية). العنوان الأصلي

Khalifé, Ali. (2013). «Une Ecole extra-muros: l'impact de la pedagogie du voyage sur l'acquisition des competences communicationnelles et sociales du civisme», In Recherhes pedagogiques, 23/2013. pp.45-73.

المراجعة النقدية للدراسة المذكورة، مع تعريبها جزئيًا، واردة في: عبد المسيح، سيمون (2014). التّقرير النّهائي لمراجعة أدبيات التّربية على المواطنية 2016-2000. الهيئة اللّبنانية للعلوم التّربوية.

[2]. مراجعة: خليفة، علي (2019) "ليست كلّ الصفوف بأربعة جدران" في صحيفة الأخبار، عدد (3779).

رحّالةٌ على طريق التّعلّم... متعلّمون على طريق الرّحلة

يمكن مطابقة مسير الرّحالة الّذين مشوا على طرائق المعرفة والتّعلّم مع مسير المتعلّمين اليوم الّذين ينبغي عليهم أن ينطلقوا، بموازاة تعلّمهم النّظامي، في طرق الرّحلة. فالرّحالة الجغرافيون سعوا وراء المعرفة للتّعليم وللتّعلّم، وبهذا المعنى فهم روّاد المتعلّمين اليوم. ومن هؤلاء الرّحالة ماركو بولو (Marco Polo) الّذي مشى على طريق الحرير من أجل معرفة الشّرق الأقصى وأقانيمه وتراث شعوبه وعلومهم وحرفهم، إذ كانت رحلاته موضوع تعليم وتعلّم بعدما كتب مشاهداته، وما حفظه...

وكذلك ابن بطوطة الذي يعدّ من كبار الرّحّالة أيضًا، فقد سعى من وراء رحلاته إلى تعميم ما استكشفه من علوم ومعارف...

وعلى خطاهما في الاستكشاف والمعرفة هناك مفكّرون وفلاسفة تربية يحاولون فتح المدرسة على الجغرافيا التّاريخية والطّبيعية والثّقافية للأرض، لبناء تعلّم كلّ فرد، ومن هذا الهم ولدت البنية الخاصة للـ "الصّف – الرّحلة" (La classe-voyage) والتّربية المرتبطة به.

البنية الخاصّة للـ "الصّف – الرّحلة"

ما هي هذه البنية؟ إنّها تلك الّتي يتمّ بناؤها حول مشروع تربوي متعدّد الاختصاصات تساهم فيه عدّة مواد تعليمية، ليس من خلال الميادين الخاصة أو العابرة للمواد، إنّما من منظور العمل المتعدّد المواد في إطار عمل فريقي، ويتمّ تتويجه برحلة. فنحن بحاجة إلى صفّ مزروع في الجبل، وفي الصّيف والرّبيع. نحن بحاجة إلى صفّ أخضر، وفي الشّتاء إلى صفّ الثّلج، ومع المتعلمين في الصّفّ الثّانوي الأوّل نصير بحاجة مثلاً إلى صفّ صناعة العطور، يتوّج مجهوداته التّعلّمية في زيارة لإحدى مناطق جنوب فرنسا المشهورة بصناعة العطور... فتتركّز الأعمال الصّفّية، قبل الرّحلة، على موضوعات مختلفة بحسب المواد الدّراسية: دراسة أزاهير الشّر لبودلير في الأدب، واستخراج العطور في الكيمياء والنّسب والمقادير في الرّياضيات... فيتمّ تقسيم الصّفّ إلى مجموعات، ويبحث التّلاميذ في موضوعات من خلال الموسوعات والكتب والشّبكة العنكبوتية تمهّد للرّحلة... وهكذا.

انطلاقًا من هذه الأفكار، يمكن التّعمّق في تأثير تربية الرّحلة على اكتساب الكفايات التّواصلية والاجتماعية للمواطنة من قبل المتعلمين، من خلال أنماط عمل مبتكرة، وأشكال تعلّم خاصّة في مناخ مدرسي غير مصطنع.

أمّا الإشكالية الّتي يمكن أن ينعقد حولها العمل، فتكون كالآتي: إلى أيّ حدّ يمكن لأنماط الأعمال المنفّذة في إطار بيداغوجيا الرّحلة تشجيع اكتساب الكفايات التّواصلية والاجتماعية للمواطنة؟ إذ يتبيّن للمنخرطين في مقاربة كهذه، أنّ البنى المتعلّقة بتربية الرّحلة تشجع على اكتساب الوظائف التّواصلية للتّربية المدنية، مثل التّجريبية، والرّوح النّقدية، وثقافة التّفكير الذّاتي، وكذلك الوظائف الاجتماعية مثل المشاركة والمسؤولية. وعلاوةً على ذلك، تحرّك الرّحلة التّربوية عوامل لها تأثيرها الواضح في نتائج التّلاميذ، في المواد المرتبطة

بالتّربيـة الوطنيـة والتّنشئة المدنيـة.

تعـدّ الصّحيفـة السّـردية للرّحلـة إحـدى الأدوات البحثيـة المهمـة المسـتخدمة لتقييـم اكتسـاب الكفايـات المدنيـة مـن قبـل المتعلّميـن عـلى قاعـدة دراسـة الأثـر عـلى التّصـورات الاجتماعيـة لديهـم. فتصيـر الرّحلـة ومحطاتهـا وأمكنتهـا التّاريخيـة والصّناعيـة والطّبيعيـة، مسـار تعلّـم إذ تتعمّـق الرّوابـط بيـن المتعلميـن، ويكتشـفون أهمّيـة التّعلّـم بأنفسـهم.

وخـلال الرّحلـة تعقـد عـدّة حصـص، بحسـب مـا يسـتجدّ مـن مواضيـع يوميـة تتطلّـب الوقـوف عندهـا، وفاقًـا لمقاربـة الـ GEASE؛ أي "مجموعـة التّدريـب عـلى تحليـل الوضعيـات التّربويـة"، إذ تتشـكّل كلّ حصـة مـن أربـع مراحـل: عـرض الوضعيـة، التّقصّي والمسـاءلة، التّفسـير، والاسـتجابة. وفـي هـذه الحصـص يتـمّ غالبًـا اسـتحضار مواضيـع حسّاسـة تفـرض حضورهـا بنتيجـة احتـكاك المشـاركين فـي الرّحلـة مـع بعضهـم بعضًـا، ومـع بيئـة غيـر مألوفـة لديهـم بالضّـرورة. ومـن خبرتنـا فـي هـذا المجـال، نسـترجع مواضيـع تمّـت إثارتهـا مـن قبـل المشـاركين، كلبـاس النّسـاء المسـلمات، ومسـألة "الحـلال" و"الحـرام" فـي مـا يتعلّـق باللّحـوم المذبوحـة عـلى الطّريقـة الإسـلامية وتوافرهـا مـن عدمـه، وتأثيرهـا فـي العلاقـات الاجتماعيّـة (الطّعـام خيـارٌ فـردي ولكـن الاجتمـاع عـلى الطّعـام موجـبٌ اجتماعـي، تنـاول الغـداء والعشـاء فـي الرّحـلات: وقـتٌ للتّغذيـة أم فرصـة للتّشـارك؟)...

عـلى الرّغـم ممّـا تثيـره هـذه المجموعـات مـن أجـواء، تتبيّـن النّتيجـة الإيجابيـة لهـذه الحصـص لجهـة تشـجيع الوظائـف التّواصليـة والاجتماعيّـة للتّربيـة المدنيـة. ويتبيّـن أيضًـا أنّ الموضوعـات المختـارة مـن قبـل المتعلميـن هـي المـواد القاعديـة للتّربيـة عـلى الكفايـات المدنيـة، فالموضوعـات الحسّاسـة والموجـودة خـارج المنهـج تشـكّل الميادين الّتـي ينبغـي تركيـز تربيتنـا عليهـا، انطلاقًـا مـن "تصـوّرات" التّلاميـذ حولهـا...

خامسًا: التّربية الوطنية وبيداغوجيا المشاريع المتعددة الاختصاصات

تتعـدّد مبـادرات التّربيـة الوطنيـة ومقارباتهـا، وتتوسّـع حـدود كلّ منهـا لتشـمل مواضيـع متنوّعـة وأبعـادًا لا تخلـو مـن التّعقيـدات، وتتطلّـب اكتسـاب المعـارف والكفـاءات والسّـلوكيات والقيـم.

يقـول الحـاج (2017) فـي معـرض مداخلتـه فـي الهيئـة اللّبنانيـة للعلـوم التّربويـة حـول التّربيـة عـلى المواطنـة البيئيـة والتّنميـة المسـتدامة إنّ التّربيـة عـلى المواطنيـة ببعديهـا المتعلّقيـن بالبيئـة وبالتّنميـة المسـتدامة يؤكّـدان أنّهـا مفهـوم كلّـي "يتوجّـه إلى الفـرد بـكلّ جوانبـه وأبعـاده عـلى مسـتوى الدّرايـة (درايـة العيـش والفعـل والمشـاركة والاسـتشراف). هـذا هـو مفهـوم "التّربيـة عـلى الشّـيء" الّـذي يشـكّل رافعـة أساسـية لتغييـر المفاهيـم والتّصرفـات".

يتابـع الحـاج (2017): "تشـكّل التّربيـة عـلى المواطنيّـة مسـارًا تعليميًّـا وتعلّميًّـا وسـيع الأفـق

يدعو إلى اعتماد نهج شمولي ومتعدّد الاختصاصات ويروّج للتفكير النّاقد والخلّاق على مستويات المنظومة التّربوية كافة. ويشكّل النهّج التّربوي المعتمد على المشاريع المتعددة الاختصاصات أحد النهّج التّربوية الهادفة إلى الارتقاء بالعقليات والسّلوكيات على مستوى التّعاطي مع البيئة، إذ يشكّل "تنفيذ المشاريع" نهجًا تربويًّا ذا غاية نهائية محدّدة على مستوى المكتسبات التعّلمية وسبيلًا للتأثير بطريقة أوسع على المشروع الذّاتي الذّي يساهم في بناء كل فرد. ونظرًا إلى أنّ الفعل والفكر متلازمان لا يفترقان، "فإنّ التّجارب الحياتية الّتي يقوم بها الأفراد في هذا المجال هي أفضل محركات التعلّم" إذ يتيقّن الفرد من فائدة ما يتعلّم خلال هذا المسعى ويفقه معنى كل درس يتعلمه ويفهم مغزاه". إنّ المواظبة على النّهج التّربوي المعتمد على المشاريع المتعددة الاختصاصات يفرض إعادة النّظر كلّيًّا بالنّهج التّربوي التّقليدي لإعداد الأفراد والتّوجّه نحو التّعلّم النّاشط من أجل تطوير الكفاءات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين.

سادسًا: التّربية الوطنية وخدمة المجتمع

وردت خدمة المجتمع للمرة الأولى كمشروع متضمّن في الخطّة التّربوية الإنقاذية للنّهوض بقطاعي التّربية والتّعليم الّتي أطلقها الوزير حسّان دياب في العام 2011، تيمّنًا بالعديد من التّجارب في المجتمعات الأوروبية والأميركية الشّمالية بالتّحديد، إذ صار مفهوم خدمة المجتمع Community service متجذرًا في العملية التّربوية، وصار يشكّل ركنًا أساسيًّا منها، وعاملاً في تقويم أداء الطّلاب والتحاقهم في بعض الدّراسات الاجتماعيّة.

وفي تسويغه لمشروع خدمة المجتمع، يلفت دياب إلى أنّ المطلوب "خطوة متقدّمة على طريق تعزيز وتعميم مفهوم التّربية على المواطنة، وتنمية الحسّ المدني والاجتماعي وترسيخه لدى التّلامذة، ليصبح في ما بعد عادة يومية وممارسة سلوكية تخفّف من الانقسامات الحاصلة داخل المجتمع اللّبناني، وتحدّ من ميل كلّ فئة إلى البقاء داخل حدودها الضّيّقة". ويضيف دياب (2012): "هذه الخطوة تعيد التّوازن إلى قلب المجتمع اللّبناني الصّغير، وتدفع بأبنائه من الفئة العمرية 18-15 سنة إلى القيام بأنشطة تخدم الإنسان والبيئة، وتعزّز لديهم الشّعور بأهمّية العيش المشترك والاندماج الاجتماعيّ والبيئيّ، وتخفّف من حدّة الانتماء الدّيني والمذهبي على حساب الانتماء الوطني والإنساني."

وقد صدر المرسوم رقم 8924/2012 المتعلّق بتطبيق مشروع "خدمة المجتمع" في مرحلة التّعليم الثّانوي في المدارس الرّسميّة والخاصّة، بدءًا من العام الدّراسي 2013-2012. ومن أهدافه: "تصحيح السّلوكيات السّلبية المكتسبة لدى النّاشئة الّتي باتت تهدّد تماسك المجتمع اللّبناني"، و"تحويل الانتماء الوطني للشّباب إلى ممارسات معاشة تعزّز الانصهار الوطني وتخفّف من الانقسامات"، و"محاكاة ما هو معمول به في البلدان المتقدّمة حيث خدمة المجتمع ضرورة للقبول في الجامعات".

وأورد المرسوم المذكور أعلاه موجبات لاعتماد خدمة المجتمع، منها:

1.صار لبنان بأمسّ الحاجة إلى مبادرات جريئة ومتقدّمة، تمتدّ على مساحة الوطن، وتعزّز الشّعور بأهمّيّة ثقافة المواطنة والعيش المشترك والاندماج الاجتماعي والوعي البيئي، وتخفّف من حدّة الولاء الطّائفي والمذهبي على حساب الانتماء الوطني والإنساني.

2.أضحى ضروريًّا تصحيح السّلوكيّات السّلبيّة المكتسبة وتصويبها على مدى السّنوات الماضيّة من جانب النّاشئة في العقدَين الأخيرين، والّتي أصبحت تهدّد تماسك المجتمع اللّبناني، وتسهم في تغيير الكثير من مرتكزاته القيميّة والمدنيّة والاجتماعيّة.

3.ضرورة تعميم ثقافة التّطوّع بالمبادرة تجاه خدمة الآخرين من خلال قناعات ذاتية تُبنى لدى التّلامذة بالممارسة الصّفّيّة واللاصفيّة، إن في داخل المدرسة أو في خارجها، ما يعكس نقاءً وفرادة في شخصيتهم كأفراد ومواطنين ينتمون إلى المجتمع بقيَمه المختلفة الاجتماعية والمدنية.

4.بات ملحًّا اتّخاذ خطوة تعيد التّوازن إلى قلب المجتمع اللّبناني، وتدفع بأبنائه من الفئة العمرية بين 18-15 سنة إلى القيام بأنشطة تخدم الإنسان والبيئة، وتعزّز لدى هذه الفئة الحسّ بالمسؤولية والتّفاني في خدمة المواطن والوطن.

وتنصّ المادة الثّالثة من المرسوم على المجالات البيئية والصّحّية والاجتماعيّة والتّربوية وغيرها من الأعمال الخدماتية ذات الطابع العام، وفي تفصيل هذه المجالات:

- البيئة (تشجير، حملات نظافة، تدوير نفايات...)
- الصّحّية (خدمة المرضى والمسنين، مكافحة الأوبئة، حملات توعية...)
- الاجتماعيّة (خدمة اجتماعية، التّطوع،...)
- التّربوية (التّعاون مع الأقران، مخيمات كشفية، دعم مدرسي...)، وغيرها من الأعمال الخدماتية ذات الطّابع العام.

وتحدّد المادة الرّابعة من المرسوم توقيت ساعات تنفيذ الأنشطة المتعلّقة بالمشروع بموجب تعاميم تصدر عن الوزير، بناء على اقتراح المركز التّربوي للبحوث والانماء، إذ يقوم التّلميذ في خلالها بتنفيذ خدمة ذات طابع عام يتمّ اختيارها بالتّشاور ما بين إدارة المدرسة والفريق المشرف على تنفيذ المشروع والتّلامذة المعنيين، بما يتلاءم مع الحاجات والضّرورات والإمكانات المادية والبشرية.

إنّ خدمة المجتمع تصبح من المتطلبات الإلزامية للتخرج من المرحلة الثانوية في القطاعين العام والخاص، إذ يتوجب على التلميذ ان يعمل بمعدل 60 ساعة خدمة، موزعة على سنوات المرحلة الثانوية الثلاثة، الأمر الذي يشمل عشرات الاف التلاميذ الثانويين وينتج عنه اكثر

مـن مليـون سـاعة مـن الأعمـال الخدماتيـة ذات الطابـع العـام، مـا يحقـق تغييـرًا نوعيًّـا لـدى الناشئة ويعـزز التوجه نحـو التطوع والحس بالمسؤولية والتفاني في خدمة المواطن والوطن. وبهـدف حسـن تطبيـق المشـروع، تقـوم الـوزارة مـن خـلال المركـز التّربـوي للبحـوث والإنمـاء بإعـداد الأدلـة التّربوية، وبرامـج التّوعيـة العائـدة للمشـاريع المتعلّقة بخدمـة المجتمـع، وتدريـب الكـوادر التّعليميـة اللّازمـة فـي الثّانويـات الّتـي سـتتولّى متابعـة المشـاريع المتصلـة بخدمـة المجتمـع، وتحضيـر النّصـوص التّوجيهيـة والتّنظيميـة ذات الصّلـة.

وعلى صعيد الوسائل، فإنّ الوزارة تعمل من خلال المركز التّربوي على إعداد:

- الأدلة التّربوية
- برامج التّوعية العائدة للمشاريع المتعلّقة بخدمة المجتمع
- تدريـب الكـوادر التّعليميـة اللّازمـة فـي الثّانويـات الّتـي سـتتولّى متابعـة المشـاريع المتصلـة بخدمـة المجتمـع
- تحضير النّصوص التّوجيهية والتّنظيمية ذات الصّلة

عن دليل مشروع خدمة المجتمع

علـى الرّغـم مـن الملاحظـات حـول قـرار تفعيـل مشـروع خدمـة المجتمـع ومـا رافقـه مـن لغـط[1]، يقـدّم دليـل خدمـة المجتمـع تفاصيـل إجرائيـة مهمّة حول سـاعات خدمـة المجتمع، لناحيـة تنفيذها فـي المدرسـة وتنظيمهـا فـي سـاعات التّخطيـط والتّحضيـر والمناقشـة أثنـاء الـدّوام المدرسـي، وسـاعات الخدمـة الفعليـة خـارج الـدّوام الرسـمي للمدرسـة وسـاعات التّوثيـق والتّقييـم.

وتوسّعت مجالات خدمة المجتمع وفاقًا للدليل المذكور بشكل ملحوظ لتشمل:

- **المجـال الاجتماعي/الاقتصـاديّ:** الّـذي يهـدف إلى تحسـين واقـع فئـة مهمّشـة مـن النّسـيج المجتمعي (تقديـم خدمـات تحسّـن مـن نوعيـة حيـاة العجـزة فـي دور العجـزة وفـي مؤسسـات الرّعايـة الاجتماعيّـة؛ وتنفيـذ مشـاريع لـذوي الاحتياجـات الخاصّـة، تأهيـل منـازل الفقـراء؛ تأهيـل السّـجون؛ التّفكّـر حـول جـذور الفقـر والتّهميـش والانحـراف وإطـلاق مبـادرات خلّاقـة للتّخفيـف مـن وطأتهـا وغيرهـا). فضـلاً عـن تحسـين المسـتوى الاقتصـادي للفئـات المسـتهدفة مـن خـلال تأميـن الفـرص، (العمـل التطوّعـي مـن خـلال إعـادة تصنيـع الشـمع للنحّاليـن وتجهيزهـا، والمشـاركة فـي جمـع المحاصيـل الزّراعيّـة وتوضيبهـا، كالمسـاعدة فـي قطـاف الزّيتـون وغيرهـا).

- **المجـال المدنـي – الحقوقـي:** الّـذي يهـدف إلى التّوعيـة علـى الحقـوق عامـة منهـا: (الحقـوق

[1]. القرار 607/م/2016 يُسقط ربط ثقافة خدمة المجتمع بتعزيز «التّماسك الاجتماعي والانصهار الوطني» كما ورد سابقًا في القرار 4/م/2013، إذ غابت هذه العبارة كليًّا في القرار الأخير وحلّت محلّها عبارة «المواطنة التّشاركية والمبادرة المسؤولة»... مع العلم أنّ وثيقة الوفاق الوطني تربط التّطوير التّربوي بتعزيز "الانتماء والانصهار الوطنيين" بالتّحديد. في حين تعدّ مؤسسة أديان أنّ الانصهار «خطرٌ» وبأنّه يقوم «على أساس ذوبان الجميع في بوتقة واحدة»، وتحاكي أدبيّاتُها العقلية المتوجّسة من تغليب المصلحة العامة وموجبات الوحدة الوطنية على الخصوصيات الطّائفية والإفراط في التّعبير عنها في المجال العام.

المدنيـة، الإنسـان، الطّفـل، المـرأة وغيرهـا) وسـبل المطالبـة بهـا.

• **المجـال البيئـيّ:** الّـذي يسـعى إلى حمايـة البيئـة، وزيـادة الوعـي حولهـا، والعمـل عـلى تعميـم الثّقافـة البيئيّـة مـن خـلال مبـادرات محليّـة (حمـلات نظافـة فـي البلـدات والأحـراج، والتّشـجير والعناية بالحدائق العامة، وتنظيف الشّاطئ ومجاري الأنهر، وتدوير النّفايات الورقيّة، وإعادة تدويـر الزّيـت، والمشـاركة في مخيّمات بيئيّة، وتنظيف ينابيع القرى، والقيام بحملات توعية المجتمع المحلي حـول ضـرورة المحافظة عـلى البيئة وغيرهـا).

• **المجـال الصحّـي:** الّـذي يهـدف إلى تحسـين الوضـع الصحّـي للمجتمـع مـن خـلال تحسـين المعـارف والمفاهيـم حـول النّواحـي المختلفة للصّحة، بزيـادة الوعـي حـول ضـرورة المحافظة عـلى الصّحّـة الفرديّـة، والعامّـة (حمـلات توعيـة حـول مضـار التّدخيـن ومخاطـر المخـدرات، ومطالبـة البلديّـات والفاعليّـات بإنشـاء معامـل تكريـر لتنقيـة الميـاه، والقيـام بحمـلات إحصـاء صحّـي للأمـراض المزمنـة بهـدف التّوعيـة وغيرهـا).

• **المجـال التّربـوي:** الّـذي يسـهم بالدّعـم التّربـوي (تنفيـذ برامـج الدّعـم المدرسـي فـي المـواد كافـة، تزويـد المتعلّميـن بخطـط إدارة الوقـت وإدارة الـذّات لمسـاعدتهم عـلى رفـع تحصيلهـم الدّراسـيّ، وترتيـب تجهيـزات المكتبـة المدرسـية، والعمـل التّطوّعـي فـي المكتبـات العامـة وغيرهـا).

• **المجـال الثّقافـي والتّراثـي:** الّـذي يهـدف إلى نشـر النّشـاطات الثقافيّـة، ويشـجّع عـلى تعميمهـا بيـن جميـع أفـراد المجتمـع، والتّعريـف بـالإرث الوطنـي والمحافظـة عليـه (تسـليط الضّـوء عـلى العمـل التّراثـي مـن خـلال توثيقـه وأرشـفته وغيرهـا).

• **المجـال الفنّـي:** الّـذي يسـهم فـي نشـر الفنـون، ويبـرز أهميّتهـا التّاريخيّـة والمعاصـرة فـي المجتمـع، ويعمـد إلى إبرازهـا عـلى حقيقتهـا (تنظيـم المعـارض والمناسـبات الفنيّـة الجامعـة وغيرهـا).

• **المجـال السّـياحيّ:** الّـذي يسـاعد في إبـراز المعالـم السّـياحيّة وتطويرهـا، والتّعريـف بمسـارات السّـياحة الرّيفيّـة أو البيئيّـة أو الدّينيّـة (تكريـس الوقـت لوضـع مطويّـات أو تطبيقـات عـلى الهاتـف المحمـول لهـذه الغايـة وغيرهـا).

• **المجـال الرّياضـيّ:** الّـذي يخـدم أهدافًـا اجتماعيّـة مـن خـلال النّشـاطات الرّياضيّـة (تنظيـم نشـاطات رياضيّة وترفيهيّة تهدف إلى تحفيـز الشّـباب ذوي الانتمـاءات المختلفة عـلى الاختـلاط، وتمتيـن العلاقـات والصّـلات بيـن المناطـق المختلطـة وغيرهـا).

ونـرى أنّ المجـال المدنـي – الحقوقـي يمكـن إبـرازه أكثـر وتركيـز العمـل عليـه، إذ اتّخـذت الدّولـة

اللّبنانية عددًا من الإجراءات والمبادرات الّتي ترمي إلى تحقيق حماية أفضل لحقوق الإنسان من ضمنها ما هو مؤسساتي وما هو تشريعي، بيد أنها تستحقّ المتابعة أكثر لرصد حالات الانتهاكات الّتي تتعرّض لها منظومة حقوق الإنسان في سياقات اجتماعيّة وثقافيّة متنوّعة.

وممّا عملت عليه الدّولة من إجراءات ومبادرات تستحقّ المتابعة [1]:

• إعداد مشروع قانون يهدف إلى استحداث مديرية عامة لحقوق الإنسان في وزارة العدل.

• إنشاء قسم حقوق الإنسان في المفتشية العامة لقوى الأمن الدّاخلي، وتشكيل لجنة من ضباط قوى الأمن الدّاخلي للتّخطيط الاستراتيجي وحقوق الإنسان.

• إنشاء اللّجنة الوطنية لشؤون المرأة اللّبنانية في العام 1995، عملاً بقرارات المؤتمر العالمي الرّابع للمرأة في بينجيغ. والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللّبنانية (قانون رقم 720 بتاريخ 1998-11-5)

• إصدار مرسوم حظر استخدام الأحداث ما دون الـ 16 سنة في أعمال خطرة (1995)

• إنشاء المجلس الأعلى لحقوق الطفل في العام 1994 في إطار وزارة الشّؤون الاجتماعيّة، وكذلك الهيئة الوطنية لشؤون المعوّقين (1993). والهيئة الوطنية الدّائمة لرعاية شؤون المسنين (1999)

• إقرار قانون حماية النّساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري (قانون رقم 293 بتاريخ 2014-5-7)

• تأسيس اللّجنة النّيابية لحقوق الإنسان ضمن مجلس النّواب اللّبناني، وهي تقوم بالعمل التّشريعي والرّقابي ودراسة مشاريع واقتراحات القوانين المحالة إليها من قبل الحكومة والنّوّاب، ورفع التّقارير والاقتراحات بشأنها بهدف تعزيز حقوق الإنسان في لبنان مدنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا.

• في الحقوق الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصّة حدّد القانون اللّبناني (رقم 2000-220) الحق بالحصول على الخدمات الصّحّية وإعادة التّأهيل (المادة 27)، ونصّ على الحقّ ببيئة مؤهلة (المادة 33)، وعلى الحقّ بالتّنقّل (المادة 44)، والحقّ بالسّكن (المادة 55)، والحقّ بالتّعليم والرّياضة (المادة 59)، والحقّ بالعمل وبالتّقديمات الاجتماعيّة (68). هذا وقد صدر،

[1]. مقتبس من عساف، وردية. (2017). دليل التّربية على حقوق الإنسان، دورة إعداد المدرسين المتمرّنين في كلية التّربية في الجامعة اللبنانية.

في سنة 2009، مرسوم (رقم 2214) يتعلّق بالإجراءات والتّدابير اللّازمة لتسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصّة في الانتخابات النّيابية والبلدية. كذلك، صدرت البطاقة الشّخصيّة للمعوق، وتلاها بطاقة الموقف الخاص بالأشخاص المعوقين حاملي هذه البطاقة. (2015)

• في نيسان 2014 تمّ إطلاق دليل المدارس الدّامجة لذوي الصّعوبات التّعلمية ليكون أداة في أيدي الأهالي الّذين يعاني أولادهم صعوبات تعلّمية، ويحتوي الدّليل أسماء وعناوين المدارس المختصّة والجمعيات غير الحكومية الّتي توفّر مساعدة التّلاميذ ذوي الحاجات الخاصّة وتقديم الخدمات لهم.

خلاصة

على الرّغم من الاتّفاق الوطنيّ على إقرار كتب مدرسيّة موحَّدة لمادّتي التّربية الوطنيّة والتّنشئة المدنية والتّاريخ، على ما نصّ اتفاقُ الطّائف، فقد جرى إقرارُ منهج مكتوب للتّربية

الوطنية والتّنشئة المدنية، بينما لم تفلح المحاولات على مدى ربع قرن لإنتاج منهج مكتوب للتّاريخ، وفاقًا للمنهج الرسميّ لمرحلة ما بعد الطّائف.

إنّ هناك فجوات في منهاجَي التّاريخ والتّربية الوطنية والتّنشئة المدنية، وخصوصًا في ما يتعلّق بغياب عناصر الوعي السّياسيّ (على سبيل المثال القضية الفلسطينية ومقاومة العدو الصّهيوني في منهج التّاريخ، وأيضًا التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية)، وغياب الوعي المدني وقيم التّضامن الاجتماعي وقبول الآخر وصنع القرار الدّيمقراطي عند المتعلّمين في منهج مادة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية. كما أنّ أفكار المواطنية والهوية المدنية في المناهج لم تنعكس إلّا بشكل ضعيف في الكتب المدرسيّة للتّربية الوطنية والتّنشئة المدنية والتّاريخ. وعليه، فالتّرابط بين الهوية الوطنية ومفاهيم مثل الدّيمقراطية والحرية والتزامات المواطنية والمشاركة السّياسيّة، والأفكار ذات العلاقة مثل الإنصاف وسلطة القانون والعدالة، فلا يتمّ تناولها إلّا نادرًا. وعلاوة على ذلك، ففي حين يجري تدريس المتعلّمين هذه المفاهيم، إلّا أنّه لا يُطلب منهم المشاركة في نشاطات تُتيح لهم اكتساب المهارات اللّازمة لممارستها في إطار ديمقراطي. لذا، هناك أهمية فتح المدرسة على آليات الدّيمقراطية وأطرها عبر الانتخابات الطّلابية وفتح منهج التّربية الوطنية على الأنشطة اللّاصفية والمشاريع المبتكرة للتّربية الحديثة (رحلة تربوية، المشاريع المتعددة الاختصاصات، خدمة المجتمع).

المراجع والمصادر

أبو رجيلي، سوزان عبد الرضا وخليفة، علي (2019). "المدرسة بين مفهومَي التّجديد والإصلاح. تجارب عالمية في الإصلاح التّربوي على النّطاق الواسع" في الإصلاح التربوي ومساهمته في تمهين الفرقاء التّربويين. بيروت: دار البنان.

الجمهوريّة اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربويّ للبحوث والإنماء، مناهج التّعليم العام وأهدافها: تعميم رقم 33/م/97 تاريخ 1 آب 1997، تفاصيل محتوى منهج مادة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية.

الجمهورية اللّبنانية، وزارة التّربية الوطنية والشّباب والرّياضة، المركز التّربوي للبحوث والإنماء، كتب التّربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة (بيروت: شركة الناشرين اللبنانيين، 2002-1998).
بيضون، بثينية؛ خليفة، علي؛ فخر الدين غادة وحماده، نايلة (2020). "فلسطين في المنهج اللّبناني للتّاريخ والتّربية الوطنية". مجلة الآداب.

خليفة، علي (2015). "سيرورة التّربية المواطنية في مناهج التّعليم العام: منذ إعلان دولة لبنان الكبير حتّى اليوم"، ورقة منشورة في "المدرسة في مجتمعات ما بعد الصّراع: واقع وتحدّيات"، الأعمال الكاملة لمؤتمر المركز الدّولي لعلوم الإنسان – الأونيسكو، ص. 94 – 120.

خليفة، علي (2017). "الصّراع على التّربية زمن انتظار التّسويات السّياسية (2013 – 2017)" في مجلّة الحياة النّيابيّة، فصلية تصدر عن المديرية العامة للدّراسات والمعلومات في المجلس النّيابي (المجلد ١٠٥) ص. 33 - 42.

خليفة، علي (2019) "ليست كلّ الصّفوف بأربعة جدران" في صحيفة الأخبار، عدد (3779)
عبد المسيح، سيمون (2018) تدريس التّاريخ في الثّانوية. مسارات البنائية الاجتماعيّة. سلسلة ديداكتيك التّاريخ. بيروت: منشورات المركز الإقليمي للتّوثيق والدّراسات التّاريخية والسّياسية والتّربوية.

المرسوم 10227 تاريخ 8 أيّار1997، منهج مادّة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية، ص 733-713.

المركز التربويّ للبحوث والإنماء (1997) سلسلة كتب التّربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة من السنة الأولى الأساسيّ حتّى السّنة الثّالثة الثّانويّ.

المركز التربويّ للبحوث والإنماء (1997). مناهج التّعليم العام وأهدافها.

الهيئة اللّبنانية للعلوم التّربوية (2011) "تعلّم مادة التّاريخ وتعليمها: دروس من لبنان وللبنان"، أعمال المؤتمر الثّالث للهيئة اللّبنانية للعلوم التّربوية (تحرير رؤوف الغصيني، ريما كرامي وباسل عكر)، الكتاب السّابع.

وزارة التّربية الوطنية والشّباب والرّياضة (1999). دليل المعلّم للتّقييم: التّربية الوطنيّة والتّنشئة المدنيّة.

Khalifé, Ali. (2013). «Une Ecole extra-muros: l'impact de la pédagogie du voyage sur l'acquisition des compétences communicationnelles et sociales du civisme», In Recherhes pédagogiques, 23/2013. pp.45-73.
Lemaire, R. (1968) L'Histoire en question.

النّدوة الثانية

تدريس التّاريخ والمواطنية والمدنية وفرص التّطوير التّربويّ

الدّكتور علي خليفة

5 تشرين الثاني 2020

عطاف بزّي (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

تعلّمنا أنّ السّياسة إذا دخلتْ شيئًا أو مكانًا تفسده، وتؤثّر فيه سلبًا، وهذا الأمر يجعلنا نطرح السّؤال الّذي يتبادر دائمًا إلى أذهاننا: لماذا لم يتمكّنوا من توحيد كتاب التّاريخ في لبنان؟ ولماذا لا يتمّ الرّبط بين المواطنة، والتّربية والسّياسة والتّاريخ والكتاب الموحّد؟ هذه كلّها إشكاليات لن تنتهي؛ فقبل توحيد كتاب التّاريخ يجب أن نشعر أنّنا نمتلك وطنًا موحّدًا، ويجب أن يتوحّد أبناؤه. وسأحاول في هذه النّقطة أن أكون موضوعية وإن غلبتني العاطفة بالتّأكيد، فمن الصّعب جدًّا أن لا يعثر الإنسان على تاريخه، وأن لا يتعرّف إليه بشكلٍ موضوعيٍّ، علمًا أنّ معظم تاريخ العالم لم تُكتبْ قصصه بشكل موضوعيّ وصحيح، فبعضها ورد بمواضيعه الحقيقية وبعضها الآخر تمّ التّعديل عليه، إلّا أنّه في لبنان نحن بحاجة إلى معرفة تاريخنا اليوم، خصوصًا ما حصل في العام 1975 وما عايشه أهلنا الّذين يحكوا لنا ما جرى في ذلك العام ولكن للأسف لم يُكتب حتّى الآن، **ونظنّ أنّنا ولكن نحن عنا ما عما نحكي تاريخ قرون لا ورا نحن عما نحكي هلق، يعني اللي خلق ب 75 بيفكر أهله جازوه...**

أنا أتوقّع من وجهة نظري الخاصّة نظرًا إلى أنّني تغرّبت عن وطني وسافرت سنوات طويلة، وشاهدت الكثير الكثير، وعدت إلى لبنان لأرى التّشتت هو نفسه، بأنّنا للأسف لم نتمكّن من تحقيق التّوافق بيننا، وربّما لن نتفّق أبدًا إذا استمرّ التّفكير عينه. والسّؤال الآن سأطرحه إلى الدّكتور الّذي أخبرنا بأنّه من الصّعب في الفتوحات العربية والخلاف الدّائر حولها أن تُذكر سيرة أدهم خنجر وصادق حمزة ورفاقهما، فهناك من يتكّلم عليهم بأنّهم مقاومون، بينما الطّرف الثّاني يحسبهم قطّاع طرقٍ. فكيف ذلك؟ كما أنّك تكلّمت على القضية الفلسطينية، وأرجو عدم التّحسّس هنا، وأخذ الموضوع من وجهة نظر طائفية، فمنزلنا يحوي طوائف عديدة، وأديانًا مختلفة، وأنا متزوّجة من طائفة مختلفة. ولكن لماذا ترى جهة معيّنة أنّ مجزرة صبرا وشاتيلا هي مجزرة وحشية، بينما الجهة اللّبنانية الأخرى الّتي نعيش معها تعدّ هذه المجزرة طبيعية فرضتها الحرب الّتي جرت آنذاك؟ ولماذا نستمرّ في القول إنّ المقاومة الّتي حررت الأرض إرهابية، بينما الطّرف الثّاني وهم لبنانيون أيضًا، يعدّون دخول العدو الإسرائيليّ إلى لبنان عبارة عن مشروع سلام؟ فلذلك، أقول للدّكتور علي خليفة المحترم كيف سنتفّق على كتاب تاريخ موحّد، إذا لم نتفّق على وطن؟!

ج. د. خليفة

أوّلًا ما دخلت السّياسة في أمر إلّا وأفسدته. للحقيقة، إنّ ورقتي عن التّاريخ والتّربية في ضوء السّياسة وتوجّهاتها؛ أي أنّنا نتحدّث عن السّياسة الممارسة في الجامعات وبالأوراق الّتي نكتبها، وهي ليست سياسة الأشخاص الّتي نراها، بل هي سياسة القضايا، وهذا ما نقصده تحت عنوان السّياسة؛ أي وكما عرّفها الفلاسفة اليونانيون بالشّأن العام، وليس قضايا الأشخاص.

للأسف، إنّ السّياسة عندنا هي سياسة زواريب، وهي سياسة مصالح، وهي ليست سياسة قضايا تجمع، وإنّما سياسة مصالح صغيرة تفرّق وتعبث بالأرض والتّربية وتوجد الفساد. ولكن هذا الأمر لن يمنعنا من رؤية الحقيقة ورؤية خياراتها الّتي تطرح على طاولة التّطوير

التّربوي، وهي خيارات جيّدة بامتياز، ولكن بالنّسبة إلى تعريف السّياسة هي سياسة القضايا، وليست سياسة المصالح.

عطاف بزي (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

مداخلة: لماذا لا يتمّ توحيد كتاب التّاريخ؟ ولِمَ لا نتفّق على كتابٍ موحّدٍ؟ ولِمَ لا يتوحّد المجتمع بشكلٍ كبير؟

في الحقيقة، هناك خاصية معيّنة لكتاب التّاريخ، وهي لا توجد في لبنان فقط، ولا في العالم أجمع، وهي تكمن في التّعامل مع التّاريخ على أنّه معرفة من الماضي؛ أي أن تقديمه لا يكون كما يُراد أن يقدّم خدمة لمصالح آنية، بل كما حصل لأنّنا نرغب في دراسة تاريخ واحد. والأسئلة الّتي تراود ذهني الآن والّتي ترتبط بالموضوع: إذا وقف التّاريخ على الماضي ولم يكتب التّاريخ الجديد، فلماذا سندرسه؟ هل يجب أن نستعيد التّاريخ لنقدّمه وفاقًا لتوجّه ما وخدمة لمصالح قائمة وقضايا موجودة، خصوصًا أنّ هذه المصالح والقضايا تتلاءم والتّوجّهات الخاصة العريضة أم يهمّنا القضايا الكبيرة الّتي تندفع مع الشّعوب وتعزّز هويّتها وانتماءها؟

للأسف الشّديد هذا الأمر ليس موجودًا في لبنان، لأن عناصر الوحدة الوطنية غير متوفّرة بحدودها الدّنيا، والشّخص عينه يمكن أن يكون بطلًا عند فريق وخائنًا عند فريق آخر. كما أنّ الشّخص عينه قد يكون قاطعَ طريقٍ من جهة ومن جهة أخرى شخصًا محوريًّا في واقع المجتمع وتطوّره، لأنّ مجتمعنا قائم على ولاءات متنوعة ومختلفة، وهذه بحدّ ذاتها تشكّل إشكالات متعدّدة.

الأمر يحتاج إلى الاتفاق على سردية واحدة لكتاب التّاريخ، وهذا ما سيدفع ثمنه بتحقيق عناصر الوحدة الوطنية في المجتمع، بينما تربويًّا هناك خيار آخر بأن لا يُكتب التّاريخ حكاية أو قصّة، بل أن يعرض ما جرى من خلال مستندات وصور وملامح لمراحل تاريخية، ليستنتج منها الطّلاب والمتعلّمون ما حصل، عبر عرض وجهات نظر مختلفة حول موضوع ما. وهكذا، يمكن أن نتعرّف إلى تاريخنا، ودراسته، إضافة إلى بناء مهارات المواطنة الفاعلة عند المتعلمين. وإحدى هذه المهارات تمكّن عدم حفظ المعلومات والأحداث، إنّما استخدام العقل من أجل التّحليل وانتقاد آراء ومواقف معيّنة، وعرض مواقف الأفرقاء السّياسيين الّذين يندمون على مواقف معيّنة اتّخذت سابقًا أو قرارات تمّ أخذها في ما مضى.

س: عبد المسلماني (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

بالنّسبة إلى التّاريخ، كنت أريد التّكلّم على أشياء كثيرة، ولكن زميلتي عطاف بزّي تكلّمت بها، ولها كلّ الشّكر على الكلام الحلو والجميل.

نحن لم نعد نتفق على حاضرنا د. خليفة، فمجرد سماع خبر ما يتغيّر بين ليلة وضحاها، وكلّ واحد يخبرنا إيّاه بطريقة مختلفة، علمًا أنّ التّاريخ يجب وضعه من أجل معرفة الحقيقة التّامة، ولكي يعرف الجيل الحاضر ما جرى في الماضي. فالتّاريخ ثقافة وإنجازات، ولكن للأسف نحن نعيش في بلدٍ لا نتفق فيه على شيء، كما ذكرت زميلتي عطاف، فهناك أبطال شوّهت سمعتهم، فهم من جهة أبطال ومن جهة أخرى خائنون.

لقد ذكرت سابقًا إنّ التّاريخ يكتبه المنتصر، وأودّ الاستماع إلى رأيك بشفافية: "هل يطبّق هذا الأمر في لبنان أم لا"؟

ج: د. خليفة:

للحقيقة، إنّ كتاب التّاريخ وفاقًا لتوجهات المنتصر يعني واقعة نراها، ويمكن تلمّس انعكاسها على هذا الحقل الّذي يختلط فيه التّربوي والسياسيّ من دون أدنى شك. وهذا ينسحب ليس فقط على التّاريخ السّياسيّ، بل أيضًا على التّاريخ الاجتماعيّ والتّاريخ الثّقافيّ، وحتّى على التّاريخ الدّيني. أنا أودُّ أن أطرح على مسامعكم سؤالًا: لِمَ ثمّة مواضيع تحضر في منهج التّاريخ ومواضيع تغيب لمجرد أنّك اخترت الحديث عن هذا الموضوع وإهمال موضوع آخر؟ إذًا أنت مَن يجب عليه نقل الصّورة كلّها، لا الصّورة الّتي تتناسب معك، فعندما تخسر لن يسمح لك في أن تختار ما يناسبك.

مَن يربح هو الأقوى، هو الّذي يعزّز ويقدّم معرفة تاريخية على معرفة أخرى. بالإضافة إلى هذه المسألة، فالقوي يفرض وجهة نظره لأنّه يريد حسب النّموذج الوظيفي الّذي تكلّمنا عليه إنتاج المعرفة، كما يريد أن يدعم أرضيته، ويبحث عن شرعيته في التّاريخ، ويدعم هذه الشّرعية بشكل مستمر، لكي يضمن من خلالها استمراريته.

بالإضافة إلى هذا التّوجه عند القوى في كتاب التّاريخ، هناك ما يخدم المصلحة الآنية للسّلطة السّياسية القائمة؛ أي أنّ هناك لعبة نفعية في الحقيقة، أحيانًا يكتبها القوي ولكن يكتبها المنتفع أيضًا الّذي يستطيع تأمين تمويل كبير لكي ينتج كتبًا. عندها تأتي النّخب الاقتصاديّة وتستميل السّلطة السّياسيّة لأنّها أحضرت المال لها لكي يعمل الفاعلون التّربويون مع بعضهم بعضًا ليقدّموا منتجًا تتضافر فيه جهود السّلطة السّياسية والنّخب الاقتصادية والفاعلين التّربويين.

إذًا خلاصة، وكإجابة عن سؤالك، التّاريخ يكتبه المنتصر قطعًا ولكن أيضًا يكتبه المنتفع.

عبد مسلماني:

هل يمكننا إعطاء مثل يشبه ما يدّعيه الإسرائيليون بالمحرقة الّتي حصلت في ألمانيا، فهل يوجد شيء يؤكّد هذا الموضوع أو هم قد كتبوا هكذا لكي يستفيدوا حتّى الآن ويحصلوا على المال؟

ج: د. خليفة:

ثمة عناصر تاريخية لا يمكن نكرانها حول اضطهاد اليهود في أوروبا، وهذا الاضطهاد الّذي تعرّضوا له نحن ندفع ثمنه لأنّ الشّعب اليهودي مضطهد من بلدان كثيرة تحت مشروع سياسيّ خاص بالصّهيونية، لذا يعمدون إلى اضطهاد شعوب أخرى أسوة بما عاشوه من اضطهاد، لا بل هم يستلهمون من هذه العناصر ويعملون على تغذيتها وجعلها فعلًا تفوق مثل ما ذكرت ما كان يحصل واقعيًّا، خدمة لهذه المقاربة الفعلية الّتي تحدّثنا عنها بأنّه سوف يكتب التّاريخ المنتفع. وبالتّالي، أنا أوافق على ما تفضّلت به حيال هذا الآخر.

إنّ الأجندة الصّهيونية في المنطقة وما تستجره من أموالٍ ضخمة تغيّر ملامح السّردية،

ويعدّ أهمّ مثال يحتذى به هو الرّواية التّاريخية المغلوطة الّتي تتبنّاها الحركة الصّهيونية من أجل أن تخرج شعبًا وتسقطه إسقاطًا على أرض، وتطرد ساكني هذه الأرض منها قطعًا.

عبد مسلماني:
أين تاريخ المقاومة الوطنية؟! أين هي من التّاريخ الآن؟! الأجيال الصّاعدة حاليًا الّتي تعيش في منطقة أخرى وتنتمي إلى طائفة مختلفة لا يعرفون شيئًا عن التّحرير، ولا عن الانتصار. أين الحق في ذلك؟

د خليفة:
ثمّة تغييب كامل للوعي السياسيّ لا سيما في ما يتعلّق بموضوع التّطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، ومع وعي الحظر الصّهيوني. فقد ذكرت في مسار العرض أنّ سنة 1990 يعدّ المحور غائبًا حول القضية الفلسطينية، وبالتّالي، فإنّ طلابنا لا يعرفون شيئًا عن الحركة الصّهيونية ونشأتها والقضية الفلسطينية والحروب الإسرائيلية العربية وحركات المقاومة والحركات المسلمة الّتي قامت بوجهها. هم لا يعرفون شيئًا أبدًا عن هذا المحور؛ فهو مغيّب تمامًا، وقد أعادته الوزارة منذ سنين تحت ضغوط جمعيات ومنظمات أهلية نجحت في ذلك لكي يدخل إلى التّعليم، كما نجحت أن تدخله في التّقييم، فقد ورد في الامتحانات الرّسمية لصف التّاسع للمرة الأولى منذ سنين سؤال حول القضية الفلسطينية والحركة الصّهيونية.

عبد مسلماني:
عفوًا دكتور، هل يمكن القول إنّ الكيد السّياسيّ هو الّذي يكتب التّاريخ؟
دكتور خليفة: ما قلته سليمًا، لأنّ بورصة المصالح تلتقي بين ثلاثة أقطاب هي السّلطة السّياسية والنّخب الاقتصادية والفاعلون التّربويون المولجون إمّا ببناء المناهج، وإمّا بتأليف الكتب.

س: حسين يونس (ماستر في معهد العلوم الاجتماعية وطالب في كلية علم النّفس)
لديّ ثلاثة أسئلة:
1. رؤية التّاريخ ونظرته نسبية وسنعطي مثالًا حيًّا للتّوضيح: نذكر الحرب الأهلية اللّبنانية، توصيف الحرب الأهلية أو ما ذُكر بالتّاريخ، فقد عرضت كلّ فرقة وجهة نظرها، فإذا أردنا الذّهاب عند جماعة القوات أو عند الاشتراكية أو إلى ما هنالك، فكلّ واحد سيعرض رواية مختلفة عن الآخر، لذا لن نصل إلى تاريخ موحّد. فكيف يمكننا كتابة تاريخ بطريقة علميّة وموضوعيّة في ظلّ هذا المعيار النّسبي القائم على أنّ كلّ واحد يظنّ الحق معه فقط؟!

2. بالنّسبة إلى الوطنية: نحن في لبنان، نعيش التّقسيم الجغرافي السّياسيّ، فكلّ منطقة لها سيطرة حزبية معيّنة، وهذه المناطق تكرّس من خلال مدارسها، حتّى لو كانت المدارس رسمية، كما تكرّس منهجيتها، وفكرها في كلّ منطقة. هذا الأمر يؤدّي إلى غياب الوطنية

عند اللّبنانيين كلّهم، وإذا أردنا طرح الأمثلة الحيّة؛ فيُمكن ذكر مدارس المهدي(عج) لأنّها درّست أحد الطّلاب في مدارسها اللّغة الفارسية، والأكثر صعوبة ما يجري في كسروان أو البترون فهم يدرّسون إحدى الشّخصيات السّياسية. إذًا، في ظلّ هذه المنهجية كيف سنصل إلى تحقيق الوطنية؟

3. التّاريخ والعولمة: يُلاحظ عندنا الكثير من الشّباب لا يهتمّون بالتّاريخ، على الرّغم من أنّه بمثابة الهوية وبمثابة الحضارة. كما لا يمتلك الجيل النّاشىء الاهتمام بالتّاريخ في ظلّ العولمة والثّورة التّكنولوجية الّتي تجري، فالاهتمام ينحصر أكثر في مواضيع وسائل التّواصل الاجتماعي من فايسبوك إلى انستغرام وما إلى هنالك من برامج تكنولوجية مختلفة.... ولكن كمنهج تاريخيّ لا يمتلك أحد أيّ اهتمام تجاهه. فهل العولمة غيّرت التّاريخ عند الشّباب اللّبنانيّ؟

ج: د. خليفة

سؤالك الأوّل: كيف يمكن أن نكتب التّاريخ ضمن تنوّع هذا المشهد الكبير، واختلاف السّرديات بسبب المكونات المختلفة والجماعات المتعدّدة؟

للحقيقة، الجواب سيكون بعرض نقطتَين لا ثالث لهما، فإمّا نذهب إلى الحد الأدنى في كتابة التّاريخ عبر تحقيق نوع من التّفاهمات حول سردية موحدة، يتّفق عليها الجميع، لأنّ هذه المقاربة سوف تسقط حكمًا فهي نقاط ينادي عليها طرف ويرفضها طرف آخر، وهذه يُمكن أن تكون مقاربة لا تخدم على المدى البعيد.

أمّا المقاربة الثّانية فهي مقاربة الحد الأقصى؛ أي أنّك تستغني عن تأمين التّربية الموحّدة (عبر الاعتذار) مثل الواقع اللّبناني اليوم. والاتّفاق على السّردية الموحدة الّتي قد تكون صعبة، أو تحتاج إلى الانتظار الكبير، لأنّ منهج التّاريخ الحالي كُتِب منذ خمسين سنة ولم يتغيّر. نحن الآن ندرس في المدارس منهجًا لم يتغيّر منذ خمسين سنة، وهو يعود إلى المناهج التي وضعت في العام 1971، ومنذ ذلك الوقت لم يتمّ وضع منهج تاريخ جديد متّفق عليه، كلّ ما نراه فعليًّا مجرد محاولات متعثّرة.

لذلك، سمّيته تاريخ التّعثّر في كتاب التّاريخ الموحّد في لبنان، فإذًا عندما نتمكّن من مقاربة الحد الأدنى لتأمين هذا المشترك سنذهب إلى مقاربة الحد الأقصى. ولكن عندها يجب أن نستغني عن السّردية الموحّدة؛ أي يجب أن يكون لكلّ جماعة وجودها من خلال مستندات ومواثيق ونصوص تاريخية، وما يُعرض على الطّلاب ستكون قصصًا سردية، إذ يجب عدم إخبارهم بما جرى، بل أن يقوموا بأنفسهم باستخراج التّاريخ من خلال مستندات واحتمالات كثيرة، وهذه تعتمدها العديد من المجتمعات التّعدّدية.

على سبيل المثال في سويسرا نراها منقسمة إلى ما يُسمّى بـ "الكونتونات"، فكلّ واحد لديه تاريخه الخاص، ويُمكن أن يعلّم التّاريخ في أكثر من كتاب، إذ لا يوجد كتاب موحّد للتّاريخ، وهذا ما نجده في العديد من المجتمعات الفيدرالية أيضًا، إذ تذهب في هذا الاتجاه.

وتكمن نقطة الضّعف في هذه المقاربة بأنّها لا تتوخى أن تحقّق التّربية عملية الوحدة

والاندماج والانصهار في المجتمع. ويمكن أن تكون المشكلة في تكريس الانقسامات أكثر مما هي قائمة. هنا ننتقل مباشرة إلى سؤالك الثّاني الّذي هو في الحقيقة يؤكّد أنّ لدينا مجتمعًا واحدًا، وعندنا مجموعة مجتمعات تشبه إلى حدٍ ما بعيد الجزر المنعزلة الواحدة عن الأخرى، بسبب تحديد ما ذكرته فئات مدارس كل واحد منها يعمل باستقلالية تامّة، ويخضع لحرية التّعليم الّتي تكلّم عليها الدّستور اللّبناني في المادة العاشرة من دون التزام بالمقابل لأيّ من التزامات تحقيق الوحدة والاندماج الاجتماعي. وهنا نسأل: ما الحل؟
بكلّ بساطة، وبرأيي الشّخصي، وهذا ما يقترح للنّقاش. كيف يمكن العمل على إعادة هيكلة المدارس إسوة بإعادة هيكلة المصارف الأخرى؟
هناك مشكلة في تقسيم المدارس، وفي أن يكون هناك مدارس مسيحية فقط، ومدارس إسلامية فقط، ومدارس لا تحفّز الاختلاط، ومدارس تفرض وجهات نظر معيّنة على طلّابها. هذا النّظام التّعليميّ كلّه في الحقيقة هو الّذي أنتج هذا النّظام الاجتماعيّ، وما يعانيه، وهو الّذي يعمل تحت مظلة النّظام السّياسيّ.
هذه القصص كلّها مرتبطة ببعضها، وأنا أتفق معك بأنّه يجدر إعادة هيكلة النّظام التّعليميّ ونظام المدارس في لبنان أسوة بهيكلة المصارف والنّظام الاقتصادي المالي القائم، حتّى تكون مخرجات هذا النّظام التعليمي أكثر نجاحًا وأفضل على مستوى تحقيق عناصر الوحدة الوطنية وتأمين الاندماج الاجتماعي.

س: السّيدة إكرام الرّاعي (دبلوم في علم اجتماع المعرفة – الجامعة اللّبنانية - صيدا)
أكثر ما يستوقفني بالنّسبة إلى موضوع التّاريخ، هو عندما درسنا مادة علم الاجتماع في السّنة الأولى، عندها طلب منّا الدّكاترة أن نكتب بحثًا أو صفحة عمّا كانوا يعلمّوننا إيّاه لأنّه يجب أن نتجرّد من ذهنيتنا حتّى نحصّل المعرفة الحقيقية الموضوعية والخالية من الذّاتية. إذًا، لا يُمكن أن نتكلّم على تاريخ موحّد، هذا التّاريخ الّذي تعدّ جذوره غير صحيحة، وفيه الكثير من الذّاتية، فكلّ واحد وضع ما يُلائم تفكيره، ورفض ما لا يعجبه. لذا، يمكن القول إنّ هذه الجذور التّاريخية مريضة، ولن تنتج شيئًا جيّدًا، فما هي الثّمار الّتي ستنتجها؟ بالتّأكيد ستكون ثمارها عقيمة، وغير صالحة.
وهنا يحقّ لي أن أسأل عن هذه الشّجرة المتعلّقة بالمعرفة التّاريخية العقيمة، كيف يمكن تصليحها في ظلّ هذا الوضع السّياسيّ الّذي وصلنا فيه إلى أكثر مرحلة صعبة على المستويات كافة؟ وكيف يمكن أن يتمّ صناعة أو تأليف معرفة تاريخية حقيقية للعودة إليها عند الحاجة إلى معرفة جيل عنده مواطنة؟ كيف؟

ج: د. خليفة:
المشكلة لا تتعلّق في نظام المعرفة التّاريخية، بل من وجهة نظري أيضًا لا تتعلّق في مسألة المعرفة الحقيقية وتمييزها عن المعرفة غير الحقيقية.
أنا برأيي، المعرفة هي دائمًا منحازة، وليس ثمة معرفة حقيقية، لأنّها تقدّم أمرًا، وتخفي أمرًا آخر لأنّها محدودة. كما ليس ثمّة معرفة محايدة أو معرفة حقيقية، على الرّغم من أنّه هناك معرفة علمية ومعرفة اجتماعية، وهناك صور وتمثّلات اجتماعية تتعلّق بالمعرفة

والحقيقة.
هناك معرفة توضّح الحق ولا تعلو أي معرفة أخرى عليها. فهي خيار منحاز تمامًا، وهي ممكن أن تكون أداة إيديولوجية في يد السّلطة السّياسية القائمة، إذ من غير الممكن أن تكون دائمًا كما هي. لأن كما قلنا سابقًا نحن نقدّم معرفة ونخفي معرفة أخرى، وهذه المعرفة غير المحدّدة، إذ صارت حكمًا نتيجة هذا العرض معرفة غير محايدة، والمشكلة لا تتعلّق بالمعرفة التّاريخية، بل هي كيف نضع هذه المعرفة التّاريخية لمجتمع ما، خصوصًا أنّها في المجتمع اللّبناني لا تعمل، لأنّه لا يوجد كتاب تاريخ موحّد، فالسّلطة السّياسية كانت منذ أيام الطّائف واليوم لم نعد نعرف ما يجري، فالطّائف ما زال دستورنا، ولكن هل نطبّق هذا الدّستور؟ لست أدري. إذًا، كان من المفترض أنّ يكتب هذا النّص الّذي سنأخذه في كتاب تاريخ موحّد، ولكن يتبيّن لنا أنّهم يهتمّون في العمل على ثلاث مناطق لإنتاج الكهرباء وثلاثة معامل بالتّوزيع على أساس المثالثة. ولكن أين نحن مثلًا من وحدة المجتمع سواء في قطاع الطّاقة أو في قطاع التّربية؟!
إذا، لم تعد هذه المعرفة التّاريخية تخدم غايات هذا المجتمع لتوحيده، لأنّه لم يكتب كتاب تاريخ موحّد، وكأنّنا نقول هذا المجتمع غير قابل للتّوحيد وفاقًا لسردية تاريخية تدعم الاندماج والانصهار الوطنيّ.
دعونا نبني مهارات عند المتعلّمين؛ مهارات التّفكير الذّاتي، والتّفكير النّقدي لديهم، من خلال ما ذكرناها عبر مقاربة الحد الأقصى ببناء المعرفة التّاريخية الّتي لا تحتاج إلى سردية، بل إلى تحليل مستندات. أي أنّنا لم نعمل بالسّياسة بشكل صحيح، ولم نشتغل بالتّربية بشكل صحيح أيضًا، وهذه هي خلاصة إشكالية التّاريخ في لبنان، فلا البيانات الوزارية تطبّق ولا الدّستور يطبّق، ولا السّلطة السّياسية عملت شيئًا قريبًا أو بعيدًا موازيًا، ولا تربويًا، ولا عرضنا البديل.
كما أنّ هناك قضايا مهمّة، مثلًا محور القضية الفلسطينية الّذي تمّ تعليق العمل فيه حينًا، وحينًا آخر عُمل فيه، إذ ما زلنا حتّى اليوم ندرس عن ولي عهد النّمسا وأسباب اندلاع الحرب الكبرى، ونقف عند الحرب العالمية الثّانية، ثم نتكلّم قليلًا على كلّ دولة عربيّة. نحفظ التّاريخ، ثمّ نسمّعه في الامتحانات الرّسمية. كأنّنا نضحك على أنفسنا، فما هذا النّظام التّعليمي الفارغ والّذي يؤدّي إلى إنتاج متعلّمين لبنانيين غير قادرين على التّفكير؟ وفي مقارنة بسيطة بالمستوى القياسي والاختبارات العالمية وسأعطي أمثلة: Teens-piza بعدة دورات لم يتمكّن بعض الطّلاب اللّبنانين من البرهنة عن اكتساب مهارات عليا في التّحليل والتّفكير، بل هم مستوعبات لمعلومات منتقصة، ومهمشة من كلّ حدب وصوب، وتخدم تشبث هذه السّلطة القائمة والمنتفعين منها بمراكزهم، لكنّها لا تبيّن ملامح المتعلّم كما يجب.
كما يُقال في التّربية يُقال أيضًا في التّاريخ، وفي المدنية الوطنية حقيقة.

إضافة من السّيدة إكرام:

من الممكن أنّني عرضت مفهوم المعرفة بشكله العمومي، ولكن المقصود فيه ما يتعلّق بالتّاريخ. فكلّ ما قلته يؤكّد أنّ كلّ إنسان تسيطر العادة على فكره ووفاقًا لدائرته الخاصة

يفهم ويذهب صوب الاتجاه الّذي يريده، وكأنّه لا يمكنه الخروج من هذه الدّائرة. وأنا لا أتكلم على شخص واحد، بل على كلّ إنسان، وأعتقد قد فهمتم قصدي، فنحن نمتلك في السّياسة أمورًا غريبة، فمن هذه النّقطة، يجب تغيير كتاب التّاريخ تغييرًا جذريًّا في عقولنا أولًا قبل أن يكون في جلساتنا. وشكرًا.

س: سوزان ذياب (خريجة معهد العلوم الاجتماعية)

ما ختم به الدّكتور سأبدأ به، في ما يتعلّق بالتّحليل الحلو الّذي قدّمته الدّكتورة فاطمة عز الدّين إذ كانت في محاضراتها تشتغل على تحليل هذا الأمر، وهو ما ينقصنا صراحة في الجامعات، وحتّى في المدارس، إذ كيف نحلّل الأمور؟ وكيف ندرسها بطريقة المفهوم الثّابت ونشتغل على أساسه؟

بالتّأكيد، نحن نمتلك التّحليل والحفظ عند الأغلبية، نتكلم على كتاب التّاريخ الّذي ما زال موجودًا، وتوحّدوا عليه، ولكن ما أُقِرّ من قبل السّياسيين، فإذا أردنا التّكلّم على كتاب التّاريخ علينا التّكلّم على الدّستور؟ فهو قد علق مرّتين، في وقت انتداب فرنسا للبنان، وعندما صار هناك دولة لبنانية. فهل يُعقل أن لا يُعلّق العمل عليه ويضعه لبنانيون؟ فهو ما زال مأخوذًا من الدّستور الفرنسي، المادة الثّالثة.

هذا الأمر غير مناسب، وغير جيّد بحقّ الوطن المُحرّر. فهو نال استقلاله، ولكنّه ما زال يعتمد دستورًا اعتُمد وقت الانتداب، والأمر الغريب أنّ هناك مادة في الدّستور اللّبناني تقول إنّ لبنان ذو وجه عربي؛ فعن أيّ أمّة عربية نحن نحكي؟، هذا يخصّ كتاب التّاريخ وما نتكلّم عليه.

هل يمكن إعادة كتابة الدّستور من جديد؟ المادة 95؟

ج: د. خليفة:

هل أنتِ من دعاة مؤتمر تأسيسيّ؟

قد يكون ذلك حاجة ملحّة للنّظام السّياسي القائم، ولكن دستور الطّائف يعني الجمهورية الثّانية، وقد حسم بأمر الهوية العربيّة للبنان، وقد اقتضى التّوضيح. فالمادة 95 تغيّرت، لأنّها تتناول توزيع وظائف الفئة الأولى على الطّوائف، بانتظار إنشاء هيئة إلغاء الطّائفية السّياسية.

سوزان ذياب:

نحن لدينا كتاب للتّاريخ وكتاب للتّربية، علمًا أنّنا قلنا إنّ كتاب التّاريخ لم يتّفقوا عليه، والسّؤال لِمَ لا يضعون كتاب التّاريخ منذ الانفكاك عن العهد العثماني حتّى الانتداب وصولًا للحرب الأهلية؟ وليضعوا السّيئات والحسنات، على سبيل المثال ماذا استفدنا من الحرب الأهلية، من دون ذكر أسماء لأشخاص قد يكونون أبطالًا عند فريق وخائنين عند فريق آخر، فهم لن يتّفقوا، وهذا الأمر من المستحيلات.

د. خليفة: يمكن أن يتّفقوا على الحد الأدنى، وأنا أدعم رأيك.

سوزان ذياب:

كما أنّنا وصلنا إلى الطّائف وما بعد الطّائف، فهل هي أهم للطّلاب الحديثين الّذين لم يتعرّفوا إلى تاريخهم؟ أنا ماذا أريد إذا عرفوا أنّ ولي عهد النّمسا قد قُتِل، هذه معلومات عامة جميلة كمعرفة، ولكن الأهم من ذلك أن يعرفوا معلومات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وتنمويّة. إذًا علينا أن ننمّي في هذا البلد اقتصاد المعرفة والمعلوماتية والتّكنولوجيّة.

د. خليفة:

أنا أضمّ صوتي إلى صوتك حتّى يكون هناك تاريخ سياسي، وأيضًا تاريخ اجتماعيّ، تاريخ ثقافيّ، تاريخ فنّي، وتاريخ تراثيّ يجمع عليه اللّبنانيون على الأقل وتوضع النّقاط الخلافية خارجًا، إلّا إذا ألغيت النّقاط الخلافية كلّها، ولم يبقَ أيّ وجود لها في الدّاخل.

سوزان ذياب:

ليت ذلك يتحقّق، عندما يجلسون أمام الطّاولة، ويضعون الحسنات كلّها.

د. خليفة:

لقد جلسوا أمام الطّاولة مرّات عديدة ولكن جلستهم كانت حول الطّاولة دائمًا بموازاة البورصة السّياسية للبلد.

كيف حال الوجود السّوري في لبنان؟ وما هي التزاماته؟ فقبله كان الاحتلال الإسرائيلي يوجّه وفاقًا له، فلم يتعلّم الأولاد الّذين كانوا يعيشون قرب مناطق الشّريط الحدودي كبقية الأولاد في البلد. وفي مرحلة معيّنة من الحرب الأهلية كان هناك تاريخ محدّد لمنطقة الجبل..

سوزان ذياب:

ستكون الخطوة الأخيرة والحركة الأخيرة في ما يتعلّق بترسيم الحدود، فهل صرنا جاهزين لهذه النّقطة؟ وكيف ستكون نظرة الجيل الجديد للمقاومة عندما يبدأون ترسيم الحدود؟ وكيف ستكتب في كتاب التاريخ؟.

د. خليفة:

إذا كنتِ تطلبين إجابة منّي عن هذا السّؤال، فالحقيقة أنّني ما زلت متأمّلًا في هذا الحدث، ولا أستطيع معرفة تأثيره كلّه، إذ يمكن التّحضير لزمن سياسيّ آخر والانتقال إلى مرحلة ثانية من التّنازع بين المحاور على هذه الأرض أو إلى تبدّل بالزّمن السّياسيّ. الأسئلة كلّها مشروعة وكبيرة، والأسئلة أكثر من الإجابات الآن، لأنّ الانتظار هو وحده الباب الأساسي للولوج إلى هذه الإجابات.

لا أعرف كيف سننظر إلى هذه الأمور. هل سيتغيّر الزّمن السّياسي أم هي حقبة من حقبات هذا الصّراع الدّائر في المنطقة بين المحورَين الإيراني والأميركي؟

سوزان ذياب:
إذًا يجب أن يكون كتاب التّاريخ اللّبناني مفتوحًا ومتجدّدًا دائمًا، لأنّنا نعيش التّجدّدات بشكل مستمر، وهذا سبب الصّمود منذ ثلاثين عامًا حتّى الآن.

د. خليفة:
بالتّأكيد منذ خمسين عامًا وجد كتاب التّاريخ، وهو يعدّ من أقدم الكتب في مناهج التّعليم في لبنان، وقد حصلت محاولة تغيير له في العام 2000، لكنّها أجهضت، ومنذ ذلك الوقت لا تغيير في الكتاب، وفي ما يتعلّق بهذا الإطار.

سوزان ذياب:
تُبيّن آخر الإحصاءات الّتي جرت في لبنان في العام 1932 أنّ هناك كارثة على الأصعد جميعها.

د. خليفة:
نعم صحيح، آخر إحصاء رسمي يعود إلى سنة 1932.

حوراء الديراني: طالبة ماستر- علم اجتماع التنمية – الفرع الرابع.
سأتحدّث عن نقطتَين:
النّقطة الأولى: بما أنّ التّربية هي عامل أساسيّ في التّنمية والنّهوض الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وهي عامل أساسيّ في بناء جيل المستقبل، فمن وجهة نظري لطالما هناك مدارس طائفية ستظلّ كلّ طائفة تنقل الماضي المُراد معرفته لتلامذتها، وسيظلّ هناك هذا التشتّت. لذا، يجب إنشاء كتلة وطنية جامعة تهتمّ بإعداد مواطنين صالحين، يتمتّعون بالمواطنة، ويسعون إلى بناء لبنان يليق بطموحاتهم وغيرها من الأمور.
أمّا في ما يتعلّق بمادتَي التّربية والتّاريخ، كما سبق وذكرت دكتور أنّها مادة جامدة، ويعدّها التّلاميذ مادة قصصية أو ترتبط بالحصول على علامات، وهذه مشكلة تعانيها مادة علم الاجتماع في المدارس بخاصّة من قبل التّلاميذ. لذا، يجب تطويرالطّرائق التعليميّة (كما سبق وذكرت) ويكون ذلك عبر عرض عدّة وجهات نظر، والتّلاميذ يستنبطون استنتاجات خاصّة منها، ويرون الأقرب إلى منطقهم وعقلهم.
أمّا في ما يتعلّق بمادة التّربية، فبرأيي هي مادة تتضمّن عناوين عديدة، ومضامين مختلفة. لذا، أقترح أن تكون مادة التّربية تتضمّن محورَين يدرسهما التّلاميذ بتمعّن ليعرفوا ماهية المواطنة.

ج: د. خليفة:
أقترح يا حوراء عدم تجزئة مادة التّربية، واقتراحي هذا أبعد من ذلك لأنّنا لا نريد إضافة مواد، فهذه المادة بالتّحديد تحمل مهارات كثيرة وقدرات، فلنوزّعها خارج حدود هذه المادة،

عبر أنشطة مختلفة. لذلك، اقترحت في ورقة عملي أن نحضّر رحلات تربوية، وأن نبتعد من عرض دروس عن الدّيمقراطيّة، دعوهم يمارسون الدّيمقراطية ويطبّقونها ضمن آليات وأطر بالمدرسة.

في الحقيقة، إنّ مادة التّربية تتضمّن مواضيع كثيرة، إلى درجة أنّه يستحسن تربويًّا أن نخرج من إطار المادة الدّراسيّة ونعلّمها من خلال أنشطة.

أنا أتفق معك حول موضوع مدارس الطّوائف في لبنان بأنّها لم تعد تنتج ما يخدم مصلحة هذا المجتمع، ووصلت إلى انهيار تربويّ يمكن أن نقيس مؤشراته مثلما نقيس مؤشرات الانهيار الاقتصادي والمالي. ويكفينا أن نطّلع على نتائج طلّابنا، وخصوصًا أنّ عددًا كبيرًا منّا لا يعرف أنّ نتائجهم غير جيّدة بالخارج.

أمام هذا الانهيار في القطاع التّربوي، وعندما أقول في الخارج أقصد مقارنة مع أنظمة تعليمية أخرى على مستوى الطّلاب كلّهم. وطلّابنا يدركون معارفَ، ولكن هم غير متمكّنين من المهارات، ومن القدرات التّحليليّة.

هم في التّفكير النّقدي الذّاتي لا يعرفون الذّهاب إلى البعيد، وبالتّالي، يجب على هذه المدارس الّتي تديرها الجهات الطّائفيّة أن تعيد النّظر في عملها، وأن يصار إلى إعادة هيكلة هذا النّظام التّعليميّ؛ كما ينادى اليوم بإعادة هيكلة النّظام الاقتصاديّ والماليّ ومصارفه.

مداخلة للأستاذ محمد البسّام (مؤسسات الإمام الصدر - مدير المشروع)

لن أخبرك عن مدى سعادتي، فالمشروع كان تحت عنوان "الملتقى الثّقافي"، والآلية الأساسية فيه كانت كيف سنعرف آراء الشّباب والجيل الجديد في كيفية إدارة بلدنا بعيدًا من المحاور الأربعة الّتي صرتم تعرفونها. وبالتّأكيد، لم يكن حظّنا جيّدًا حين بدأت انتفاضة 17 تشرين، ومن بعدها كوفيد19-. وبالتّالي، أن نلتقي وجهًا لوجه_ إن شاء الله_ في نهاية المشروع إذ سيتوّج بلقاء عام يجمع الأساتذة كلّهم الّذين ساهموا، والصّبايا والشّباب كلّهم الّذين أعطونا آراءهم القيّمة. ولكن بغض النّظر عن هذه الظّروف كلّها الّتي كانت تعاكسنا، فالطّريقة الّتي انطلق فيها المشروع عبر النّدوات المنظّمة من طريق الفيديو، فإنّ ذلك يُفرّح القلب، ليس لأنّ المشروع سينجح ولكن لأنّ الأمل ما زال موجودًا في هذا البلد.

إنّ مجموعة الأصوات والمساهمات الّتي نسمع بها، إضافة إلى نظرتك في أن تكون دروس الدّيمقراطية ممارسة، والقدرة على ممارسة هذه الأفكار هذه في حياتنا اليومية والمستقبلية ستؤدّي إلى إعادة بناء بلد بطريقة نحلم بها ونستحقّها.

في الحقيقة، لم أتابع مباشرة، ولكنّني دائمًا موجود وراء السّتار، ووراء الكاميرا، وأتابع المشروع بنقاطه كلّها، وأنا متأكّد أنّه سيتحقّق يومًا ما. والنّقطة الأهم تكمن في الأثر الّذي سيتركه في ذهن كلّ واحد منّا، وفي سلوك كلّ واحد منّا، فكيف يمكن أن نصير مواطنين مسؤولين، ونمارس حقوقنا وواجباتنا بشكل موضوعيّ؟ وشكرًا للجميع على أمل اللّقاء قريبًا.

إيلي النّجّار (طالب ماستر – معهد العلوم الاجتماعيّة - الفرع الرّابع)

لدي رأيٌ خاصّ، نحن كلبنانيين لن نصل إلى وحدة، ولا يمكننا أن نحكي عن تاريخ موحّد إلاّ إذا وصلنا إلى مرحلة من الوعي الفكري. وأصرّ على كلمة "وعي فكري "، ويجب أن نحقّق روحًا وطنية عبر بنائها عند أجيالنا، وأنا من مؤيّدي مقاربة الحد الأقصى الّتي تحدّثت عنها دكتور. ولكنّني أمتلك فكرة خاصّة أو حلمًا خاصًّا فيّ، أنا برأيي كي نتمكّن من أن نصل إلى هذا الوعي، وإلى هذه الوحدة يجب في البداية التّركيز الكلّي على القطاع التّربويّ. ويجب أن نقضي على التّبعية التّربوية الّتي نعيش فيها، لدينا الكثير من المفكّرين والمتخصّصين والمثقفين الوطنيين، فأنت والدّكتورة فاطمة عزّالدين أكبر مثالَين، وأنا أتكلم صراحة، ومن كلّ قلبي لأنّ هذا الأمر يشكّل حرقة عندي.

لِمَ علينا أن نحضر مناهجَ أجنبية؟ لِمَ يجب أن أحضر متخصّصين من الغرب أو من غير الغرب، في الوقت الّذي أمتلك متخصّصين في وطني لديهم القدرة على خلق مناهج تناسب أفكارنا ووضعنا وتتوافق مع قدراتنا ومع توجّهاتنا وحاجاتنا؟

النّقطة الّتي أريد التّشديد عليها بأنّني مع إنشاء مدرسة وطنيّة، فأنا ضد المدارس الخاصّة، وأريد أن تصل فكرتي بوقت قصير، أنا لستُ بالمطلق ضد المدارس الخاصّة، ولكنني ضد القوانين الّتي أعطاها الدّستور اللّبناني بأنّ لها صلاحية مطلقة أن تعلّم ما تريد ووفاقًا لنظرتها الخاصة.

حتّى عندما صدرت قوانين مجلس النّواب بتحديد بعض المواد، لم تلتزم المدارس الخاصّة لأنّها تمتلك حرية مطلقة. إذًا، لِمَ عليّ في مدرسة خاصة أن أعلّم مادة الدّين إذا كان ابني مسيحيًّا، وعاش في بيئة مسيحية وحفظ الدّين؟ ولِمَ يجب تعليم الدّين في المدرسة الّتي من المفترض أن تكون خاصة بالتّعليم الأكاديميّ؟

إنّ الأشياء الدّينية والطّائفية يجب أن أتعلّمها في بيتي، فهي متغلغلة فيّ، ولستُ بحاجة إلى المدرسة حتّى تضيفها عليّ، لَمَ يجب على المدرسة أن تمنعني من التّعرّف إلى الآخر؟ لِمَ يجب أن أحكم على المسلم بأنّه غير جيّد إذا لم أكن أعرف شيئًا عنه، ولم أتعرّف إلى دينه؟ إذا لم تتمكّن المدرسة من إدخالي إلى التّوازن المعرفي والفكري والدّيني، وتعريفي بالدّيانة المسيحية والدّيانة الإسلامية وغيرها... فإذًا نحن أمام ثغرة يجب أن ننتبه لها. وإن عدتم إلى رأيي الشّخصي، فأنا أمنع هذا الأمر من حصوله، لأنّني مع وجود المدرسة الوطنية الّتي تبني وتنتج أجيالًا وطنية، وبرأيي مشكلتنا الأساسية في لبنان بدأت من هنا منذ انتهاء الانتداب وفتح المدارس الخاصة ومجيء الإرساليات فمنذ ذلك الوقت مَن اعتمد على هذا السّلاح يعدّ إنسانًا ذكيًّا جدًّا.

هذا السّلاح الّذي اعتمدته المدارس هو أقوى من السّلاح النّووي، والمشروع الّذي نتكلّم عليه، والحلم الّذي نحلم به كبير جدًّا، ولكن فكرتي الأساسية والبسيطة تكمن في أنّه يجب اعتماد مدرسة وطنية تخرّج أجيالًا وطنيين عندهم وعي فكريّ، وهم قادرون على الخروج من الطّائفية، ومن التّبعية السّياسية، ومن التّبعية الخارجية. كما هم قادرون أن يبنوا وطنًا اسمه لبنان. وبالتّالي، نكون قد وصلنا إلى مرحلة نستطيع كتابة تاريخ هذا البلد.

ج: د. خليفة:

أضأت على إشكالية التّعليم الدّيني في لبنان، وهذه إشكالية توازي إشكالية كتاب التّاريخ،

ويمكن القول بأنّها أكثر صعوبة بعد، إذا أردنا فتح مسألة التّعليم الدّيني وتنظيمه فقط، وفوضى التّعليم الدّيني، من يضع الكتب؟ من يعلّم؟؟ فإنّ إشكالية التعليم الديني في المجتمعات المتعدّدة أسوأ من مشكلة التّعليم، إذا كنت تعيش في بيئة صافية. فبمجرد أن تشاهد حصص تعليم دينيّ يدخل عليها صنف واحد من المتعلمين، أمّا الصّنف الآخر فيتمّ إقصاؤه أو تكون المدرسة كلّها من هذا الصنف، فهذه مشكلة بحدّ ذاتها.

إنّها إشكاليات كبيرة تطرح في مسألة التّعليم، كي نضيء عليها بشكل سريع، فبإمكاننا أن نعلّم ثقافة دينية في المدارس، وهذه الثقافة قد تكون متقاطعة مع العديد من المواد الدّراسية.

في فرنسا يدرسون الإسلام في كتاب التّاريخ، والمسيحية في فرنسا العلمانية، فمن الجيّد أن نعلّم الثّقافة الدّينية، لأنّ التّعليم العقائدي لا يكون في المدرسة، وبرأيي إنّها ليست مسجدًا وليست كنيسة، ولكن هناك واقع حال قائم قد فرض نفسه، عنوانه قوى الأمر الواقع، وما تفرضه على المشهد التّربوي، ففي منطقة إسلامية تعثرين على تعليم إسلاميّ، وفي منطقة مسيحية تعثرين على تعليم مسيحيّ، لا بل حتّى في المدارس الرّسمية.

لم تخصّص المناهج الرّسمية أيّ حصّة للتّعليم الدّيني، بل تمّ إضافة حصّة للتّعليم الدّيني، يقوم أستاذ من المرجعية الدّينية بتدريسها. ويُمكن أن يكون رجل دين لا يفقه شيئًا في التّربية، ولا يمكن أن يقدّم شيئًا باعتماد طرائق التّعليم ووسائل التّقييم.

بصراحة، أنا متحمّس أن لا يعلّم الدّين رجال الدّين بل أن يعلّمه تربويون درسوا في كليات العلوم الدّينية في الجامعات. إذًا الموضوع كبير وشائك، وبقدر إشكالية تعليم التّاريخ والتّربية المدنية وأكثر.

والتّوصية الّتي ستصدر في هذه النّقاشات ستوصّلنا إلى إعادة هيكلية النّظام التّعليمي في لبنان، على صورة هيكلية النّظام الاقتصادي المالي ومصارفه.

س: نرمين نبعة (معهد العلوم الاجتماعية – الفرع الأول)

في ما يتعلّق بموضوع التّاريخ، أنا برأيي يجب أن يُلغى ما يُسمّى بالتّاريخ لأن علامات استفهام عديدة تدور حول ما ندرسه، وحول كاتب هذه الأحداث، فهو المنتصر أو هو قد كتبها بناء على كيفية رؤيتها. لذا، أرى وجوب عدم التّقيد بهذه الأحداث الّتي تجري حاليًا لأنّها تدفعنا إلى التّفكير بكلّ شيء قد جرى من قبل إذا كان صحيحًا أم لا.

وبالنّسبة إلى موضوع الدّين أرى أنّه يجب عدم التّعمّق فيه، فقد حصل موقف معي في المدرسة منذ زمن يتعلّق بديانتي، إذ كان هناك شيخ يتحدّث في الحصة بطريقة فيها سخرية، ومنذ ذلك الوقت وأنا مصدومة من هذه الحادثة لأنّها قدّمت فكرة غير جيّدة عن طريقة تعليم الدّين. برأيي، نحن نعلّم هذا الجيل المواطنة، لذا يجب أولًا إلغاء التّذكير بالدّين، حتى نخرج من الفكر الطّائفي المزروع فينا، والّذي ولّد الحقد والكره، عندها نتمكّن من بناء جيل يريد وطنًا، ولا يريد الزّعيم أو الحزب.

س: ربى حليحل (ماستر علوم اجتماعية - الفرع الرابع - زحلة – علم اجتماع التّربية)

يعدّ الموضوع المعالج مهمًّا جدًّا لأولادنا ولمستقبل أولادنا. أليس تاريخ لبنان يعيد نفسه

في كلّ حقبة من الزّمن؟ ويعيد نفسه بالصّراعات وكلّ شيء يتكرّر كلّ فترة؟ الأمر الثّاني يهمّنا أن نركّز على شيء مهمّ ألا هو الدّور الّذي يقع على عاتق المثقفين اللّبنانيين. عندنا أنواع متعدّدة من الثقافة في لبنان، وأنا أرى أنّ العلم أقوى من الجهل بكلّ شيء، وأقوى من السّلاح. وليس الغزو الثّقافي أقوى من الغزو العسكري، وهذا الشّيء هو الّذي يتمّ العمل به عالميًّا، بينما في لبنان يتمّ العمل على الغزو الثّقافي، ثقافة الأطفال والأفراد، وطلّاب الجامعات، الخ... وهناك وجهة نظر في ما يختصّ بقيادات الطّوائف، فهم لديهم وجهات نظر يمكن وضعها في كتاب واحد من دون العمل على تأجيج الصّراعات.
فهل يمكن كتابة التّاريخ بوقائع معادية للاحتلال الإسرائيلي، من دون أن ننسى أنّ هناك أشخاصًا تعاونت مع العدو الإسرائيلي، ونحن ذاهبون إلى واقع مختلف عن الواقع الّذي عشنا فيه؟ فنحن ضد الاحتلال الإسرائيلي، والآن هناك فترة تطبيع، لذا نعيش الضّياع الكبير حاليًا.

ج: د. خليفة:

ذكرنا في المقدمات النّظرية بأنّ المعرفة التّاريخية هي معرفة إشكالية، وألاحظ بالتّساؤلات الّتي ذكرتها حضرتك هذا الأمر. فما بالك في المعرفة التّاريخية لمجتمعات مضطربة تعاني نقصًا في عناصر الوحدة كمجتمعنا؟ ونحن ذكرنا أيضًا العداء للصّهيونية ومقاومة الاحتلال كواحدة من الأمثلة، وفي أمثلة كثيرة أيضًا.
ليس ثمّة اتفاق على سردية واحدة، وفي خضم إشكاليات تعليم التّاريخ فهو مرتبط بالسّلطة السّياسية بعمل الفاعلين التّربويين، وبانتظار مجتمع، وخارطة مصالح نفعية وموازين قوى. هذا كلّه، ما نقدر على عمله في التّربية، وهو شأن آخر.
إذا أردنا فعلًا أن ننهض بكتاب التّربية، وأن نذهب إلى مقاربة _ كما ذكر السّيد إيلي نجار_ الحد الأقصى للمعرفة التّاريخية، فنحن لا تحتاج إلى سردية، وإنّما إلى استثمار مهارات المتعلمين وقدراتهم.

مداخلة - عطاف بزي:

أريد الإضاءة على نقطة ذكرها الدّكتور خليفة في ما يتعلّق بقصة "الكونتونات" وسويسرا، نعم هو محقّ، هناك في سويسرا ستة وعشرون كونتونًا، كلّ واحد فيه تاريخ، عدا عن أنّ هناك أربع لغات، لكن عندما تكون هناك لا تشعر بذلك. وهذا رأيي، وأتوقّع بأنّنا متّجهون نحو "الكونتونات"، ولنترك كلّ واحد يكتب تاريخه بمفرده، ولكن هناك ما قيل في أيّام الاتّحاد السوفياتي عن فكرة غربلة التّاريخ، ولنترك "مزبلة التّاريخ" تحاسب كلّ إنسان، وكلّ واحد يتكلم عكس ما قام به، وما ارتكبه.
أنا برأيي، لا، ومن المستحيل أن نكتب تاريخًا من دون تحديد مسؤوليات. فليحدّد كلّ إنسان، وليقل ما فعله، فليس بالإمكان كتابة التّاريخ وكأنّنا نصوّره، فهو أشبه بالكاميرا، فأنت تصوّر كلّ شيء أمامك كما هو من دون وضع مساحيق تجميل على الصّورة. وسيكون المخرج الوحيد من خلال التّوافق على تاريخ عام عندما نحدّد المسؤوليات، فلا نتيجة من دون سبب، وليكن درسًا لنا، ولغيرنا من بعدنا.

مداخلة - نرمين نبعة (معهد العلوم الاجتماعية – الفرع الأول)
بالنّسبة إلى قصّة التّاريخ هل سنصل إلى الحقيقة في ظلّ هذه الانقسامات؟ مَنْ سيقول ما جرى حقيقة أو من سيرمي المشكلة على من؟ كيف سأوثّق الحقيقة إذا كلّ واحد يدبلجها وفاقًا لفكره الخاص؟ على سبيل المثال في الحرب الأهلية إذا أردنا ذكر أحداثها مَن بدأ بها؟ ومن قتل مَن؟
سيكون هناك لغط في المعلومات دائمًا، ولا أعتقد سنصل إلى الحقيقة بشكلها الصّحيح.

د. خليفة: يجب وضع وجهة نظر الطّرفين.

نرمين: هذا تاريخ البلد الصّحيح، وكيف صارت الأحداث فيه.

د. خليفة: في الحقيقة، كانت هناك وجهتا نظر نرمين.

نرمين: أنا أعطي مثلًا، ولكن هناك قصص كثيرة وضعت عليها علامات استفهام.

د. خليفة:
إذًا علينا دعم وجهة نظر الوجهتَين لتُغيَّب الثّانية والعكس صحيح، أو فليعملوا سردية تجمع بين الاثنتين من خلال التّوافق عليها، من قبل الطّرفين، لكن عندها ستُغيّب أحداث ثانية، أو علينا الذّهاب إلى مقاربة الحد الأدنى لتأمين سردية مشتركة أو مقاربة الحد الأقصى لتأمين وجهات نظر مختلفة. إنّها دوامة المجتمعات المنقسمة على ذاتها ودوامة المجتمعات المضطربة، وواحدة من علامات هذا الاضطراب تشكيل الهوية الوطنية المدنية، تعليم التّاريخ، تعليم الدّين، وهذه هي إشكالياتنا.

مداخلة - السّيّدة مايا الجندي (لجنة المانونيت المركزية)
صراحة، أنا لم أتكلّم بشيء، فأنا أسمع كلّ الوقت، وأنا سعيدة جدًّا بالأحاديث الّتي تجري، فأنا أتعلّم منكم، وأستمع إلى أشياء حلوة جدًّا، والشّكر للدّكتورة فاطمة عز الدّين لأنّها دعتنا إلى هذا اللّقاء.

د خليفة: شكرًا لهذا التّفاعل، وشكرًا لكلّ المسؤولين القيّمين على هذا المشروع.

د. هويدا الترك

- أستاذة في الجامعة اللّبنانية - معهد العلوم الاجتماعيّة
- اختصاص تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة - موارد بشرية - رئيسة قسم التّنمية البشرية المستدامة والسّكّان في معهد العلوم الاجتماعيّة/ الفرع الخامس
- منسقّة ميدان علم اجتماع العمل في مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعيّة
- قائمقام جزين سابقًا

Hwaida.turk@ul.edu.lb
hwaida.alturk@hotmail.com

تكيّـف المـواطنيـن
مع الأزمة المعيشية والضّائقة الاقتصاديّـة في لبنـان

د. هويدا الترك

03

مُحْتَـوى البحث

ملخص

اللوائح

مقدّمة

1. تأثير الأزمة المعيشية والضّائقة الاقتصاديّة في أوضاع المواطنين في لبنان

2. آليات تكييف أوضاع المواطنين السوسيو-اقتصادية مع الأزمات الرّاهنة

3. التكيّف السوسيو-اقتصادي وتأثيره النّفسي في المواطنين

الخلاصة والتّوصيات

لائحة المصادر والمراجع

ملخّص

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع تكيّف المواطنين مع الأزمات المعيشية والضّائقة الاقتصاديّة في لبنان، لما لموضوع التّكيّف الاجتماعيّ كظاهرة اجتماعيّة من أهمية على مستوى الفرد أو الجماعة، الّذين يعانون تبعات الأزمات والنّزاعات المستمرة، الّتي جاءت كنتاج لغياب المواطنة والأطر الدّيموقراطية في البلاد؛ فتأثرت أوضاعهم السّوسيو-اقتصادية نتيجة استمرار هذه الأزمات والنّزاعات واستدامتها، الّتي دفعتهم إلى التّكيّف من أجل تأمين استمرارية حياتهم، ومواجهة تلك الأزمات الّتي تعترضهم. كما دفعتهم إلى إيجاد البدائل، واتّباع آليات وأنماط معيشية جعلتهم يتساكنون ويندمجون مع تلك الأوضاع، بهدف البقاء في بيئتهم ومحيطهم، على الرّغم من ظروفهم المأزومة. كما تجمع هذه الورقة البحثية في طيّاتها توليفًا ما بين الجانبَين النّظري والعملي، استقصينا من خلالها النّتائج بشكل أقرب ما يمكن للواقع المعيش في لبنان، وقد اتّخذنا محافظة لبنان الجنوبي كنموذج للبحث، وحدّدنا العينة بـ ٣٥٠ أسرة. وقد تناولت بالاضافة إلى الجانب المنهجي الّذي انطلقت منه، تحليلاً للجانب التّطبيقي، توصّلنا من خلاله إلى تحقيق أهدافها والتّثبت من فرضياتها، واستخلصنا أخيرًا النّتائج والتّوصيات ذات الصّلة بالبحث.

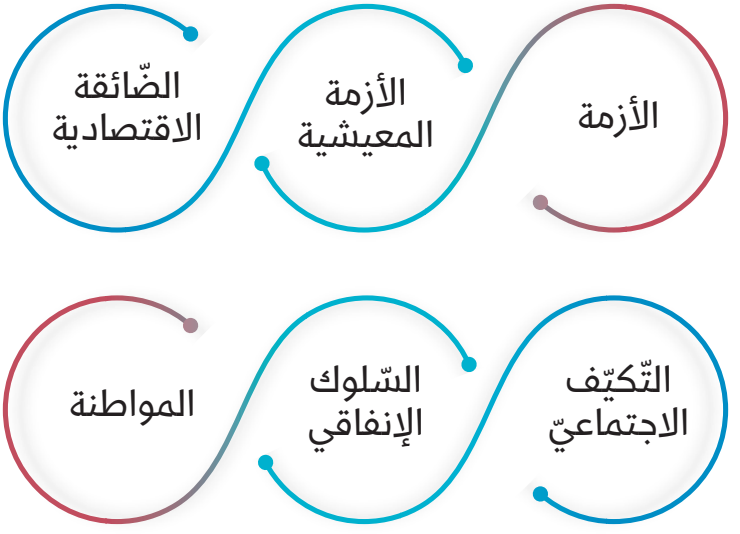

اللّوائـــح

لائحة الجداول

جدول 1 توزّع جنس المعيل الرّئيسي للأسر بحسب القضاء في محافظة لبنان الجنوبي

لائحة المصفوفات

مصفوفة 1 درجات تكيُّف إنفاق الأسر المدروسة خلال العامين 2019 و2020

مصفوفة 2 انعكاس الأزمات المعيشية والاقتصادية على السّلوك الإنفاقي على السّلعي للأسر (من ك1 2020 حتى أيلول 2020)

لائحة الرسوم البيانية

رسم بياني 1 النّسبة المئوية للسّكّان من فئات الدّخل الفقيرة والمتوسطة والميسورة في لبنان بين عامي 2019 و2020

رسم بياني 2 الارتفاع السّنوي المقارن لمؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشر سعر صرف الدّولار تجاه اللّيرة اللّبنانية (ت2 وآذار 2020)

رسم بياني 3 عدد أفراد الأسر المدروسة

رسم بياني 4 توزّع هرم أعمار الأسر المدروسة

رسم بياني 5 توزّع تقييم المواطنين لأوضاعهم المعيشية وقت تنفيذ العمل الميداني (أيلول 2020)

رسم بياني 6 توزّع مقارنة المواطنين لأوضاعهم المعيشية وقت تنفيذ العمل الميداني (أيلول 2020) بوضعهم منذ عامين (أيلول 2018)

رسم بياني 7 توزّع توقّع الأسر لوضعها المعيشي خلال العام 2021

رسم بياني 8 توزّع العاملين في الأسر المدروسة

رسم بياني 9 توزّع الأسر بحسب تغير دخلها الشّهري الكلّي في محافظة لبنان الجنوبي (2020)

رسم بياني 10 توزّع الأسر بحسب آليات تكيّفها الجديدة مع الأزمات المعيشية والضّائقة الاقتصادية

رسم بياني 11 توزّع مستوى تكييف الدّخل الأسري مع الأزمات المعيشية والضّائقة الاقتصادية %

رسم بياني 12 توزّع آليات التّكيّف النّفسية الإيجابية لفرد أو أكثر من الأسر المدروسة

رسم بياني 13 توزّع أفراد العينة حسب آليات التّكيّف النّفسية السّلبية لفرد أو أكثر من الأسر المدروسة

مقدّمــة

خرج لبنان من حرب استمرّت ما يقارب 15 عامًا، أنهكت قطاعاته الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، الحكومية، الصّحية وبناه التّحتية...إلخ، وكان بحاجة إلى ورش إعمارية إنقاذية تعيد بناء ما تهدّم من قطاعات، علاوة على إعادة ثقة المواطن ببلده، لتخفّ حالات استنزاف الموارد البشرية بالتّوجّه نحو الهجرة بحثًا عن ملاذ آمن في بلد بديل.

إلا أنّ سيرورة الواقع اللّبناني المعيش منذ تسعينيات القرن الماضي، أظهرت استدامة تعاقب الأزمات الاقتصاديّة والماليّة والمعيشيّة منذ توقّف الحرب اللّبنانية وحتّى يومنا هذا، وقد تجلّت بذور الأزمة الأولى عندما دخل الاقتصاد اللّبناني في مرحلة ركود اقتصاديّ عميق منذ العام 1996، فتقيّدت الحركة الاقتصاديّة، وتأثّرت أوضاع المواطنين المعيشية لاسيّما محدودي الدّخل، الذين دفعوا فاتورة الحروب واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على أراضيهم، فضلاً عن تبعات إعادة الإعمار، وارتفاع الدّين العام الذي ساهمت بتراكمه عوامل عديدة، منها الاستدانة من الدّول وأسواق المال الخارجية الّتي يسّرت تدفّق تمويل إنفاقه على المرحلة الإعمارية.

استمرّ تعاقب هذه الأزمات بالتّزامن مع أوضاع إقليمية مشتعلة تأثر فيها لبنان بشكل مباشر أو غير مباشر، كحرب سوريا منذ العام 2011 الّتي أدّت إلى ارتفاع أعداد النّازحين القادمين إليه، إذ قاربت المليون لاجئ سوري مسجّل لدى "المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين" (الخطيب،ح، 2019)، الصّراع الجيوسياسي بين روسيا والولايات المتحدة وتركيا وترجمته إقليميًّا، وبخاصّة في لبنان الّذي يشكّل محور إدارة أزمات المنطقة، الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية والمالية والّتي ترجمت بشكل بارز في العام 2020 على بعض المصارف والقطاعات الاقتصادية والسّياسيين...إلخ. بالتّزامن مع تراجع تصنيفات وكالات التّصنيف الدّولية، كوكالة "ستاندرد اند بورز" الّتي خفّضت التّصنيف الائتماني للبنان بتاريخ 21/2/2020 من "CCC" إلى "CC" مع نظرة مستقبلة سلبية، (إيلاف؛، 2020) من ثمّ عادت وخفّضت تصنيفه في آب 2020 إلى فئة "التّعثّر. (Sputnik ؛، 2020)

فاقمت هذه الوقائع الأزمة النّقدية، ولاسيّما المصرفية، فتدهورت قيمة العملة الوطنية مقابل الدّولار، وسط أزمة شحّ الدّولار الّذي لامس سعر صرفه في السّوق السّوداء عتبة 9 آلاف ليرة في تموز 2020، ما شكّل منعطفًا خطيرًا على مختلف القطاعات، كالقطاع الصّناعي الّذي فقد القدرة على توفير المواد الأولية الأساسية للصّناعة، القطاع التّجاري القائم على التّبادل التّجاري، سواء تجار الجملة أم التّجزئة الّذين صاروا غير قادرين على تأمين العملة الصّعبة للاستيراد... القطاع السّياحي الّذي صار شبه متوقّف عن العمل، وكذلك القطاع الزّراعي الّذي يتعرّض للمنافسة الحادّة والمضاربات في ظلّ ارتفاع أسعار المعدّات الزّراعية والبذور والسّماد...إلخ، وبالتّالي، فإنّ غالبية هذه القطاعات تؤثّر في الوضع

المعيشي للمواطنين، لاسيّما محدودي الدّخل. ذلك كلّه، ترافق مع تفشّي جائحة كورونا في المناطق اللّبنانية كافة، وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعيّة كافة في البلاد.

كانت بيروت قد احتلّت المرتبة الـ 184 بين 440 مدينة عالميًّا، والمرتبة الثّالثة بين 24 مدينة عربية شملتها الدّراسة السّنوية للعام 2020 الّتي أعدّتها قاعدة البيانات العالمية Numbeo من حيث كلفة المعيشة. كما صُنفّت بأنّها المدينة الثّانية الأكثر غلاءً بين 76 مدينة في الدّول ذات الدّخل المتوسط إلى المرتفع المشمولة في المسح. (المجموعة اللبنانية للاعلام، 2016) علمًا أنّ استمرار تدهور العملة الوطنية والأزمات الاقتصادية والمعيشية، سيجعل هذا التّرتيب يتغير بشكل سلبيّ، ما ينعكس على القدرة الشّرائية للمواطنين، الّتي تنخفض يومًا بعد يوم، وجعلت الطّبقة الوسطى تنصهر ضمن الطّبقة الفقيرة. في هذا السّياق، توقع البنك الدّولي أن تصل نسبة اللّبنانيين تحت خط الفقر إلى 52% نهاية في العام 2020؛ أي أكثر من نصف الشّعب اللّبناني. أمّا برنامج الغذاء العالمي التّابع للأمم المتحدة، فأشار إلى أنّ معدل انتشار الفقر في لبنان سيرتفع من 37 % في العام 2019 إلى 45 % في العام 2020. ومن المتوقّع أن يصيب الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي ما نسبته 22 % من السّكّان، مقارنة بـ 16% في العام 2019 (خليل, آ;، 2020)

تظهر أرقام البنك الدّولي، أنّ 200 ألف لبناني تقلصت رواتبهم بين 30% و50%، ومن المتوقع أن تصل نسبة العاطلين عن العمل إلى 300 ألف عامل، (البنك الدولي، 2019) مع إغلاق العديد من المؤسسات الصّناعية والتّجارية والتّعليمية والصّحّية...إلخ، أو صرف بعضها لأعداد كبيرة، منهم بسبب عدم قدرتها على الاستمرار بدفع مستحقاتهم. كما توقّع البنك الدّولي أيضًا، بشأن الفقر على الصّعيد العالمي، بحلول العام 2021، سيكون ما بين 110 ملايين و150 مليون شخص آخر قد سقطوا في براثن الفقر المدقع، ويعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد يوميًا. ويعني هذا أنّ الجائحة والكساد العالمي قد يدفعان أكثر من 14% من سكان العالم إلى هوة الفقر المدقع. (مالباس, د;، 2020) وقد صار لبنان في خضم هذا المأزق.

إنّ تفشي ظاهرة الأزمة المعيشية لدى اللّبنانيين، واشتداد خناق الأزمة الاقتصاديّة، جعل الغالبية العظمى من المواطنين، يسعون إلى التّكيّف مع واقعهم المستجد، بتخفيض مستوى رفاهيتهم بعدة طرائق، كتخفيض شراء السّلع الاستهلاكية غير الضّرورية، تخفيض سعيهم إلى اقتناء الكماليات، ضبط الإسراف في شراء الملابس، تخفيض أو وقف ارتياد المؤسسات السّياحية والسّفر، التّوجّه نحو عادات وممارسات اجتماعية واقتصادية على مستوى الأسرة تخفّض من إنفاقها..إلخ. لقد صار من الضّروري أن يتكّيف المواطنون مع الأوضاع المعيشية المأزومة والضّائقة الاقتصادية الرّاهنة الّتي نتجت عن الأزمات المتعاقبة والّتي اتّضحت صورتها بترجمة معاناة هؤلاء المواطنين خلال اندلاع اضطرابات 17 تشرين الأول 2019 الّتي حملت شعارات عديدة، أهمّها: إحداث تغيير في النّظم وتغيير الطبقة

الحاكمة واقتلاع الفساد والمفسدين من الإدارات العامة...إلخ، وتأزمّت أكثر فأكثر عبر انتشار جائحة كورونا منذ آذار 2020، واشتدّت وتيرتها عند انفجار مرفأ بيروت بتاريخ 4 آب 2020، وحتّى تاريخه لا توجد إحصاءات دقيقة تبيّن حجم الخسائر والأضرار الفعلية الّتي لحقت بالمواطنين الّذين أرهقتهم تبعات هذه الأزمات، ولم يعودوا قادرين على احتمال نتائجها وآثارها. وصار تكيّف اللّبنانيين بطوائفهم كلّها وأطيافهم، أمرًا واقعًا مفروضًا عليهم، ولا ملاذ أمامهم للتّغيير أو إحداث فرق في الأوضاع المحيطة بهم، وهذا ما حمل بالعديد منهم إلى التّوجّه نحو الهجرة ليأسهم من الواقع المعيش، أو السّعي إليها حين تسمح ظروف حصولهم على أموالهم من المصارف الّتي تحتجزها، أو عند إيجاد بلد مستقبل...إلخ.

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في إلقاء الضّوء على موضوع تكيّف المواطنين مع الأزمات المعيشية والضّائقة الاقتصاديّة في لبنان، ويعدّ التّكيّف الاجتماعيّ ظاهرة اجتماعيّة تحتلّ أهمية كبرى على مستوى الفرد أو الجماعة الّذين يعانون تبعات الأزمات والنّزاعات المستمرة في المجتمعات الّتي تغيب عنها الدّيموقراطية؛ إذ تتأثّر ظروفهم الاجتماعية باحتدام وطأة هذه الأزمات والنّزاعات وبنتائجها، الأمر الّذي يدفعهم إلى مواجهتها وإيجاد البدائل، واتّباع آليات وأنماط سلوكية معيشية، وخلق أطر تكييف معها من أجل تأمين استمرارية حياتهم، فيتساكنون ويندمجون مع تلك الأوضاع للاستمرار في بيئتهم ومحيطهم وظروفهم المأزومة. ونظرًا إلى أهمّية الموضوع على الصّعيد السوسيو-اقتصادي، آثرنا أن نجمع في طياته توليفًا ما بين الجانبين النّظري والعملي، لكي نستقصي النّتائج بشكل أقرب ما يمكن للواقع المعيش في لبنان، وقد اتخذنا محافظة لبنان الجنوبي كنموذج للبحث.

كما تركّزت أهداف البحث حول:

- الكشف عن انعكاس الأزمات المعيشية والضّائقة الاقتصادية على أوضاع المواطنين في لبنان.
- البحث في الآليات والأنماط الّتي تساهم بتكيّف المواطنين مع بيئتهم ومحيطهم وظروفهم السّوسيو-اقتصادية المأزومة.
- البحث في الآليات والأنماط السّلوكية الّتي يتبعها المواطنون للاندماج والتّعايش مع أوضاعهم السّوسيو-اقتصادية.
- الخروج بتوصيات تتصل بالواقع المعيش آيلة للتّطبيق حول مضمون البحث.

وطرحنا إشكالية البحث الآتية:

في ظلّ الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الّتي تعصف بلبنان، صار لزامًا على المواطن تغيير نمط سلوكياته الاجتماعيّة والاقتصاديّة في ظل غياب إمكانية مشاركته الدّيمقراطية النّشطة في مناقشة نظام حقوقه وواجباته. فبعدما كان العديد من المواطنين قد اعتادوا على البذخ والإسراف والإنفاق غير المتعقّل والمدروس غالبًا، إلّا أنّ الأوضاع السّوسيو-اقتصادية الّتي استجدّت وطرأت بشكل داهم ومتسارع ومن دون هوادة، اقتضت ضرورة تكيّف المواطن من ناحية لتتناسب قدرته الشّرائية مع غلاء الأسعار والتّضخّم الحاصل في

البلاد، ومن ناحية ثانية ليستطيع استيعاب وطأة الضّغوط المعيشية والاقتصادية والنّفسية الّتي ألقيت على عاتقه. لذا كان لا بدّ من طرح التّساؤلات الآتية: كيف انعكست الأزمات المعيشية والضّائقة الاقتصادية على أوضاع المواطنين في لبنان؟ وما هي آليات التّكيّف الاجتماعيّ الّتي اتّبعوها لتتناسب مع أوضاعهم السّوسيو- اقتصادية الرّاهنة؟ كيف تؤثّر هذه الأوضاع في الجانب النّفس-اجتماعي للمواطنين؟ وما هي آليات تكيّفهم النّفسيّة لاحتوائها؟

أمّا فرضيات البحث فحدّدناها كالآتي:

- كلّما ساءت الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في لبنان، انخفضت قدرة المواطنين الشّرائية وانخفض مستواهم المعيشي.
- كلّما اشتدّت الأزمات السّوسيو-اقتصادية على المواطنين، ابتكروا آليات وأنماطًا معيشية تساهم بتكيّفهم مع أوضاعهم الرّاهنة.
- كلّما ابتكر المواطنون آليات وأنماط سلوك تكييف نفسية، انعكس ذلك على تعايشهم واندماجهم مع أوضاعهم السوسيو-اقتصادية المستجدّة.

كما اتبعنا المنهج التّقويمي الكمّي والنّوعي، وقد ساعدنا على اتّباع الطّريقة التّطبيقية المنتظمة لجمع المعلومات من الميدان، لتحقيق أهداف البحث، وتوخيًا لإصدار النّتائج الّتي تهدف إلى تقديم توصيات تتلاءم مع موضوع بحثنا. (سارانتاكوس، س، 2017، صفحة 554 وما بعدها).

وقد اشتمل مجتمع البحث على أسر محافظة لبنان الجنوبي بأقضيتها الثّلاثة (صيدا- صور- جزين) الّتي يبلغ عدد سكّانها 584.400 موزعة كالآتي: (قضاء صيدا 296.600 نسمة، قضاء صور 255.700 نسمة، قضاء جزين 32.100 نسمة (الاحصاء المركزي، 2019) واعتمدنا نسبة 6/10.000 لأجل تحديد العينة ليكون التّمثيل صحيحًا، فبلغ عدد المبحوثين 350 من معيلي الأسر، كون العينة احتمالية نسبية مقصودة، توزّعت على الاقضية كالآتي: 177 ضمن قضاء صيدا، 153 ضمن قضاء صور، 20 ضمن قضاء جزين.

وقد حددنا البحث مكانيًا ضمن محافظة لبنان الجنوبي، وتمّت دراسة أثر ظاهرة تكيّف المواطنين مع الأزمات المعيشية والضّائقة الاقتصادية خلال الفترة الزّمنية الواقعة بين أيلول 2018 وأيلول 2020.

أمّا البناء النّظري للموضوع، فقد اشتمل على تحديد مفاهيم كل من التّكيّف الاجتماعي والأزمة المعيشية والضّائقة الاقتصادية، ثمّ اخترنا النّظرية الملائمة لموضوعنا.

الأزمة كمفهوم تعني حالة توتر ونقطة تحوّل، تتطلّب قرارًا ينتج عنه مواقف جديدة، سلبية كانت أم إيجابية، تؤثّر في مختلف الكيانات ذات الصّلة.

أمّا الأزمة المعيشية، كمفهوم فتشير إلى نمط من المشكلات أو المواقف الّتي يتعرض لها الفرد أو الأسرة أو الجماعة، تنتج تعثّرًا في المكاسب المنتظمة لهؤلاء، من غذاء أو حاجات أساسية وكمالية، فتضطرب بعدها عاداتهم المنتظمة، وهذا ما يستدعي التّغيير في نمط معيشتهم بغية إعادة تحقيق التّوازن، فتتكوّن عادات جديدة أكثر ملاءمة لأوضاعهم المستجدة. (الشعلان، م، 1999، صفحة 24)

في حين التّكيّف بمفهومه العام، يعرف بأنّه انسجام الفرد مع محيطه، وهو مظهر من مظاهر الصّحة النّفسية، ويعدّ عملية ديناميكية مستمرة بين الفرد والبيئة الاجتماعية الّتي يعيش فيها، يهدف فيها الفرد إلى تعديل سلوكه بما يتوافق مع بيئته الاجتماعيّة، ما يمكّنه من إقامة علاقات جيدة مع الآخرين ليوفّق بين نفسه والعالم المحيط به. (حمادنه، شهاب، 2015، صفحة 113)

أمّا مفهوم التّكيّف الاجتماعي فيشير إلى قدرة الفرد على اتباع السّلوك الّذي يتوافق على ما هو سائد في المجتمع، بشكل يحقّق له الرّضا عن نفسه ورضا الجماعة عنه. (مصطفى، ف، 1979، صفحة 25)

في حين مفهوم الضّائقة الاقتصادية وهو مرادف لمفهوم الأزمة الاقتصادية، يعني أنّها موقف اقتصادي طارئ، يحدث ارتباكًا في تسلسل الأحداث اليومية على الصّعيدَين الماكروي (البلد والمؤسسات والإدارات...) أو الميكروي (الفرد أو الأسرة)، ويستخدم في الغالب على الصّعيد الماكروي، ويؤدّي إلى سلسلة من التّفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية لمصالح هؤلاء الأساسية، ما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة على مستوى الحكومات وفي وقت محدّد، كما يقتضي الأمر التّكيّف من جانب الحكومات وأجهزتها كافة والتّقشف في الإنفاق الحكومي، ولاسيّما غير المجدي منه، كما التّكيّف من جانب كلّ من القطاع الخاص، المجتمع المحلي، المجتمع المدني والمواطنين بشكل عام، وفي ظروف يسودها التّوتر نتيجة نقص المعلومات وحالة عدم التّيقّن الّتي تحيط بأحداث الأزمة، وما سينتج عنها من تبعات على شتى الصّعد الوطنية والمحلية والأسرية...إلخ. (عجوة وفريد, ع وك;، 2005، الصفحات -166 175 بتصرف)

أمّا السّلوك الإنفاقي، فهو سلوك المستهلكين بتطويع جوانب الإنفاق وتكييفها وترتيب الأولويات بما يتناسب مع مداخيلهم وإيراداتهم.

المواطنة، تعني شعور الشّخص بالانتماء، ولها تحديدات مفاهيمية عديدة، فهي السّلوك بين الأفراد في المجتمع الّذي يتطلّب قدرًا من الولاء والتّضامن. وتعدّ المهارات الاجتماعيّة ومعرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع ضرورية لتطوير البعد الاجتماعي للمواطنة. أمّا قانونيًا، فهي العلاقة القانونية بين الفرد والدّولة، إذ يفي المواطنون بالتزامات معيّنة

تجاه الدّولة، وفي المقابل يتوقّعون من الدّولة حماية مصالحهم الحيوية.

اتبعنا نظرية أحجار الدّومينو للباحث الفرنسي "Thomas Genole"، كونها تتحدث عن كيفية حدوث الانهيارات الّتي تؤدّي إلى تفاقم الأزمة، وتظهر كردود فعل متتالية شبيهة بأحجار الدّومينو الّتي تتهاوى بعد انهيار أول حجر، حتّى يصل هذا التّداعي إلى الحجر الأخير، (عبد الرضى والجوارين، ن وع، 2014، صفحة 46) وتمثّل هذه النّظرية تفسيرًا مبسّطًا للأزمات الّتي نعانيها والّتي أنتجت ضائقة اقتصادية وأزمة معيشية، انعكست على المواطنين الّذين صاروا يبحثون سواء بشكل إرادي أم لا إرادي عن أطر ملائمة للتّكيّف مع واقعهم المستجد. قسّمنا الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور لتحقيق أهدافها، ومن ثمّ توصّلنا إلى خلاصة وتوصيات ذات صلة بسياقها ومندرجات موضوعاتها.

1 | تأثير الأزمة المعيشية والضّائقة الاقتصاديّة في أوضاع المواطنين في لبنان

من خلال القراءة المرجعية للعديد من الكتب والدّراسات والأبحاث، نجد أنّ الأزمات الاقتصادية عصفت باقتصادات دول العالم المتقدّم والنّامي، وجاءت على شكل أزمات مركّبة ومعقّدة الجوانب اقتصاديًّا وماليًّا، وذلك يعود إلى سيادة اقتصاد السّوق، وتكيّف اقتصادات العالم مع موجة اللّيبرالية الجديدة، وسرعة تداول الأموال السّاخنة الدّاخلة والخارجة للبلاد، يضاف إليها عدم الانضباط المالي والمصرفي، فضلاً عن انفتاح أسواق البلدان النّامية، خصوصًا وفاقًا لمنظومة القوانين النّاظمة للاستثمار، كما يؤثّر تعويم أسعار الصّرف بالدّولار الأمريكي وتذبذب أسعارها دوليًّا، ويظهر انخفاضًا في قيمة العملات الوطنية، وينتج عدم تكافؤ تجاري في المنافسة، هذه العوامل دفعت باتجاه العولمة المالية الّتي أدّت إلى انتشار الأزمات من خلال الأسواق المالية. (عبد الرضى والجوارين، ن وع، 2014، صفحة 28 و29)

لبنان ليس ببعيد من ناحية تماثل أزمته مع الأزمات الّتي تعانيها بلدان عديدة في العالم، ولكن بالإضافة إلى ما سبق، تتعزّز في إطاره ذهنية الفردانية والطّائفية والمصلحة الشّخصية والنّفعية... الّتي انعكست سلبًا على الأداء الحكومي والمؤسساتي من ناحية، وعلى المواطنين بشكل عام من ناحية ثانية. وقد ارتفعت حدّة التّباين في توزيع المداخيل بين الطّبقات الاجتماعية، ما أنتج تراجعًا في الثّقة الاجتماعية الّتي تسبّبت بعزلة جغرافية بين الفئات ذات المداخيل المختلفة. فبرزت أنماط حياة ومعيشة منفصلة. (فضل الله, ع، 2017، صفحة 12)

سنتطرق في هذا المحور إلى واقع كلّ من الأزمة المعيشية والوضع الاقتصادي في لبنان، وانعكاساتهما على أوضاع المواطنين، وقد استعنا بتحليل نتائج العمل الميداني في هذا المحور الّذي نفّذناه في محافظة لبنان الجنوبي.

أولًا: واقع الأزمة المعيشية الرّاهنة في لبنان

انعكست الأزمات السّياسية والاقتصادية والمالية في لبنان بشكل مباشر على أوضاع المواطنين، من الشرائح كافة، ولكن كان الأكثر تأثّرًا بينهم فئات محدودي الدّخل، والعاملين بالأجور الّتي يتقاضونها بالعملة اللّبنانية، والذين انخفضت قدرتهم الشّرائية بفعل ارتفاع نسبة التّضخم الّذي بلغ في تموز 2020 نسبة 500% على أساس سنوي، وأكثر من 125% على أساس شهري، مدفوعًا بانهيار أسعار الصّرف في السّوق المحلية، وشح توفّر الدّولار لتأمين الالتزامات التّجارية وغيرها، لاسيّما الدّعم السّلعي الخارجي. (العين الاخبارية، 2020 بتصرف)

من المرجّح أن تحدّ الأزمة المالية والتّدابير المصرفية الموضوعة من السّيطرة على هروب رؤوس الأموال، من حجم التّحويلات إلى لبنان والّتي تعدّ أحد مصادر الدّخل الرّئيسة لغالبية كبيرة من الأسر اللّبنانية. كما أنّ انخفاض مستوى الفائدة الاسمي، سيؤدّي إلى تآكل جزء

آخر من مصادر الدّخل المتأتي من الرّيوع المالية، والّذي كان مرتفعًا بشكل كبير قبل الأزمة. إلى ذلك، ستتأثّر مصادر الدّخل الأخرى، مثل معاشات التّقاعد والرّيوع العقارية والمدخرات وغيرها، وذلك بسبب تآكل القيمة الشّرائية. (عطالله وآخرون, سامي;، 2020)

وبحسب تقرير الأسكوا، من المتوقّع أن يقفز معدل الفقر من 28% في العام 2019 إلى 55% في أيار2020. مع زيادة في نسبة الفقر المدقع من 8% إلى 23%. ويتوقّع نتيجة ذلك أن يصل العدد الإجمالي للفقراء من السّكّان اللّبنانيين إلى 1.1 مليون نسمة حسب خط الفقر الأدنى، و2.7 مليون نسمة ضمن خط الفقر الأعلى، ما يمثّل زيادة في عدد الفقراء قدرها 1.3 مليون نسمة مقارنةً بالسّيناريو المرجعي للنّمو للعام 2020 الّذي كان متوقّعًا قبل جائحة كورونا وقبل انفجار مرفأ بيروت في 4/8/2020. ومن المتوقّع أن تقابل ذلك زيادة في عدد الأشخاص الّذين يعيشون في فقر مدقع، قدرها 750.000 شخص. (الاسكوا، 2020، صفحة 2)

كما سجّل لبنان أحد أعلى مستويات التّفاوت في توزيع الثّروة في المنطقة العربية، وفي العالم. فاحتلّ المرتبة 20 عالميًّا من حيث سوء توزيع الثّروة. كما يبيّنه معامل جيني البالغ 81.9%، وسجّل أحد أعلى مستويات تركّز أصحاب المليارات للفرد الواحد. ففي العام 2019، شكّلت ثروة أغنى 10% من البالغين 70.6%؛ أي ما يقارب 151.4 مليار دولار من مجموع الثّروات الشّخصية المقدرة قيمتها بنحو 232.2 مليار دولار، ومن المتوقّع أن تسجّل هذه القيم النّقدية هبوطًا حادًّا خلال العام 2020. (الاسكوا، 2020، صفحة 2) وهذا ما يؤسّس لخلق نزاعات اجتماعيّة واحتدام للأزمات نتيجة عدم المساواة المجتمعية في توزيع الثّروات.

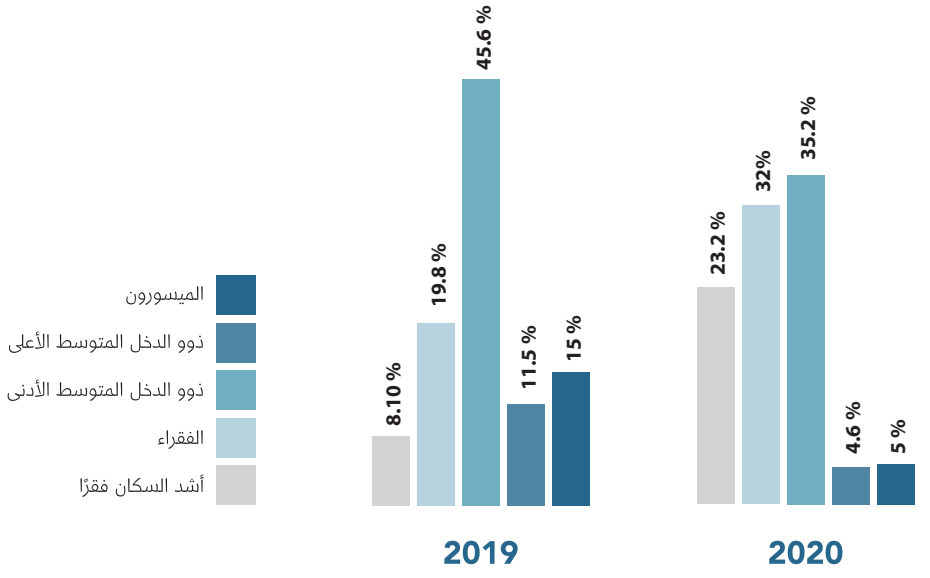

رسم بياني 1: النّسبة المئوية للسّكّان من فئات الدّخل الفقيرة والمتوسطة والميسورة في لبنان بين عامي 2019 و 2020

المصدر: https://www.unescwa.org/sites/files/20-00267_pb15_

يشير الرّسم البياني أعلاه، إلى ارتفاع نسبة اللّبنانيين الّذين دخلوا فئة الفقر المدقع من 8.10% في العام 2019 إلى 23.20% في العام 2020، وارتفاع نسبة الفقراء من 19.80% في العام 2019 إلى 32% في العام 2020.

كذلك انخفضت نسبة ذوي الدّخل المتوسط المتدني من 45.60% في العام 2019 إلى 35.20%، وهذا ما يبيّن اندثار الطبقة الوسطى في لبنان، ودخول ما يقارب 90% من اللّبنانيين عنق زجاجة الأزمة المعيشية الخانقة الّتي لم توفّر أحدًا منهم. كما انخفضت مداخيل ما يقارب 7% من ذوي الدّخل المتوسط الأعلى، إمّا بسبب تقاضيهم رواتب وأجورًا بالعملة الوطنية، أو طالتهم أزمة تصدع القطاعات الاقتصاديّة الّتي تأثّرت برمتها من جراء الأزمات المتعاقبة. وهنا نشير إلى جرعة المسكّن الّتي لقفتها الحكومة اللّبنانية للمواطنين للتّخفيف من حدّة الأزمة المعيشية ضمن إمكاناتها المالية الّتي صارت شبه مندثرة، بهدف التّخفيف من الارتفاع الكبير لأسعار المنتجات في السّوق المحلية، كمبادرة وزارة الاقتصاد الّتي قدّمت السّلة الغذائية المدعومة بالتّعاون مع مصرف لبنان، وأسهمت بندْرٍ قليل في انخفاض أسعار السّلع الغذائية الأساسية الّتي شملت ما يقارب 330 سلعة مدعومة على سعر صرف الدّولار الّذي حددته بـ 3900 ليرة لبنانية (سعر المنصة في مصرف لبنان)، وهي سلع قابلة للتّعديل والإضافات مع الوقت، بحسب الحاجات المستجدّة للمواطن اللّبناني، وقسّمت الأصناف المدعومة إلى مجموعات، منها دعم المواد الأولية في الزّراعة والصّناعة، وشق آخر يتعلّق بدعم المواد الغذائية. (الجمهورية اللبنانية - وزارة الاعلام؛ 2020)

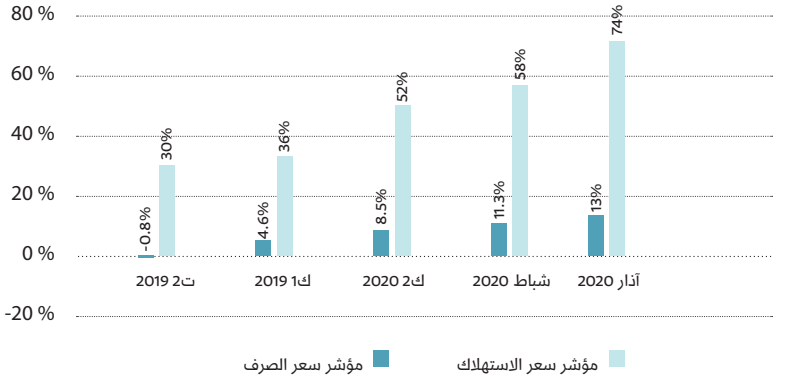

رسم بياني 2: الارتفاع السّنوي المقارن لمؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشر سعر صرف الدّولار تجاه اللّيرة اللّبنانية (ت2 وآذار 2020)

المصدر: http://lcparty.org/lebanon/item/32283-2020-04-28

كما صرنا نشهد بالمقابل تأخرًا نسبيًّا في انعكاس ارتفاع سعر صرف الدّولار تجاه اللّيرة اللّبنانية على أسعار الاستهلاك بعد تشرين الأول 2019، ويعود ذلك بحسب الخبير الاقتصادي كمال حمدان لأسباب عديدة منها:

• التزام الدّولة اللّبنانية عبر مصرف لبنان بدعم فاتورة استيراد المحروقات والأدوية والقمح، وهي بنود أساسية في سلّة استهلاك الأسر عمومًا.

• استمرار تثبيت القيمة الاسمية لتعريفات الخدمات والمرافق العامة الأساسية ولمعدلات الرّسوم والضّرائب، فضلاً عن الثّبات النّسبي في أسعار بنود أساسية في مؤشّر السّكن.

• تقلّب أسعار الخضار – صعودًا وهبوطًا - الوافدة بقسم منها من سوريا الّتي سعت إلى التّعويض عمّا فاتها من عملات صعبة (من السّوق اللّبنانية) بعد الانهيار المالي المستجدّ في لبنان.

• تضاف إلى ما سبق تداعيات انكماش الاقتصاد اللّبناني وتحوّل معدلات النّمو إلى السّلبية منذ العام 2018، وهو الأمر الّذي دفع شريحة من التّجّار والمستوردين إلى تفضيل التّصفية السّريعة لمخزونهم السّلعي، على الأقلّ في المدى القصير، بدل المشاركة الفورية في موجة زيادة الأسعار كنتيجة لانخفاض سعر صرف اللّيرة اللّبنانية تجاه الدّولار الأميركي... (حمدان, ك، 2020)

يكتمل المشهد المظلم بتراجع قدرة المؤسسات الحمائية والرّعائية الاجتماعية عن الاستمرار في تقديم خدماتها، كافتقار البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا إلى استدامة التّمويل، الّذي صار يشمل حاليًا 43,000 أسرة. (البنك الدولي، 2020) فقد اقتصرت تقديمات هذا البرنامج على التّغطية الصّحّية الّتي تسدّد فروقات الاستشفاء لوزارة الصّحة في المستشفيات الحكومية والخاصة المتعاقدة مع البرنامج. وهذه الخدمة لا يستفيد منها الفقراء حاليًا، لأنّ المستشفيات تمتنع عن استقبالهم، ولأنّ الدولة لم تسدّد مستحقّاتها المالية. كما يمنح البرنامج للفقراء المسجلين فيه التّعليم المجّاني، فيتمّ سداد فارق التّعليم الرّسمي في المهنيات والمدارس الرّسمية. لكنّهم أيضًا لا يستفيدون منها حاليًا، لأنّ الوزارة لم تسدّد المتوجبات للمدارس عن الأعوام 2017 و2018 و2019 و2020، كما أنّ استفادة الفقراء من البرنامج ضئيلة لانحسار خدمات الطّبابة والتّعليم، مع الإشارة إلى أنّه من أصل هذه العائلات هناك 15 ألفًا حصلوا على بطاقة تغذية بقيمة 27 دولار شهريًّا، لكلّ فرد من الأسرة، شرط ألا يتعدّى عدد أفرادها ستة أشخاص. (الحاج حسن, ع، 2020) وبالتّالي، نلاحظ غياب التّدخلات الحكومية عن التّفكير الجدّي بإيجاد حلول للأزمات المعيشية المتعاقبة الّتي يعيشها المواطنون. وصارت العين على قدرة الدّولة المالية على تسديد رواتب العاملين وأجورهم فيه من أجهزة مدنية وأمنية وعسكرية، في ظل فشل المبادرات الدّولية حتّى تاريخ اعداد هذه الورقة البحثية، وإعلان عدم قدرة لبنان على سداد التزاماته الدّولية منذ آذار 2020.

في هذا السّياق، ومن خلال تنفيذنا للعمل الميداني لاستبيان انعكاس واقع الأزمة الرّاهنة على المواطنين في محافظة لبنان الجنوبي، تبيّن لنا العديد من المعطيات ذات الصّلة والّتي سنوردها تباعًا.

جدول 1: توزّع جنس المعيل الرّئيس للأسر بحسب القضاء في محافظة لبنان الجنوبي

محافظة لبنان الجنوبي		جنس المعيل الأساسي للأسرة				المجموع
		ذكر		أنثى		
		زوج	إبن	زوجة	إبنة	
قضاء صيدا	التكرار	120	33	20	4	177
	٪ من المجموع	67.79%	18.64%	11.29%	2.25%	100%
قضاء صور	التكرار	110	24	17	2	153
	٪ من المجموع	71.89%	15.68%	11.11%	1.30%	100%
قضاء جزّين	التكرار	20	0	0	0	20
	٪ من المجموع	100%	0%	0%	0%	100%
المجموع	التكرار	250	57	37	6	350
	٪ من المجموع	71.42%	16.28%	10.57%	1.71%	100%

نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة في أيلول 2020

فيما يتعلق بتوزع جنس المعيل الرئيس للأسر بحسب القضاء في محافظة لبنان الجنوبي، توخينا استبيان كيفية توزع هذا التركيب، وعلى من يقع عبء الإعالة. بحيث تبين لنا ارتفاع نسبة معيلي الأسر الأزواج إلى 71.42%، مقابل نسبة 16.28% من المعيلين الأبناء، إما بسبب توقف الأب عن العمل أو بسبب وفاته. كما تركزت نسبة إعالة الزوجات البالغة 10.57% من العينة الكلية في كل من قضاءي صيدا وصور، ولكن شكلت نسبًا متقاربة 11.29% و11.11% على التوالي من العينة في كل قضاء.

أما المعيلات من بنات الأسر، فبلغت نسبتهنّ 2.25% و1.30% على التوالي في كل من قضاءي صيدا وصور. تشير المعطيات أعلاه إلى توزع نسب المعيلين الرئيسيين بين الأزواج والزوجات والأبناء من الذكور والإناث وعدم اقتصارها على الأزواج فقط، ويرجع ذلك لطبيعة الأسر التي شملتها العينة العشوائية، من ناحية. ومن ناحية ثانية تظهر لنا المعطيات أن نسبة المشاركة النسوية في الاعالة بلغت 12.28% من الأسر المدروسة.

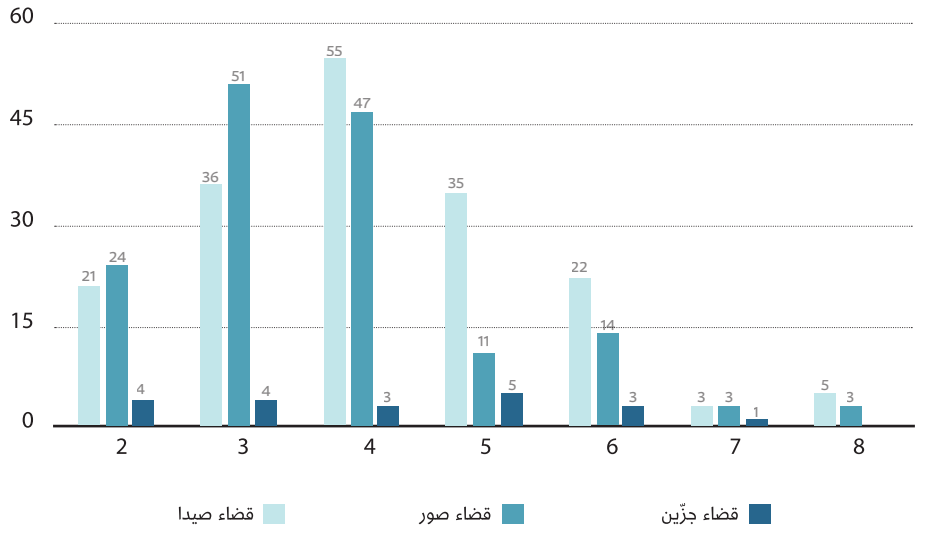

رسم بياني 3: توزع عدد أفراد الأسر المدروسة

المصدر : نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة.

يتبين من خلال الرسم البياني أعلاه أنّ مجموع عدد أفراد الأسر المدروسة الـ 350 يبلغ 1393 فردًا، من بينها 245 أسرة عدد أفرادها لم يتجاوز الأربعة أفراد، وما يقارب ثلث العينة شكلت أسرًا تتكون من 5 أفراد، ويصل بعضها إلى 8 أفراد. كما أنّ 56% من أفراد العينة (196 أسرة) الموزعين على الأقضية الثلاثة تراوح عدد أفرادها بين 3 و4 أفراد. كما يظهر أنّ معدل حجم الأسرة بحسب عينة البحث بلغ 3.98 أفراد، وهو متقارب جدًا مع "متوسط حجم الأسرة في لبنان الذي يبلغ 3.8 أفراد، وهو معدل منخفض نسبة للعام 2004 حين كان يبلغ 4.3 أفراد". (الاحصاء المركزي، 2019) بشكل عام إنّ ارتفاع عدد أفراد الأسرة يزيد عبء الاكلاف المعيشية على الأسر المدروسة، وهذا ما يجعل الأسر الحديثة التكوين تسعى إلى تخفيف الإنجاب، وتقليص إنفاقها ليتلاءم مع قدراتها المادية.

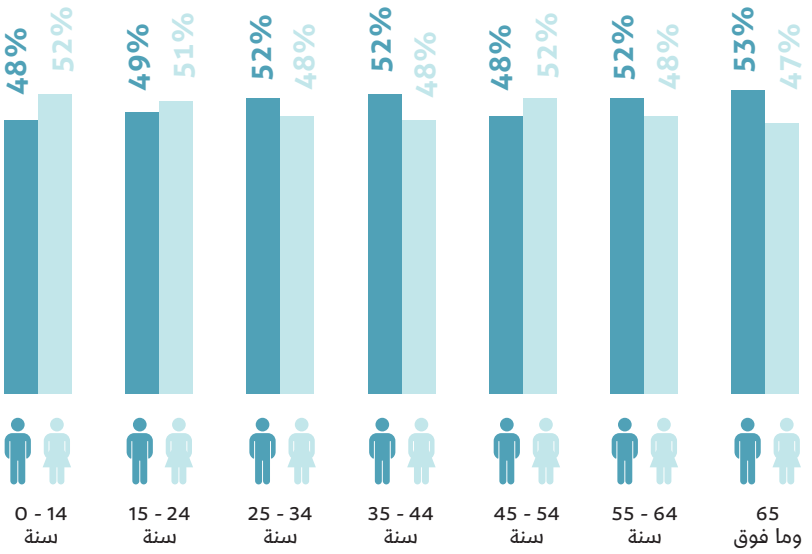

رسم بياني 4: توزع أعمار الأسر المدروسة

المصدر : نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة.

يظهر لنا الرسم البياني أعلاه تقارب التوزع الجندري بين أفراد أسر العينة الذين بلغ عددهم الاجمالي 1393 فردًا، توزعوا بين 701 من الذكور و692 من الاناث. وفي مقارنة بسيطة بين نتائج بحثنا الميداني والنتائج الوطنية للاحصاء المركزي، يظهر لدينا أنّ النسبة التي استخلصناها على مستوى المحافظة فيما يتعلق بالفئة العمرية 14-0 بلغت 20.89% من أصل العينة في الأقضية الثلاثة، في حين تبلغ على المستوى الوطني 24.1%، وهذا ما يشير إلى تأثير الأزمات في قرار الزوجين في الإنجاب، وبخاصة منذ بداية تراجع وتأزم الأوضاع في البلاد في السنوات الأخيرة، وهذا ما سيؤثر مستقبلاً في معدلات النمو الطبيعي للسكان. كما أنّ نسبة التشيخ بلغت في دراستنا 12.2%، وهي أعلى من المعدل الوطني الذي يبلغ 11%. (الاحصاء المركزي، 2019)

وهذا ما يظهر أنّ المجتمع في محافظة لبنان الجنوبي فتي، مع مفارقة بسيطة هي انّ الاستمارات في بحثنا نفذت على الأسر اللبنانية، ولم تشتمل على الأسر من التبعية الأجنبية، كما اشتملت عليه دراسة الاحصاء المركزي. وسنتناول موضوع الإعالة في المحور الاقتصادي الثاني.

أما فيما خصّ تقييم المواطنين لأوضاعهم المعيشية، توصلنا إلى الآتي:

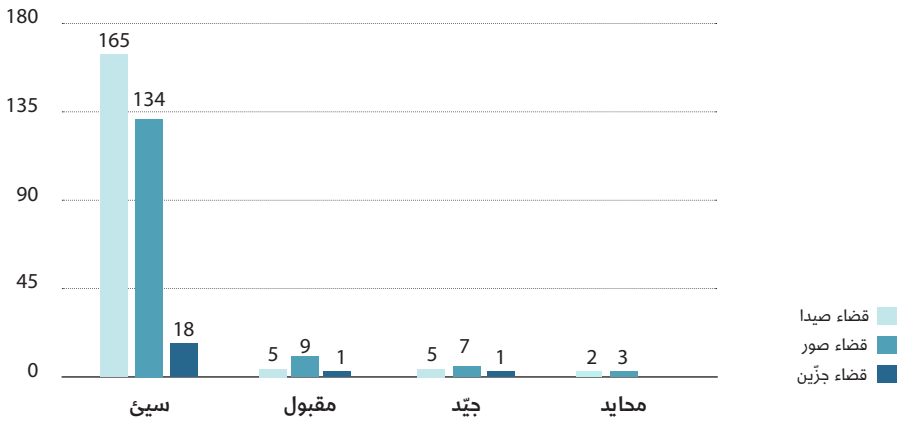

رسم بياني 5: توزع تقييم المواطنين لأوضاعهم المعيشية عند تنفيذ العمل الميداني (أيلول 2020)
المصدر : نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة.

يبدو من خلال قراءة معطيات الرسم البياني أعلاه، أنّ 317 أسرة من أصل 350 شكلت نسبة 90.57% من العينة، قيّمت وضعها المعيشي بالسيء، وهذا ما يشير إلى انخفاض مستوى معيشتهم نتيجة الأزمات الراهنة.

أما نسبة 4.28% فصرح أفرادها بأنّ وضعهم المعيشي مقبول، وهذا ما يضطرهم لإعادة النظر بسلوكهم الاستهلاكي ونمط معيشتهم.

تدنت النسبة إلى 3.71% عند الأسر التي قيمت وضعها المعيشي بالجيد، و1.42% ممن فضلوا عدم التصريح. وهذا ما يشير إلى استمرار قدرتهم على العيش برفاهية على الرغم من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. وبالرجوع لاستمارات البحث تبين أنهم يزاولون مهنًا حرة.

هذه المعطيات تشير إلى تأثر الطبقات اللبنانية بشكل مباشر من تبعات الأزمات القائمة، واشتداد وطأة الأزمة المعيشية بشكل لافت.

وعند سؤالنا المبحوثين كيف تقارنون أوضاعكم المعيشية عند تنفيذ العمل الميداني (أيلول 2020) بأوضاعهم قبل عامين، حصلنا على الإجابات الآتية:

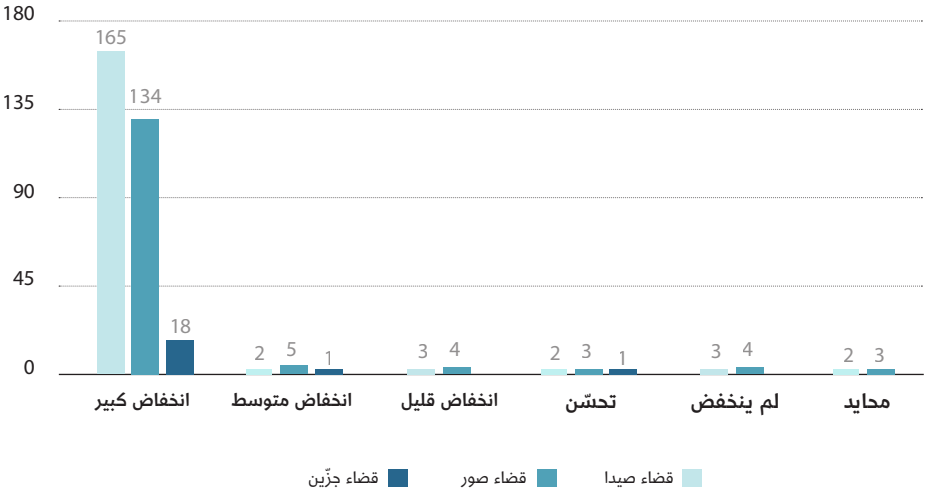

رسم بياني 6: توزع مقارنة المواطنين لأوضاعهم المعيشية عند تنفيذ العمل الميداني (أيلول 2020) باوضاعهم قبل عامين (أيلول 2018)

المصدر: نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة.

نلاحظ التوافق ما بين معطيات الرسم البياني رقم 5 والرسم البياني رقم 6، بحيث انعكست الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أوضاع الأسر المدروسة، فتطابقت نسبة الذين قيّموا اوضاعهم المعيشية بالسيئة في الرسم البياني السابق، مع فئة المواطنين الذين صرحوا بانخفاض أوضاعهم المعيشية بين أيلول 2018 وأيلول 2020. وهذا أمر طبيعي نتيجة تدني القدرة الشرائية وحالة التضخم التي نعانيها في البلاد... في حين صرحت نسبة الذين صرحوا بأنّ وضعهم المعيشي انخفض بشكل متوسط أو ضئيل 4.28% على صعيد المبحوثين في المحافظة، وكان قد صنف هؤلاء وضعهم المعيشي عند تنفيذ العمل الميداني بالمقبول.

كما لاحظنا أنّ نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنّ وضعهم المعيشي إما تحسن أو لم ينخفض في دلالة على عدم تأثرهم بالاوضاع الراهنة، لأسباب تتعلق بطبيعة عملهم، بلغت نسبتهم 3.71% على صعيد الأسر المدروسة في المحافظة.

هذه المعطيات تبين لنا دخول غالبية أفراد العينة (قاربت 91%) في فئة الفقر والفقر المدقع في العام الحالي نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية.

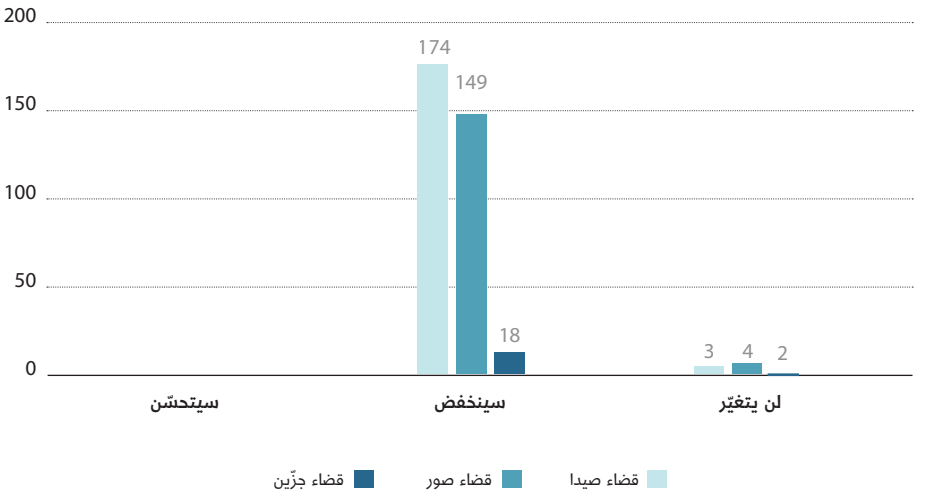

رسم بياني 7: توزع توقع الأسر لوضعها المعيشي خلال العام 2021
المصدر: نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة.

من خلال معطيات الرسم البياني 7 تظهر لنا النظرة السلبية التي تنم عن الرؤية الواقعية لأفراد العينة، بحيث توقعت نسبة 97.42% من الأسر أنّ وضعها المعيشي سينخفض في العام 2021 أكثر مما هو عليه حاليًا في العام 2020. ولم يتوقع أحد من المبحوثين أي تحسن محتمل خلال العام القادم، كما أنّ توقع 9 أسر، أي ما نسبته أقل من 3% من العينة، لا ينفي تعزيز النظرة السوداوية للواقع الراهن من خلال قراءة المعطيات المحسوسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تترجم تهاويًا في المداخيل الأسرية، وعدم قدرة المواطنين على تأمين احتياجاتهم الحياتية الضرورية، ويتكلل ذلك بضربة قاضية تطرق أبواب الأسر المعيشية، عند رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية من قبل الدولة كالمحروقات والطحين والدواء مع نهاية العام 2020، فجميعها عوامل تدفع نحو المزيد من التراجع الدراماتيكي لأوضاع الأسر المعيشية، والدخول في غياهب مجهول الغد.

ثانيًا: الواقع الاقتصادي الراهن في لبنان

يعاني الاقتصاد اللبناني حالة ركود شديد، وهناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى هذه الحالة، منها:

• طبيعة الاقتصاد اللبناني الريعي، وعدم إيلاء القطاعات الاقتصادية البنيوية رعاية حكومية، والتركيز على قطاع التجارة والخدمات، كما الاتكال على التحويلات الخارجية سواء من المغتربين لذويهم، أم التحويلات الدولية من منظمات وجهات مانحة للقطاع الرسمي، لتنفيذ مشاريع في شتى القطاعات والتي تسرب معظمها في مصافي الفساد،...إلخ.

• ما نجم عن الحروب المتعاقبة على أرض لبنان أو حتى الحروب والنزاعات الاقليمية، وأنتج خسائر وأضرارًا اقتصادية.

• حدوث الكوارث كالعوامل الطبيعية من حرائق وفيضانات أنهر وسيول... التي تتكرر في مشهد سنوي وموسمي، فضلاً عن كارثة مرفأ بيروت التي حصلت في 4 آب 2020، وما استتبعها من ويلات تتكشف يومًا بعد يوم نتيجة هول الدمار والآثار الاقتصادية التي لا تعد ولا تحصى، بحيث بلغت "التقديرات الأولية لكلفة الخسائر ما يقارب الـ 30 مليار دولار". (اللبنانية، 2020) طالت شتّى القطاعات الصحية، التجارية، العقارية،... ومنها القطاع السياحي وحده الذي تدمر بشكل مباشر، قدرت خسائره المباشرة وغير المباشرة الإجمالية بحوالى 50.4 مليار دولار، في الوقت الذي تتركز الكثافة السياحية بنسبة 70% في نطاق بيروت الكبرى.. (صوايا، ر، 2020) علاوةً على الخسائر البشرية والويلات التي لحقت بعائلات الضحايا والمصابين، فضلاً عن تتابع الأحداث الأمنية التي تؤرق بال اللبنانيين بشكل دائم.

• تأثير جائحة كورونا في الحركة الاقتصادية التي تضررت بشكل مباشر نتيجة إقفال البلاد شبه التام لفترة طويلة، ومنها المطار والحدود البرية كمرافق حيوية، ومن ثمّ الاقفال المتقطع العام أو بحسب المناطق والقطاعات نتيجة انتشار الوباء المستمر، وهذا ما أنتج خسائر فادحة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية، وبمتوسطي ومحدودي الدخل من ناحية ثانية، لاسيّما أولئك الذين يعتاشون على أرزاق حرة وأو يومية، ولا يتقاضون رواتب ثابتة.

• ارتفاع الدين العام ووصوله في نهاية العام 2019 إلى عتبة الـ 92 مليار دولار، منها نسبة 94% سندات حكومية، وإلى 93 مليار دولار في نهاية نيسان 2020، واحتلال لبنان المرتبة الاخيرة بحسب توقعات صندوق النقد الدولي حول تغيرات الناتج المحلي للدول العربية لعام 2020 فاحتلّ قيمة 12%-، وفي سياق متصل تعليق سداد لبنان الديون المستحقة البالغة 1.2 مليار دولار بتاريخ 9 آذار 2020. (فرانس 24/أف ب، 2020) (اتحاد الغرف العربية، 2020)

• تشديد القيود على حركة الأموال والتعاملات المصرفية، وتقنين السحوبات على الودائع والتحويلات الخارجية، مضافًا إليها شح السيولة بالعملات الصعبة التي أرهقت القطاع الخاص، فتعثرت الاستثمارات. فضلاً عن التلويح برفع الدعم عن السلع الضرورية للمواطنين كالدواء والمحروقات والخبز مع نهاية العام 2020... الذي يستنزف حاليًا احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية.

• السياسات الحكومية المتعاقبة التي لم تتمتع بالتبصر والتيقن لمصلحة الوطن والمواطن، فجلّ ما يعنيها ولا يزال حتى كتابة هذه الورقة البحثية، تحقيق المنافع والمكاسب وملء الجيوب التي لن تكتفي بيوم من الأيام...

وبصفة عامة، فإن الركود الاقتصادي ناجم عن اختلال في الاقتصاد، ويحتاج بالتالي إلى التصحيح. لكنّ سيناريو الركود الاقتصادي الذي نشهده سيستمر، ويمكننا في هذا السياق إعمال نظرية أحجار الدومينو في حالتنا اللبنانية الراهنة، على الرغم من أنّ "Genole" استخدمها في تحليله لمجريات أزمة الرهن العقاري عام 2008، إلا أنها تتماهى مع وضعنا اللبناني الذي لم يتعافَ منذ توقف الحرب اللبنانية عام 1992، فالوقائع الاقتصادية بالإضافة لعوامل عديدة سياسية واجتماعية، أدت إلى بلوغ إجمالي ديون لبنان لعتبة 93 مليار دولار في نهاية نيسان 2020، كما سبق وذكرنا، وهذا أول حجر دومينو تهاوى. استُتْبِع بعد ذلك بتصدع المنظومة المصرفية، نتيجة القيود المصرفية على سحوبات المواطنين وودائعهم، والسماح بتحويل أموال كبار المودعين بالعملات الأجنبية إلى الخارج، وبشكل عام السياسات المصرفية التي عملت على اقتطاع ثروات المودعين وودائعهم واحتجازها لمآربها الربحية الشرهة، وهذا هو حجر الدومينو الثاني الذي تهاوى.

من ثمّ انهيار قيمة العملة الوطنية مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار وتأثيرها في كل مفاصل حياة المواطنين (سداد قروض، ارتفاع فاتورة استهلاك الماء والكهرباء والمولدات، ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية كاللحوم على أنواعها، والسلع الاستهلاكية...إلخ)، وهذا هو حجر الدومينو الثالث.

ترافق مع هذا الانهيار النقدي، ظهور الاحتجاجات الشعبية ابتداء من تاريخ 17 تشرين الأول 2019، التي راحت تطالب بمحاسبة الفاسدين واسترجاع الأموال المنهوبة والاقتصاص من هادري المال العام...، هذا الانهيار الاجتماعي غير المسبوق في لبنان الذي ترافق مع الحركة المطلبية المتعددة الاهداف الداعية إلى التصحيح والتغيير، وعدم وثوق المواطنين لاسيّما غير المحازبين بالطبقة السياسية الحاكمة، والخروج عن كبت الآراء حيالها إلى العلن، شكل حجر الدومينو الرابع.

ومع ظهور وباء Covid 19 وما تراكم من خسائر اقتصادية نتجت عن الإقفال القسري للبلاد والمؤسسات وعزل بعض المناطق بسبب انتشار الوباء، بالاضافة إلى توقف عدد كبير من

العاملين عن أعمالهم، فتراجعت الدورة الاقتصادية، وتباطأ الانتاج... وهذا هو الحجر الخامس.
ثـمّ جـاء انفجـار 4 آب 2020 ليعقـد الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة للمواطنيـن أكثـر فأكثـر، فتهـاوى الحجـر السـادس.

لعلّ سلسلة الخلافات السياسية وعدم حسم ملف تشكيل حكومة خلال صيف عام 2020 عقدت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، فتأثرت الاستثمارات، وبات الأمل باستعادة الحياة الطبيعية أمرًا شبه مستحيل. هذا التشنج وتأجج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سلبًا. أوصلنا إلى الحجر الأخير، إذ باتت أوضاع اللبنانيين قاب قوسين أو أدنى من الوقوع في الهاوية. والأمل معلّق على المبادرات الخارجية في إنقاذنا من أتون هذه الأزمات التي صدّعت مجتمعنا واقتصادنا.

لأجل قياس التأثير المباشر لتلك الأزمات اقتصاديًا، لا بد من التوقف عند تعريف البطالة، قبل البحث في توزع العاملين والمتعطلين عن العمل في الأسر الذين شملتهم الدراسة في محافظة لبنان الجنوبي، فالبطالة تمثل ظاهرة اقتصادية تدل على وجود حالة تناقض بين فرص العمل المتوفرة "من حيث العدد والنوعية" في البلد، وبين عدد السكان الناشطين اقتصاديًّا الراغبين بالعمل والقادرين عليه والباحثين عنه عند مستوى الاجر السائد في السوق. وقد تبنت إدارة الاحصاء المركزي في لبنان، التعريف القياسي المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية، والمتعارف عليه في معظم دول العالم، وهو يستند الى 3 شروط لا بد من توافرها في آن معاً لدى الاشخاص الذين هم في سن العمل (15-64 سنة)، لكي يصنفوا عاطلين عن العمل، وهي:

- انهم لم يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية والتي حددت بالأسبوع السابق للمقابلة.
- أن يكونوا مستعدين للعمل.
- أن يكونوا قد قاموا فعلاً بالبحث عن عمل. (الاحصاء المركزي، 2004، صفحة 57)

في مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2018-2019 الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام 2019، يتبين الآتي :

- كان معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة) 23.3 %، أي أكثر من ضعف معدل البطالة العام (11.4%) ، وكان أعلى بين الشباب الحاصلين على شهادة جامعية(35.7 %) .

- مع مراعاة العمالة الناقصة ذات الصلة بالوقت والقوى العاملة المحتملة، بما في ذلك توقف البحث عن عمل، تبين أنّ 29.4 % من القوى العاملة الشبابية كانت في أشكال مختلفة من نقص العمالة.

- كان حوالي 50% من الشباب العاطلين عن العمل، يبحثون عن عمل لأكثر من 12 شهرًا

وقت إجراء المسح.

• النسبة المئوية للشباب الذين لا يزاولون العمل أو يمارسون التعليم أو التدريب حوالي 22%، ولكنها أعلى بكثير بين الشابات (26.8 %) من الشباب (16.7%).

• من حيث الموسمية، كانت البطالة أعلى من المتوسط في أشهر الشتاء، وأقل من المتوسط في أشهر الصيف. (الاحصاء المركزي، 2019)

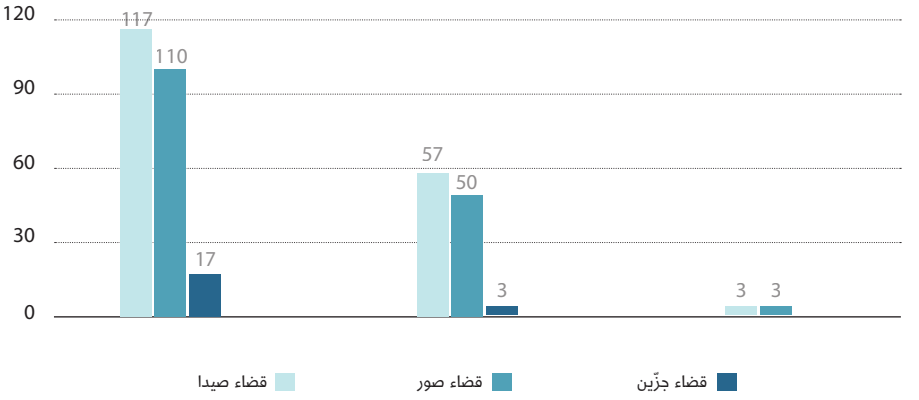

رسم بياني 8: توزّع العاملين في الأسر المدروسة
المصدر: نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة في أيلول 2020

بلغ العدد الكلي للأشخاص العاملين في الأسر المدروسة 472 فردًا، توزعوا كالآتي:
[(1× 234)+ (2 ×110) + (3 × 6)].
لاحتساب نسبة الاعالة العمرية اتبعنا القاعدة الآتية: متوسط عدد الافراد الذين يعيلهم الفرد الواحد، أي الذين يعتمدون في معيشتهم على جهود المكتسبين:
(472× 100) ÷ 921 = 51.24% وهو قريب من معدل الاعالة العمرية بحسب الدراسة المنفذة من قبل الاحصاء المركزي والتي تبلغ 54%. (الاحصاء المركزي، 2019)
تجدر الاشارة إلى أنّ جميع أفراد العينة صرحوا بمزاولتهم لعمل أثناء تنفيذ العمل الميداني، وتبين وجود عاملين في الأسرة لدى 31.42% من الأسر على صعيد محافظة لبنان الجنوبي، ونسبة 1.71% من الأسر التي يوجد لديها ثلاثة أفراد عاملين. ولكن على الرغم من وجود عمل لدى أفراد الأسر المدروسة، إلا أنّ انخفاض القيمة الشرائية للرواتب والأجور أدّت إلى انخفاض مستوى معيشتهم بشكل ملموس.

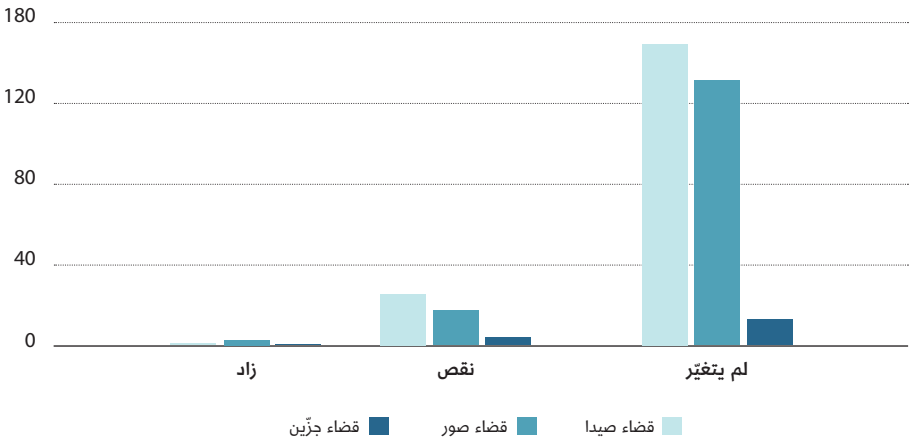

رسم بياني 9: توزّع الأسر بحسب تغير دخلها الشهري الكلي في محافظة لبنان الجنوبي (2020)
المصدر: نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة في أيلول 2020

تشير معطيات الرسم البياني أعلاه، إلى أنّ 282 أسرة موزعة في أقضية محافظة لبنان الجنوبي الثلاثة لم يتغير دخلها، وهذه النتائج يمكن اعتبارها سلبية لناحية عدم تغير الدخل بحسب معدل التضخم الحالي الذي أشرنا إليه سابقًا، الذي بلغ في تموز 2020 نسبة 500% على أساس سنوي، وأكثر من 125% على أساس شهري بحسب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

أما الأسر التي تراجع دخلها الشهري، فيعود لتوقف أحد أفرادها عن العمل، على الرغم من مزاولة أفراد آخرين لعملهم (كما تبين لنا في الرسم البياني السابق)، وذلك يعود لعدة أسباب منها: إقفال عدد من المؤسسات، تخفيض عدد العمال لأسباب عديدة ذات صلة بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة أو لانتشار جائحة كورونا، تخفيض الاجور الناتج عن هذه الاوضاع في العديد من المؤسسات...إلخ.

كما تبين لنا أنّ نسبة ضئيلة جدًا من الأسر المدروسة ا(2.28%) ارتفع دخلها الشهري، ويعود ذلك إما لتقاضي أفرادها أجور بالعملة الصعبة كالعاملين في المنظمات غير الحكومية، أو بسبب الزيادة الطفيفة التي تطرأ على رواتب موظفي القطاع العام... وبالتالي فإنّ السمة الغالبة على أفراد العينة هي ثبات أو انخفاض الدخل الشهري الأسري الكلي مقابل تراجع القيمة الشرائية لهذا الدخل، وهذا ما أدّى ويؤدي بشكل حتمي إلى انخفاض معيشة الأفراد، وتراجع قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية.

تجدر الاشارة إلى أنّ السؤالين المتعلقين بطبيعة المهنة والدخل الأسري الفعلي امتنع المبحوثين عن التصريح بهما، لذلك لم يتم إدراجهما ضمن التحليل.

2 | آليات تكييف أوضاع المواطنين السوسيو-إقتصادية مع الأزمات الراهنة

توصّل (Wolmen) إلى أنّ التكيف الاجتماعي عبارة عن جملة من التغيرات والتعديلات السلوكية التي تكون ضرورية لإشباع الحاجات الاجتماعية، ولمواجهة متطلبات المجتمع، إلى جانب إقامة علاقات منسجمة مع البيئة. (بطرس، ب، 2008، صفحة 101)

يعتبره البعض الطريقة التي تتكيف بواسطتها الجماعة الصغيرة كالعائلة أو المنظمة الكبرى أو المجتمع الكبير مع بيئته وظروفه الاجتماعية والطبيعية، بغية تحقيق أهدافه الأساسية. (الحسن، إ، 1999، صفحة 159)

لاستكمال البحث في مسألة تكييف المواطنين لأوضاع أسرهم السوسيو-إقتصادية مع الأزمات المعيشية والضائقة الاقتصادية، كان لا بد من استقصاء المعلومات من الأسر التي تعاني من اشتداد الأزمات التي تلم باقتصادها الأسري وأوضاعها المعيشية. فطرحنا على المبحوثين تساؤلات ذات صلة بتكييف انفاقهم الضروري مع دخلهم الأسري خلال فترة تنفيذ البحث. ذلك لأنّ التكيف عملية فردية ذاتية، فمرونة تكيفهم مع المستجدات التي تطرأ على أوضاعهم المعيشية، قد تساعدهم على استيعاب الظروف المحيطة بهم، فتمكنهم من الاندماج ولو مرحليًا مع تلك الظروف، على اعتبار الاندماج عملية اجتماعية والتكيف مرحلة من مراحل الاندماج الاجتماعي، بهدف النهوض والتعافي مجددًا، عند تحسن الأوضاع في البلاد عامةً.

مصفوفة 1: درجات تكيُّف انفاق الاسر المدروسة خلال العامين 2019 و2020 في ظل الازمات الراهنة												
المعايير	تسديد بانتظام			تسديد بشكل غير منتظم			عدم التسديد			لا يوجد		
القضاء	صيدا	صور	جزين	صيدا	صور	جزين	صيدا	صور	جزين	صيدا	صور	جزين
أقساط المدارس وأو الجامعات	80	41	8	30	40	6	29	30	1	38	42	5
القروض على أنواعها	36	29	10	91	80	6	29	30	1	21	14	3
إيجار المسكن أو المتجر...	30	33	0	37	36	2	15	9	1	95	75	17
التأمين على أشكاله	28	10	8	92	81	7	28	49	0	29	37	5
فاتورة الدواء المزمن	120	93	15	33	29	2	12	15	0	12	16	3
ضريبة الاملاك المبنية	20	18	8	57	27	10	49	40	1	51	68	1
ضريبة بلدية (رسم القيمة التأجيرية)	20	18	8	13	0	11	115	106	1	9	29	0
رسم الهاتف الثابت شهريًا	109	66	14	0	0	0	0	0	0	68	87	6
بطاقات تشريج الهاتف أو الخط الثابت الخليوي	161	149	18	0	0	0	0	0	0	16	4	2
رسم مياه الاستخدام لمؤسسة المياه	59	28	7	48	25	8	25	82	1	25	18	4
مياه الشرب (اشتراك)	154	118	5	10	0	0	0	0	0	13	35	15
رسم مؤسسة كهرباء لبنان	30	18	18	120	43	1	17	63	1	10	29	0
رسم اشتراك المولد الكهربائي	129	120	15	35	18	2	0	0	0	13	19	3

تحتوي المصفوفة معطيات هامة جدًا على صعيد تكيّف المواطنين مع الأوضاع المعيشية والاقتصادية المأزومة الراهنة.

تبين لنا أنّ 76 أسرة في الاقضية المدروسة **لم تستطع تأمين أقساط مدارس وجامعات** أبنائها بانتظام، وذلك يعود لاعتبارات عديدة، إما لعدم قدرتها على التسديد عند استحقاق الأقساط من جهة، أو لتريثها لحين إجراء تسويات على أقساط المدارس الخاصة من جهة ثانية.

وبالعودة لاستمارات البحث تبين أنّ غالبية الأسر التي سددت أقساط أبنائها المدرسية وأو الجامعية والتي بلغ عددها 129 أسرة، إما لأنّ أبنائها مسجلين في مدارس حكومية وفي الجامعة اللبنانية، أو لأنّ الجهة الضامنة تساهم في منح المبحوث مساعدة أو منحة تعليمية، أو لأنّ بعض الجامعات تعطي قروض تعليمية تسدد عند انتهاء الطالب من تلقيه علومه ومباشرته لعمل معين... ولكن الأسر التي امتنع أفرادها عن عن تسديد تلك الأقساط بلغ عددها 60 أسرة، ويمكن تصنيف حالتها بالتعثر.

أما فيما يتعلق **بتسديد القروض على أنواعها**، كقرض السكن، السيارة، التعليم، الشخصي... إلخ، تبين أنّ 75 أسرة فقط موزعة على الاقضية المدروسة، تسدد بانتظام القروض التي استحصلت عليها، ويساهم في ذلك طبيعة عمل المبحوثين، بحيث تلعب مسألة ديمومة الراتب أو الأجر دورًا أساسيًا في ذلك، كموظفي القطاع العام أو القطاع الخاص المثبتين والذين يتقاضون رواتب وأجور ثابتة وموطنة غالبًا. أما الأسر التي لا تسدد القروض بانتظام فبلغ عددها 177 أسرة، وبذلك نلاحظ شبه تعثر نصف العينة لناحية تسديدها القروض المترتبة عليها. في حين تبين وجود 60 أسرة امتنعت عن التسديد.

ولاحظنا أنّ نفس الأسر التي **امتنعت عن تسديد الأقساط التعليمية**، امتنعت عن تسديد القروض، وتعد حالة التوقف عن الدفع مؤشر على تراجع قدرة تلك الأسر عن الايفاء بالتزاماتها، وهذا ما يجعل أوضاعها تتراجع، فتدخل تباعًا في مصافي الفقر أو الفقر المدقع.

كما تبين لنا أنّ 75 أسرة **لم تستطع الالتزام بتسديد بدلات إيجارات المساكن أو المتاجر**... من بداية ك1 حتى أيلول 2020، وكانت أزمة دفع بدلات الإيجارات قد برزت منذ العام الماضي، عند بروز فرق بين السعر الرسمي لليرة مقابل سعر السوق. وكانت الحلول وقتها تتنوع بين قبول المالك ببدل الإيجار وفق السعر الرسمي أو الوصول إلى حل وسطي بين المالك والمستأجر بين سعري الصرف، أو فسخ العقد في بعض الحالات للمحال والمؤسسات التجارية المستأجرة... وذلك لأسباب عديدة كاستمرار انخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار، انتشار فيروس كورونا وإقفال البلد لشهور عديدة وتسريح الشركات لعدد من الموظفين وتخفيض رواتب الموظفين بنسب تتروح بين 20 و60 %، وهذا ما أدّى إلى تفاقم الأزمة وتغيير أولويات اللبنانيين. (عبد الخالق، ع، 2020 بتصرف)

التزمت 46 أسرة فقط **بتسديد أقساط التأمين المختلفة**، كالتأمين على الحياة وأو السيارات وأو المساكن... و77 أسرة توقفت كليًا عن تسديد تلك الأقساط، و180 أسرة في مختلف الأقضية المدروسة تجاوزت نسبتها الـ 50% من عدد الأسر في كل من قضاءي صيدا وصور، سددوا بشكل غير منتظم أقساطهم التأمينية، وهذا ما يضطرهم لإعادة جدولتها بشكل يتكيف مع وضعهم المعيشي الراهن.

ومن الناحية الصحية، تبين أنّ العدد الأكبر من الأسر (228 أسرة) التزموا **بتسديد فاتورة الدواء المزمن**، إلا أنّ هذا الارتفاع لا يدل على وضع معيشي مقبول، بل يعود إلى استفادة عدد كبير من تلك الأسر من جهات ضامنة، وبالتالي يساندهم هذا الأمر في ذلك. كما نلاحظ أنّ 65 أسرة تسدد بشكل غير منتظم فاتورة دوائها، و27 أسرة توقفت كليًا عن تسديدها، وهذا ما يطال أمنهم الصحي، لاسيّما في ظل انتشار جائحة كورونا، وما زادته من أعباء على عاتق الأسر المعيشية.

أما لناحية **تسديد ضريبة الاملاك المبنية** التي تفرض على مالك المسكن، نلاحظ شيوع ظاهرة الاجتناب الضريبي من جانب أفراد العينة، بحيث صرّحت 94 أسرة أنها تسدد بشكل غير منتظم الضريبة المترتبة عليها لمصلحة خزينة الدولة، و90 أسرة تركزت في كل من قضاءي صيدا وصور، امتنعت عن تسديد هذه الضريبة، في حين 120 أسرة في المحافظة لا ينطبق عليها تسديد الضريبة، ذلك لأنّ توجب ضريبة الاملاك المبنية على المسكن تفرض على المالك لا المستأجر قانونًا، هذا من ناحية. من ناحية ثانية، إذا كان المواطن قد صرّح للمالية بتصريح تنزيل سكن المالك يعفى المسكن من توجب هذه الضريبة (ضمن حد معين للقيمة التأجيرية السنوية)...إلخ.

كذلك بلغ عدد الأسر التي توقفت عن **تسديد رسم القيمة التأجيرية البلدية** 222 أسرة، وذلك قد يعود لعدم مطالبة البلديات مواطنيها بتسديد رسوم القيمة التأجيرية نظرًا لتحسسها بأوضاعهم المعيشية سواء لبيوت السكن أو غير السكن كالمحال التجارية والمؤسسات... إلخ. أما الأسر التي لا يتوجب عليها تسديد هذا الرسم، فقد يعود ذلك إما لكون البناء منشأ وغير مسجل ضمن عداد مساكن أو وحدات غير السكن في لوائح البلدية، أو قد يكون قائم على أراض مشاعية، او ضمن قرى لا يوجد فيها بلديات...

أمّا فيما يتعلق **برسوم خطوط الهاتف الثابت** (الأرضي) الشهرية أو رسوم بطاقات التشريج والخطوط الثابتة الخليوية، فنلاحظ أنّ الأسر انقسموا إلى قسمين، القسم الأول شمل الذين يسددون بشكل منتظم فواتيرهم، وقد بلغ عددهم على التوالي 191 في فئة من يمتلك خط هاتف ارضي ثابت، و228 في فئة من يمتلك خط ثابت خليوي أو يشرج عبر البطاقات المدفوعة مسبقًا، وذلك في الاقضية الثلاثة. أمّا القسم الثاني، فاشتمل على فئتين: الاولى شملت الأسر التي لا تمتلك خطوطًا أرضية ثابتة فبلغ عددها 161، والثانية شملت 22 أسرة لا يمتلك أي من أفرادها هاتفًا خليويًا سواء خط ثابت أو يشرج عبر بطاقات مسبوقة

الدفع. وتشير هذه المعطيات إلى أنّ غالبية الأسر يقتني أحد أو بعض أفرادها هاتفًا خليويًا أو حتى أكثر، وهذا ما يزيد الأعباء المادية الملقاة على عاتقها، لاسيّما وأنّ الهواتف الخليوية يستوجب استمرار خدماتها الدفع المسبق إذا كانت عبر البطاقات، او التسديد الفوري في حال كان الخط ثابت، مع الاشارة الى بعض التسهيلات المؤقتة التي قدمتها شركات الهاتف الخليوي منذ اندلاع ثورة 17 تشرين الاول 2019 وحتى خلال جائحة كورونا المنتشرة منذ آذار عام 2020، حيث اشتملت على تأخير جباية فواتير الخطوط الخليوية الثابتة، أو تمديد فترة الخطوط التي تحتاج لتشريج عبر البطاقات.

أيضًا يتبين لنا الالتزام المتقطع لـ 81 أسرة عن **تسديد رسوم مياه الاستخدام** المتوجبة على عاتقها لصالح مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، كما أنّ 108 أسر لم تسدد تلك الرسوم كليًّا خلال الفترة المدروسة.

وهناك 37 أسرة لا يتوجب عليها رسوم للمؤسسة، وقد يكون ذلك لاستفادتها من شبكات مياه محلية لازالت غير مسلمة للمؤسسة في بلداتهم، كما يقتضي قانون إنشائها.

كذلك تبين لنا ارتفاع الأعباء الإضافية الملقاة على عاتق ميزانية الأسر لناحية **شراء مياه الشفة أو مياه الاستخدام المنزلي**، بحيث بلغ عدد الأسر التي تشتري هذه الضروريات 287 أسرة، منها 10 أسر فقط في قضاء صيدا لا تسدد فاتورتها بشكل منتظم، أما الأسر الباقية فصرحت بأنها تسدد فواتيرها بانتظام. كما تبين وجود 63 أسرة موزعة بين الأقضية الثلاثة لا تشتري هذه الخدمة. قد يكون ذلك، إما لوجود عين مياه في البلدات، أو لعدم قدرتها على الشراء واستخدامها لبدائل لم تصرح عنها.

وفيما يتعلق بتسديد **رسوم الكهرباء الرسمية**، تبين عدم انتظام 164 أسرة في دفع تلك الرسوم، وتعثر 81 أسرة أخرى عن التسديد، وهناك 39 أسرة لا يتوجب عليها رسوم، وهذا أمر غير منطقي، وقد يكون ذلك لكون مساكنهم قائمة على أراض مشاعية، او يعلقون على الشبكة العامة.

تبين لنا أيضًا أنّ 264 أسرة تسدد بانتظام فاتورة **المولد الكهربائي**، لعلّ التزام تلك الأسر في التسديد أمر بديهي، لأنّ أصحاب المولدات لا يتغاضون عن جباية مستحقاتهم، وبالتالي من لا يسدد من تلك الأسر يقطعون عنه الإشتراك. إلا أنّ 55 أسرة صرّحت بانها تدفع بشكل متقطع الرسم، ويتساهل بعض أصحاب المولدات نظرًا للظروف الراهنة باستيفاء المستحقات. كما تبين أنّ 35 أسرة غير مشتركة بخدمة المولدات، منهم 4 أسر في كل من قضاءي صيدا وصور ميسوري الحال ولديهم مولدات خاصة، وباقي الأسر في الاقضية الثلاثة غير قادرين على الاشتراك في مولد كهربائي.

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة في المصفوفة أعلاه، انّ السمة الغالبة للأسر المدروسة،

اتسمت بالتعثر أو التخلف عن دفع المتوجبات المفروضة قانونًا، وفي غالبيتها أمور خدماتية يفترض أن تؤمنها الدولة لمواطنيها كالكهرباء 24/24، المياه النظيفة للاستخدام، مياه الشفة، الخدمات الاستشفائية والتعليمية...إلخ. كما تبين لنا عدم قدرة عدد من الأسر عن تأمين الأدوية المزمنة، التخلف عن سداد الضرائب والرسوم والخدمات التعليمية، ومنها من لم يستطع سداد القروض أو أقساط التأمين المتوجبة على عاتقها، وهذا ما يظهر عدم قدرتها في ظل تدني القدرة الشرائية للدخل الأسري والتضخم غير المسبوق، على تكييف أوضاعها السوسيو-اقتصادية مع الأزمات التي وسمت المرحلة الراهنة في البلاد.

إنّ مقومات المواطنة لم تعد موجودة في بلدنا، وباتت الأسر تجري وراء سراب تحقيق الإكتفاء لافرادها، وهي حاجات استهلاكية لا يمكن الوصول بها لحد الإشباع، في ظل ظروف اقتصادية ومالية متدهورة، ومداخيل كما سبق وذكرنا لم يتغير مقدارها لدى غالبية الأسر، وفي سياق تضخم متنامي بشكل شهري، وارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع والمواد الاستهلاكية. هذا اذا استثينا أعباء أكلاف الوباء المستجد الذي يرهق ميزانيات الأسر خاصةً والدولة عامةً لناحية العناية الوقائية والاستشفائية...إلخ.

مصفوفة 2: انعكاس الأزمات المعيشية والاقتصادية على السلوك الانفاقي السلعي للأسر (من ك1 2020 حتى أيلول 2020)

درجة انعكاس الأزمات على السلوك الانفاقي السلعي بحسب القضاء								
	انخفض كثيرًا			انخفض بشكل متوسط			لم ينخفض	
نوع السلعة	صيدا	صور	جزين	صيدا	صور	جزين	صيدا	صور	جزين
لحوم ودواجن	149	132	18	26	18	2	2	3	0
أسماك	152	134	18	22	15	2	3	4	0
حبوب وبقول ونشويات	110	98	15	57	47	5	10	8	0
البان واجبان وبيض	130	121	15	44	28	5	3	4	0
خضار	120	98	10	50	47	5	7	8	5
فواكه	149	127	10	21	25	5	7	1	5
زيت/سمن/ زبدة	130	119	16	44	29	3	3	5	1

نلاحظ من خلال المصفوفة رقم 2 أعلاه، أنّ سلوك الأسر الانفاقي تأثر كثيرًا بفعل الأزمات المتتابعة التي ألمّت بها، وهذا ما قد يؤثر على أمنها الغذائي، فالانخفاض الدراماتيكي يظهر جليًا في تغير السلوك الانفاقي على شراء اللحوم والدواجن، نظرًا للارتفاع الكبير الذي لحق بأسعارها، وبات المواطن غير قادر على تأمينها لأفراد أسرته بشكل يَسير كما السابق، على الرغم من الدعم الذي تقدمه الدولة للحوم وتحديدها لأسعاره، (ليبانون ديبايت، 2020) إلا أنّ بعض المناطق لا يتوفر فيها هذا الصنف من اللحوم المدعومة، علمًا انّ هذا الدعم بات قاب قوسين أو أدنى من التوقف الكلي من جانب الدولة مع مشارف انتهاء العام 2020. وقد بلغت نسبة الأسر من أصل العينة الكلية التي انخفض كثيرًا سلوكها الانفاقي على **اللحوم والدواجن** ما يقارب 86%، منها 42.57% في قضاء صيدا، 37.71% في قضاء صور و5.14% في قضاء جزين. وبلغت نسبة الذين انخفض سلوكهم الانفاقي بشكل متوسط 13.14% على صعيد المحافظة.

كذلك انخفض إنفاق 86.85% من الأسر المدروسة في محافظة لبنان الجنوبي على **شراء الأسماك**، منها نسبة 43.42% في قضاء صيدا، 38.28% في قضاء صور و5.14% في قضاء جزين من العينة الكلية.

أمّا السلوك الإنفاقي للأسر على **شراء الالبان والاجبان والبيض** فقد انخفض لدى 76% من مجموع الأسر في المحافظة. في حين بلغت نسبة الأسر التي انخفض سلوكها الانفاقي بشكل متوسط على هذا النوع من السلع الغذائية 22% على مستوى المحافظة.

كذلك انخفض كثيرًا انفاق الأسر على **الزيوت وأو السمن وأو الزبدة** فبلغت النسبة 75.71%، ونسبة 18.85% من الأسر انخفض إنفاقها بشكل متوسط.

نلاحظ التباين في النسب بين السلوك الانفاقي على السلع الغذائية **كالخضار والفواكه،** ففي حين انخفض كثيرًا انفاق 65.14% من الاسر في المحافظة على شراء الخضار، بلغت النسبة 81.42% لدى الأسر التي قلصت شرائها للفواكه، وهذا ما يشير إلى خسارة الأسر لمكونات غذائية أساسية في سلتها الغذائية.

كذلك انخفض كثيرًا السلوك الإنفاقي على شراء **الحبوب والبقول والنشويات** ليبلغ على مستوى الأسر المدروسة في المحافظة 63.71%، وبعض الأسر انخفض سلوكها الانفاقي بشكل متوسط بنسبة 31.14%، وتوزعت على الاقضية وفق الآتي: 16.28% في قضاء صيدا، 13.42% في قضاء صور، 1.42% في قضاء جزين.

بالعودة لاستمارات البحث يتبين لنا أنّ النسبة الأبرز من الأسر التي صرّحت بأن سلوكها الانفاقي لم ينخفض على شراء الخضار والفواكه، يعود إلى حالة بعض الأسر التي تقطن في قرى، ولديها أراضي تتم زراعتها بالخضر والفواكه، وهذا ما أدّى إلى اكتفائها ذاتيًا، وعدم

انخفاض هذا السلوك لدى غالبيتها. كذلك فإنّ نسبة الأسر التي لم ينخفض سلوكها الانفاقي على شراء الحبوب والبقول والنشويات بلغت 5.14%، وتركزت في قضاءي صيدا وصور، ويعزى عدم الانخفاض في السلوك الانفاقي لهؤلاء لتعويضه كقيمة غذائية عن شراء اللحوم والأسماك المرتفعة الثمن، والتي بات من الصعوبة توفيرها بشكل دوري لاستهلاك الأسر.

استنادًا إلى ما ورد من معطيات في الاستمارات تم تفريغها ضمن مصفوفتين عدديًا، يتبين لنا اتباع الأسر آليات تكيّف جديدة للتخفيف من شدة الأزمات المعيشية والضائقة الاقتصادية، وقد صرّحت الأسر بالآتي:

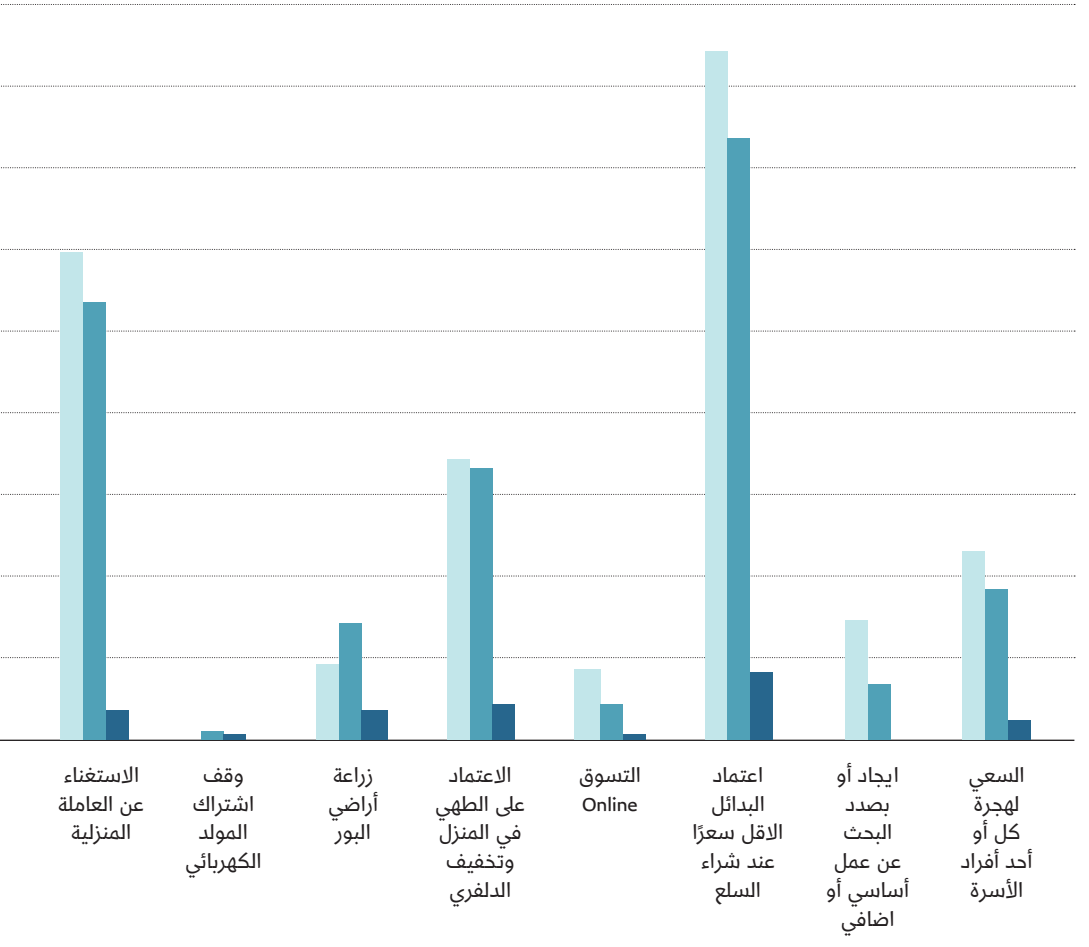

رسم بياني 10: توزّع الأسر بحسب آليات تكيفها الجديدة مع الأزمات المعيشية والضائقة الاقتصادية
المصدر: نتائج العمل الميداني الميداني الذي نفذته الباحثة في أيلول 2020

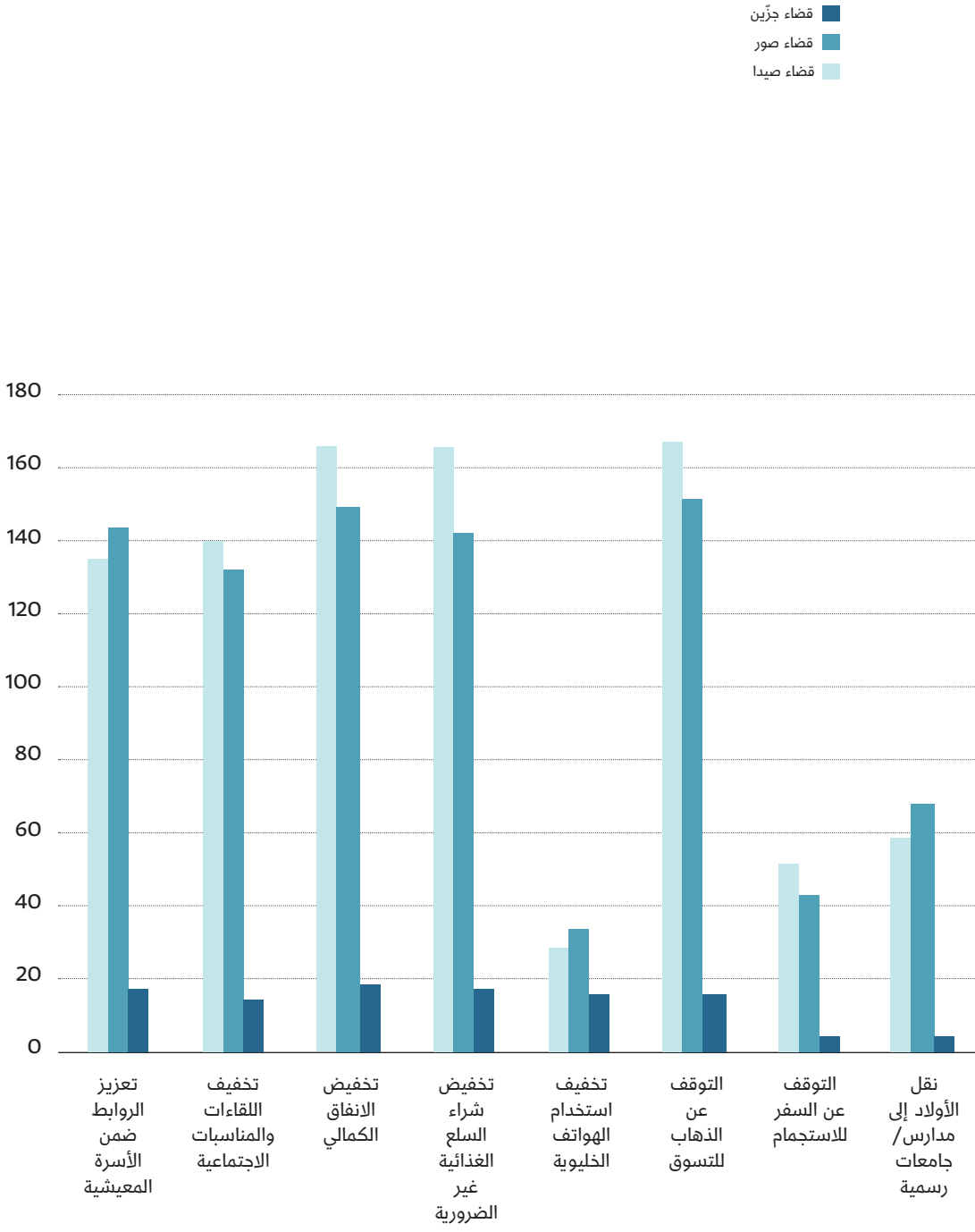

من الملاحظ عند الاطلاع على معطيات الرسم البياني السّابق، أنّ الأسر المدروسة بغالبيتها غيرت سلوكها الانفاقي، في شتى الصعد والمناحي المعيشية، وكيّفت أوضاعها بشكل يمكنها من الاندماج والتعايش مع الأزمات المعيشية والضائقة الاقتصادية التي تشتد يومًا بعد يوم، ويبدو ذلك جليًّا من خلال ما سنستعرضه ضمن التحليل:
عمدت نسبة 96% من الأسر في قضاء صور إلى استخدام بدائل عند شرائها للسلع بأسعار ونوعيات تتناسب مع أوضاعها المعيشية المستجدة، تبعتها نسبة 94.91% في قضاء صيدا و85% في قضاء جزين.
نسبة 98.68% من الأسر في قضاء صور، 94.35% في قضاء صيدا و80% في قضاء جزين، صرحوا بأنهم تكيفوا مع وضعهم المعيشي أيضًا بوقف الذهاب للتسوق (Shopping)، لأنّ ذلك يكلفهم أموالاً كثيرة لم تعد تتوفر ضمن قدراتهم المادية المتاحة، كما هناك ضروريات وأولويات تجعل التسوق ثانوي.
فيما يتعلق بوقف الانفاق على الكماليات، صرحت نسبة 97.38% من الأسر في قضاء صور، 95% في قضاء جزين و93.2% في قضاء صيدا بذلك، وهذا ما يبين لنا تكيف تلك الأسر مع ما تتطلبه ظروفها المعيشية.
كما غيرت غالبية أفراد العينة سلوكها الاستهلاكي السلعي باستغنائها عن شراء السلع الغذائية غير الضرورية، فبلغت نسبة هؤلاء في قضاء صيدا 93.2%، 92.81 في قضاء صور و90% في قضاء جزين على التوالي.

أما فيما يتعلق بتخفيف اللقاءات والمناسبات الاجتماعية، فنلاحظ أنّ 79% من الأسر في قضاء صيدا، 86.27% في قضاء صور و75% من الأسر في قضاء جزين، كيفت أوضاعها الاجتماعية بما يتناسب مع انخفاض القدرة الشرائية لدخلها، على اعتبار أنّ المشاركة في هذه اللقاءات والمناسبات تحتاج لميزانيات خاصة، لم تعد متاحة حاليًا. مع الاشارة إلى أنّ هذا السلوك الجديد تأثر أيضًا بشكل كبير بفعل جائحة كورونا التي زادت الامور تعقيدًا.
نلاحظ أيضًا أنّ 93.46% من الأسر في قضاء صور، 90% في قضاء جزين و72.27% في قضاء صيدا، ركزوا على تعزيز الروابط ضمن الأسرة المعيشية، وهذا ما اقتضته أيضًا ضرورات الحجر المنزلي الناتج عن جائحة كورونا، وما تطلبه هذا الأمر من تكيف أسري موجب في تلك الظروف، بحيث أتاحت الظروف الراهنة بتعميق الروابط الاسرية التي كادت تندثر في أسرنا.كما اقتضت الظروف المعيشية المأزومة تغيير نمط معيشة الأسر اللبنانية وتخفيف الرفاهية التي اعتادت عليها، كاستخدام عاملة منزلية أو أكثر في بعض الأسر، فكيفت الأسر المدروسة وضعها المستجد معيشيًا بالاستغناء عن تلك العاملة فيما خص الأسر المدروسة، لأنّ الغالبية العظمى ممّن يتقاضون أجورهم بالدولار الامريكي الذي بات شبه مفقود في تعاملاتنا المالية. فبلغت النسبة 69.93% في قضاء صور، 67.23% في قضاء صيدا و40% في قضاء جزين.

فيما يتعلق بالاعتماد على الطهي في المنزل والتخفيف من شراء الدليفري، بلغت نسبة الأسر في قضاء صور 43.79%، قضاء صيدا 39% وقضاء جزين 45%، نلاحظ أنّ هذا النوع

من آليات التكييف علاوة على ما تقدم، جاء لمصلحة الأسر في الحفاظ على نمط صحي لم تكن معتادة عليه، في حين كانت طبيعة دخلها تتيح لها اتباع هذا النمط السلوكي غير الصحي غالبًا.

كما غيرت نسبة لا بأس بها من الأسر المدروسة المؤسسات التعليمية التي يتلقى أبناؤها تعليمهم في إطارها، لعدم قدرة الأهل على تحمل أعباء الزيادات في الأقساط التي لم تعد تتلاءم مع دخلهم. فبلغت النسبة في قضاء صور 44.44%، في قضاء صيدا 33.33% وفي قضاء جزين 25% من العينة. بشكل عام بلغت نسبة تلك الأسر على صعيد محافظة لبنان الجنوبي 37.71% وهي نسبة مرتفعة، لأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار وجود أسر ضمن العينة أنهى أبناؤها تعليمهم المدرسي وأو الجامعي، ونسبة من الأسر الحديثة التكوين، والتي لم ترزق بعد بأولاد.

لم يغب خيار التفكير بالهجرة عن بال عدد لا بأس به من أفراد العينة، بحيث ما يقارب الـ 25% من الأسر المدروسة في قضاء صور تفكر في اتخاذ قرار الهجرة إذا استمرت الأوضاع المعيشية والاقتصادية على هذا المنحى، تبعتها نسبة 21%من الأسر المدروسة في قضاء صيدا 20% في قضاء جزين. وهذا ما يظهر استمرار حالة النزف البشري من طاقات وأدمغة وكفاءات نحو الخارج.

بالاضافة إلى آليات التكيف الأسرية مع الأزمات الراهنة، صرحت نسبة 29.37% من الأسر في قضاء صيدا بأنها توقفت عن السفر للاستجمام، و28% في قضاء صور واستتبعتها نسبة 25% من الأسر في قضاء جزين.
فيما يتعلق بتكييف الدخل الأسري مع مستجدات الأزمات الراهنة، تبين تخفيض استخدام الهواتف الخليوية عند نسبة 80% من الأسر في قضاء جزين، 22.22 % من الأسر في قضاء صور و16.38% في قضاء صيدا، كالاستغناء عن هاتف ثاني، أو تخفيف الاتصالات واقتصارها على الضروري، أو اعتماد اتصالات الواتساب أو التليغرام لا الاتصالات العادية التي تكلفهم... إلخ.

كان اللافت اتباع نسبة 16% من العينة الكلية للأسر المدروسة على زراعة الأراضي البور لأجل تأمين مستلزماتهم الأسرية من الخضار وسواها، وهذا الأمر بات كظاهرة جديدة انتشرت في مجتمعنا اللبناني، تركزت حول مفهوم الأمن الغذائي، وهذا ما يتماشى مع تفاقم الأوضاع المعيشية وتدهور الأوضاع النقدية والمالية في البلاد، وانخفاض الدعم السلعي على المواد الأساسية...
أما نسبة 12.85% من الأسر في محافظة لبنان الجنوبي، كيفت أوضاعها المعيشية بايجاد عمل إضافي، أو لا زال أفرادها بصدد البحث عن عمل أساسي أو إضافي في بعض الأسر التي حصلت فيها حالات توقف عن العمل ...إلخ.
بلغت نسبة الأسر التي اتبعت نمط الشراء عبر وسائط التواصل الاجتماعي -Online Shop

8.28% ping من الأسر المدروسة في المحافظة، وذلك على اعتبار هذه الطريقة تعتمد الترويج الاعلامي والاسعار المخفضة، وهي تخفف عن الفرد عبء الانتقال إلى الاسواق والتوفير بالاسعار بخاصة في ظل انتشار جائحة كورونا.
كما تبين لنا أنّ نسبة 1.71% من الأسر أوقفت اشتراكها بالمولد الكهربائي، ويعود ذلك لارتفاع أسعار هذه الاشتراكات، ولعلّ رفع الدعم عن المحروقات المرتقب سيزيد هذه النسبة نظرًا للارتفاع الكبير الذي سيطرأ على فاتورة اشتراكات المولدات.

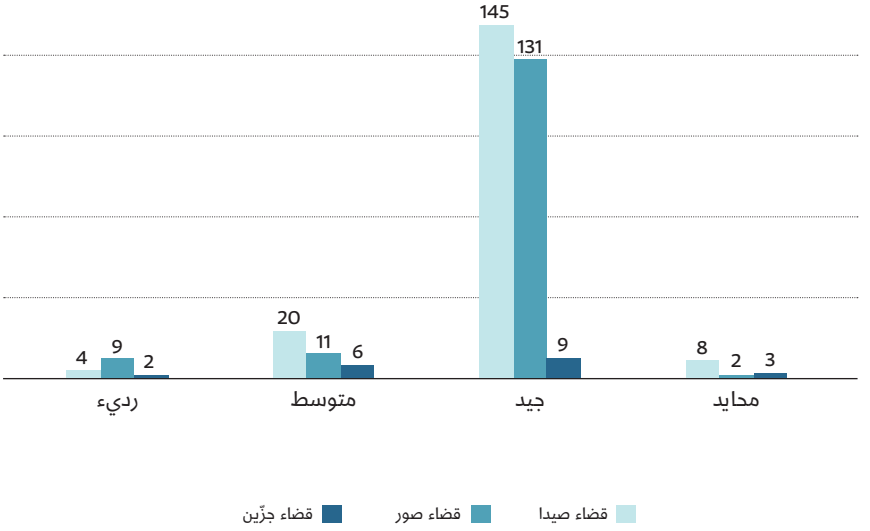

رسم بياني 11: مستوى تكييف الدخل الأسري مع الازمات المعيشية والضائقة الاقتصادية
المصدر: نتائج العمل الميداني الميداني الذي نفذته الباحثة في أيلول 2020

استنادًا لمعطيات الرسم البياني أعلاه، يتضح لنا ارتفاع نسبة الأسر التي تكيفت بشكل جيد مع الأزمات التي ألمّت بمجتمعنا، فبلغت نسبتها 81.42% من العينة الكلية، ويحمل هذا الأمر وجهتان متناقضتان:

• الأولى إيجابية لأنّ تكيف هذه الأسر سيجعلها تندمج مع وضعيتها الجديدة التي باتت بحكم الأمر الواقع، لأنّ الآفاق الاقتصادية الراهنة قابلة للاستدامة لفترة طويلة نسبيًا، ريثما يستعيد الاقتصاد الوطني نموه وينعكس على كافة مفاصل الحياة الاقتصادية العامة والأسرية.

•الثانية سلبية، لأنها تصبح بحكم تطبيع للمواطن ودمجه في منظومة الاستسلام للأوضاع الراهنة، وهذا ما لا يخدم الحركة المطلبية الشعبية، التي تتطلب رفض الواقع المازوم الذي وصلنا إليه. لعلّ نسبة 4.28% من الأسر التي صنفت مستوى التكيف بالرديء، والنسبة التي تليها البالغة 3.71% من المحايدين، تستبطن رفضها للتطبيع والتكيف مع الأوضاع المعيشية الراهنة.

3 | التكيّف السوسيو-اقتصادي وتأثيره النفسي على المواطنين

شعور الفرد بالأمان الاجتماعي والاقتصادي يعد خطوة أساسية لإشباع حاجاته المتعددة. إلا أنّ عدم قدرتهم على تحقيق هذا الأمان أو الشعور به، تنتج ضغوطًا نفسية، وظيفية، عائلية... فتنعكس بشكل سلبي على صحتهم النفسية، وعلى طبيعة علاقاتهم داخل المجتمع. ويمكن أن يزيد إحتمال إصابة الأفراد باضطرابات كالقلق، الارتباك، الانعزال، الاكتئاب والانتحار... عند حصول الأزمات. هذه "الاضطرابات المتعلقة بالصحة النفسية ينشأ عنها - إذا لم تُعالج - جراحًا غير مرئية تُخلف آثارًا سلبية عميقة التأثير وتظل على المدى البعيد، يكابدها الناس والمجتمعات في حالات الطوارئ الإنسانية". (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019)

عندما تشتد الأزمات غالبًا ما تحدث آثارًا متفاوتة، فهناك أشخاصًا تحتاج للدعم الفوري، والبعض الآخر يستطيع تجاوز الأمر بقدراته الذاتية. ويمكننا تصنيف آليات التكييف النفسية، ما بين آليات إيجابية وأخرى سلبية، بحيث تتطلب الآليات الايجابية توفر مهارات حياتية يفترض تعلمها أو اكتسابها، لكن كما تبين لنا، فإنّ بعض الأسر المدروسة ابتكرت المهارات الحياتية التي تتلاءم مع أوضاعها، فاكتسبتها وكيّفتها بشكل يمكنها من متابعة استمراريتها في ظل الظروف الراهنة.

إن التكيف الاجتماعي يعني قدرة الأفراد والجماعات على تكييف سلوكهم لمواجهة ما يطرأ على المجتمع من تغيير، إلا أنّ ضيق الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي عانى منها المواطنون اللبنانيون عمومًا على فترات متعاقبة، شكلت سياقًا متصلاً من الحرب اللبنانية مرورًا بتسعينات القرن الماضي، وصولاً إلى الوضع الراهن، جعلهم يبحثون عن آليات تكييف اجتماعية واقتصادية ونفسية، بهدف الاندماج مع الوضع الراهن، بما يحمله هذا المفهوم كما سبق وذكرنا من محاذير، واتباع مهارات حياتية تساندهم في تجاوز تلك الأزمات، ليستمروا بحياتهم.

ويمكن للباحث من خلال اطلاعه على الدراسات والأبحاث المنجزة حول البحث في معالجة الحكومات للظواهر الاجتماعية ذات الصلة بخدمات الصحة النفسية والدعم النفس-اجتماعي، أن يلاحظ وضع هذا الموضوع في آخر الأولويات، لاسيّما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث تقع معظم الأزمات الإنسانية. هذا فضلًا عن قلة تمويلها وضآلة عدد مختصي الصحة النفسية بالنسبة إلى عدد سكانها، إذ يبلغ متوسط العاملين في مجال الصحة النفسية (بمن فيهم أطباء نفسيون وممرضات وأخصائيو علم النفس وعاملون في مجال الرعاية الاجتماعية) أقل من 2 لكل 100 ألف شخص في البلدان ذات الدخل المنخفض و9 في البلدان ذات الدخل المتوسط.. ونتيجة لذلك، لا يتلقى ثلثا المصابين باضطرابات

صحة نفسية شديدة في هذه البلدان أي علاج، في حين تصل إلى 72 عاملاً في البلدان ذات الدخل المرتفع. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019)

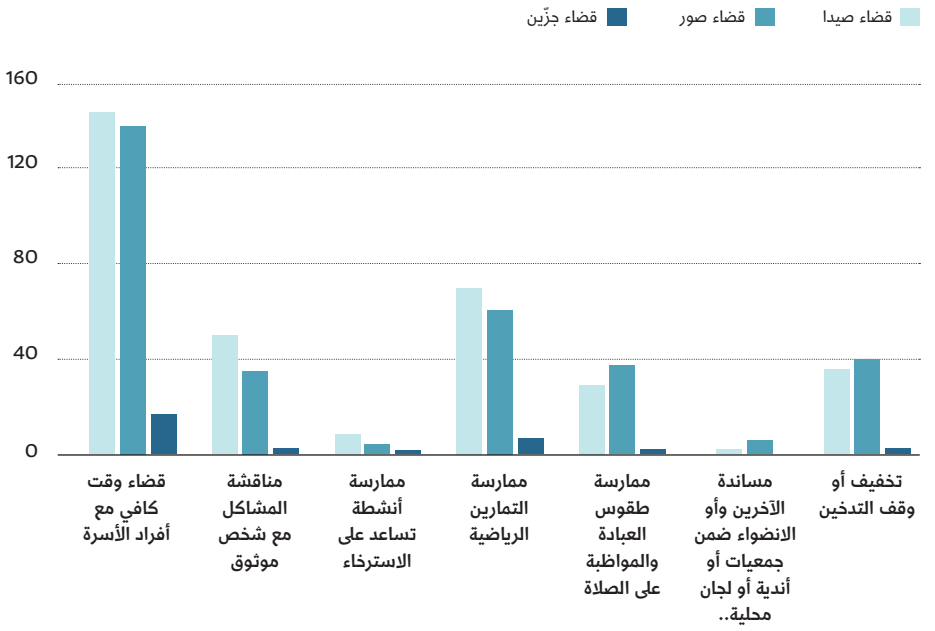

رسم بياني 12: توزع آليات التكيف النفسية الايجابية لفرد أو اكثر من الأسر المدروسة

المصدر: نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة في أيلول 2020

تبين لنا المعطيات الواردة في الرسم البياني أعلاه، أنّ 82.85% من الأسر المدروسة في محافظة لبنان الجنوبي، تكيّفت مع مقتضيات الأزمات الراهنة باللجوء إلى قضاء وقت كافي مع أفراد الأسرة، كونها الملاذ الآمن الذي تلجأ لكنفه في فترات الشدائد، ويؤمن لها بالتالي الدفء العاطفي. وقد توزعت هذه النسبة من أصل عدد الأسر المدروسة في كل قضاء كالآتي: 87.58% في قضاء صور، 85% في قضاء جزين و78.53% في قضاء صيدا. ويعد هذا النوع من "الدعم الاجتماعي على مستوى العلاقات والشبكات الأسرية والمجتمعية والقيم الاجتماعية والعادات الثقافية". (دي بوتون, آ، 2016)

نسبة 38.28% من الأسر المدروسة، اتبع فرد أو أكثر من بين أفرادها ممارسة التمارين الرياضية لتكييف أنفسهم إيجابيًا مع أوضاعهم المستجدة. وفي سياق متصل بلغت نسبة الأسر التي تبين أنّ أحد أو بعض أفرادها يمارسون أنشطة تساعد على الاسترخاء والتأمل 4.57%، وهنا لا بد من الاشارة إلى أهمية اتباع هذه الممارسات والعادات لما لها من أثر ترويحي ونفسي إيجابي على الأفراد، ويرفع معنوياتهم في ظل الظروف الراهنة.
كما بلغت نسبة الأسر المدروسة التي يلجأ فرد أو أكثر من بين أفرادها على مناقشة

المشاكل التي تصادفه في حياته سواء العملية أو الأسرية ما يقارب 25% من العينة في محافظة لبنان الجنوبي، وهذا الأمر يجعل الأفراد تروح نفسيًا عن الضغوط التي تعترض حياتها اليومية، فتعتمد التفريغ النفسي في طرح المشاكل، وتتشارك بايجاد الحلول... تلتها نسبة 22% من الأسر التي قام فرد أو أكثر من بين أفرادها بتخفيف أو وقف التدخين، ويعد هذا الأمر من باب التكيّف النفسي الايجابي مع الأزمات الراهنة، لأنه يخفف عن عاتقهم أكلاف ارتفاع أسعار التبغ التي ترهق ميزانياتهم، من ناحية، وتشير من ناحية ثانية الى قناعتهم بترك عادة سيئة لا علاقة لها بالترويح النفسي كما يعتقد البعض.

كذلك تبين أنّ ما يقارب 20% من الأسر المدروسة على صعيد المحافظة يلجأ أحد أو بعض أفرادها إلى ممارسة طقوس العبادة أو المواظبة على الصلاة التي كانوا يمارسونها بشكل متقطع، على اعتبار أنّ ممارسة الصلاة والتعبد تريح نفسية الفرد بتقربه من الخالق.

كما تبين لنا أنّ ما يقارب 3% من الأسر المبحوثة قام فرد أو اكثر من بين أفرادها بمساندة الآخرين، أو آثر بعضهم الانضمام إلى جمعيات أو أندية (ثقافية، اجتماعية...) أو لجان محلية (مع البلديات أو الأحزاب...) للقيام بأعمال إنسانية تخفف من جهة عن مجتمعاتهم المحلية الأعباء والازمات القائمة، وتشعرهم شخصيًا بالانجاز الاجتماعي والقدرة على العطاء من جهة ثانية...

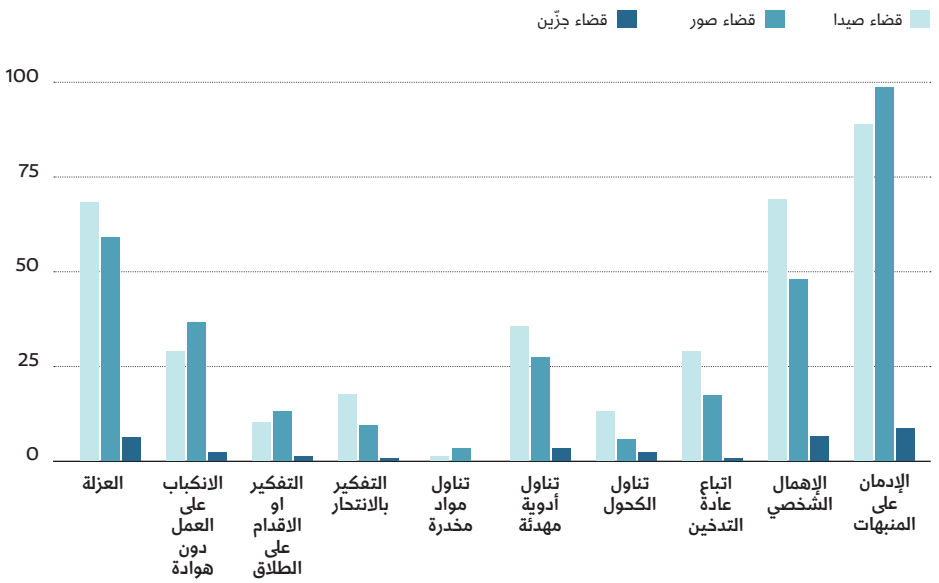

رسم بياني 13: توزع أفراد العينة حسب آليات التكيّف النفسية السلبية لفرد أو أكثر من الأسر المدروسة

المصدر: نتائج العمل الميداني الذي نفذته الباحثة في أيلول 2020

من خلال الرسم البياني أعلاه، يتبين لنا أنّ 64.05% من الأسر المدروسة في قضاء صور، 50.28% في قضاء صيدا و45% في قضاء جزين، أدمن بعض أفرادها على المنبهات، في

محاولة للتفريغ النفسي والتكييف السلبي الذي يضر بصحتهم.
كما بلغت نسبة الأسر التي مارس أحد أو بعض أفرادها العزلة نتيجة انخفاض القدرة الشرائية وتراجع أوضاعهم الاقتصادية، 38.56% في قضاء صور، ونسبة شبه متطابقة بلغت 38.41% في قضاء صيدا و35% في قضاء جزين، من المعلوم أنّ سمات العزلة بما تنطوي عليه من إحباط واضطراب نفسي وعدم قدرة الفرد على التواصل مع الآخرين، ورفض مغادرة المنزل وتجنب الاختلاط بالناس...إلخ.
كما تبين أنّ 39% من الأسر في قضاء صيدا، 31.37% في قضاء صور و35% في قضاء جزين، اتبع فرد أو أكثر من أفرادها الاهمال الشخصي، كعدم ارتياد صالونات التجميل والحلاقة، عدم الاعتناء كالسابق بالهندام والتبرج لدى النساء والفتيات...إلخ.

كذلك تبين لنا أنّ 20.33% من الأسر المدروسة في قضاء صيدا، 20% في قضاء جزين و18.3% في قضاء صور يتناول فرد أو أكثر من أفراد الأسرة أدوية مهدئة للتكيف مع الأوضاع الصعبة التي يعانون منها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي أسريًا وأو عمليًا.
كما بلغت نسبة الأسر التي ينكب أحد أو بعض أفرادها على العمل دون هوادة للتكيف مع المستجدات التي طرأت نتيجة انخفاض قيمة دخلهم: 24.18% في قضاء صور، 16.38% في قضاء صيدا و15% في قضاء جزين.

أمّا الأسر التي اتبع أحد أو بعض أفرادها عادة التدخين، وقد يكون لاعتقادهم أنّها تخفف من حدة التوتر العصبي الذي يعيشونه، بلغت نسبتهم في قضاء صيدا 16.38%، 11.76% في قضاء صور و5% في قضاء جزين.

نلاحظ أيضًا من خلال المعطيات الواردة في الرسم البياني أنّ 8.28% من العينة الكلية للأسر المدروسة فكر أحد أفردها بالانتحار لإنهاء حياته بنفسه، كردة فعل مأساوية من جراء المواقف الحياتية التي تسببها الضغوط المعيشية، والضائقة الاقتصادية التي تعصف بالأسر المدروسة، والخطير في الأمر هو الإقدام على هذه الخطوة.

أيضًا لاحظنا أنّ ما يقارب 8% من الأسر المدروسة في محافظة لبنان الجنوبي، يفكر أو يحاول أحد أفرادها الاقدام على الطلاق، كخطوة يعتقد أنها تمكنه من تكييف أوضاعه الأسرية مع أوضاعه المعيشية المستجدة.

كما بلغت نسبة الأسر المدروسة التي أدمن أحد أفرادها على تناول الكحول ما يقارب 7%، كمحاولة لهروبهم من الواقع الصعب الذي يعانون منه بحسب اعتقادهم، وهذا النوع من الهروب يعبر عن تكييف نفس-اجتماعي سلبي مضر بالفرد وأسرته ومجتمعه، وفي بعض الأسر يعد منافي لاتجاهاتهم الدينية.

أمّا الأسر التي اتجه أحد أفرادها لتعاطي مواد مخدرة بلغت نسبتها 1.71%، ويعد انتشار

هـذه الظاهـرة خطـر عـلى مجتمعنـا، لمـا تحملـه مـن مآسـي تضـاف عـلى عاتـق الأسـر، وتزيـد أعبائهـا ومعاناتهـا.

نلاحظ بعد تحليلنا للمعطيات الواردة في هذا المحور، أنّ العينة المدروسة جمعت جملة من التناقضات ما بين تكيّف إيجابي مع الأزمات المعيشية، وأو تكيّف سلبي يصل لحد الاضرار وعدم ادراك السلوك السيء الذي يتبعه أفرادها. هذا التخبط في السلوك الأسري يعود برأينا إلى اشتداد وطأة الضغوط السوسيو-اقتصادية الملقاة على عاتق المجتمع اللبناني عمومًا، ومجتمع الدراسة خصوصًا. فبعدما كانت الأسر قد اعتادت على مداخيل شبه مستقرة، تستطيع من خلالها التخطيط للمستقبل، على الرغم من عدم استقرار الأوضاع الامنية والاقتصادية والاجتماعية.. إلا أنّ تثبيت النقد ووجود تسهيلات مصرفية ومنح القروض كان يسهّل عليها اقتناء احتياجاتها المتنامية، ويلبي متطلباتها وضرورياتها الحياتية، كما أنّ استسهال الاستحصال على القروض سواء بالعملات الوطنية أو الاجنبية جعل معظم الأسر تستدين لتلبية رغباتها، إلا أنّ هذه الأنماط المعيشية بسبب انخفاض قيمة النقد والقدرة الشرائية للمواطن، هدم الهيكل على رؤوس أصحابه، وباتت الازمات المتتابعة تقتحم باب كل أسرة لبنانية، وتقحمها في نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة منذ عقود، وأصبح الفقر والعثر بديل للرخاء واليسر في قاموس تلك الأسر.

الخُلاصة

تناولنا خلال هذه الورقة البحثية، موضوع تكيّف المواطنين مع الأزمات المعيشية والضائقة الاقتصادية في لبنان، وقد تزامنت معالجتنا لمندرجاتها مع احتدام الأزمة المعيشية والضائقة الاقتصادية، وتجلّت في ظروف وأوضاع باتت تفوق احتمال أي مواطن، باتت نتائجها تهدد قوته، أمنه الغذائي، صحته، تعليم أبنائه، سلامته واستحصاله على أبسط حقوقه المدنية.

طبيعة الموضوع اقتضت الاعتماد على البحث النظري والاستقصائي لربط وتحليل المعطيات، فآثرنا التوليف ما بين الجانبين النظري والعملي للحصول على معطيات واقعية من الميدان، كون مسألة استقصاءات أوضاع الأسر تعد مصدرًا هامًا للبيانات وإصدار النتائج التي تعنى بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ولنظهر أيضًا مدى تكيف المواطنين مع تلك الأزمات والضائقة الاقتصادية في وضعنا الراهن، وقد اتخذنا محافظة لبنان الجنوبي كنموذج للدراسة نظرًا لامكانية تفاعلنا في نطاقها لاتمام العمل الميداني، في ظل الظروف الصحية السائدة في البلاد من جراء جائحة كورونا، وعدم تمكننا من العمل ميدانيًا في مناطق أخرى. وقد بلغ عدد أفراد العينة 350 أسرة، ضمّت 1393 فردًا في الأقضية الثلاثة. وتوصلنا إلى تحقيق أهداف البحث وإثبات فرضياته.

تبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية بروز العديد من الظواهر التي ارتبطت ضمن مركب علائقي شكّل موضوع التكيّف الاجتماعي محوره، ومنها:

25%

من الأسر
فكّر
بالهجرة

8.28%

من أفراد الأسر
المدروسة فكّر
بالانتحار

8%

من أفراد الأسر
فكّر أو أقدم
على **الطّلاق**

1.71%

من أفراد الأسر
أدمن على
المواد المخدّرة

كل ذلك يحصل كنتيجة لتراجع الوضع المعيشي وضيق سبل الحياة، ومن المعلوم أنّه كلّما ارتفعت نسبة اللامساواة المجتمعية، ترتفع نسبة الفقر وتتراجع أوضاع المواطنين المعيشية. وبالتالي اللامساواة والفقر سينتجان نزاعات مجتمعية وعدم استقرار سياسي وأمني. وتبرز مسألة اللامساواة والانحدار نحو الفقر والفقر المدقع في المجتمع المدروس، من خلال ثبوت صحة الفرض القائل بأنّه:

كلّما ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، تراجعت قدرة المواطنين الشرائية وانخفض مستواهم المعيشي، وذلك من خلال الآتي:

ولم يتوقع أحدًا من المبحوثين **أي تحسن محتمل خلال العام القادم، علمًا أنّ ما يقارب 81% من الأسر (282 أسرة) لم يتغير دخلها.**

كما ثبتت صحة الفرض بأنّه **كلّما اشتدّت الأزمات السوسيو-اقتصادية على المواطنين، ابتكروا آليات وأنماط معيشية تساهم بتكيفهم مع أوضاعهم الراهنة**، وذلك من خلال النتائج الآتية على سبيل التعداد لا الحصر:

22% من الأسر
لم تستطع تأمين **أقساط مدارس وجامعات** أبنائها بانتظام.

17.4% من الأسر
امتنعت عن تسديد القروض على أنواعها، وكذلك نسبة مماثلة امتنعت عن تسديد الأقساط التعليمية، **50.57% من الأسر لا تسدد القروض بانتظام**

22% من الأسر
لم تستطع الالتزام بتسديد بدلات إيجارات المساكن أو المتاجر... من بداية ك1 حتى أيلول 2020.

22% من الأسر
توقفت كليًا عن تسديد **الأقساط التأمينية**، و**51.42% من الأسر سددوها بشكل غير منتظم**.
ونسبة **7.71% توقفت كليًا عن تسديد فاتورة الدواء المزمن**، مما يعني عدم تمكنهم من تناول دوائهم الضروري، بشكل ينعكس على أمنهم الصحي.

22% من الأسر
امتنعت عن تأدية **الرسوم والضرائب كضريبة الاملاك المبنية**
63.42% امتنعت عن تأدية رسم القيمة التأجيرية. 30.85% **امتنعت عن تأدية رسوم مياه الاستخدام، 46.8% من الأسر لم تنتظم بدفعها رسوم الكهرباء الرسمية** (و23.14% امتنعوا)

كما تبين أنّ السمة الغالبة للأسر المدروسة هي **التعثر عن دفع المتوجبات المفروضة قانونًا،** أو حتى الامور الخدماتية التي يفترض أن تؤمنها الدولة لمواطنيها. علاوةً على تأثر سلوك الأسر الانفاقي بشكل بارز بفعل الأزمات المتتابعة التي ألمّت بها، الأمر الذي يشير إلى تصدع أمنها الغذائي بنسب عالية، بحيث انخفض كثيرًا الانفاق الأسري على السلع الآتية: **شراء اللحوم والدواجن 85.42%، شراء الأسماك 86.85%، شراء الفواكه 81.42%، شراء الالبان والاجبان والبيض 76%، الزيوت وأو السمن وأو الزبدة 75.71%، شراء الخضار 65.14%، شراء الحبوب والبقول والنشويات 63.71%، ...**إلخ.

نلاحظ أنّ غالبية الأسر المدروسة غيرت سلوكها الانفاقي، في شتى الصعد والمناحي المعيشية، وكيّفت أوضاعها بشكل يمكنها من الاندماج والتعايش مع الأزمات المعيشية والضائقة الاقتصادية التي تشتد يومًا بعد يوم، فقد استخدم ما يقارب 95% من الأسر في محافظة لبنان الجنوبي **بدائل عند شرائهم للسلع**، نسبة مماثلة من الأسر **أوقفوا الذهاب للتسوق** (95.14%، Shopping أوقفوا الانفاق على الكماليات، 92.85% **استغنوا عن شراء السلع الغذائية غير الضرورية**، 82% **خففوا اللقاءات والمناسبات الاجتماعية،** 84.57% ركزوا على تعزيز الروابط ضمن الأسرة المعيشية، 66.85% **استغنوا عن العاملة المنزلية**، 41.42% اعتمدوا على **الطهي في المنزل**، وخففوا من شراء الوجبات الجاهزة (الدليفري)، 34.85% **غيروا المؤسسات التعليمية** التي يتلقى أبناؤها تعليمهم في إطارها، واتجهوا نحو التعليم الرسمي، 16% اتجهوا نحو **زراعة الأراضي البور**، 12.85% إما وجد أحد أفرادها عملاً إضافيًا، أو لا زالوا بصدد البحث عن عمل أساسي أو إضافي، 8.28% اتبعوا **نمط الشراء عبر وسائط التواصل الاجتماعي** 28.57%، Online توقفوا عن السفر للاستجمام، 22.57% ذ**فضوا استخدام الهواتف الخليوية**، 1.71% **أوقفوا اشتراكهم بالمولد الكهربائي**...

كما أثرت الحالة الاقتصادية والاجتماعية المأزومة على الوضع النفسي للمواطنين، فمنهم من حاول إيجاد آليات تكييف نفس-اجتماعية إيجابية ليتأقلموا مع واقعهم المتردي، والبعض الآخر ظل رهين آليات تكييف سلبية، قد يكون هروبًا من واقعهم أو تكييفًا نفسيًا سلبيًا، وبعضهم جمع بين آليات التكييف النفسي السلبي والايجابي، وهذا ما يظهر بوضوح **عمق التخبط في الأوضاع النفسية** المتباينة بين أفراد الأسر المدروسة، فكل فرد اختار نمط سلوكي نفس-اجتماعي ليتكيف فيتعايش ويندمج، ويعتبره بمنظوره مناسبًا، في حين قد يكون سلبيًا ومضرًا بالمجتمع الذي يحيط به. بذلك تسنى لنا إثبات الفرض الآتي: **كلّما ابتكر المواطنون آليات وأنماط سلوك تكييف نفسية، انعكس ذلك على تعايشهم واندماجهم مع أوضاعهم السوسيو-اقتصادية المستجدة**، ذلك من خلال المعطيات التي سنوردها بحسب ما قسمنا آليات التكييف التي اعتمدوها بين ما هو إيجابي وما هو سلبي.

من بين آليات التكييف الإيجابية لفرد أو أكثر من الأسر المدروسة:

82.85% باتوا يلجؤون إلى قضاء وقت كافي مع أفراد الأسرة

38.28% اتبعوا ممارسة التمارين الرياضية أو ممارسة أنشطة تساعد على الاسترخاء والتأمل،

25% باتوا يتناقشون بالمشاكل التي تصادفهم في حياتهم سواء العملية أو الأسرية مع شخص موثوق

22% خففوا أو أوقفوا التدخين

20% باتوا يمارسون طقوس العبادة أو المواظبة على الصلاة

3% من أفراد الأسر يساندون الآخرين

التوصيات

في ظل ما نعاني منه من أوضاع سوسيو-اقتصادية متأزمة، وبعد إنجاز ورقتنا البحثية، نبدي التوصيات الختامية الآتية:

بعد مرور عام على كتابة ورقتنا البحثية في أيلول 2020، لم تتغير أوضاع المواطن اللبناني إيجابًا، لا بل رزح أكثر فأكثر في أتون التغيرات المعيشية السلبية التي أتت على ما تبقى من مقومات صموده وقدرته على التكيف، مع ما يرافق ذلك من تراجع مستمر للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، على سبيل المثال لا الحصر:

• الاستمرار في إقفال باب التمويل الدولي ليتسنى للبنان الخروج من النفق الاقتصادي والاجتماعي الذي أدت استدامته إلى إفقار الغالبية العظمى من الشعب اللبناني وتهجير خيرة طاقاته وشبابه.

• تعثر تشكيل الحكومة، بعدما أوقفت الحكومة السابقة دفع سندات اليوروبوند في آذار 2020، وحتى تاريخ اصدار ورقتنا البحثية هذه، لم توضع خطة للتفاوض مع حَمَلة السندات.

• عدم وضع أسس واضحة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي، في ظل استمرار تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، الذي وصل إلى ما يقارب 24000 ليرة في 16 تموز 2021، أي بزيادة مقدرها 166% عما كان بتاريخ تنفيذ عملنا الميداني (9000 ليرة لبنانية).

• توقع تخصيص احتياطيات حقوق السحب الخاصة التي سيحصل عليها لبنان من صندوق النقد المقدرة بقيمة 860 مليون دولار، لدعم نفقات استهلاكية غير مستدامة وطارئة كالبطاقة التموينية.

• جُلّ ما قدم إلى لبنان من مساعدات دولية أو من منظمات دولية وغير حكومية، والتي لا يمكن أن تشكل بديلاً عن دور الدولة، بمعظمها مساعدات إنسانية متعددة الأوجه الاغاثية

والصحية ...إلخ.

• إنّ 45% من اللبنانيين باتوا محرومين من الرعاية الصحية بحسب "الدولية للمعلومات"، فضلاً عن احتكار الدواء وانقطاعه.

• ارتفاع نسبة التضخم في لبنان من 84.3% في العام 2020 إلى ما يقارب الـ 100% خلال العام 2021 بما.

• ارتفاع معدل انتشار الفقر في لبنان من 37 % عام 2019 إلى ما يزيد على 55% من اللبنانيين، وباتت نسبة 25% من السكان تحت خط الفقر المدقع، أي بازدياد 9% عما كانت عليه النسبة في العام 2016، وهي مرشحة إلى الارتفاع حتى نهاية العام 2021. وكانت قد أشارت تقديرات منظمة اليونيسف للعام الحالي (2021) إلى أنّ 77% من الأسر لا تملك ما يكفي من غذاء أو مال لشرائه، فيما تضطر 60% من الأسر إلى شراء الطعام عبر مراكمة الفواتير المترتبة عليه.

بات المواطن اللبناني يدفع الثمن يوميًا، وهو يعيش في خضم هذه الأزمة الاقتصادية التي اعتبرها البنك الدولي "الأكثر حدة وقساوة في العالم"، وقد صنفها ضمن أصعب ثلاث أزمات سجلت في التاريخ منذ أواسط القرن التاسع عشر، بعد أزمتي تشيلي عام 1926، التي استغرقت 16 عامًا للخروج من قعرها، وإسبانيا الناتجة عن الحرب الأهلية في العام 1931، وبالتالي لم تعد تجدي سياسات التكييف الأولية التي اتبعها المواطن لضمان بقائه وعيشه بكرامة، بدون مؤازرة وتدخل حكومي وغير حكومي سواء من منظمات غير حكومية أو سلطات محلية، بهدف إيجاد علاجات جذرية للأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع العامة ومن كافة النواحي لما لها من انعكاس مباشر على حياة المواطن واستمراريته في وطنه. لذلك، وفي ظل ما نعاني منه من أوضاع سوسيو-اقتصادية متأزمة، وبعد إنجاز ورقتنا البحثية، نبدي التوصيات الآتية:

1 - الجانب المتعلق بالسياسات الحكومية

• تشكيل حكومة اختصاصيين من الجنسين، يمكنها وضع سياسة عامة متكاملة للنهوض بالبلاد من مأزق الأزمة الاقتصادية.

• تعزيز دور وموازنات الإدارات والمؤسسات الحكومية المعنية بشؤون المواطن، كوزارة العمل، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الضمان الاجتماعي، تعاونية موظفي الدولة، وسائر الأجهزة الضامنة.... لتقديم الخدمات الضرورية والملحة للمواطنين، ومنها الخدمات الصحية كالطبابة والإستشفاء والدواء لكافة المواطنين.

• التركيز على استراتيجيات حكومية ومحلية متعددة تتميز بالشمول والتخطيط بعيد الأجل.

• إيلاء السياسات الاجتماعية ذات الصلة بشؤون المواطنين الحياتية والمعيشية الأهمية القصوى ووضعها في سلم أولويات البرامج الحكومية وخططها الاستراتيجية، وتأمين تمويلها.

• قيام كل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة بتصميم برامج خدمات وقائية وعلاجية نفس-اجتماعية للأسرة وأو أحد أفرادها.
• تفعيل خدمات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقرًا لتتناسب مع التدهور الحاصل في الأوضاع المعيشية منذ العام 2019.
• الغاء الدعم الحكومي عن السلع والمواد الاستهلاكية، واستبداله ببطاقات تموينية لذوي الدخل المتوسط والمتدني، نظرًا لذهاب أموال الدعم من مصرف لبنان لجيوب كبار التجار والمستوردين والمحتكرين.
• تشريع قانون يتعلق بتقديم اعفاءات ضريبية عن الأملاك المبنية والقيمة التأجيرية ورسوم السير للمواطنين من ذوي الدخل المحدود أو المتعطلين عن العمل تبدأ مفاعيله منذ العام 2019 وحتى انتهاء الأزمة.
• دعم القطاعات الانتاجية البنيوية كالصناعة والزراعة وبخاصة برامج صغار المنتجين والمزارعين، وتقديم المشورات الفنية المجانية لهم.

2 - الجانب المتعلق بهيئات المجتمع المدني

• التحفيز على المشاركة المدنية، ووضع أطر لمساءلة الحكومات وأداء وزاراتها، لاسيّما الخدمية منها.
• تحفيز المشاركين والمتطوعين من هيئات المجتمع المدني والمبادرين من ذوي الخبرات، على روح العمل التعاوني والتشاركي والتطوع للتدريب الأهلي في مجالات خبراتية مختارة.
• دعم المبادرات الحرفية والصناعات المنزلية على أنواعها لخلق فرص عمل لائق للمتعطلين عن العمل.
• العمل على تعزيز قدرة الأفراد على اكتساب المهارات الحياتية من خلال إقامة دورات تدريبية.
• إقامة برامج توعوية حول ترشيد الانفاق والسلوك الاستهلاكي الأسري، وتدريب أرباب الأسر على اعتماد بدائل لتوليد الدخل.
• الاستفادة من شبكة العلاقات الاجتماعية المتوفرة لدى الأسرة، لتفعيل التواصل وتعزيز الاندماج الاجتماعي للتخفيف من حدة الآثار النفسية للأزمة.

لعلّ هذه الورقة البحثية باتت تفتح آفاقًا جديدة للباحثين الراغبين بالتعمق بموضوع التكيّف السوسيو-اقتصادي لما له من أهمية في مجال علم الاجتماع بميادينه النفسية والتنموية والتربوية... وما تظّهر من خلال هذا البحث أيضًا من ارتباطات علائقية بين الظواهر التي يعاني منها مجتمعنا اللبناني في وضعنا الراهن، علّه يحفز الباحثين على ضرورة إجراء أبحاث استقصائية، نقدية ومعمقة.

المصادر

(s.d.). Récupéré sur http://www.alloubnania.com/Newsdet.aspx?id=409724.
Lowenthal, M;. (1964). Social Isolation and Mental Illness in Old Age. American Sociological Association.

(2020, آب 23). تخفيض تصنيف لبنان إلى فئة التعثر.
Récupéré sur https://arabic.sputniknews.com/business/20200823.

اتحاد الغرف العربية . (24 تموز, 2020). ارتفاع اجمالي الدين العام في لبنان . تم الاسترداد من
http://uac-org.org/ar/News/details/2792/.

الاحصاء المركزي;. (2004). القوى العاملة ومعدلات النشاط الاقتصادي (العمالة والبطالة). تم الاسترداد من
http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/Labor%20force%20and%20economic%20activity%20rates-2004-ar.pdf.

الاحصاء المركزي;. (2019, كانون الاول). مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان للعام 2018-2019. Récupéré sur http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/102-english/cas-news/previous-news/209-2019.

الاحصاء المركزي;. (2019). مسح القوى العاملة والاوضاع المعيشية للأسر في لبنان. بيروت: إدارة الاحصاء المركزي. تم الاسترداد من Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019-.

.الاسكوا;. (2020, آب 19). الفقر في لبنان: التضامن ضرورة حتمية للحد من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة
Récupéré sur https://www.unescwa.org/ar/.

البنك الدولي. (2019, نيسان 1). عرض عام للواقع الاقتصادي اللبناني. Récupéré sur https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview.

البنك الدولي;. (2020, نيسان 21). دعم الأسر الفقيرة في لبنان.
Récupéré sur https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/04/21/targeting-poor-house-holds-in-lebanon.

الجمهورية اللبنانية - وزارة الاعلام;. (2020, تموز 22). كورونا ألقى بثقله على اقتصادات العالم وألحق بها خسائر فادحة على لبنان.
Récupéré sur http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/491923/nna-leb.gov.lb/ar.

الحاج حسن, ع;. (2020, تموز 9). تفاصيل مساعدة مليون و500 ألف لبناني ومعدوم.
Récupéré sur https://www.almodon.com/economy/2020/7/9/.

الحسن, إ;. (1999). موسوعة علم الاجتماع. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

الخطيب،ح. (2019, أيار 31). اللاجئون السوريون في لبنان... بين العنصرية وخطر الترحيل.
Récupéré sur https://www.noonpost.com/content/27979.

الشعلان, م;. (1999). إدارة الأزمات- الأسس والمراحل والآليات. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

العين الاخبارية;. (25 آب, 2020 بتصرف). حاكم مصرف لبنان يوجه رسالة "مهمة" للمودعين. تم الاسترداد من
https://al-ain.com/article/governor-banque-liban-reserve-cannot-be-used-trade.

اللبنانية;. (7 أيلول, 2020). خسائر انفجار المرفأ. تم الاسترداد من
http://www.alloubnania.com/Newsdet.aspx?id=409724.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر;. (4 تشرين الأول, 2019). عواقب خطيرة لإغفال الاضطرابات النفسية الناجمة عن الأزمات . تم الاسترداد من
www.icrc.org/ar/document/immense-mental-health-toll-humanitarian-crises-not-being-addressed

المجموعة اللبنانية للاعلام. (26 تموز, 2016). كافة المعيشة في بيروت. تم الاسترداد من http://almanar.com.lb/510981.

إيلاف;. (2020, شباط 22). ستاندرد أند بورز تخفض التصنيف الائتماني للبنان. Récupéré sur https://elaph.com/Web/Economics/2020/02/1282789.html.

بطرس, ب;. (2008). التكيف والصحة النفسية للطفل. عمان - الاردن: دار المسيرة- ط 1.

جمال, سهى;. (14 كانون الأول, 2019). أزمة مالية غير مسبوقة... هل ستضرب المجاعة لبنان. تم الاسترداد من https://arb.majalla.com/node/79421/.

حمادنه, شهاب;. (2015). التكيف الأكاديمي لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة بنى كنانه في ضوء بعض المتغيرات. العراق: المجلة الدولية التربوية- المجلد -4 العدد 5.

حمد, م;. (2017). مهارات حياتية. غزة: درش.

حمدان, ك;. (2020, نيسان 28). قراءة للوضع الراهن في سياق تاريخي. Récupéré sur http://lcparty.org/lebanon/item/32283-2020-04-28-20-21-39.

خليل, آ;. (2020, حزيران 3). مليون لبناني تحت خط الفقر الغذائي. Récupéré sur https://www.al-akhbar.com/Community/289482/.

دي بوتون, آ;. (2016). تقرير عام 2016 عن الكوارث في العالم- الفصل السادس- الدعم النفسي- الاجتماعي. تم الاسترداد من https://media.ifrc.org/ifrc/world-disasters-report-2016-.

سارانتاكوس, س;. (2017). البحث الاجتماعي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

صوايا, ر;. (10 آب, 2020). التفجير أباد القطاع السياحي: 10 آلاف مؤسسة تضررت و100 ألف بلا عمل تم الاسترداد من https://al-akhbar.com/Politics/292477 https://web.archive.org/web/20200810222713/.

عبد الخالق, ع;. (14 أيار, 2020 بتصرف). لبنان مشكلة إيجارات تنذر بأزمة عقارية ومشاكل إجتماعية2020. تم الاسترداد من https://iktissadonline.com/news/2020/05/14/.

عبد الرضى والجوارين، ن وع;. (2014). تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم. بيروت: دار الكتاب الجامعي.

عجوة وفريد, ع وك;. (2005). إدارة العلاقات العامة بين الادارة الاستراتيجية وادارة الازمات. القاهرة: عالم الكتب.

عطالله وآخرون, سامي;. (30 نيسان, 2020). استجابة طارئة لتعزيز الحماية الاجتماعية . تم الاسترداد من http://lcps-lebanon.org/agendaArticle.php?id=164.

فرانس 24/أف ب;. (7 آذار, 2020). لبنان: رئيس الحكومة حسان دياب يعلن تعليق دفع الديون المستحقة في 9 مارس/آذار. تم الاسترداد من https://www.france24.com/ar/20200307.

فضل الله, ع;. (كانون الثاني, 2017). جذور التباين الاجتماعي والاقتصادي في لبنان: من نهاية القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب الأهلية. مجلة بحوث اقتصادية.

ليبانون ديبايت;. (11 أيلول, 2020). بالارقام هكذا أصبحت أسعار اللحوم والبيض. تم الاسترداد من https://www.lebanondebate.com/newsa/497986.

مصطفى, ف;. (1979). التوافق الشخصي والاجتماعي. القاهرة: مكتبة الخانجي- ط 1.

النّدوة الرابعة

تكيّف المواطنين مع الأزمة المعيشية والضّائقة الاقتصاديّة

الدّكتورة هويدا الترك

12 تشرين الثاني 2021

عبد المسلماني (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول - الرّوشة)

س: برأيك دكتورة هويدا كم صرنا نشبه النّموذج المصري من حيث الدّخل، ومن حيث الأمن الغذائي، ومن حيث حالات الانتحار؟ وكم سنشبه الهرم السّكّاني في بعض الدّول الأوروبية، مع ما نعرفه من أنّه هرم سكّاني يشتمل على الكبير في العمر؟

كما ذكرتِ يقلّ الإقبال في لبنان على الزّواج عمّا هو سابقًا، كما أنّ هناك ارتفاعًا في نسبة الطّلاق بشكل لافت، وقد أعددت دراسة عن هذه النّسبة في ظلّ أزمة كورونا، ودخلت على محكمتَين لأكتشف أنّ نسبة الطّلاق قد تعدّت فيها 20 حالة في اليوم الواحد.

إضافة إلى الفقر والأمن الغذائي والأمن الطّبّي الّذي قد سبّب أمراضًا أيضًا، ستزيد نسبة الوفيات وستتضاعف نسبة الفقر، إذ لا يوجد أي تشجيع على الزّواج والإنجاب. ونحن حقيقة في أزمة كورونا كان عدد الوفيات قليلًا عندنا، كون الهرم السّكّاني فتيًّا، ولكن بعد فترة سيتغيّر الهرم السّكّاني ليصير كبيرًا وغير فتي. فبرأيك ما هو الحل لكي نخرج من هذه الأزمة ونحافظ على الطّبقة الوسطى الّتي صارت قليلة جدًا بخاصّة مع وجود الفساد الإداري والصّحّي والغذائي؟

ج: د. الترك:

أنت تطرح السّؤال وتجيب عنه في الوقت عينه. بالنّسبة إلى تماثل وضعنا في لبنان مع النّموذج المصري، نحن كبلدان نامية نتماثل وفاقًا للأوضاع.

كان وضعنا سابقًا أفضل، وكان وضع الطّبقة الوسطى أفضل كما كان الوضع الاجتماعيّ معززًا أكثر، على الرّغم من سنوات الحرب، ولكن نتيجة الأوضاع المتأزّمة تراجعت الأوضاع المعيشيّة والاقتصاديّة، وتدلّ المؤشرات كلّها على هذه المسألة.

نحن ما يقارب السّنتين أو الثّلاث السّنوات لن نتمكّن من الخروج من هذه الأزمة، ويجب أن لا نتوقّع خروجنا منها قبل ذلك، لأنّ إعادة إنتاج الاقتصاد تحتاج إلى وقت إذا تشكّلت الحكومة غدًا، ونحتاج إلى فترة معيّنة لنتمكّن من أن نعيد إنتاج اقتصادنا ولنستعيد نشاط مؤسّساتنا لأنّه لا يمكن النّسيان بأنّنا نعيش جائحة عالمية أثّرت في اقتصاد العالم، وأدّت إلى تراجع الحاجة إلى العاملين. لذلك، تتجه معظم المؤسسات نحو العمل في المنزل.

إذًا، نتيجة تراجع الأوضاع، ونتيجة الأزمات الاجتماعيّة هناك تأثّر في موضوع الغذاء حكمًا. وقد لاحظنا أنّ حصّة الغذاء تغيّرت نتيجة هذه الدّراسة، وكذلك نوعية الغذاء قد تغيّرت (انخفاض نسبة استهلاك اللّحمة لدى المواطنين)، وبالتّالي ستتأثّر الأوضاع الصّحّية في بلدنا نتيجة نقص الغذاء.

وتتّجه الأزمة إلى تخفيض المؤسسات الضّامنة وقدرتها الاستيعابية، إذ إنّها صارت تدقّ ناقوس الخطر في ظل جائحة كورونا، نتيجة عدم دفع المستحقّات، فإذًا سيكون هناك أولويات في استقبال المرضى بالمستشفيات، لتُعطى الأولوية لفئات الشّباب، وليس للمسنّين.

إذًا تتّجه العائلات نحو النّموذج الأوروبي، فسيقلّ عدد أفراد الأسرة، كما سيقلّ الإنجاب، وستخفّ نسبة الزّواج، ما سينعكس سلبًا على حجم الأسرة، نحن ننخفض من نسبة 4,8 في 2004 تدريجيًّا لنقارب 3 فاصلة. ومن الممكن أن نصل إلى 2 فاصلة. إذًا بعض الأسر ستمتنع عن الإنجاب، إذ لا يوجد إمكانية للإنفاق على الأطفال.
نحن أمام واقع مأسوي. فما هو السّبيل للخروج من هذه الأزمة؟ إنّ السّبل كثيرة، وكلّها لها علاقة بالسّياسة، وبالقضاء. كما يجب معالجة الفساد لنتمكّن من معالجة الاقتصاد، وحتّى تتمكّن المؤسسات من أن تنتج وأن تعيد معالجة الأمور.
يجب الانتباه إلى أنّ الاقتصاد هو دورة اقتصادية، وعندما يكون هناك حلقة في هذه السّلسة متصدعة؛ فإذًا لن تكتمل هذه الدّورة.

عطاف بزّي (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

تعقيبًا على ما ذكرته الدّكتورة فإنّ الأزمة الاقتصادية ليست وليدة اليوم، بخاصّة في ما يتعلّق بالاقتصاد الرّيعي، وهشاشة الأمن الغذائي في لبنان، فلماذا؟
لأنّ مع هذه الأزمة كان ينقصنا أزمة الاستيراد في الخارج والدّخل المحدود، فنحن حاليًّا نعيش العوز والفقر معًا.
لماذا يجب علينا أن نتكيّف؟ لماذا على الشّعب اللّبناني أن يتحمّل على عاتقه التّكيّف مع الفقر والجوع والبطالة، وأن يقف على أبواب المستشفيات؟ هل لأنّ الطّبقة الوسطى الّتي كانت منذ الخمسينيات قد اندثرت اليوم؟ لِمَ علينا أن نتكيّف وحكّامنا لم يُحاسبوا على ما قاموا به؟ لِمَ علينا أن ننتظر تدخّلًا خارجيًّا حتّى يحاسبنا؟
حكّامنا فاسدون، وهم مَنْ يجب أن يتكيّفوا ويغيّروا سلوكهم. فقد صرنا نشتري أرخص البضائع المتوافرة في السّوبر ماركت، ولكنّنا نؤذي صحّتنا.

ج: د. التّرك:

إنّها تتكلّم على وجع، وعلى ممارسات حياتية يومية، وهي على حقّ 100%. لِمَ على المواطن أن يتكيّف مع الواقع؟ لِمَ لا تتكيّف دولته مع هذا الأمر؟ لِمَ لا يتكيّف القيّمون عليه مع هذا الوضع المستجدّ، فهم من يجب أن يؤمّنوا وسائل الرّاحة ويؤمّنوا المتطلبات المعيشيّة كلّها؟
إنّ مسألة التّكيّف لها وجهان، أحدهما سلبي والآخر إيجابي. الإيجابي يكمن في أنّ الفرد يستكين لنفسه، مثل ما ذكرت السّيّدة عطاف في البحث عن البدائل.
يجب أن نبدأ بالمحاسبة على كلّ شيء، وإذا استمررنا بهذا الواقع لن نصل إلى شيء.

ربى حليحل (معهد العلوم الاجتماعية - زحلة)

س: يُطلب منّا أن نتكيّف، كيف يمكننا ذلك؟ ونحن لم يعد لدينا القدرة على الحياة أصلًا

من النّواحي كلّها (الاقتصاديّة، الصّحّية، والطّبّية)، فالطّبقة السّياسية الحاكمة هي الّتي بنت هذا الشّيء، وعملت حصنَ طروادة لها ماديًّا على حساب الشّعب اللّبناني، وقد جنت ثروات طائلة.

صار هناك ما يُسمّى بالكونتونات، ولكن هم المتحكّمون بكلّ شيء في البلد، وهم المسيطرون اقتصاديًّا وماديًّا حتّى على الدّولارات المدعومة والبضاعة المدعومة، وهناك أزمة ثانية طرِحت هي أزمة السّوريين والنّازحين والدّول المانحة، ما أعطى الدّولة اللّبنانية الأموال الّتي كان يجب أن تقدّمها.

عملت الأزمة السّورية مشاكل كثيرة في لبنان، إذ نحو مليوني شخص في لبنان يعملون، بينما الشّعب اللّبناني لا يعمل فهو غير قادر على العمل.

التّكيّف عملية صعبة جدًّا، لأنّ الرّاتب صار لا يكفي ليومين، بسبب غلاء ثمن الحاجيات ستة أضعاف. فكيف لنا أن نتكيّف؟

كنّا ننتمي إلى الطّبقة الوسطى، وصرنا طبقة مُعدمة، لا فقيرة، وعلى الرّغم من أنّهم يتكلمون على بطاقات مدعومة، ولكنّنا لم نعد نرى أيّ شيء مدعوم. كما أنّ هناك مشكلة إضافية، إذ صار الأطفال يعانون أزمات نفسية، فالولد يقول لوالدته:"فيني جيب هيدي الشغلة؟! الأمّ تجيب بحدّة: "لا".

ج: د. الترك:

القصّة لا تتعلّق بالإلزام، بل أن تكون عملية التّكيّف حقيقية لنعبر هذه الأزمة، وحتّى لا نشعر بضغط نفسيّ. فمسألة التّكيّف قامت بإخراجنا من هذه الأزمة.

يكمن التّكيّف على مستوى القدرة، فأنتِ تقدرين على ضبط إنفاقك، بطريقة تعاملك مع محيطك، وتعاطيك معه حتّى تعبري إلى بر الأمان. دعينا نعدّ هذه الفترة عصيبة في هذه المرحلة في لبنان، وفي دول العالم ولكنّها أفضل منّا بكثير، لأنّنا نعيش أزمات عديدة، وقد أتت جائحة كورونا فزادت الأزمة الاقتصاديّة سوءًا.

يحتاج هذا الوضع إلى ما يقارب الخمس سنوات حتّى يتغيّر نحو الأفضل، ويعود إلى ما كان عليه، هذا إذا تمّ التّوافق، وتمّ الاتفاق على حكومة، وعادت الأمور إلى طبيعتها.

ربى حليحل (معهد العلوم الاجتماعية - زحلة)

نحن نعيش أزمة سياسيّة، وصّلتنا إلى هنا، إضافة إلى مشكلة استرجاع الأموال المنهوبة. فلماذا الطّبقة الحاكمة تمتلك أموالها والشّعب لا يمتلك شيئًا، بل هو مديون؟ لقد حصّلوا ثرواتهم على حساب الشّعب اللّبناني.

مداخلة من دكتور منير مهنا (الجامعة اللّبنانية)

أنا أتابع ما تقولونه، وفي الحقيقة إنّني مستمع، فالنّقاش يدور وكأنّ المطلوب من

السّوسيولوجي أن يقدّم حلولًا للمواطنين. نحن نفكّر بالقضايا السّوسيولوجية، وبالتّالي، نعرض نتائج تفكيرنا ونقترح حلولًا ولكن هذه الحلول ليست هي العلاج الفعّال لمشكلات المجتمع أمام الأفراد، لأنّ وظيفتنا أن نقدّم التّفكير السّوسيولوجي بنتائجه إلى صانعي القرار، وإلى المراكز المعنية.

فما هي أدوارنا كسوسيولوجيين؟ هل تقوم على وصف الواقع فقط أم أن نغيّر طريقة تفكيرنا لتصير أعلى من الواقع؟

إنّ نتائج الدّراسة على أهمّيتها، وعلى غناها، جعلتني أستمتع حقيقة بالجهد المبذول العالي جدًّا والقيّم من حيث التّقنية السّوسيولوجية، ومن حيث التّطبيق، ولكن الآن كيف سنرى هذه المسألة؟ علينا أن نخرج من الفكر المعيش إلى الفكر السّوسيولوجي. وهنا نركّز على نقطة الارتباط الاقتصادي والاجتماعي. من يريد السّياسة؟

نحن أمام مشكلة وهي السّياسة الاقتصادية، إذ يوجد نقطتان أودّ الإشارة إليهما: هذه الأزمة هي أزمة مجتمعية سابقة على وجودنا، لا بل هي مرتبطة بأصل النّظام، وبالتّالي يُطرح علينا سؤال سوسيولوجي: ما هي علاقة الدّولة بالمجتمع؟ وما هي علاقة الدّولة بإدارة المجتمع؟

كوننا في النّظام اللّيبرالي إذًا نحن نخضع إلى ابتعاد الدّولة من قضايا المجتمع، وبالتّالي يأخذ القطاع الخاص الأولوية، ونترك المجتمع يتصرّف على قاعدة Laisser passer ، وأن السّوق هو الّذي سيسيّر الحال.

بالتّأكيد هذه التّجربة النّيوليبرالية هي في أزمة عالمية اليوم، وهي معقّدة، والسّبب يكمن في الفكرة الأساسية الأولى الّتي طرحها ماركس والمفكّرون النّاقدون للماركسية عندما قالوا:"ماذا سيكون نحو عدالة التّوزيع"؟

هناك حرية الإنتاج الرّأسمالي، لكن ماذا بالنّسبة إلى عدالة التّوزيع؟ وهنا أتت الطّروحات الّتي تفسّر هذه المدرسة الماركسية وغير الماركسية، إضافة إلى مسألة اللامساواة الّتي هي منبثقة أيضًا كقضية سوسيولوجية من مسألة عدالة التّوزيع. فهل نحن لدينا عدالة توزيع؟ هل كنا في حالة مساواة، ومن ثمّ انتقلنا إلى مرحلة نقصان في المساواة؟

نحن في نظام اللّامساواة، وهذا ما يجعلنا نقول إنّنا كنّا في أزمة، وتأزّمت هذه الأزمة حاليًا، إذ خرجت من قدرة الضّبط الّتي كنّا نعيش فيها تحت عنوان إنفاق من دون مراقبة، وبالتّالي كنّا ملتزمين نوعًا من التّغطية عليها، ومن ثمّ خرجت الأمور عن السّيطرة. إذًا نحن في حالة خروج الأزمة كافة عن السّيطرة، وعدم قدرتنا على ضبط ذلك.

ختامًا: الأساس هو أمامنا، لكن أن نفكّر كسوسيولوجيين بطبيعة مواءمة النّظام الاقتصادي الرّاهن، وأن نمارس النّقد السّوسيولوجي. فذلك يطرح السّؤال الآتي: هل هذا النّظام الاقتصادي هو فعلًا مناسب مع ثقافته الاستهلاكية، ومع غياب الدّولة، ومع ثقافة الاستهلاك المعيشة حاليًا؟ هل نحن بحاجة إلى مراجعة النّمط الاقتصادي كلّه والمنظومة الاقتصاديّة الّتي نعيش فيها؟ هذا سيدفع السّوسيولوجيا كمعرفة بأن تكون هي المحرّكة

باتجاه الفعل.ما يهمّنا نحن كأفراد أن نصنع التّغيير بثقافة التّغيير، والمعرفة السّوسيولوجية هي معرفة تنير عتمة هذه العقول. لذا، نراهن على أن لا نتكلّم على شعبويات، لا بل نحن نحكي وقائع، ونحكي أحداثًا تجري، نوثّقها علميًّا ومعرفيًّا حتّى نقدر من بناء على المعرفة التّحرّك المناسب.

نجوى الشرتوني (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

تعدّ أزمتنا في لبنان جزءًا من أزمة النّظام الاقتصادي العالمي، ولو أنّها في لبنان هي أكبر لأسباب عديدة مرتبطة بالسّياسة.

إنّ ربط الواقع الاقتصادي والواقع الاجتماعي بالسّياسة ضروريّ جدًّا. لذا، سأنطلق بالفرضية الّتي تحدّثت عنها الدّكتورة: كلّما زاد ابتكار النّاس لأنماط معيشية، انعكس هذا على أنماطهم وأطباعهم السّوسيو _اقتصادية، إضافة إلى أهمّية الفرضية الّتي طُرِحت، إذ طرحت السّيّدة عطاف فرضية مهمّة بأنّ التّكييف يجب أن يكون عند السّلطة، وليس عند الشّعب.

الطّبقة الوسطى الّتي نتحدّث عنها، هذه فرصة، ولكن كلّما قلّت الطّبقة الوسطى، خفّ عدد المنتمين إليها، وزاد التّطرف، وهنا التّطرف بمعنى اللامساواة.

والتّكيّف إن كان إيجابيًّا لا خلاف عليه ولكن عندما يكون سلبيًّا سيؤدّي إلى الهجرة والانتحار والطّلاق والإدمان، إضافة إلى المشاكسة الاجتماعيّة والجرائم والفقر. هذا التّكيّف السّلبي يؤدّي إلى تطرّف دينيّ أو اجتماعيّ أو جرميّ....فإذًا، إنّ زوال الطّبقة الوسطى سيؤدّي فعليًّا إلى تطرّف الجهتَين، لأنّ الوضع الاقتصادي هو الّذي يُحتّم الوضع الاجتماعي.

إذا أردنا أن نتكلّم على تنوير العقول، فإنّ ما ذكره دكتور منير عن ماهية الحلول يشير إلى أنّ السّوسيولوجي لا يقدّم حلولًا ولكنّه ينير العقول.

تعدّ الأحزاب السّياسيّة عادة في المجتمعات هي أداة للتّغيير في المجتمع ككل، داخل السّلطة وخارجها، فما هو واقع الأحزاب السّياسيّة في لبنان في عملية التّغيير؟ هل هي تتبع المحاصصة بسبب اعتماد نظامنا على الطّائفية السّياسية، وهذا ما يجعلنا نتراجع سياسيًّا واقتصاديًّا. من الممكن أن يكون بداية حل، إضافة إلى الحل الاقتصادي الرّيعي وتحويله إلى اقتصاد إنتاجي.. فالحل يكون في إلغاء الطّائفية السّياسية.

سوزان ذياب (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول - الروشة)

أودّ طرح ثلاث نقاط:

1. النّقطة الأولى في ما يخصّ القانون ودوره في سنّ القوانين. فأين هو القانون إذا كان مسيّسًا، هل يبدأ من فصل السّلطات كي يتوحّد القضاء وليكون جزءًا من الحل؟
2. وضع السّياسة الاقتصادية المدروسة المخطّط لها، في أن تبدأ بترشيد الإنفاق وكيف يقبضون عن عملٍ وهميّ، مثل قصّة القطار، إذ إنّ موظفيه يقبضون رواتبهم بلا وجود للقطار.

3. عدم استفادة الدّولة من الدّراسات السّوسيولوجية وجعل معهد العلوم الاجتماعيّة متشابكًا مع الدّولة. وهذا يشبه الدّراسة الّتي قدّمتها دكتورة هويدا التّرك. فهل تنفع الدّولة؟ كم يعاني النّاس في المناطق المحرومة ويفكّرون بالانتحار، خصوصًا إذا عملوا الدّراسة نفسها في مدينة طرابلس؟ كم يوجد أفراد انتحرت بسبب الجوع والفقر؟
إنّ الدّولة لا تلجأ إلى معهد العلوم الاجتماعيّة وإلى مراكز الأبحاث، لذلك تعدّ هذه أولوية يجب أن تعمل عليها الدّولة لتصويب الهدف نحو المناطق المحرومة وحاجاتها.
لماذا التّغاضي عن الدّراسات المعدّة كونها في غاية الدّقة من ناحية الأرقام والإحصاءات؟

ج: د. الترك:

في ما يتعلّق بالقانون، القانون ليس مسيسًا، ولكن مَن يطبّقه يدير القانون حسب مصلحته، لأنّ القوانين يكون فيها ثغرات أحيانًا، وهي بحاجة إلى تعديل دائم. فالقانون يوضع حسب الحاجات المستجدّة للشّعب ولكن يجب إجراء التّعديلات قانونيًّا تباعًا. إنّ عدم مواكبة هذا القانون وإجراء تعديلات معيّنة يفتحان أعمالًا معيّنة تُدخل الفاسدون من خرم الإبرة حتّى لا يطبّقوا هذا القانون ويعطوا أصحابه حقّهم.
تعقيبًا على عدم استفادة الدّولة من الدّراسات فهذا أمرمؤسف جدًّا، ونحن نعرف الغاية من إنشاء معهد العلوم الاجتماعيّة ولكن لا يوجد رغبة لدى الدّولة للاستفادة من خبرات معهد العلوم الاجتماعيّة والدّراسات الّتي يقوم بها وغيره من المعاهد.
على سبيل المثال، إنّ وزارة التّنمية الإدارية كلما أتى وزير إليها يقوم بدراسة مدفوعة، تتوكّل جهات معيّنة الإنفاق عليها، ثمّ يأتي وزير آخر ويضعه في "الجارور" ليعمل دراسة ثانية، وهكذا لا استمرارية في المشاريع، الأمور تكون مرتبطة بشخص، ولا ترتبط بالمؤسسة، وهذا يعود إلى النّمط الّذي نعيش فيه والنّفس الطّائفي الّذي يحكم لبنان.
لن ننتهي من هذه التّبعية إلّا بعد أن نتخلّص ممّا يُسمّى بالطّائفية، ويجب محاسبة الفاسدين، فهذا أملنا الوحيد وطموحنا.

إيلي النجار (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع - زحلة)

مداخلتي بسيطة فما أشعر به أنّه نحن اللّبنانين تعوّدنا على أن نوجّه أصابع الاتهام نحو السّياسيين والطّبقة الحاكمة، فكلنا نتحدّث في الموضوع ذاته، وكلامنا دائمًا عن الفساد وغيره. والسّؤال الّذي يطرح نفسه من يمكنه تحديد بأنّ الطّبقة الحاكمة أو الطّبقة السّياسية هي طبقة فاسدة؟ ومن يسمح لنفسه أن يضع الإصبع على الجرح؟
أيّ لبناني يقبل أن تُطالب الطّبقة السّياسيّة أو الطّبقة الطّائفية الّتي ينتمي إليها ويترك لغيره مطالبة الحكّام؟ كيف يمكّننا أن نعثر على حلول لهذه المشكلة؟ كيف يمكننا أن ننهض بوطن ونخرج من هذه الأزمة الخيالية لأنّها ليست عادية؟
كيف يمكننا أن نقوم بهذا كلّه من دون تحديد مسؤوليات كلّ واحد فينا، وعلاقته بالأمر؟

دائمًا حين يطالبونني بأمرٍ ما، أخبرهم بضرورة الاطّلاع على غيري ومشاهدة ما تفعله. أنا فاسد لكن غيري أكثر فسادًا، وأنا طائفتي تدافع عنّي. وبالتّالي، الأزمة الّتي نعيشها هي أزمة فريدة في نوعها، وهي غير عادية. نحن نجوع وكلّ واحد فينا يدافع عن مرجعيته. نحن جعنا وما زلنا غير قادرين على تأليف حكومة حياديّة بعيدة من المحاصصة وتوزيع الحقائب. مشكلتنا أنّ السّياسيين غير مهتمين بالوضع الاقتصادي الّذي نمرّ به، فكلّ همّهم أن يحافظوا على وجودهم.

نحن بحاجة إلى وعي جماعي، إلى وعي لا طائفي، وإلى وعي وطني إذا كان عندنا وعي في مقاطعة السّلع بسبب أسعارها الجنونية؛ فسيتمّ ذلك، وإذا اتفق خمسون شخصًا على أنّ يتوقّفوا عن شراء السّلع الغالية، سيرخّص التّجّار الأسعار غصبًا عنهم، في النّهاية الحلول بسيطة.

كلّ ما نحتاج إليه في لبنان أن يكون عندنا قليل من الجرأة، وقليل من الرّوح الوطنية. أنا عندي إيمان كبير بوطني لكنّني أشعر أنّ هذا الوطن يحتاج إلى شعب يؤمن به.

ج: د. الترك:

نحن بحاجة إلى المواطنة، فكلّ مواطن يعرف حدوده، ويعرف حقوقه، ويعرف واجباته، ويعرف قيمة البلد الّذي يعيش فيه، وتتحمّل الطّبقة السّياسية الجزء الأكبر من الأزمات الّتي نمرّ بها لأنّهم يمسكون زمام الأمور ولكن من المفروض نحن كمواطنين أن نتحمّل المسؤولية ونبدأ بحالنا، ولكن هذه مسؤولية اجتماعيّة علينا أن نتشاركها، ومن واجب كلّ مواطن أن يشعر بالتزامه الخاص تجاه وطنه، وأن لا ينتظر الآخر حتّى يلتزم، وحتّى يدفع الضّريبة. فكيف يجب أن أحصل على خدمة إذا لم أدفع المستحقّات المتوجّبة عليّ وإذا تهرّبتُ من الضّريبة؟ وكيف سأطلب من الدّولة أن تقدّم لي الخدمات ولم أدفع رسوم البلدية؟ وكيف سأطلب منها الخدمات كلّها وأنا لا أقدّم شيئًا؟! هذه الأمور كلّها تعود إلى موضوع المواطنة ومدى التزام المواطن بواجباته، للاستحصال على حقوقه؛ أي معادلة واقعية بين الحقوق والواجبات.

عبد المسلماني (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول - الروشة)

س: تأثّر واقع الأندية الرّياضية في المرحلة الأخيرة بأزمة كورونا، وبان أثره في صحة المواطنين، إضافة إلى أنّ مجموعة من المدخّنين توجّهوا نحو أنواع أخرى من الدّخان في هذه الأزمة كبدائل عن السّيجارة. ناهيك عن أزمة هجرة الأطباء والأخصائيين، والسّؤال الآن لماذا ATM الخاصّة بالنّازحين السّوريين لم تتوقف، فهم يستعملون بطاقاتهم المصرفية بشكل شهري؟ وما هي النّصيحة المقدّمة لوزارة التّربية في ما يتعلّق بشراء الـlaptop والهواتف، خصوصًا أنّ العديد من الطّلّاب لم يتسجلوا في المدارس لأنّهم لم يتمكّنوا من المتابعة "online "؛ أي اعتماد التّعلّم من بعد، فما هي البدائل عن هذه المواضيع؟

ج: د. الترك:

بخصوص الـATM الخاصة بالسّوريين والمساعدات الخارجية الّتي يتمّ تحويلها عبر الخارج، وما خصّ خزينة الدولة بالموضوع. فالأمم المتحدة هي الّتي تؤمّن المبالغ، وهي مستمرة لأنّها خدمة مصرفية، وهناك استدامة قائمة على دفع المستحقّات للسّوريين، في الوقت الّذي لا وجود لاستدامة لدفع المستحقّات للأسر المصنّفة أكثر فقرًا في لبنان.

أمّا بالنّسبة إلى مسألة الأجهزة الإلكترونية فلنكن واضحين: فليخرجوا الأجهزة المحمولة الموجودة، وليعالجوا الفضيحة المتعلقة بوزارة التّربية. فمن المفترض أن نطالب الوزير طارق المجذوب بأن يسمح بتوزيعها وإعطائها للنّاس الأكثر فقرًا.

الحل هو في التّعليم المدمج والجمع ما بين الحضوري وما بين التّعلّم من بعد؛ أي مسألة حضور الطّلاب إلى المدارس أو إلى الجامعات تخفّف الكلفة عن الأهل، قد تكون النّسبة من الحضوري تغنيه عن تلقي التّعليم من بعد/ online، وهي مسألة نظام تربوي، ومرجعيتنا في ذلك هي الدّولة الّتي يقع على عاتقها التّأمين والمتابعة. فقد فرض التّعليم من بعد، وبعض الأساتذة ليس لديها خبرة بالتّكنولوجيا.

عطاف بزي (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

مداخلة: باختصار سأحاول أن أكون موضوعية، على الرّغم من أنّ هذا الموضوع لا يتطلّب الموضوعية لأنّنا من الدّاخل لم نعد أحياء. وسأقول الحل وماهية التّغيير، هل يُعقل أن تتغيّر الطّبقة السّياسية والانتخابات ستشهد الطّبقة نفسها الّتي ستأتي؟

التّدخل سيكون من الخارج وهذا عيب علينا، لا عيب على السّياسيين الفاسدين بأن يُفضحوا بهذه الطّريقة. بغض النظر من سيكون الشّخص، وأنا لا أقصد شخصًا محدّدًا.

ج: د. الترك:

تتغيّر الطبقة عندما تُمسك باليد الّتي تؤلمك، تتغيّر إذا انتخبنا بشكل صحيح، وعرفنا من ننتخب، وإذا كنّا موضوعيين فترة الانتخابات. من المفترض عدم الجلوس في البيت وترداد عبارة "نريد التّغيير"، يجب أن ننزل وننتخب النّاس الّذين يفكّرون بشكل صحيح، ويتصرفون بالطّريقة عينها، وأن نمتنع عن الانتخاب هو الّذي سيوصلنا إلى هنا.

البروفسور كلود مايز عطية

مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية – الفرع الثالث

دور منظمات المجتمع المدني
في تعزيز مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان

البروفسور كلود عطيّة

04

مُحْتَـوى البحث

مقدمة

أولاً: مقاربة مسألة المواطنية وحقوق الإنسان في لبنان

- أهمية مفهوم المواطنية وحقوق الإنسان في لبنان
- الدستور اللبناني ومدى إرتباطه بالمواثيق الدولية ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنية والمجتمع المدني
- مصادر التقرير

ثانيًا: مقاربة مفهوم المجتمع المدني والمواطنية وحقوق الإنسان بالواقع اللّبناني

- نبذة سريعة عن مفهوم المجتمع المدني، المواطنية، حقوق الإنسان
- أهمية المجتمع المدني كفضاء للمواطنة
- واقع لبنان على مستوى المؤشرات المرتبطة بحقوق الإنسان

ثالثًا: الدّور التّنموي للمجتمع المدني في ظل الواقع الّذي يعيشه لبنان

- إرتباط المجتمع المدني بمفاهيم حقوق الإنسان
- المشاريع التي تنفذها المنظمات الغير حكومية والجمعيات الأهلية في لبنان
- العلاقة بين المشاريع وتحقيق غايات وأهداف أجندة التنمية 2030

رابعًا: قراءة في إنجازات المجتمع المدني بين الواقع اللّبناني وتحقيق غايات الأمم المتحدة الإنمائية وأهدافها

- على المستوى القانوني
- على المستوى الإجتماعي
- على المستوى العمل
- على مستوى الوعي النضالي لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين
- على المستوى السياسي

خامسًا: التّحدّيات

سادسًا: قراءة وآفاق مستقبلية

سابعًا: الخطط المستقبلية

ثامنًا: التّوصيات

تاسعًا: خلاصة التّقرير

مُقدِّمة

إنّ قيام الوطن وتفعيل العدالة التّنموية لا يمكننا تحقيقهما إلّا بوجود الشّباب الفعّال والقادر على المشاركة المجتمعية، وتعزيز القدرة على تحمّل المسؤولية، وممارسة ثقافة الحوار والعقلانية، والوعي بالحقوق والواجبات والمبادئ والممارسات الدّيمقراطية من خلال قنوات عديدة، تبدأ بالأسرة، وهي الوسيط الاجتماعي والوطني الأوّل لتنتقل المهام إلى المدرسة والإعلام ومنظّمات المجتمع المدني.

جاء في المادة 144/53 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "حقّ الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًّا على رأسها حقّ التّعلّم، حقّ العيش اللّائق، حق التّصويت، حق الوصول إلى وسائل المعرفة الحديثة، وحقّ الانتخابات".

كما نصّت المادة 13 في الدّستور اللّبناني على أنّ "حرية إبداء الرّأي قولاً وكتابة وحرية الطّباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلّها مكفولة ضمن دائرة القانون"، وهي المادة الأكثر أهمّية بالنّسبة إلى منظمات المجتمع المدني الّتي تعدّ "القطاع الثّالث من قطاعات المجتمع جنبًا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال".

يتكوّن المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، إذ تقرّ الأمم المتحدة بأهمّية الشّراكة مع المجتمع المدني، لما يضطلع برؤية قادرة على تحقيق أهدافها المرتبطة بحقوق الإنسان. لذلك، يأتي المجتمع المدني في تدعيم قيم المواطنة، وتعميق مبادئ المساواة والحرية والمساءلة والشّفافية وكشف الفساد، وغير ذلك من مؤشرات الحكم الرّشيد. من هذا المنطلق، تحقّق الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاندماج الاجتماعي، وتساعد المجتمعات المحلية في رسم الاستراتيجيات والتّأثير في السّياسات والقوانين، والضّغط من أجل المساءلة، وتعزيز السّلام بين الأديان من خلال التّحفيز على أهمّية التّواصل اللاعنفي، بناء السّلام، تحقيق العدالة الاجتماعية، تعزيز الشّباب لممارسة حقوقهم وواجباتهم، تعزيز أهمّية المشاركة بالقوانين، تعزيز قيمة العيش المشترك وأهمّيته، واحترام الحريات العامة...

على الرغم من مظاهر الدّيمقراطية الّتي يوفّرها الدّستور اللّبناني، إلّا أنّ الواقع يعكس صورة نمطية مغايرة، فالأزمة الحقيقية في لبنان أزمة حكومة منبثقة من نظام طائفي، يعاني خللًا بنيويًّا، ما حال دون صنع سياسات عقلانية، إذ عانت الدّولة اللّبنانية أزمات اقتصادية ومالية، جعلتها عرضة لاهتزازات بنيوية داخلية خطيرة، "فالانكماش الاقتصادي وارتفاع الدّين العام والعجز المالي هو نتاج تراكمات لنظام سياسي يحمل في طيّاته بذور

التّناقضات والصّراعات، ونهج اقتصادي ريعي تمتدّ جذوره منذ نشأة الجمهورية اللّبنانية، الأمر الّذي جعل من حقوق المواطنين في العيش الكريم مسألة على المحك، فضعفت العلاقة بين الدّولة والمواطن، ما استدعى إلى بروز جهات أخرى قادرة على النّهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وحماية حقوق المواطنين والدّفاع عنها.

ناهيك عن التّحدّيات الّتي يواجهها لبنان على مستوى فيروس كورونا أو ما يسمّى بـ COVID 19، الأمر الّذي استدعى توجيه الإمكانيات المالية كافة ورفع الجهوزيات لمواجهته، والعمل على الحدّ من انتشاره. في ظلّ هذا الواقع المأزوم على المستويات والأصعدة كافة، برز دور المجتمع المدني من بوابة المنظّمات غير الحكومية. إنّ خصوصية هذه المنظمات وطبيعتها وطرائق إنشائها وأهدافها وأنشطتها جعلتها ذات دور فعّال وإيجابي، في كلّ ما يتعلّق بحقوق الإنسان سواء أكان بتعزيز هذه الحقوق أو حمايتها أو تأمينها، وذلك كلّه سواء بممارسة عملها ونشاطها بمفردها أو بتعاونها مع المنظّمات الأخرى الحكومية والرّسمية، إذ انتهجت مسارًا تنمويًّا ساهم في تحقيق المشاركة الفاعلة بين شرائح المجتمع كافة، وبخاصة الفئة العمرية الشّبابية "فهم عماد التّغيير والنّهوض المجتمعي والوطني".

كما أثبتت الكارثة البيئية والصّحّية الّتي عصفت على بيروت في الأيّام القليلة الماضية أنّ الشّباب هم صمّام الأمان لهذا المجتمع المنكوب، إذ إنّ الدّافعية التّطوعية الّتي ملأت المناطق المتضررة، جراء الانفجار في المرفأ جدّدت مفاهيم إنسانية مهمّة كانت على شفير الهاوية الطّائفية، فالمواطنة والتّضامن الاجتماعي وتجديد روح التّكافل المناطقي والوعي بقيمة الفرد واللّحمة الاجتماعية هي ما دفعت الشّباب للتّأهب والمساندة. كما أثبتت هذه الكارثة حجم الثّقة الدّولية بدور المنظّمات غير الحكومية وفعاليتها في إدارة مخلّفات هذه الأزمة الإنسانية، فالثّقة هي في قدرة هذه المنظّمات في صون حقوق المتضررين من الكارثة، كما أفادت العديد من الجهات الدّولية المانحة.

بناءً على ما تقدّم، يعدّ هذا التّقرير بمثابة قراءة للواقع اللّبناني إضافة إلى تحليل له، استنادًا إلى دور المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان، واستنادًا إلى الغايات الإنمائية للأمم المتحدة وأهدافها، والّتي يبدو أنّ هناك ضرورة حقيقية لإعادة صياغة الأهداف الإنمائية، في ضوء التّداعيات الشّاملة الّتي تسبّبت بها جائحة كورونا، إذ قلبت الموازين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم، وفي لبنان على وجه الخصوص. كما يسلّط هذا التّقرير الضّوء على أهمّية تفعيل مشاركة الشّباب على المستوى المدني، إذ أنّ هذه المشاركة هي شرط أساسي ومسبق لتفعيل النّظام الدّيمقراطي في لبنان.

1 | مقاربة مسألة المواطنية وحقوق الإنسان في لبنان

لم تعد مسألة المواطنية وحقوق الإنسان شأنًا داخليًّا لكلّ دولة، بل صارت قضية عالمية، فالحقوق الأساسية للإنسان هي جوهر حقوق المواطنة، فالمواطنة لا يمكن لها أن تتطوّر وتزدهر في غياب الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية، سواء في ما تعلّق بالحقوق المدنية والسّياسيّة، كالحرية والكرامة والمساواة، أو الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة كحق العمل والتّعليم والصّحة.... والّتي جاءت مفصلة في الإعلانات العالمية والمعاهدات والمواثيق الدّولية.

1. أهمّية مفهوم المواطنية وحقوق الإنسان في لبنان

إنّ تعزيز مفهوم المواطنية وحقوق الإنسان في المجتمعات عمومًا هو ما يقع على عاتق الدّولة بشكل مباشر من خلال أجهزتها المختلفة، إلّا أنّ الواقع في لبنان يختلف بشكل جذري، فالشّرخ الحقيقي الحاصل بين البنية الهيكلية والمجتمعية للدّولة، والمفاهيم الدّولية هو ما يشكّل تحدّيًا كبيرًا للمجتمع المدني عمومًا، والمنظّمات غير الحكومية خصوصًا في تحقيق إنجازات بشرية ومفاهيمية في لبنان. ويمكن أن يعزّى سبب ذلك إلى أنّ مفهوم "المواطنة" يعدّ مستهجنًا لدى بعض اللّبنانيين. وهنا تكمن مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني ومنظّماته بأطيافه كافة، والّتي بدأت تؤدّي دورها في الآونة الأخيرة، عبر تنفيذ مشاريع تنموية متعدّدة، بمساعدة وزارة الشّؤون الاجتماعيّة وبتعاون البلديات المحلية، وبدأت آفاق المواطنين تتفتّح حول معرفة حقوقهم وواجباتهم وزيادة مستوى وعيهم بأنّ المواطنين كلّهم شركاء على أرض الدّولة في المغنم والمغرم ولا مجال إلّا للعمل من أجل العطاء والبناء.

2. الدّستور اللّبناني ومدى ارتباطه بالمواثيق الدّولية ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنية والمجتمع المدني

لقد شارك لبنان في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ انضمّ إلى العهدين الدّوليين للعام 1966، الأوّل المتعلّق بالحقوق الاجتماعيّة والثّقافية بموجب القانون المنفّذ بالمرسوم 3855 تاريخ أول أيلول سنة 1972، والثّاني المتعلّق بقانون أصول المحاكمات المدنية تحت مبدأ سمو الاتفاقية الدّولية على القانون العادي.[1]

وهكذا، انصهر الإعلان العالمي لحقوق الانسان ماديًّا في النّظام القانوني اللّبناني الوضعي بعد أن صار جزءًا من المقدمة في العام 1990. وبالفعل، فإنّ المجلس الدّستوري في لبنان

[1] تمييز اول رقم 59 تاريخ 9/12/1970 العدل 1974 صفحة277 ،
تمييز رابعة رقم 1 تاريخ 25/1/1944 النشرة القضائية 1944 صفحة 41

قرّر بعد أربعة عشر شهرًا من تشكيله أنّ المقدمة هي جزء من الدّستور؛ فانصهرت بذلك المقدمة، ومعها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنّص الدّستوري.[2]

يبدو واضحًا من مضمون الحقوق الّتي حدّدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنّها مترامية وتتداخل في العديد من القوانين، وذلك ما حدا بالأستاذ Jacques Robert إلى القول بأنّ مادة حقوق الإنسان ترتبط بسائر فروع القانون Sciene carefour .فالحرية الشّخصية مثلاً نجد لها رعاية قانونية في كلّ من قانون الجزاء، والقانون المدني وقانون العمل وغيرها من القوانين الوضعية.[3]

وبذلك رفع الدّستور اللّبناني الحريات العامة وحقوق الأفراد إلى المستوى الدّستوري، وصارت الرّقابة الدّستورية إحدى الوسائل لحمايتها ضد الأكثرية البرلمانية. وصارت هذه الحقوق الأساسية محمية بقاعدة قانونية عليا ووسائل قضائية ناجعة، والتّحوّل من الحريات العامة إلى الحريات الأساسية يقابلها تحوّل هيكلي مهم، ولا عودة عنه إذ استبدل مفهوم الشّرعية بمفهوم الدّستورية كمحور أساسي لهذا النّظام، فالحريّات العامة تتناسب مع الدّولة الشّرعية Etat legale أي سيادة القانون أو ما يسمّيه العلامة هوريو "النّظام الإداري"، بينما الحقوق والحريات الأساسية تتناسب مع دولة الحق Etat de droit وسمو القواعد فوق التّشريعية على القانون.[4]

إنّ اندماج مفهوم حقوق الإنسان في القانون الوضعي اللّبناني هي مسألة شكلية فقط. إذ إنّ هذه الاتفاقيات هي بعيدة كلّ البعد من واقع لبنان. إذ إنّ الخيار الجديد للبنان هو في بناء رؤية واضحة عن مفهوم المواطنية وحقوق الإنسان الّتي جاءت في اتفاق الطّائف. ما تضمّنه اتفاق الطّائف يتعارض كلّيًا مع الاتفاقيات الدّولية. فالجمهورية اللّبنانية في الوقت الّتي تفرض قوانينها على مواطنيها، في كلّ الحقول، فإنّها لا تعترف به كمواطن إلّا بصفته منتميًا إلى طائفته، الأمر الّذي يتناقض مع مفهوم المواطنية الّتي تعني ببساطة "مصلحة الوطن أولاً وأخيرًا".

4. مصادر التّقرير

جرى الارتكاز في كتابة هذا التّقرير على العديد من المصادر والمراجع، إذ يمكننا تصنيف هذه المصادر والمراجع إلى أربعة أنواع: أولها الأبحاث العلمية والّتي من خلالها تمكّنا من الاستفادة من نتائجها، وفهم دور المجتمع المدني وواقع لبنان على مستوى حقوق الإنسان والمواطنية، وثانيًا الكتب والمقالات والمراجع العلمية المنشورة، وثالثًا الصّحف والمجلات، ورابعًا التّقارير الدّولية والمحلّية.

---

[2] قرارات المجلس الدستوري تاريخ 18 ايلول سنة 1995، تاريخ 7 آب سنة 1994 و 10 أيار سنة 2001.

[3] Jacques Robert, Henri Oberdorff. Libertés fondamentaux et droits de l'Homme, Montchrestien, 8éd 2009

[4] Hauriou Maurice. Précis de droit constitutionel. Paris 3ed 1929. Carré de Melberg, Raymond. Contribution à la théorie générale de l'Etat ,paris,sirey,1920

2 | مقاربة مفهوم المجتمع المدني والمواطنة وحقوق الإنسان بالواقع اللّبناني

إنّ التّركيبة والبنية المجتمعية الّتي يتكوّن منها لبنان هي ما دفعتنا إلى إجراء مقاربة علمية بين مفهومي المواطنية وحقوق الإنسان ومفهوم المجتمع المدني. إذ إنّنا كما ذكرنا سابقًا أنّ هناك تعرّضًا كبيرًا بين الاتفاقات الدّولية الّتي شارك بها لبنان على مستوى المواطنية وحقوق الإنسان ودور المجتمع المدني في النّهوض بالواقع المجتمعي والوطني في لبنان، وبين اتفاق الطّائف الّذي حال من دون قيام مجتمع مدنيّ.

يتضح أنّ هناك تناقضًا بين مفهوم المواطنة الّذي يدعو إلى ربط الإنسان بأرضه، عبر مشاركته الفعّالة بصنع القرار فيه، وبين الطّائفية الّتي ما زالت خيوطها عالقة في لبنان بعامة، وعلى الصّعد كافة وفي المجتمع اللّبناني بخاصة، إذ لم يتخلّص من تلك الآفة الّتي تقيّد المواطن اللّبناني بممارسة حقّه في الانتخاب لمناصب قد وُضعت لطائفة معينة. وذلك كلّه، يتداخل مع حقوق الإنسان، حتّى بممارسته ضمن النّقابات والمؤسسات والإعلام والصّحافة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

إذ نجد أنّ مشروع اتفاق الطّائف لم يُحدّد له أيّ زمن ليتمكّن اللّبنانيون من التّخلّص من براثن الطّائفية السّياسية فيه، الأمر الّذي يُعرقل عملية ممارسة المواطنية وقيمها من قبل المواطن اللّبناني في وطنه، وذلك بسبب اعتماد المراكز على التّوزيع الطّائفي، وليس على الكفاءات. خلاصة القول، يعدّ اتفاق الطّائف عقبة أمام المواطن لممارسة حقّه في وطنه، سواء على الصّعيد السّياسي أم المجتمعي، وما يتضمّنه من حقوق على الأصعدة والمجالات كلّها.

أولًا: نبذة سريعة عن مفهوم المجتمع المدني، المواطنية، وحقوق الإنسان

يعرض هذا الجزء من التّقرير مفاهيم ترتبط أساسًا بالأمم المتحدّة وبالأهداف الإنمائية وبالمنظمات الّتي تدافع عن حقوق الإنسان:

1. مفهوم المجتمع المدني:

يعرّف Harry Blair المجتمع المدني بأنّه "يحتلّ المساحة الواقعة بين الأفراد والدّولة، ويتكوّن من كافة التّجمعات والجمعيات المختلفة" [5]. أمّا مكوّناته فتتضمّن النّقابات المهنية والعمالية، الحركات الاجتماعيّة، المنظّمات غير الحكومية، مثل حقوق الإنسان والمنظّمات الأخرى الدّفاعية، الإعلام والصّحافة... [6]

---

[5] Blair Harry,1997,Democratisation and civil society, Relating Theory and Practice in NGO, state of donors,pp41-42.

[6] كلود عطية،بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي مؤسسات مدنية بعقلية أهلية، منشورات زين الحقوقية،ط1،2012،ص59.

2. مفهوم المواطنة

يرتبط مصطلح المواطنة بالوطن؛ فالوطن هي بقعة الأرض الّتي تمارس المواطنة فيه، وتختلف من فرد لآخر حسب نمط تفاعله مع هذا الوطن. أمّا المواطنة فإنّها الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن الدّائرة الوطنية للدّولة[7]، إذ إنّ هذا الارتباط العضوي هو جسر العبور من دولة الأفراد إلى دولة المواطنين[8].

3. مفهوم حقوق الإنسان

هي حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم أو نوع جنسهم أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم أو دينهم أو لغتهم. هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتّجزئة.[9]

إنّ العلاقة بين المفاهيم الثلاثة تتمثّل في أنّ المواطنة هي حقّ من حقوق الإنسان، هذا الحقّ يرتبط بمستويات عديدة، كالمشاركة في الحكم على المنظومة الحاكمة حول مدى نزاهتها وشفافيتها ومدى قدرتها على حماية حقوق المواطنين، كما هو متّفق عليه في المحافل الدّولية والحقوقية. ويشكّل المجتمع المدني الوسيط بين الدّولة كجهة حاكمة والمواطنين الّذين يطمحون بالمشاركة على مستويات القرار كافة.

ثانيًا: أهمّية المجتمع المدني كفضاء للمواطنة:

لا بدّ من الإضاءة على أهمية المجتمع المدني على مستوى المواطنة:

1. أهمية التّواصل اللاعنفي:

يزوّد هذا المسار تعزيز ثقافة التّواصل اللّاعنفي، إذ تعدّ مقدمة عامة للسّلوكيات البشرية جميعها في مختلف المجالات الحياتية. وتسعى منظمات المجتمع المدني إلى تفعيل مفاهيم عديدة تندرج تحت هذا المسار، كمفهوم حقوق الإنسان والأنا والتّربية والأسرة والمجتمع...

نظّم قسم دراسات الإعلام في كلية العلوم الإنسانية في جامعة سيّدة اللّويزة بالتّعاون مع تيار المجتمع المدني ومؤسسة "فريدريش ايبرت" الألمانية يومًا تدريبيًّا تناول مفاهيم اللّاعنف، قصور عملية التّواصل، غيابها كما عدم فعاليتها، حمل عنوان "التّواصل اللّاعنفي".[10] يشكّل هذا التّدريب مقدمة عملانية لتعزيز هذا المفهوم.

2. أهمّية بناء السّلام وحل النّزاعات:

تبنّت منظمات المجتمع المدني أنشطة تتعلّق ببناء السّلام والوقاية من النّزاعات، فهي

---

[7] رضوان العجل وشوقي عطية ،المواطنة بين الذهنية والإندماج الإجتماعي،جروس برس، 2018،ط1، ص131.

[8] عدنان السيد حسين، المواطنة أسسها وأبعادها،منشورات الجامعة اللبنانية قسم العلوم الإجتماعية،بيروت، 2013،ص34.

[9] https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-rights/

[10] http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/128202/nna-leb.gov.lb/ar

تقوم بأنشطة وورش عملانية تتعلّق بتفعيل الحوار البنّاء، مبادرات التّفاهم العابر للقارات، وغيرها من الأنشطة الّتي تصبّ ضمن مفهوم بناء السّلام وحلّ النّزاعات.
هدف مشروع بناء السّلام التّابع لبرنامج الأمم المتحدّة الإنمائي إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النّزاع في لبنان وسعى إلى إيجاد "مساحات آمنة" لمجموعات محلّية ذات هوية بغرض مناقشة شواغلها بصورة علنية وتعزيز التّفاهم مع "الآخر".

3. العدالة الاجتماعية:

يتطلّب تحقيق العدالة تطبيق مبدأين. يدعو المبدأ الأول إلى تحقيق المساواة في الحقوق الأساسية، ويكتسي الأولية القصوى، أمّا المبدأ الثاني فيدعو إلى توفير فرص متكافئة للجميع، بعبارة أخرى ينبغي أن يكون الأكثر فقرًا وتهميشًا في المجتمع هو الأكثر استفادةً من تكافؤ الفرص. [12]

4. تعزيز مفهوم الحقوق والواجبات:

من خلال تنشئة شباب واعٍ لذاته ولقدراته ومنتمٍ لوطنه، ومشارك في تنميته وتطويره مشاركة حقيقية فاعلة، ومتمكّن من التّعاطي مع متغيّرات العصر ومستجدّاته بوعي وبثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وآمنة. [13]

5. ممارسة المواطنة من خلال المشاركة بالرّأي العام:

لا تقتصر المواطنة الإيجابية على دراية المواطن بحقوقه وواجباته فقط، ولكنّها تتيح الفرصة أمامه لممارسة هذه المواطنة، وهذا يتمّ من خلال التّدريب منذ الصّغر على أهمّية المشاركة الّتي تعمل على تشكيل المواطن والتزامه من خلال العملية التّربوية والممارسة العملية في إدارة شؤون مجتمعه حتّى يندرج فيما بعد إلى المشاركة السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة. [14]

6. تعزيز قبول الآخر المختلف والعيش المشترك:

صار من المؤكّد أنّ نشر ثقافة التّسامح والتّعايش وقبول الآخر المختلف حاجة أساسيّة وملحّة، وبخاصة في ظلّ هذه الظّروف الحسّاسة الّتي نمرّ فيها من النّواحي كافة، ويجب زرع هذه الثّقافة في عقول الجيل النّاشئ ونفوسه، لأنّها تساهم بشكل فعّال في خلق جيل واعٍ قادر على تحمّل أعباء المسؤولية والقيادة بشكل إيجابي[15]. لا يتحقّق التّسامح وقبول الآخر إلّا بالحوار والتّواصل، لأنّ إقامة حوار بنّاء وخلق فضاء للنّقد والفكر المستقل، من شأنه أن يساهم في خلق حالة من الاستقرار والسّلام والتّعايش مهما إختلفت الأعراق والمعتقدات.

---

[11] https://www.lb.undp.org/content/lebanon/ar/home/projects/ArTheUNDPPeaceBuildingProject.html
[12] من طموح العدالة الإجتماعية إلى المساواة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكو)، بيروت،2018.
[13] السياسية الوطنية للشباب أولويات وصيغ، الإسكوا،2009.
[14] جورج إسحق،المشاركة والمواطنة،2019.
[15] ثقافة التسامح وقبول الآخر،سلمان بارودو، 2008.

7. الانتخابات الدّيمقراطية:

تكمن القيمة المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني في عملها كقنوات للمشاركة السّياسية، فمن غير المتصوّر تأسيس أنظمة ديمقراطية من دون قيام المؤسسات بدورها الفاعل، كما أنّه لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنمو وتتطوّر، وأن تحصل على دورها الفعلي إلّا في ظلّ نظام ديمقراطي، إذ تشكّل الانتخابات أحد أوجه الدّيمقراطية الممارسة والّتي تتيح لهذه المؤسسات أن تشارك وتؤثّر وتتفاعل. من هذا المنطلق، فإنّ العلاقة بين الدّيمقراطية والمجتمع المدني هي علاقة طردية.

ثالثًا: واقع لبنان على مستوى المؤشرات المرتبطة بحقوق الإنسان

يستوجب علينا في هذه الفقرة اعتماد مؤشرات تنموية عديدة، كالتّعليم والعمل والمستوى المعيشي والقانوني..

أ. الحق في العيش اللّائق "اعتماد مؤشر الفقر"

يعرّف" أمارتيا" الفقر بأنّه الحرمان من القدرات الأساسية، الّتي لا تتعلّق بالدّخل فقط، بل هي مسألة تتعلّق بعدم قدرة المرء في الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات[16]. يمكننا في هذا الخصوص تحليل الجدول البياني الآتي:

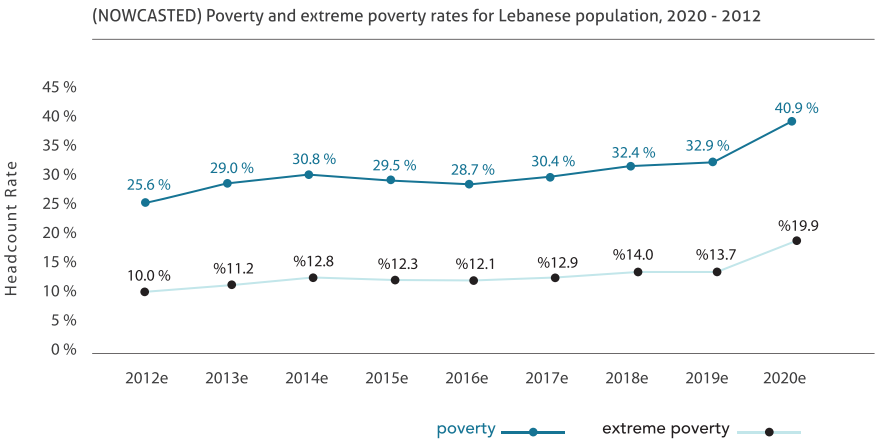

Source: HSB 12 / 2011 and authors calculations.
Note: Only Lebanese are left for simulations in HBS 12 / 2011. E. means population are obtained from predicted consumption

رسم بياني رقم 1 - مؤشر الفقر والفقر المدقع في لبنان 2012-2020

يبرز الجدول البياني أعلاه مؤشر الفقر والفقر المدقع من سنة 2012 إلى سنة 2020. من الواضح أنّ هناك مشكلة حقيقية في تفاهم حجم هذه في لبنان. إذ تشير المعطيات إلى

[16] كون يان، التخفيف من حدة الفقر في الصين،بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون .

الارتفاع المستمر في كلا المؤشرين، ما ينعكس سلبًا على حقّ طبيعيّ للإنسان، وهو العيش بكرامة.
أمّا عن مستويات "حدود الفقر" بالمجتمع، فهو من مهمات الدّولة الّتي تحدّده بناءً على معايير الدّخل وراتب ربّ الأسرة. لذا، تأتي المسمّيات بحساب معدلات الفقر بمجتمع معيّن، وهذا ما يُطلق عليه مُسمّى"خط الفقر"، وبناءً على ذلك، تحدّد الدّولة العائلات على أنّها تحت خط الفقر، وضمن قائمة الفقراء. لذلك، وضعت الدّول ما يُسمّى بالحدّ الأدنى للأجور، والّذي يعتمد على توفير الاحتياجات الضّرورية للعائلة لتكون فوق هذا الخط، بناءً على دراسات إحصائية تنفّذها الدّولة للعمل على تنظيم معدّلات تناسب الأجور مع الأسعار والاحتياجات للأسرة.

ب. الحقّ في التّربية على المواطنة "اعتماد مؤشر التّربية الوطنية"

هناك علاقة وثيقة بين التّعليم والمواطنة وحقوق الإنسان. إذ إنّ التّعليم هو حقّ قانوني لكلّ إنسان، بشرط أن يوفّر التّعليم الحرية وصيانة الحقوق، ويكرّس مفهوم المواطنة في نفوس المواطنين. لقد جرى العديد من الأبحاث على هذا المستوى، وقد أشارت بشكل أو بآخر إلى صعوبة أن تحقّق المناهج التّعليمية المواطنة.
هناك دراسة أجريت لنيل شهادة الدّبلوم في اختصاص علم اجتماع التّربية سنة 1996-1995، إذ تناولت واقع المنهج التّربوي لمادة التّربية الوطنية ودوره في تنشئة مواطنين صالحين يعتزّون بوطنهم وتراثهم، وأيضًا من أجل معرفة مدى تأثير عدم توحيد كتاب التّربية الوطنية على وحدة المجتمع. توصّلت هذه الدّراسة إلى أنّ المناهج التّربوية في لبنان فشلت في إعداد المواطن الصّالح وتنمية روح المواطنية، وإنّ التّربية ما تزال تعاني تنازعًا وتفتّتًا طائفيًّا[17].
أمّا دراسة أخرى فقد تناولت إشكالية مفهوم التّربية في كتاب التّربية المدنية. توصّلت إلى نتيجة مفادها أنّ هناك استحالة تحقيق التّربية في المدارس، وأنّ إدراج هذه المادة في المنهاج لم يعطِ النّتائج المطلوبة[18]. وعكست هذه الدّراسات واقعًا متأزّمًا على مستوى المواطنة في لبنان، إذ إنّ المدارس الّتي تعدّ وسيطًا مهمًّا من وسائط التّربية والتّنشئة الوطنية قد عجزت عن القيام بالدّور المنوط بها، وبالتّالي، فإنّه من الطّبيعي أن نجد هناك أزمة مواطنة في لبنان.
أضف إلى غياب السّياسة التّربوية الّتي من شأنها أن تدعم مفاهيم حقوق الإنسان. إذ إنّ المناهج التّعليمية لم تتغيّر منذ التسعينيات، وهذا سبب إضافي يعكس مدى الشّرخ ما بين مفاهيم حقوق الإنسان كنظريات وأهداف إنمائية، وبين الرّؤية والسّياسات التّربوية في لبنان.
نستنتج مما سبق، أنّ الكتب المدرسية تحمل العناوين الفعّالة والبرّاقة والسّليمة ولكن تطبيقها على أرض الواقع ليس على المستوى المطلوب لتحقيق أهدافها، كمسألة الطّوائف

---

[17] سمر حمادة، بحث لنيل شهادة الدبلوم في علم إجتماع التربية ، 1995دراسة مقارنة في مفاهيم التربية المدنية1996-.
[18]رباب مزيد وهبة،دراسة مقارنة لكتاب التربية المدنية في المرحلة المتوسطة في المدارس اللبنانية، بحث دبلوم،1999-1998.

والمشاركة والعيش المشترك، إذ يُصدم فيها الفرد بالطّائفية والتّوزيع الطّائفي وغيرها من المواضيع الّتي تعمل على العودة إلى فهرس المناهج والتّفكير بها من جديد. ففي دراسة أعدّتها سوزان الرّجيلي (2016) حول مادة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية وتعليمها في لبنان: الواقع والتّصورات بالتّعاون مع المركز التّربوي للبحوث والإنماء والسّفارة البريطانية في بيروت ووزارة التّربية والتّعليم العالي ومؤسسة أديان، كانت خلاصتها كما يلي:
كتاب التّربية يفرض نفسه كمرجع موحد، لكنّه لا يشبه الواقع اللّبناني إلّا جزئيًّا: يبدو جليًّا أنّ معلّم مادة التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية يستخدم الكتاب المدرسي الوطني الموحد كمرجع أساسي، وبالأحرى كمرجع فريد، ما خلا نسب محدودة من المعلمين الّذين يستعينون بوسائل ومستندات إضافية، وذلك فقط على مستوى صفوف الشّهادات الرّسمية، فيحرص فيها المعلم على الالتزام بمحتوى الكتاب بُغية حماية نفسه والتّلاميذ وسمعة المدرسة؛ أي ليتمكّن من تحقيق نسب نجاح عالية في الامتحانات الرّسمية. غير أنّ هذه الأحقية لم تَنفِ عن الكتاب سمة عدم تشابهه مع الواقع اللّبناني، جزئيًّا أو كلّيًا، وبالتّالي، عدم مساهمته في تحسين هذا الواقع. وقد توافق مختلف المشاركين حول هذه السّمة، مع فروقات طفيفة على مستوى بعض المتغيّرات مثل القطاع والخبرة. [19]

ج. الحقّ في المساءلة والمحاسبة والحكم الرّشيد "اعتماد مؤشر الدّين العام"

يدلّ هذا المؤشر على السّياسة المالية الّتي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في لبنان. سنعرض في هذا الجزء رسمًا بيانيًّا يوضّح تلك السّياسة:
يبرز الرّسم البياني السّابق ثلاثة مؤشرات مالية تتمثّل في إجمالي الدّين العام والدّين

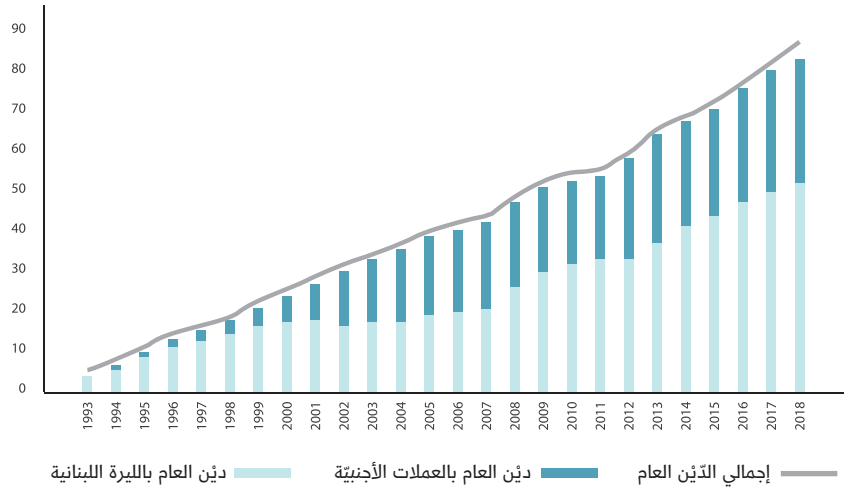

رسم بياني رقم 2 "الدين العام في لبنان 2018-1993"
المصدر: تقارير صادرة عن وزارة المالية اللبنانية - إعداد النداء

[19] سوزان الرجيلي،دراسة ميدانية حول مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية وتعليمها في لبنان الواقع والتصورات، وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت،ص40.

بالعملات الأجنبية، والدّين العام باللّيرة اللّبنانية من الفترة الممتدة من سنة 1993-2018. تكمن أهمّية هذا الرّسم البياني في إظهار السّياسة المالية والنّقدية الّتي اعتمدتها الحكومة اللّبنانية، إذ إنّ من الواضح أنّ الوتيرة الّتي ارتفعت فيها المؤشرات الثّلاثة الّتي ذكرناها سابقًا، تعكس وجود خلل في تلك الرّؤية، وبالتّالي، فإنّ غياب دور المواطن في المحاسبة والمساءلة هي ما دفعت الحكومات المتعاقبة إلى اللّجوء إلى مزيد من الدّيون.
وبالتّالي، فإنّ الحقّ في الحكم الرّشيد والحق في المساءلة والمحاسبة وغياب الشّفافية هي مؤشرات سلبية تعكس غياب دور المواطن وضعف الرّابط بين الدّولة ومواطنيها، وهذا الواقع يعكس حقيقة العلاقة بينهما، وبالتّالي، فإنّ غياب الشّعور بالمواطنية في لبنان لم تعد بالواقع المستهجن.

د: الحق في العمل "اعتماد مؤشر البطالة"

لكلّ فرد الحق في العمل. ويعدّ الحقّ في العمل أساسًا لإعمال حقوق الإنسان والتّمتع بحياة كريمة. ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لكلّ فرد لكسب رزقه عن طريق أداء عمل يختاره أو يرتضيه بحرية.[20]

ثمّة مشكلة حقيقية يعانيها لبنان على مستوى ضعف الاستراتيجيات الوطنية في مجال تأمين فرص عمل للمواطنين. إذ إنّ المحسوبيات والواسطات تأتي في المقدمة، قبل الحديث على مؤهلات المواطن أو خبراته. سنعرض من خلال رسم بياني عددًا من المؤشرات المرتبطة بسوق العمل في لبنان.

يوضّح الرّسم البياني مؤشرات تتعلّق بحجم القوى العاملة وحجم العاطلين عن العمل.
مع العلم أنّ التّعريف المعتمد لتحديد من هو العاطل عن العمل، هو اشتراط أن لا يكون الشّخص المعني قد عمل، ولو ساعة واحدة في الفترة المرجعية قبل المسح الميداني (أسبوع)، وأنّه يبحث عن عمل فعلاً، وأنّه مستعدّ للعمل. [21]

[20] https://www.escr-net.org/ar/resources/368857

[21] https://www.almodon.com/society/2020/4/12

رسم بياني رقم 3
"مؤشرات سوق العمل في لبنان"

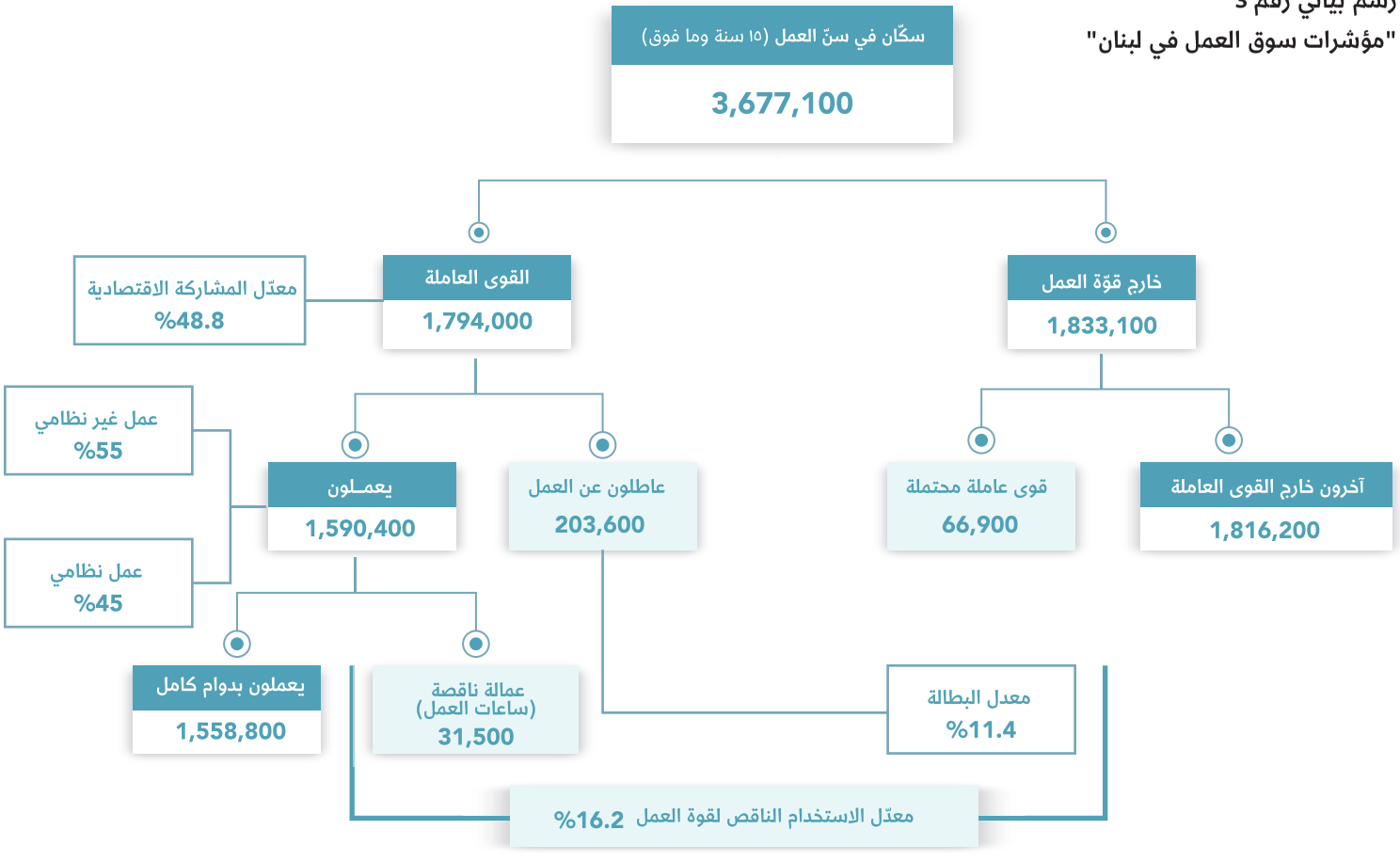

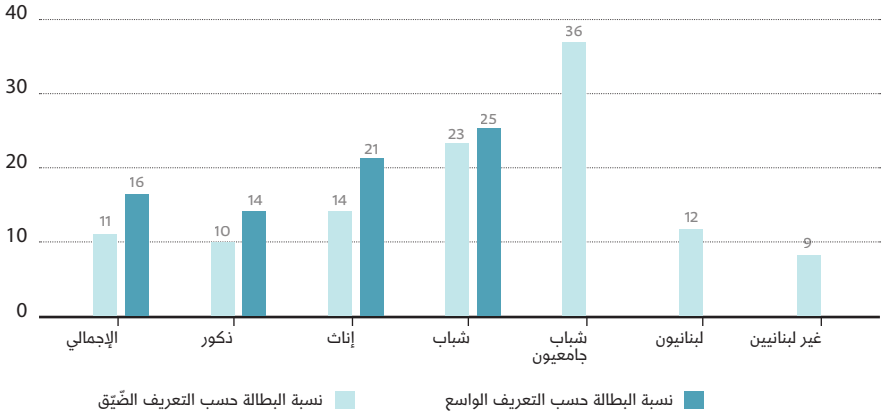

رسم بياني رقم 4 "نسبة البطالة في لبنان"

من الملاحظ، أنّ الشّباب الجامعيين من المفترض أن يكونوا قادة المستقبل، وهم الأكثر عرضة للبطالة إذ بلغت النّسبة 36%. لا بدّ من الوقوف على هذه النّسبة الّتي تعكس غياب فئة مهمّة في المجتمع على أن تؤدّي دورًا على مستوى الفاعليين الاقتصاديين في المجتمع. إنّ غياب السّياسة التّنموية في لبنان قد عرض هذه الفئة إلى التّهميش، وهو ما يتعارض مع حقّ طبيعيّ لأيّ إنسان وهو العمل والإنتاجية.

هـ. الحق في المساواة بين الجنسين "اعتماد مؤشر الأجور"

تعدُّ الهوّة في الأجور بين الجنسين من المؤشّرات المهمّة على درجة اللامساواة الاقتصادية في المجتمع ، إلّا أن التّقدّم في ردم هذه الهوّة يسير ببطء شديد. وتبيّن الإحصاءات الّتي تُنشر في كلّ عام، أنّ هذه المعضلة غير متّجهة إلى الانحسار في أيّ وقت قريب. فوفاقًا لمنظّمة العمل الدّولية، تقدّر الهوّة بين أجور النّساء وأجور الرّجال على الصّعيد العالمي بنحو 22% في العام 2018. [22]

[22] فاطمة الموسوي، فجوة الأجور بين الجنسين استغلال النساء المضاعف،جريدة الأخبار،4آذار2019.

يوضّح الرّسم البياني التّالي موقع لبنان نسبة إلى العديد من الدّول بالنّسبة إلى هذه الظّاهرة:

ترتيب البلدان العربية على المستوى العالمي لناحية المساواة في الأجور بين الرجال والنساء في العمل نفسه عام 2018

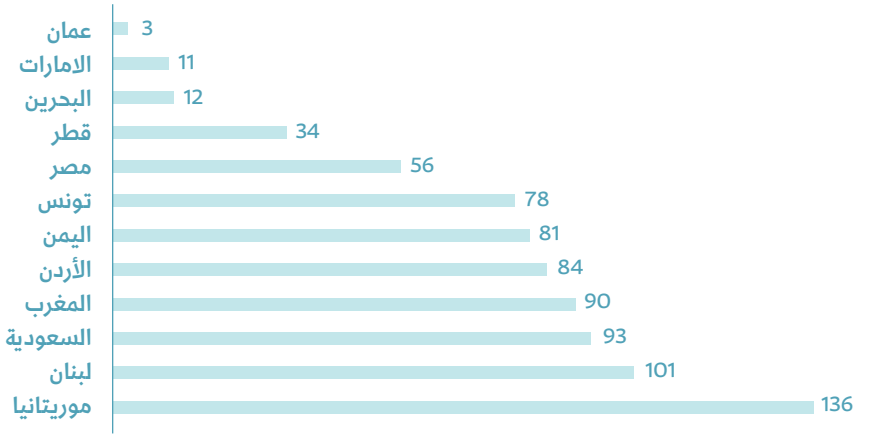

رسم بياني رقم 5 " الهوة بين أجور الرجال وأجور النساء على صعيد عالمي"

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

من الواضح أنّ لبنان من بين الدّول العربية الأدنى في ما يتعلّق بالمساواة بين الأجور في العمل ذاته بين الرّجال والنساء. إنّ الإجحاف في هذا الحق له تبعات على المستوى المجتمعي أولاً، قبل المستوى الاقتصادي. إذ إنّ الهيمنة الذّكورية في المجتمع بالإضافة إلى العنف الّذي يمارس على النّساء، كما أنّ النّظرة الدّونية الّتي ترتبط بالمرأة وبطموحها هي نتيجة، وليست أسبابًا، نتيجة لواقع مأزوم يعانيه لبنان على المستوى الحقوقي والقانوني.
إنّ مسألة قياس حقوق الإنسان لا تقتصر على هذه المؤشرات فقط، بل أنّ المسألة أشمل وأعمّ بكثير، إلّا أنّنا عرضنا بعض المؤشرات التّربوية والجندرية والاقتصادية والمعيشية، والّتي تعكس عمق الفجوة بين الرّؤية الدّولية لمفهوم الحقوق والرّؤية الوطنية.
إنّ المشكلة الحقيقية في لبنان هي ليست فقط بعدم الاعتراف بحقوق الإنسان، بل هي أزمة مواطن يعيش من دون أن يشعر بالانتماء والمواطنة.

و. الحق في بيئة سليمة "إعتماد مؤشر التلوث"

إنّ الحق ببيئة سليمة هو حقّ لصيق بالإنسان، كون البيئة والإنسان يشكّلان وحدة متكاملة[23].
يشهد لبنان تدهورًا بيئيًّا يزداد عامًا بعد عام، نتيجة للعديد من المتغيّرات الطّبيعية والتّدخلات البشرية والاحتباس الحراري و...

[23]. ميشال موسى، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان،الحق في بيئة سليمة،مجلس النواب ولجنة حقوق الإنسان النيابية،2008

هناك العديد من الدّراسات الّتي اهتمّت بمسألة البيئة في لبنان، والّتي جاءت نتائجها كارثية.
أظهرت نتائج الدّراسة الّتي أعدّتها مصلحة الأبحاث الزّراعية، أنّ مياه لبنان ملوّثة بنسب متفاوتة، تلوّثًا جرثوميًّا وكيميائيًّا، وبالمعادن الثّقيلة، إذ وصلت نسبة التّلوث في بعض الشّواطئ، ولا سيما الصّناعية، وذات الكثافة السّكّانية إلى نسبة 100%، ومنها بيروت وعكار وبعض مناطق الجبل والبقاع " [24].

وفي دراسة أخرى، نشرتها الجامعة الأميركية لطلّابها في بيروت، وبإشراف أساتذة قسم الكيمياء. جاءت نتائجها على الشّكل الآتي [25]:

يوجد نوعان من التّلوث الّذي يضرّ الإنسان:
- الجزئيات الصّغيرة الّتي تدخل إلى الجهاز التّنفسي، ومعدلها 20.
- الجزئيات الأكبر الّتي تدخل في الأنف، ومعدلها 50.

سجّل لبنان معدل 57% بالنّسبة إلى الجزئيات الكبيرة من التّلوث، والّتي تدخل في الأنف؛ أي أعلى من المعدل الطّبيعي. أمّا الجزئيات الصّغيرة من التّلوث، والّتي تؤثّر بالجهاز التّنفسي للإنسان، فقد بلغت 23؛ أي أعلى من المعدل الطّبيعي.
لم يقتصر الموضوع عند هذا الحد، بل السّؤال المطروح:
ماذا عن جزئيات المواد المسرطنة الموجودة في الجزئيات الصّغيرة؟
تشير الدّراسة إلى أنّ المعدل المحدّد من منظمة الصّحة العالمية هو 1، وقد سجّل لبنان بين فترة تشرين وآذار من العام 2017 (1.7)، وهو فوق المعدّل الطّبيعي.
عكست هذه المؤشرات واقعًا بيئيًّا متأزّمًا يتناقض مع حقّ الإنسان في العيش في بيئة سليمة، إذ إنّ كمية التّلوث الموجودة في الهواء والشّواطىء تنعكس بشكل مباشر وسلبي على حق الإنسان في التّمتّع بصحة جيّدة. بالتّالي، فإنّ مسألة الحق لا يمكن تجزئتها، كما أنّ الانتقاص من حق واحد سيتبعه انتقاص في حقوق أخرى.

ز. الحق في الجنسية "اعتماد مؤشر عدم منح الجنسية اللّبنانية للأطفال من أمّ لبنانية"
إنّ التّمييز بين الذّكور والإناث على مستوى تحصيل الحقوق هو تمييز عنصري، فالقانون اللّبناني يسمح للمتزوّجات من لبناني مهما تكن جنسيتها الأصلية بالحصول على الجنسية؛ أي يحقّ للرّجل اللّبناني إعطاء الجنسية لزوجته، مهما كانت جنسيتها الأصلية، بينما المواطِنة اللّبنانية المتزوجة من أجنبي أو عربي غير لبناني، لا تستطيع منح زوجها الجنسية، ولا حتّى لأولادها، حتّى ولو كانوا قد وُلِدوا، وترعرعوا في لبنان، ومهما بلغت أعمارهم ومستوياتهم، فليس لهم الحق بأخذ الجنسية، ولا حتّى لأبيهم زوج اللّبنانية.

---

[24]. ليلى جرجس، لبنان نسبة التلوث في هذه الشواطئ وصلت إلى 100%، جريدة النهار، حزيران 2018.
[25]. دراسة نشرتها الجامعة الأميركية في بيروت عام 2017 ، حول التلوث في لبنان.

إنّ عملية الانتماء للوطن والأرض هي ليست أوراق ثبوتية، ولا دمغات، ولا طوابع، إنّ عملية الانتماء والولاء هي عملية تترجم على واقع الأرض، من حيث حماية الوطن ومشاركته جميع أفراحه وأحزانه، والولاء له، والدّفاع عنه وعن حدوده وأرضه والالتزام بقوانينه، هذا هو الشّعور بالانتماء والولاء الّذي يترجم على الأوراق الرّسمية كجنسية تمنح للشّخص المستحقّ لها.

ومن القوانين اللّبنانية بحقّ غير اللّبنانيين في مجال العمل أنّهم بحاجة إلى إذن وتصريح عمل حتّى يستطيع كسب قوته، وهذا ينطبق على أولاد اللّبنانية المتزوجة من غير لبناني، إذ لا يستطيعون العمل من دون تصريح عمل، فإن كان الزّوج متوفّيًا، والأولاد هم المعيلون للزّوجة اللّبنانية، فمن أين تستطيع العيش بكرامة في وطنها؟ أليس هذا حقًّا من حقوقها كإنسانة؟ لذا، ومن هذا المنطلق انطلقت الكثير من الجمعيات النّسائية والجمعيات الأهلية بالمطالبة بالجنسية لأولاد اللّبنانية، والمطالبة فقط للأولاد وليس للزّوج، فهم مولودون في لبنان، ومن أمّ لبنانية ويعملون في لبنان ويمتلكون الانتماء والولاء للبنان، وهذا ما دفعهم للقيام بذلك.

تطالب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللّبنانية إلى جانب طيف واسع من المنظّمات والجمعيات الحقوقية والمدنية بإعادة النّظر في قانون الجنسية المعمول به حاليًا في لبنان، وهو القرار رقم 15 الصّادر في العام 1925، بعد 94 سنة." [26]

[26]. مجلة العرب الإلكترونية، منح الجنسية لأبناء اللبنانية المتزوجة من أجنبي ليس تجنيسا، 2019،

3 | الدّور التّنمـوي للمجتمع المدنـــي
في ظل الواقع الذي يعيشه لبنان

إنّ حضـور الوعـي المدنـي، ليـس وليـد حادثـة، بـل هـو تتمـة لسـيرة تربويـة وتوعيـة سياسـية واجتماعيّـة تراكمـت بالخبـرات، وحضـرت بإنجـازات تنمويـة وبيئيـة وتحـركات مطلبيـة، كبديـل أساسـي عـن قصـور السّـلطة وتدجيـن الأحـزاب.
لا بـدّ لنـا مـن أن نعـي أهمّيـة ارتبـاط مؤسسـات المجتمـع المدنـي بمفاهيـم حقـوق الإنسـان، مـن خـلال ترجمـة هـذه الرّؤيـة إلى مشـاريع تنمويـة حقيقيـة تسـتهدف فئـات المجتمـع كافـة. سنعرض في هذه الفقرة المشاريع الّتي نفّذتها المنظمات غير الحكومية، والرّبط بين هذه المشاريع وتطابقها من معايير الأمم المتحدة في ما يتعلّق بحقوق الإنسان.

أولًا: إرتباط المجتمع المدني بمفاهيم حقوق الإنسان

تنشط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في محاولة حل المشاكل ومعالجة القضايا الّتي تهمّ المجتمع من خلال تبنّيها والدّفاع عن الحقوق الإنسانية الآتية:

- مكافحة الفقر والفساد وعدم المساواة الاقتصادية.
- الاستجابة للأزمات الإنسانية
- تعزيز سيادة القانون والمساءلة
- تعزيز الحريات العامة
- الدّعوة إلى الشفافية في الميزانيات الحكومية
- حماية البيئة
- إعمال الحق في التّنمية
- مكافحة أي شكل من أشكال التّمييز
- دعم جهود منع الجريمة
- تعزيز المسؤولية الاجتماعيّة للشّركات ومساءلتها
- مكافحة الاتّجار بالبشر
- تمكين النّساء
- محاربة خطاب الكراهية
- تمكين الشّباب
- دفع عجلة العدالة الاجتماعيّة وحماية المستهلك
- توفير الخدمات الاجتماعية [27] .

---

[27]. دليل عمل المجتمع المدني ، الحيز المتاح للمجتمع الكمدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة،2014.

نلاحظ من خلال النّقاط الواردة أعلاه أنّ القضايا الاجتماعيّة والقانونية والجندرية والاقتصادية والبيئية والخدماتية والبشرية الّتي تتبنّاها منظمات المجتمع المدني تتطابق مع أجندة الأمم المتحدة 2030 [28]. بالتّالي، فإنّ هذا عمل المنظمات هو مستدام، شفّاف، إيجابي، تطوري، وخلّاق.

على الرّغم من الطّابع الإنساني والفعّال لمنظّمات المجتمع المدني، إلّا أنّ البيئة المجتمعية في لبنان تحمل في مضمونها تناقضات طائفية ومذهبية وقيمية وعشائرية... وبالتّالي، تشكّل هذه العوائق تحدّيًا كبيرًا للمجتمع المدني عمومًا، والمنظمات الأهلية وغير الحكومية على وجه الخصوص.

ثانيًا: المشاريع التي تنفذها المنظمات الغير حكومية والجمعيات الأهلية في لبنان

تعدّدت المشاريع الّتي نفّذتها المنظمات غير الحكومية في لبنان، كلّ مشروع له غاياته وأهدافه الّتي يسعى إلى تحقيقها. سنعرض أهم نماذج من المشاريع:

1. مشاريع التّمكين الاقتصادي

يمكننا تعريف التّمكين الاقتصادي على مستوى أهداف الأمم المتحدّة على أنّه "تمكين الأفراد والجماعات من أن يكون لهم سيطرة متزايدة على مسارات حياتهم، وضبط المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها، لزيادة موارد الرّزق في حجمه ونوعه ورفع مستوى أو مستويات المعيشة للأفراد والمجتمع، والعمل على بناء إمكانيات ومهارات وسبل، وقد يشمل ذلك مؤسسات تمكّنهم من أن يكونوا شركاء كاملين في المجتمع، وأن تتاح لهم الآليات والسّبل والمداخل الّتي تنظّم تأثيرهم في المجتمع ومساراته". [29]

أدّت جائحة كورونا، وتراجع الواقع الاقتصادي في لبنان، إلى دفع المنظّمات التّنموية لإجراء دراسة ميدانية حول وضع النّساء العاملات في لبنان 2020. توصّلت الدّراسة إلى أنّ جائحة كورونا وتأزّم الوضع الاقتصادي، أدّيا إلى تراجع دخل أسر كثيرة، وخصوصًا في المناطق المهمّشة، وإلى تسريح ما يقارب 48% من النّساء من عملهن، في حين أنّ 69% من النّساء تراجع مدخولهن الشّهري.

وسط هذه الأزمة استطاعت "نسوة لبنان"، وهو نموذج تعاوني اجتماعي للمرأة الرّيفية بالدّعم من "هيئة الأمم المتحدّة للمرأة" أن تقيم تعاونًا مع أكثر من 15 بلدية في سياق استجابتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة للجائحة".

---

[28]. https://www.upr-lebanon.org/archives/1338

[29]. https://www.un.org/

اشترت البلديات المعنية مخزون المنتجات الغذائية جميعها؛ أي ما يزيد عن 1300 وعاء من المربى والكبيس والشّراب المركّز ليتمّ توزيعها كحصص غذائية لـ 300 عائلة من أكثر العائلات حاجة في المجتمع. [30]

تكمن أهمّية هذا المشروع على أكثر من صعيد ومستوى:

• أهمية إجراء دراسة ميدانية قبل تنفيذ أي مشروع تنموي، وخصوصًا أنّ النّتائج الّتي توصلت إليها الدّراسة، ساهمت في توسيع الرّؤية التّنموية للمنظمات الأهلية.

• أهمّية التّشبيك بين المنظمات الدّولية والأهلية والحكومية. فالتّشبيك من شأنه أن يزيد من فاعلية هذه المشاريع التّنموية.

• تعددية الفئات المستهدفة في هذا المشروع. إذ إنّ تمكين المرأة وزيادة إنتاجيتها، ومكافحة الفقر والبطالة، كانت العناوين الأبرز في هذا المشروع.

• حثّ المجتمع المحلي على التّمكين وزيادة الإنتاجية وتفعيل دور البلديات يساهم في التّقارب المجتمعي، ما ينعكس إيجابًا على البيئة المجتمعية في لبنان عمومًا، ومنطقة صور على وجه الخصوص.

• أهميّة المشروع الفعليّة في تفعيل الحق في المساواة بين الجنسين، الحق في التّمكين والإنتاجية الاقتصاديّة، الحق في العمل، الحق في العيش الكريم. وهذه المفاهيم تنطبق أساسًا مع أهداف الأمم المتحدة.

2. مشاريع تحقّق كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعّالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرّجل على مستويات صنع القرار

يعدّ مفهوم المشاركة بمعناه العام تجسيدًا للدّيمقراطية المثالية وللمساواة بمعناها الشّمولي [31]. تعني كفالة مشاركة المرأة إكسابها القوة والشّرعية في مجتمعها، إذ يساهم في إضعاف الآليات الّتي تعمل على مستوى الذّهنيات الثّقافية. [32]

نظّمت مؤسسة مهارات ومجلس إنماء شكا بالشّراكة مع المجلس الثّقافي البريطاني واللّجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، وبدعم من الاتّحاد الأوروبي نشاطًا ضمن مشروع "دورك" بعنوان "تمكين النّساء اقتصاديًّا الطّريق لتمكينها سياسيًّا" في آذار 2018. [33]

تكمن أهمّية هذا النّشاط في تفعيل دور المرأة على المستويين الاقتصادي والسّياسي، وخصوصًا أنّ لبنان يعاني نقصًا واضحًا لدور المرأة السّياسي. يساهم هذا المشروع في تحقيق الجندرية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة. إذ إنّنا قلنا سابقًا إنّ مسألة الحقوق حلقة مكتملة لا يمكن تجزئتها، وبالتّالي، فإنّ دعم المرأة على المستوى الاقتصاديّ

---

[30]. https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2020/06/feature-lebanon-social-enterprise-supports-communities-amid-covid19

[31]. Bresson M, la participation:un concept constamment socio-logos,4 mars 2014.

[32]. Instraw, Genre, Gouvernance et participation des femmes , 29 septembre 2005

[33]. http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/367688/nna-leb.gov.lb/nna-leb.gov.lb/es

والسّياسي يحقّق منفعة مجتمعية لقيمة المرأة، ويساهم في تغيير النّظرة الدّونية لها.

3. مشاريع تحفّز على القيادة الشّبابية وتعزّز المساواة بين الجنسين

إنّ إيجاد جيل جديد من القيادات قادر على إحداث تغيير في المجتمعات الّتي ينتمون إليها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للمجتمع من خلال شبكات الدّعم وآليات التّمكين والّتي من شأنها المساهمة في بناء قدرات الشّباب وتحقيق حقّ القيادة والرّيادة. [34]

نظّمت مؤسسة "إنجاز لبنان" مسابقة "روّاد الأعمال الشّباب والاستدامة 2019" [35]. إذ عرض 14 من روّاد الأعمال اللّبنانين الشّباب أفكارهم ومشاريعهم:

هدفت هذه المسابقة الّتي أقيمت في الجامعة اللّبنانية الأميركية في بيروت، برعاية مصرف لبنان ودعم من برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي في لبنان إلى تشجيع ريادة الأعمال والابتكار؛ فتمحوّرت المشاريع كلّها على الاستدامة والمساهمة في التّنمية.

توجّت المسابقة برنامجين، الأول "برنامج الشّركات" الّذي نظّمته إنجاز لبنان إذ تعلّم الطّلاب كيفية تأسيس شركاتهم الخاصة، تشغيلها وإدارتها. أمّا الثّاني "برنامج القيادة للشّباب" الّتي نفّذه إنجاز لبنان، فهدفه تمكين الشّباب، تصميم حلول مبتكرة ومستدامة وتنفيذها تساهم في التّنمية والتّغيّر.

وبعد عرض أصحاب المشاريع الأربعة عشر أفكارهم أمام لجنة التّحكيم، حصل مشروع "هايف سناكس" جائزة "أفضل شركة" توفّر حلويات صحّية قائمة على استخدام العسل الطّبيعي، فبالتّالي تساهم في تنمية قطاع تربية العسل في لبنان.

أمّا جائزة أفضل "قيادة شبابية" فنالها مشروع "بنزيناتي"، وهو تطبيق يحفّز السّائقين على الحد من استهلاك الوقود.

ومنحت جائزة "الهدف الخامس من أهداف التّنمية المستدامة" لمشروع "خبرة" الّذي يعنى بالتّوعية لكيفية التّعاطي مع العاملة المنزلية الوافدة.

وجائزة أفضل حل مبتكر أُعطيت لمشروع "سلامي"، وهو جهاز ذكي نقّال يتيح قياس المؤشرات الصّحّية الرّئيسة.

أمّا مشروع "دريم بغ أكادمي" ففاز "بأفضل أثر اجتماعي شبابي". إنّ هذا المشروع عبارة عن أكاديمية تدريب كرة القدم لأولاد جنوب لبنان للفتيان وللفتيات.

وذهبت جائزة "أفضل عرض توضيحي" لمشروع "من إيد لإيد" بحسب تصويت الجمهور. وهذا المشروع يُقضي بإقامة مستوعبات للتّبرع بمنتجات غذائية، يتمّ تزويد المحتاجين بها.

تكمن الأهمّية الفعلية لهذا المشروع في تحقيق أهداف تنموية وبشرية، أهمّها التّمكين وتحقيق الإنتاجية وممارسة المنافسة الشريفة وإدراك مفهوم الشّفافية في الاختيار ودفع الشّباب لإيجاد حلول للمشكلات المجتمعيّة.

---

[34]. https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/presscenter/pressreleases/2019/arab-youth-center---un-dp-partner-to-enable-greater-youth-engagem.html.

[35]. https://www.ucipliban.org

4. تعزيز مفهوم السّلام والأمان الإجتماعي

هي وسيلة لإيجاد مساحات آمنة لمجموعات محلّية ذات هوية بغرض تعزيز التّفاهم مع الآخر. تهدف إلى توطيد اللّحمة على المستوى المحلي والوطني والمجتمع المدني [36]. من دون السّلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعّال لا يمكننا تحقيق التّنمية المستدامة، هذا ما أكّدته الأجندة الإنمائية للأمم المتحدة 2030.

مشروع بناء السّلام في لبنان، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشّراكة مع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة، بدعم المجتمع لتطوير استراتيجيات الأمان الاجتماعي [37]. في شباط 2018 تمّ تنظيم عدد من التّدريبات حول تطوير استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي، بناءً على تحليل النّزاعات الّتي أجريت في 38 قرية في الجنوب والنّبطية والشّمال وعكار والبقاع وبعلبك وجبل لبنان.

يكمن الهدف من هذه الاستراتيجيات توفير مساحة آمنة، ومشتركة للمجموعات المحلية لمناقشة مخاوفهم في العلن، واقتراح استراتيجيات لإيجاد حلول لهذه المخاوف.

ستقوم المجموعات المحلّية في كلّ قرية بتطوير استراتيجية الاستقرار الاجتماعي (MSS)، ومن شأنها معالجة نزاع محدّد في منطقتها.

تكمن الأهمّية الفعلية لهذا المشروع في الحدّ من التّوترات والتّجاذبات المناطقية الّتي يعانيها لبنان عمومًا. وينطبق هذا المشروع مع الهدف السّادس عشر من أهداف التّنمية البشرية، فمن دون السّلام والاستقرار، لا يمكننا أن نأمل بتحقيق التّنمية المستدامة.

5. مشاريع تحفّز الوعي المجتمعي

إنّ التّنمية المجتمعية ببساطة هي عملية واعية في أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافية والصّحّية والبيئية والتّربوية.. [38] بالتّالي، يشكّل الوعي عنصرًا أساسيًا في عملية الانتقال بالمجتمعات من واقع إلى واقع أفضل منه.

منظّمات المجتمع المدني في الخطوط الأمامية لمحاربة COVID-19، تتضمّن الخطّة ضبط إيقاع الاستجابة على عدّة مراحل، وفي اتجاهين رئيسين بالتّوازي [39]:

المساهمة في قيادة حملة التّوعية والتّوجيه للوقاية من انتقال الفيروس للمواطنين على المستوى الوطني، والاستجابة الصّحّية الميدانية.

والمضي قدمًا في حملة التّضامن من أجل لبنان المتعلّقة بالظّروف الاقتصاديّة والمعيشية للفئات المهمّشة، ولكن بصيغ جديدة تتناسب والوضع الحالي لتفشّي المرض.

أ. في مجال الوقاية والاستجابة الصّحية: قيادة حملة توعوية باستخدام السّبل الإعلامية

---

[36]. https://www.lb.undp.org/content/lebanon/ar/home/projects/ArTheUNDPPeaceBuildingProject.html.

[37]. https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/CrisisPreventionRecovery/Publications

[38]. محمد الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث،المؤسسة الجامعية للدراسيات والنشر والتوزيع،ط1،ص22.

[39]. https://www.upr-lebanon.org/archives/9412

والميدانية كافة للوصول إلى الفئات المهمّشة. إضافة إلى تأهيل العاملين وغير العاملين كافة وتدريبهم في الخدمات الصّحّية الأولية، ومن ثمّ العمل على خطّة فورية تطبّق في حال وصلت كورونا إلى مخيمات النّزوح، والتّعاون مع وزارة الصّحة بإنشاء غرفة طوارئ مشتركة.

ب. في مجال حملة التّضامن الاجتماعيّة_ الاقتصاديّة من خلال: إطلاق لائحة طبّية تتضمّن أبرز الأدوية والمعدات والأدوات الّتي يحتاج إليها النّاس، تماشيًا مع المسح الميداني الّذي أجرته المنظمات المنضوية تحت مظلة التّجمع، ضمن المناطق الأكثر تهميشًا في لبنان، والاتفاق على صيغ توزيع عن بعد، عبر شبكة متطوعين مدرّبين من قبل التّجمع.
العمل على الأمن الغذائي المتمثّل بتزويد العائلات الأكثر ضعفًا، بمعونات غذائية أساسية ومساعدات مادية عبر صيغة متّفق عليها مع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة، وعبر السّبل الآمنة، والموصّى بها من قبل المنظمات الدّولية.
التّعليم: تأمين الدّعم التّعليمي للطّلاب المتأثّرين بأزمة فيروس كورونا، وأولئك الّذين تأثّروا من قبل جراء الحالة الاقتصاديّة الّتي هزّت البلاد، إذ يتمحور هذا المستوى على توزيع خطّة دعم تعليمي ونفسي من بعد، تنفّذ بالتّعاون عبر الجمعيات المعنية كافة ضمن إطار التّجمّع والوزارات المعنية.
توليد الدّخل: التّعاون في تأمين مشاريع توليد الدّخل الصّغيرة، سواء في مجال الصّناعات اليدوية أو الزّراعية، عبر التّعاون في تأمين التّدريبات اللّازمة كلّها والحصول على التّبرعات المطلوبة لدعم الأسر الأكثر فقرًا، في المناطق اللّبنانية كافة.
إنّ الخطّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبشريّة والتّوعوية والتّعليمية الّتي تعمل بها منظمات المجتمع المدني، من شأنها أن تعمّق مفاهيم حقوق الإنسان. فالعمل على صون حقّ المواطنين في العيش الكريم والحقّ في الوصول إلى المعلومات حول جائحة كورونا، والحقّ في الإنتاجية والتّمكين، والحق في التّعليم، والحق في تحقيق الأمن الغذائي مستمدّة كلّها من أهداف الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإنّ التّشبيك بين المجتمع المدني والمواطنين والمؤسسات الأهلية والإعلامية والرّسمية من شأنها أن تحقق الغايات والأهداف التّنموية والإنسانية [40].
يمكننا أن نستنتج من خلال عرضنا نماذج من المشاريع الّتي نفّذتها منظمات المجتمع المدني بالتّعاون والتّنسيق مع الحكومة اللّبنانية والأمم المتحدة على القيمة التّنموية للتّشبيك أولاً، وعلى مدى فاعلية المشاريع في رفع قيمة المواطنة في لبنان، خصوصًا عندما تطال تلك المشاريع الفئات المهمّشة والضّعيفة في المجتمع.

[40]. https://www.upr-lebanon.org/archives/tag

ج. تحفيـز قيمـة التّطـوع: هـو مـا يتطـوّع بـه الإنسـان اختيـارًا، وهـو ركيـزة أساسـية فـي بنـاء المجتمـع ونشـر التّماسـك الاجتماعـي بيـن المواطنيـن [41].

سعت المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتّطوُّع الّتي تمّ تنفيذها بين عامي 2013 و2016 بفضل منحة من صندوق تقوية قدرات الدّول وبناء السلام إلى زيادة التّماسك الاجتماعي، فيما بين الشّباب اللّبناني في الشّريحة العمرية 24-15 عامًا.

ولبلوغ هذه الغاية، أتاح البرنامج للشّباب المشاركين فرص المشاركة في الحياة المدنية، والتّدريب على المهارات الشّخصية النّاعمة. وتتمثّل إحدى أبرز الخصائص المبتكرة للبرنامج في أنّ 20% على الأقل من الشّباب الّذين شاركوا في مشروع يُموِّله البرنامج، لابدّ من أن يأتوا من مجتمعات محلية خارج المكان الّذي تمّ فيه تنفيذ المشروع.

ويرى خبراء علم النّفس التّنموي أنّ تطوُّع المرء خارج المنطقة الّتي ينتمي إليها هو من أفضل الممارسات، ويذهبون إلى القول بأنّ تغيير السّياق الّذي يعمل فيه الإنسان شرط مسبق لتحسين الثّقة ومشاعر الاحترام والتّعاون فيما بين النّاس على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم.

في الواقع، إنَّ تقييم آثار البرنامج الّذي أنجز في الآونة الأخيرة، وكان الأول من نوعه الّذي يتمّ تنفيذه في البلاد أظهر زيادة احتمال إيمان الشّباب المشاركين بقيم التّسامح، وكذلك الشعور بالانتماء إلى المجتمع اللّبناني.

ثالثًا: العلاقة بين المشاريع وتحقيق غايات وأهداف أجندة التنمية 2030

يمكننا من خلال عرض المشاريع الّتي نفّذت في لبنان على إدراك التّرابط الكبير مع أهداف التّنمية وغاياتها. فالمشاريع بغالبيتها طالت قضايا مجتمعية، كالفقر والبطالة والبيئة والتّعليم والصّحة. وبالعودة إلى أجندة الأمم المتحدة 2030، فإنّ هذه القضايا تأتي في مقدمة أهدافها وغاياتها، وخصوصًا أنّ هذه المشاريع ساهمت بترسيخ مفاهيم هجينة على واقع المجتمع المحلي، كالمشاركة والتّمكين والإنتاجية والشّفافية والتّشبيك وتفعيل دور الإعلام والجهات الفاعلة وتدعيم التّربية والتّعليم والحدّ من الأمية والتّسرّب ووو.

إذ تتجسّد أهمّية المجتمع المدني في بناء الوعي التّنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة المستفيدين مشاركة حقيقية وفاعلة وواعية في العملية التّنموية، وقد تعاظمت هذه الأهمّية نتيجة المتغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والصّحّية..

إنّ تراجع دور الدّولة وخصوصًا على مستوى التّحدّيات الّتي يواجهها على مستوى إدارة الأزمة الوبائية، كما أنّ ضعف الإمكانيات التّنموية والرّؤية المستدامة على مستوى الأعمدة الثّلاثة "الاقتصاد والمجتمع والبيئة"، أظهرت أهمّية وجود طرف مدافع عن الحقوق متمّثلاً في المجتمع المدني.

---

[41] . اماني قنديل،بناء ثقافة للتطوع واستراتيجية عربية للعمل التطوعي،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،القاهرة،2006، ص4.

4 | قراءة في إنجازات المجتمع المدني بين الواقع اللّبناني وتحقيق غايات وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية

1. على المستوى القانوني

- تعديل المادة 562 في قانون العقوبات الّتي كانت تشكّل الغطاء، لما يعرف بجرائم الشّرف. [42]
- إلغاء المادة 522 من قانون العقوبات الّتي كانت تنصّ على وقف الملاحقة القانونية في حال قيام مرتكب جرائم الاغتصاب أو الخطف بغية الزّواج بعقد زواج مع المعتدى عليها. [43]
- إصدار قانون مكافحة العنف ضد المرأة وسائر أفراد الأسرة (قانون 293/2014). [44]
- إلغاء البرلمان في 4 آب المادة 562 من قانون العقوبات.

2. على المستوى الإجتماعي

- الموافقة على تسجيل أول عقد زواج مدني في لبنان يتمّ داخل لبنان، وعلى يد كاتب عدل. [45]
- تعديل سن الحضانة للأم لدى أربع طوائف: السّنة، الأرثودكس، الإنجيليين والدّروز.

3. على مستوى العمل

- تعديل في قانون الضّرائب، ومساواة الموظف بالموظفة. [46]
- تعديل فترة إجازة الأمومة. [47]

4. على مستوى الوعي النّضالي في قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين

- لعب الإعلام والحملات الإعلانية دورًا كبيرًا على مستوى نشر الوعي حول حقوق المرأة، وأهمّية المساواة بين الجنسين.
- إنشاء مركز حقوق المرأة للدّراسات والأبحاث، وإطلاق ميثاق حقوق المرأة اللّبنانية ووثيقة الحركة النّسائية.
- الإلتزام الوطني بتكريس ٨ آذار يومًا عالميًّا للاعتراف بإنجازات المرأة و ٢٥ تشرين الثّاني يومًا عالميًّا للقضاء على العنف ضد المرأة.
- تشبيك الجمعيات النّسائية في لبنان مع الجمعيات النّسائية في العالم العربي والدّولي.[48]

5. على المستوى السّياسي

- النّقاش حول الكوتا في القوانين الإنتخابية.

42. http://www.legallaw.ul.edu.lb/Law.aspx?lawId=206310
43. https://www.rdflwomen.org
44. مركز الدراسات والأبحاث في المعلومات القانونية ،2014، حماية النساء وكافة أفراد الأسرة من العنف الأسري، قانون رقم 293.
45. زراقط ،م .الزواج المدني في لبنان باي باي قبرص، 26 نيسان 2013.
46. قانون رقم 343، مرسوم إشتراعي رقم 83/47.
47. جريدة الأخبار، إجازة الأمومة تتمدد 21 يوماً إضافياً،24 نيسان 2012.
48. مجلة رصيف، بعض المنظمات العاملة على حقوق المرأة التي لا بد من متابعتها في العالم العربي ،7 آذار 2016.

5 | التّحديات التي تواجه لبنان
على مستوى تحقيق غايات ومفاهيم حقوق الإنسان

كثرت التّحدّيات الّتي تواجه لبنان على مستوى تحقيق غايات ومفاهيم حقوق الإنسان، فالمجتمع المدني الّذي يقع على عاتقه المسؤولية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والإنسانية والتّربوية والتّنموية لا يمكنه أن يبقى على هذا المنوال، خصوصًا وأن الضّغوطات الدّولية والإقليمية والمحلية تتنامى يومًا بعد يوم في لبنان.

المطالبات الشّعبية الّتي يشهدها لبنان نتيجة للتّأزّم المعيشي، ناهيك عن الضّغوطات الوبائية الّتي أثقلت على كاهل الحكومة اللّبنانية نتيجة فايروس كورونا، كما أنّ غياب الاستراتيجيات الوطنية الّتي من شأنها، أن تحدّد مسار الحكومة ورؤيتها في إدارة ملفات الدّولة، هي عوامل تدفع الواقع في لبنان إلى التّدهور والانحدار.

وبناء على ما تقدّم، فإنّ مفاهيم حقوق الإنسان المتمثّلة بالمواطنة، العيش الكريم، الحقّ في التّمكين الاقتصادي والاجتماعي، الحقّ في الحكم الصالح، واعتماد آليات المحاسبة والشّفافية، الحق في المشاركة في مفاصل الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة كافة تتواجه مع مفاهيم مستشرسة في بنية الدّولة وهيكلتها والمجتمع والمتمثّلة بالفساد والمحسوبية والتّهميش، وغياب آليات المشاركة الشّعبية، واعتماد السّياسة الآحادية المتمثّلة بالمصالح الشّخصانية الّتي تفرضها الطّائفة، والانقسامات المذهبية، واستمرار سيطرة العقلية الذّكورية والسّلطة البطريركية.

6 | قراءة وآفاق مستقبليّــة

في نهاية هذا التّقرير، لا بدّ لنا من إجراء تحليل رباعي قائم على الإضاءة على نقاط القوة والضّعف والفرص المتاحة والتّحدّيات:

نقاط القوة:

- وجود استراتيجية دولية يلتزم لبنان بتطبيقها دستوريًّا، كما على المستوى الحكومي.
- تحركات لبنانية مستمرة في قضايا حقوق الإنسان، لا بدّ من أن تعطي ثمارها على المستوى الوطني.
- إنجازات عديدة شهدها لبنان على المستوى الحقوقي، وخصوصًا في ما يتعلّق بقضايا المرأة، من شأنها أن تشكّل حافزًا لقضايا عالقة في لبنان، أهمّها الحق في منح الأم جنسيتها لأولادها.
- التّشبيك بين الجامعة اللّبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسّكّان حول الهدف الخامس من أهداف التّنمية المستدامة ٢٠٣٠ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أعطى صورة واضحة عن الواقع اللّبناني، ما يتيح الفرصة لبرامج الأمم المتحدة الانمائية بوضع استراتيجية لمساعدة لبنان على مستوى حقوق الإنسان.
- ما يمكن ملاحظته في الآونه الأخيرة على مستوى التّزايد في إجراء دراسات من قبل المنظمات الإنمائية في لبنان، يساند كثيرًا المجتمع المحلّي في الإضاءة على مشاكل حقيقية، تشكّل تحدّيًا له على المستوى الحقوقي والتّنموي.

نقاط الضّعف:

- عدم وجود استراتيجية وطنية على مستوى الدّولة في ما يتعلّق بمفاهيم حقوق الإنسان.
- العمل على مستوى الدّلالات الرّمزية (الأفكار المسبقة) ما زال ضعيفًا.
- تباين المناطق على المستوى التّنموي والحقوقي، فقد نجد بيروت مثلاً قابلة لتحقيق غايات حقوق الإنسان، بعكس مثلاً عكار الّتي ما تزال تعيش في عزلة ثقافية واجتماعية.
- انعدام الاستقرار الأمني والاجتماعي يتسبّب في تقديم القضايا الحياتية الأولية على قضايا حقوق الإنسان.

الفرص:

- زيادة الوعي بدور المجتمع المدني في لبنان، وخصوصًا بعد الإنجازات الحقوقية والاجتماعية الّتي شهدها لبنان مؤخرًا.
- وجود مرجعيات علمية مهمّة في لبنان (معهد العلوم الاجتماعية، مراكز الأبحاث في الدّراسات النّوعية) قادرة على التّأثير في قضايا حقوق الإنسان.

• تزايد وسائط التّواصل الاجتماعي الّتي يمكن أن تستخدم في نشر الوعي.

التّهديدات أو التّحديات:

• تزايد خطر عدم الاستقرار في لبنان.
• تزايد في حدة المشكلات الاجتماعيّة والسّياسية والثّقافية والاقتصادية، وبالتّالي زيادة السّعي لأولويات العيش، لا للتّعليم والتّثقيف والوعي الإنساني والحقوقي والوطني.
• تزايد الفجوة بين الطّبقات، وبالتّالي زيادة المشكلات الاجتماعيّة المتمثّلة بالفقر والتّهميش والجوع.
• الخوف من الحروب والوباء في لبنان يصعّد من التّوترات المجتمعية.
• عدم وجود استدامة في السّياسات الوطنية، وهو أمر فيه تهديد كبير للتّطوّر المستدام.
• خطر ازدياد الفجوة بين المفاهيم الدّولية لحقوق الإنسان والمفاهيم الوطنية الّتي يعبّر عنها الشّعب، وخصوصًا أنّ المظاهرات الأخيرة أثبتت أنّ هناك مفاهيم خاطئة في المجتمع اللّبناني.

7 | الخُطط المستقبليّة

بعد الانتهاء من كتابة التّقرير، يمكننا اقتراح نماذج من مشاريع، من شأنها أن تتناغم مع أهداف حقوق الإنسان وغاياته، مع الإشارة إلى دور المجتمع المدني في هذا السّياق:

مشروع رقم 1 "تعزيز مفاهيم الشّفافية والحكم الصّالح والإدارة الرّشيدة"

فكرة المشروع:

عند عرضنا العديد من المفاهيم الّتي تمّ تداولها في المجتمع المحلّي، والتي أُجريت عليها العديد من التّدريبات من قبل منظّمات المجتمع المدني. تبيّن أنّ هناك حاجة إلى اعتماد مفاهيم أكثر عمقًا، وأكثر حاجة إلى معالجة المشكلات القائمة في لبنان.

آلية تنفيذ مشروع رقم 1:

- يتمّ اختيار 100 متدرّب من كلّ محافظة في لبنان.
- يخضع هؤلاء إلى تدريب مكثّف حول المفاهيم الثّلاثة "الشّفافية والحكم الصّالح والإدارة الرّشيدة" لمدة شهر كامل.
- بعد إتمام الدّورة، يخضع المتدرّبون إلى اختبار، ليتمّ اختيار 50 متدرّبًا.
- يقوم المتدرّبون بتدريب كلّ منطقة لأسبوع كامل، إلى أن يتمّ تدريب المناطق كافة في لبنان.
- بعد ذلك يقوم المتدرّبون بجمع الاقتراحات الّتي من شأنها أن تحسّن في واقع لبنان على مستوى المفاهيم الثّلاثة.
- يتمّ التّواصل من خلال منظمات المجتمع المدني مع وزارة التّربية والتّعليم لتقديم الاقتراحات وإدخالها في كتاب التّربية الوطنية.

إنّ الغاية الأساسية من هذا المشروع هو الاعتراف بحقّ المواطن في المساءلة والمحاسبة والشّفافية، إذ إنّ هذا الحق هو عبارة عن قناة اتصال بين المواطنين والسّلطة، وهذا ما يحقّق شعور المواطنة لكلّ مواطن من جهة، ومن جهة أخرى يحقّق الهدف السّادس عشر من أهداف أجندة 2030 للأمم المتحدة.

مشروع رقم 2 "دمج ذوي الإحتياجات الخاصة في العمل"

فكرة المشروع:

هناك ضرورة في تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات المهمّشة في لبنان، وخصوصًا انّه مع ازدياد حدة المشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسية في لبنان، تزداد الفجوة بين فئات المجتمع كافة.

آلية إتمام مشروع رقم 2:

- ينضم المتدرّبون من هذه الفئة إلى دورات تدريبية حول مهارات الحياة اليومية.
- بعد الانتهاء من هذه الدّورة يطلب من كلّ مشترك البحث عن (مطعم، محلات ألبسة، محلات حلاقة....) لاختيار المكان الّذي يرغب بتطبيق الدّورة التي اكتسبها حول المهارات الحياتية.
- يتمّ دفع مبلغ من المال للمتدرّب وصاحب العمل مقابل الفترة الّتي سينجز فيها المتدرّب لتلك الدّورة.
- بعد الانتهاء من ذلك، يتمّ اختيار أفضل 10 متدربين.
- يطلب من كلّ متدرب اختيار مشروع إنتاجي صغير.
- تقدّم الجهات الممولة التّمويل اللّازم لتنفيذ هذا المشروع.

تكمن الأهمّية الإنسانية لهذا المشروع بحق ذوي الاحتياجات الخاصّة بالاعتراف بوجودهم وكيانهم الاجتماعي، وبحقّهم أيضًا على المجتمع بالاعتراف بحقّ الاختلاف الإنساني.
هذه المبادئ تتناغم مع الهدف الثّامن من أهداف أجندة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2030، والّتي من شأنها أن تحدّ من النّظرة الدّونية الّتي يتعرض لها أيّ إنسان مختلف بغض النظر عن نوع الاختلاف، كما أنّ المنفعة الحقيقية هي تحقيق التّمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصّة، في ظل التّحدّيات المعيشية المتأزّمة بسبب فيروس كورونا.

مشروع رقم 3 "إعادة تدوير النفايات من المصدر"

فكرة المشروع:

يعاني لبنان أزمة حقيقية على مستوى البيئة، المتمّثلة بغياب استراتيجية إدارة النّفايات.
يمكننا في هذا الصّدد أن نقترح فكرة مشروع "إعادة تدوير النّفايات من المصدر":

آلية تنفيذ مشروع رقم 3:

- إجراء تدريبات عبر استخدام السّوشيال ميديا، هي عبارة عن فيديوهات قصيرة الأمد حول أهمية فرز النّفايات من المنزل وآليته.
- بعد الانتهاء من التّدريب، يخضع المشاركون إلى تقييم إلكتروني حول موضوع فرز النّفايات.
- بعد الانتهاء من التّدريب، يتمّ إجراء تدريبات جديدة للمشاركين الّذين لم ينجحوا في الاختبار الإلكتروني.
- بعد إنجاز التّدريب، والتأكد من أن المعلومات جميعها قد وصلت إلى المتدربين، يتمّ التّواصل مع الجمعيات الأهلية والبلديات والجهات الفاعلة في المناطق، لتسليم التّجهيزات اللازمة لعمل الفرز من المنزل.
- تقدّم الجهة الممولة آلات لفرز النّفايات توضع في الأحياء الكبرى في كلّ منطقة تعاني مشكلة النّفايات.

• تحصل كلّ أسرة تضع نفاياتها في هذه الآلات على بطاقات تمويلية غذائية شهرية.

إنّ الحق في العيش ببيئة سليمة هو الهدف الأوّل والثّاني والعاشر من أهداف أجندة 2030، وخصوصًا أنّ هذا الحق مرتبط بحقّ التّمتع بالصّحة الجيّدة، والقضاء على الفقر والجوع اللّذين يرتفعان بوتيرة سريعة في لبنان، في ظل جائحة كورونا.

مشروع رقم 4 "إعلان حالة الطّوارئ في ظل الأوبئة والكوارث الطبيعيّة"

فكرة المشروع:

هناك ضرورة لإعادة صياغة هدف جديد من أهداف التّنمية المستدامة، في ضوء التّداعيات الشّاملة الّتي تسبّبت بها جائحة كورونا، والتّفكير بإضافة هدف تحت عنوان "تكريس العمل الأفقي والمجتمعي والمدني في ظلّ الأوبئة والكوارث الطّبيعية". يتمثّل هذا الهدف في تدريب العناصر الفعّالة كافة في المجتمع، والقادرة على تحقيق تقدّم إيجابي في ظل حدوث الكوارث الطّبيعية والوبائية.

ألية تنفيذ المشروع 4:

• يطلب من المتطوعين جميعهم من المناطق كافة في لبنان "عمال اجتماعيون ونفسيون، مهندسون، محامون، أخصائي تربية حضانية، معلمون، طلاب جامعات ومهنيات وثانويات، عمّال نظافة.. بالتّدريب المكثّف حول العمل في ظل الأزمات الوبائية.

• يتمّ اختيار خمسة متطوعين من كلّ منطقة لتزويد إدارة الكوارث بالوضع الصّحي والوبائي في كلّ منطقة.

• التّدريب على كيفية تجهيز المراكز الاجتماعيّة والجمعيات والمؤسسات لاستقبال المرضى، شريطة أن يكون وضعهم الصّحّي مستقرًّا.

• التّدريب على أدوات التّعقيم وكيفية استخدامها، والآثار الجانبية لكلّ واحد منها، لكي نضمن سلامة المتطوعين والمرضى في آنٍ معًا.

• التّدريب على إمكانية توزيع المعقّمات والمنشورات لرفع الوعي المجتمعي حول خطر هذا الوباء.

يحقّق هذا المشروع اللّحمة الاجتماعيّة، وخصوصًا أنّ حالة التّكافل الإجتماعيّ من وحدات المجتمع وفئاته كافة، هي ما ترفع من جهوزيته في ظل أزمة كورونا في لبنان.

مشروع رقم 5 "تحفيز المزارعين على الزّراعة والبقاء في أراضيهم"

فكرة المشروع:

إنّ الأزمة الحالية الّتي يعيشها لبنان على مستوى الأمن الغذائي تعود أساسًا إلى غياب الاستراتيجية الوطنية الّتي تدعم المزارعين للبقاء في أراضيهم، وتحقيق الإنتاج، وخصوصًا أنّ

غياب الرّوزنامة الزّراعية، اللّجوء إلى الاستيراد، إغراق الأسواق بمنتجات زراعية متوفرة في لبنان، هي عوائق حقيقية تمنع من الاستثمار بالزّراعة.
هذا بالإضافة إلى الأزمة الحالية الّتي يعيشها لبنان على مستوى الانهيار الاقتصادي ($)، وعدم القدرة على توفير المنتجات الزّراعية، الأمر الّذي يهدّد المجتمع بأسره إلى خطر الوصول إلى مجاعة.

آلية تنفيذ المشروع:

- يطلب من المزارعين جميعهم في المناطق اللّبنانية حضور دورات تدريبية حول أنواع الأتربة الزّراعية، المبيدات الحشرية اللّازمة لكلّ نوع من المزروعات بشكل يتناسب مع المحافظة على التّوازن البيئي.
- يطلب من المتدرّبين تحديد أنواع المزروعات الّتي يمكنهم من إنتاجها في مناطقهم.
- يطلب من المتدربين جميعهم تقديم اقتراحات حول الرّوزنامة الغذائية الّتي يمكننا إنتاجها في لبنان.
- بعد انتهاء الاقتراحات، يطلب من المزارعين جميعهم تحديد الأدوات الّتي يحتاجون إليها في الزّراعة لتقديم التّمويل اللازم (تركتور، أدوات زراعة، بئر ماء.....)
- تقوم الجهة الممولة بمتابعة المزارعين وتقديم إرشادات حول طريقة الرّي اللّازمة لكلّ نوع من المزروعات، والتّحقّق من مدى الاستفادة من الدّورة التّدريبية.
- بعد الانتهاء، تقسم المنتوجات الزّراعية إلى قسمين:

قسم يباع في الأسواق ويعود منفعته إلى المزارعين، وقسم آخر يتمّ توزيعه على المجتمع المحلي، عبر البلديات والمؤسسات الخيرية والجمعيات الأهلية.

تكمن الأهمّية الفعلية في هذا المشروع في تحقيق أكثر من هدف على مستوى حقوقي ومستدام. فدعم المزارعين وحثّهم على البقاء في أرضهم هو ما يحقّق المواطنة والانتماء، وهو شرط أساسي لتحقيق التّنمية، كما يحقّق دعم إنتاجية المزارعين المنفعة الاقتصادية على مستوى ماكرو ومكرو، وبالتّالي، نكون قد حقّقنا الهدف الثّامن من أهداف التنمية المستدامة، وهو العمل اللائق ونمو الاقتصاد، كما نكون قد ساهمنا في تحقيق الهدفَين الأول والثّاني من أجندة الأمم المتحدة 2030، وهي القضاء على الفقر والجوع.

مشروع رقم 6 "دعم المستوصفات والمراكز الصحيّة والملاجئ في ظل جائحة كورونا"

فكرة المشروع:

صار اليوم فيروس كورونا يهدّد لبنان في أوجه الحياة كافة، فضعف الإمكانيات المالية، والتّوجّه نحو الاستدانة من صندوق النّقد الدّولي، والأزمات المتلاحقة الّتي يشهدها لبنان على مستوى الاقتصاد والمجتمع والمال، هذه كلّها عوائق حقيقية تمنع أيّ تقدّم باتجاه إدارة أزمة كورونا.

يقسم هذا المشروع إلى ثلاث أقسام :

• القسم الأول هو تمويلي لابتكار أجهزة التّنفّس الاصطناعي وتطويرها في ظل أزمة كورونا.
• القسم الثّاني هو مخصّص لاختيار الملاجئ الّتي من الممكن إستخدامها في حال استفحال أزمة كورونا، وخصوصًا أنّ وضع أجهزة التّنفّس داخل الملاجئ، يتطلّب بيئة صحّية وسليمة (يقصد بالبيئة السّليمة هو إمكانية تهوئة الملاجئ وانخفاض نسبة الرّطوبة فيها).
• القسم الثّالث يرتبط بتقديم المواد الخدماتية للمستوصفات والمراكز الصّحّية في لبنان.

آلية تنفيذ المشروع:

1. يطلب من الجامعات الرّسمية والخاصة في لبنان ترشيح عدد من الطّلاب، من المتميّزين، ومن الّذين يمتلكون موهبة الابتكار والتّطوير للآلات والمعدات الطّبّية.
2. يخضع المتدربون جميعهم لدورات تدريبية مكثّفة تهدف إلى تقديم اقتراحات لأفكار ابتكارية، في مجال تطوير أجهزة التّنفّس الصّناعي.
3. يقسم المتدرّبون إلى ثلاثة أقسام، قسم تقني فنّي يقوم بتنفيذ الأفكار المقترحة لأجهزة التّنفّس الصّناعي، والقسم الثّاني مهمته إجراء تجريب مبدئي للأجهزة المبتكرة في المستوصفات والمراكز الصّحّية، أمّا مهمة القسم الثّالث من المتدربين فهو إجراء اختبار تجريبي على أجهزة التّنفّس داخل الملاجئ).

أمّا في ما يتعلّق بتقديم الخدمات الطّبّية للمراكز والمستوصفات، إنّ آلية تنفيذها يتطلّب حشد الجهود كافة من مجتمع محلي وبلديات وجمعيات أهلية.

من الواضح، أنّه صار ضروريًّا، كما ذكرنا سابقًا لإجراء تعديل جوهري على مبادئ أجندة 2030 وأهدافها للأمم المتحدة، مع العلم أنّ هذا المشروع يمكنه تحقيق عدد من الأهداف التّنموية. ومن أهم هذه الأهداف توفير الصّحة الجيّدة للمواطنين في ظل جائحة كورونا (يتطابق مع الهدف الثّالث)، كما أنّ دعم المواهب والابتكارات الشّبابية وتمكينها وتطويرها هي في صميم أهداف التّنمية المستدامة (تحقيق الهدف التّاسع من أجندة التّنمية)، ناهيك عن الأهمّية الفعلية لعقد الشّراكات بين المنظمات غير الحكومية والجامعات الوطنية والقطاع الخاص والبلديات والمجتمع المحلّي هو جوهر التّنمية الّتي تتطلّب أساسًا التّشبيك والتّرابط بين عناصر المجتمع كافة لتحقيق الأهداف والغايات التّنموية.

مشروع رقم 7 "التّعلم عند بعد في ظلّ أزمة كورونا"

فكرة المشروع:

تتطلّب الأزمة الحالية في لبنان توحيد الجهود المجتمعية كافة ودعمها للبقاء في تقديم الخدمات التّعليمية في المدارس الخاصة والرّسمية، وخصوصًا أنّ التّحدّيات اليوم صارت كبيرة ومقلقة.

آلية تنفيذ المشروع:

• يطلب من الجمعيات الأهلية والبلديات تأمين 50 متدرّبًا في كلّ منطقة في لبنان.

- يخضع المشاركون لدورة تدريبية من بعد، هدفها تمكينهم وتدريبهم على تقديم الدّعم التّعليمي للتّلاميذ في ظل جائحة كورونا.
- يقسم المتدرّبون إلى خمسة أقسام في كلّ حيّ.
- تقسم الأحياء إلى جزر.
- يزوّد المتدرّبون باللّباس الواقي من فيروس كورونا.
- تقسم كلّ جزيرة إلى يوم واحد، يقدّم المتدرّبون الدّعم التّعليمي للتّلاميذ الّذين يواجهون صعوبات تعليمية.

تكمن الأهمية التّنموية لهذا المشروع في تعزيز حس الانتماء والمواطنة، وخصوصًا أنّ التّكافل الاجتماعي في ظل الأزمات، هو ما يحقّق اللّحمة الاجتماعيّة. كما أنّ هذا المشروع يتطابق مع الهدف الرّابع من أهداف التّنمية المستدامة، وخصوصًا أنّ التّعليم الجيد هو التّعليم القادر على تنمية القدرات البشرية وتطورها وتمكينها لتكون عنصرًا فاعلاً في المجتمع.

مشروع رقم 8 "التّمكين الإقتصادي للنّساء"

فكرة المشروع:
تعاني المرأة في لبنان ضغوطات ثقافية واجتماعية وقانونية عديدة، تتمثّل بسيطرة الفكر الذّكوري والبطركي، واقتصار دورها على الإنجاب بالأعمال المنزلية، والتّهميش المتعمّد من البيئة المجتمعية، كما النّظرة الدّونية لحقوقها السّياسيّة، والعنف النّفسي والجسدي واللّفظي الممارس عليها..... تبرز هذه الأسباب مجتمعة ضرورة دعم المرأة على المستوى الاقتصادي، إذ إنّ حلقة الاعتراف بحقوقها تبدأ بقدرتها على الاستقلالية الاقتصادية لتتمكّن من تحصيل حقوقها المجتمعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة.

آلية تنفيذ المشروع:
- يتمّ التّواصل مع الجمعيات الأهلية والمدنية الّتي تتبنى قضايا المرأة المعنّفة تحديدًا.
- تخضع النّساء إلى دورات تدريبية حول "كيفية التّخطيط ودراسة مشروع إنتاجي صغير/ متوسط".
- تخضع أيضًا إلى تدريب حول التّواصل الشّخصي والجماعي الفعّال والمقنع. هذا التّدريب تمكّن النّساء من الدفاع عن المشروع الّذي ترغب بالحصول على تمويل له لتنفيذه.
- يطلب من كلّ امرأة بمدّة أقصاها 30 دقيقة، أن تحاول من خلالها إبراز أهمّية المشروع على المستوى التّنموي.
- يتمّ اختيار عدد من المشاريع الصّغيرة والمتوسطة الحجم لتمويلها.
- تشرف الجهة الممولة على آلية التّنفيذ.
- يطلب من كلّ امرأة تمّ اختيارها لتنفيذ مشروعها تطبيق التّدريب على عشر نساء

من المجتمع المحلي، يرغبن بتنفيذ مشروع مقابل مبلغ من المال، تدفعه الجهة الممولة للمتدربات.
- يتمّ بعد ذلك اختيار عدد من المشاريع لها أهداف وغايات مختلفة عن المشاريع الّتي تمّ تمويلها..
- هكذا دواليك ، يطلب من المتدربات تدريب نساء جدد...

إنّ الأهمية الحقيقية لهذا المشروع هو تحقيق عدد من الأهداف التّنموية منها الحد من الفقر والجوع، تحقيق المساواة بين الجنسين، وخصوصًا في تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي والمعيشي ومنحها حرية اتخاذ القرار، تأمين العمل اللائق للنّساء ونمو الاقتصاد، وتحقيق التّنمية المحلية المستدامة.

مشروع رقم 9 "تعزيز إستخدام الطاّقة الصّديقة للبيئة في لبنان"

فكرة المشروع:
لا يخفى على أحد أنّ لبنان يعاني أزمة حقيقية على إدارة ملف الكهرباء. لن ندخل في الأسباب، ولا في المسؤوليات، ما يهمّنا هو أن نعترف أنّ هذه المشكلة هي خرق واضح لحقّ الإنسان في العيش اللائق.

آلية تنفيذ المشروع:
عند تركيب الألواح الشّمسيّة في المنازل، تسقط أشعة الشّمس على هذه الألواح، ثمّ تقوم هذه اللّوحات بتحويل ضوء الشّمس إلى تيار مباشر ومستمر، ثمّ يتدفّق التّيار إلى العاكس الّذي بدوره يحوّل الكهرباء من التّيار المستمر إلى تيار متردّد، بعد ذلك يمكن استخدام الكهرباء في المنازل. تعدّ الألواح الشّمسية بسيطة من حيث التّركيب وجميلة المظهر، كما أنّها تعطي كفاءة عالية وميسّرة لإنتاج الطّاقة الكهربائية في معظم الأوقات.

تستخدم تقنيات الطّاقة الشّمسية لإنتاج الكهرباء، الحرارة، الضّوء، المياة السّاخنة، عمليات التّدفئة والتّبريد. وهناك مجموعة من التّقنيات الّتي تستخدم في هذا المجال، إلّا أنّ اقتراحنا في هذا المشروع مخصص لنظام الصّحن الشّمسي "Stirling ".

في هذه الأنظمة، تعمل الخلايا الشّمسية بتحويل ضوء الشّمس مباشرة إلى كهرباء، غالبًا ما تستعمل هذه الخلايا في الآلات الحاسبة والسّاعات، وهي مصنوعة من مواد مشابهة لتلك المستخدمة في رقائق الكمبيوتر. عندما يتمّ امتصاص ضوء الشّمس بوساطة هذه المواد، فإنّ الطّاقة الشّمسية تحفّز الإلكترونيات بالخروج من ذراتها، والّتي تسمح للإلكترونيات بالتّدفّق خلال المواد لإنتاج الكهرباء. وتسمّى عملية تحويل ضوء الشّمس «الفوتونات» إلى كهرباء «الفولتية» بظاهرة التّأثير الكهروضوئي «Photovoltaic Effect».

مشروع رقم 10 "العلاج بالأعشاب"

فكرة المشروع:

إنّ الموارد الطبيعية الموجودة في لبنان هي هدف لكلّ من يريد النّهوض الاقتصادي، فكثير من النّباتات الموجودة بشكل طبيعي أو زراعي هي نباتات ذات قيمة طبّية، وقليل من يعرف مدى أهميتها في مجال الاستشفاء، وبخاصة في مجال الطّبّ العربي، إذ تحقّق فرص عمل للشّباب من جهة، وتحقّق الدّفع في العجلة الاقتصادية من ناحية أخرى.

آلية تنفيذ المشروع:

- دراسة حول النّباتات المفيدة طبّيًّا، والمطلوب تجميعها.
- تسويقها من خلال إعلانات مبوبة.
- دراسة كيفية إيصالها للمستفيدين منها، سواء أكانت معامل أو أفرادًا.
- التّشجيع على إعادة زراعة النّباتات المفيدة طبّيًّا بعد قطافها.
- توفير المناخ لإنتاج النّباتات الطّبّية الأخرى.

تخرج النّباتات بمختلف أنواعها بطريقتين، الأولى طبيعية من دون تدخّل بشري، كنبات اللّوف المشهور بقدرته الطّبّية على معالجة بعض أنواع السّرطان، ونبتة القزاز والّتي يستخدمها القرويون بعلاج الجروح بعد تقطيعها ووضعها على مكان الجرح، وغيرها من النّباتات المفيدة طبّيًّا، وغير معروفة للكثير، والنّوع الثّاني هو الّذي يتدخل فيها العنصر البشري لزراعتها، والاستفادة منها طبّيًّا، مثل الشّاي الأخضر والنّعناع، وبعض أنواع الورود لاستخدامها كمليّنات للأمعاء (الزّهورات)، وغيرها من النّباتات الّتي يزرعها المزارع، ويستفيد منها الأطباء في علاجهم للمرضى.

إنّ هذا المشروع تتطابق مع أهداف الانمائية للأمم المتحدة، وبخاصة الهدف الثّالث المتعلّق بـ "الصّحة الجيّدة والرّفاه"، إذ إنّ التّنمية لكي تتحقّق لا بدّ من وجود عنصر بشري معافى صحّيًّا.

مشروع رقم 11 "ترميم المنازل وإعادة هيكلتها"

فكرة المشروع:

يعدّ المنزل هو المأوى الّذي يشعر من خلاله الفرد بالأمان والانتماء من حيث بداية التّنشئة حتّى خروجه إلى ميادين العمل، وهو يعدّ حقًّا من حقوقه الإنسانية لتأمين العيش الكريم والاستقرار النّفسي. ومن هذا المنطلق، كلّما كان البناء متناسقًا ومناسبًا للفرد، زاد شعوره بالتّحسّن الاجتماعي والرّاحة النّفسية والرّفاهية، وعليه، فإنّ عملية ترميم المنازل وإعادة هيكلتها هو مشروع يخدم الفرد على المستوى المعيشي، ويحقّق له الاستقرار.

في ظل التّقدّم العلمي والتّقدّم التكنولوجي، صارت الخيارات أمام صاحب المنزل كثيرة يستطيع من خلالها رؤية منزله المستقبلي، قبل تنفيذه، والمشاركة في تعديله أو إجراء أيّ تغيير فيه قبل التّنفيذ، وهذا ما يجعل الأمر أسهل بالنّسبة إلى الخبراء والقيّمين على

المشـروع قبـل التّنفيـذ.

آلية تنفيذ المشروع:

- تأمين المهندسين والتّقنيين والعمّال لتنفيذ المشاريع.
- تأمين مصمّمين إلكترونيين قادرين على استخدام البرامج المختصّة، كالغرافيك ديزاينر.
- تنفيذ المشاريع حسب الاتفاق مع صاحب المنزل.
- بعد الانتهاء يعرض المشروع سابقًا ولاحقًا للإعلان، ويوسّع مخطط التّنفيذ.
- نشره بالصّحف للدّعاية والإعلان.

إنّ عمليـة التّرميـم تحتـاج إلى خبـرات فنّيـة وتقنيـة لتنفيذهـا، ويتـمّ مـن خلالهـا دراسـة المنـزل قبـل التّرميـم واحتياجاتـه وتصـورات صاحبـه، وعـرض آراء المصممين ومهندسـي الديكـور لما لديهـم مـن تصـورات ومخططـات تنفيذيـة لصاحـب المنـزل، ومنهـا يتـمّ الاتفـاق عـلى شـكل العمـل وآليتـه فـي المنـزل بعـد دراسـة إمكانيـة تنفيـذه والبـدء بالتّنفيـذ.
بعـد الانتهـاء والتّسـليم يتـمّ عـرض المنـزل المرمّـم الجديـد، وكيـف كان قبـل التّرميـم فـي الصّحـف والمجـلات لتوسـيع نطـاق هـذا المشـروع لأهمّيتـه.
إن الهـدف مـن عمليـة التّرميـم هـي إعـادة هيكلـة المنـزل وبنائـه، وإعـادة هيكلـة الفـرد وبنائـه نفسـيًّا واجتماعيًّـا ليشـعر بالأمـن والاسـتقرار، والّـذي هـو حـقّ مـن حقوقـه أن يعيـش بكرامـة ورغـد، ولا يشـعر بدونيـة أو فقـر أو اختـلاف بالطّبقـة الاجتماعيّـة أو الاقتصاديّـة، وهـو هـدف تنمـوي أدرجتـه الأجنـدة التّنمويـة 2030 تحـت بنـد تحقيـق الرّفـاه البشـري، والحـدّ مـن أوجـه عـدم المسـاواة فـي المجتمعـات الإنسـانية.

8 | التّوصيات المقترحـة

1. بناء سياسة واضحة المعالم عن العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

2. تحفيز المجتمع المدني للمشاركة في وضع السّياسات العامة، وخصوصًا في المجالات الاجتماعيّة.

3. التّشابك والمشاركة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في رسم برامج تدريبية، تطال عناوين تنمية ذات أهمية ملحّة، كتعزيز مفهوم الحقوق والدّيمقراطية والحكم الرّشيد.

4. ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عمليات التّغيير المجتمعي.

5. إجراء تعديلات على المنظومة التّشريعية المرتبطة بعمل منظمات المجتمع المدني.

6. تمكين منظمات المجتمع المدني للعمل في الحالات العادية وعدم اللّجوء لها في حالات الطّوارئ المجتمعية، إذ إنّ الخبرة العملانية الّتي اكتسبتها منظمات المجتمع المدني هي بوابة مهمّة لإيجاد حلول لظواهر مجتمعية عديدة، كالفقر والجوع والتّسرّب...

9 | خلاصة التّقرير

يمكننا القول بعد إتمام هذا التقرير إنّه على الرّغم من الاتفاقيات الدّولية الّتي شارك بها لبنان على مستوى حقوق الإنسان، إلّا أنّ هناك مشكلة حقيقية متمثّلة بواقع مأزوم على المستويات كافة والأصعدة السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والمالية والبيئية والوطنية.

إنّ بروز دور المجتمع المدني من بوابة المنظّمات غير الحكومية هي ضرورة ملحّة في لبنان، إذ إنّ التّقصير الواضح من الجهات الرّسمية في إدارة ملفّات التّنمية والاعتراف بضرورة تحقيق الأهداف التّنموية لضمان حقوق الإنسان يعود أساسًا إلى البنية الطّائفية والانقسامية، كما يعود إلى الفساد الإداري والمالي الّذي أوصل لبنان إلى ٩٠ مليار دولار بمثابة دين عام، ناهيك عن الأزمات المجتمعية المتمثّلة بارتفاع الفقراء والعاطلين عن العمل والتّسرّب المدرسي وارتفاع جرائم العنف ضد المرأة...

إنّ المشاريع الّتي تبنّتها المنظّمات غير الحكومية، والّتي طالت بشكل مباشر قضايا الفقر والبطالة والعنف والمساواة بين الجنسين والبيئة والجوع والاقتصاد والتّعليم، رسّخت مفاهيم جديدة وهجينة على واقع المجتمع اللّبناني، وهو ما يشكّل تحدّيًا لعمل هذه المنظمات في لبنان.

يعدّ الواقع المعيش في لبنان اليوم نتيجة انتشار فيروس كورونا، والانهيار المجتمعي والاقتصادي والمالي والتّعليمي، أثقل المسؤوليات على عاتق المنظّمات غير الحكومية في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، وخصوصًا أنّ هناك ضرورة لإجراء تعديل على تلك الأهداف بشكل يتماشى مع التّطورات الوبائية في العالم.

النّدوة الرابعة

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان

البروفسور كلود عطية

22 تشرين الأول 2020

عطاف بزي (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

مداخلة: عن أيّ مواطنة نتحدّث؟

عندما أريد أن أنتمي إلى وطن يجب أن أكون شريكًا فيه، وهناك ضرورة للتّعاون والمشاركة مع الجهات كافة والجمعيات، ولا يمكن أن أبقى أشكو على الدّولة والأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والجمعيات، وأنا جالسة في منزلي من دون أن أفعل شيئًا.

عبد المسلماني (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول - الروشة)

مداخلة: مشكلتنا هي الطّائفية، وأمراء الحرب، ويجب أن نخلع عباءة الطّائفية لكي يصير هناك مواطنة وتنمية.

سوزان ذياب (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول - الروشة)

س: كيف نتحدّث عن الحكم الرّشيد والتّشبيك والشّباب والتّنمية؟ كيف نبدأ وقانون الانتخاب غير عادل، فمثلًا الّذي يعيش في البقاع 30 أو 40 سنة، وعند الانتخابات يعودون إلى بيروت للانتخاب؟ وينتخبون أناسًا لا يعرفونهم؟ وكيف تحصل تنمية وأنا أختار شخصًا لا يمثّلني؟

ج: د. عطية: قضية قانون الانتخاب هو واقع السّلطة السّياسية الّذي يؤدّي إلى قيام الانتخابات على قياسهم، فمن المفروض القيام بدور من أجل تعديل هذه القوانين المجحفة بحقّ المواطن، والهدف هو كيف نغير ونكون قوة ضغط بوجه هذه القوانين.

د. وصال الحلبي (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الثالث - طرابلس)

س: كيف نستطيع التّربية على المواطنية والدّيمقراطية وتعزيز الانتماء في مجتمع متغيّر ومع اتجاه الشّباب للهجرة؟

ج: د .عطية: أنا اليوم بصراحة إذا توفّر لي أن أهاجر، ربّما أهاجر! الشّباب للأسف يفكّرون بالهجرة لأنّ البلد لا يؤمّن شيئًا.. لا أستطيع أن أقول لا تسافروا، بل أنا أقول لكلّ إنسان إذا تأمّن له حياة طبيعية فليذهب إلى تأمين حاله..

ولكن أؤكد للشّباب والطّلاب كلّهم اليوم، بأنّ الحياة لا تقف عند حدود الاستسلام والخنوع للدّولة الطّائفية، نحن يجب أن نجرّب أن نعمل شيئًا، ونغيّر إذا استطعنا ذلك، والمحاولة تستحقّ منا كمثقفين أن نقدّم محاولات، ونمنع أولادنا من أن يسافروا، ونعيد الشّباب إلى بلدنا، طالما قدرنا نغيّر بهذا النّظام، صدّقوني أيّها الشّباب سترجعون، ولن يهاجرأحد، هذا البلد يستحقّ أن نعيش فيه، ويستحقّ الحياة.

نجوى فروسين (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول)

شكرًا على الدّعوة للمشاركة، وأقدّم شكرًا خاصًّا لمؤسسات الإمام الصّدر، وللدّكتورة فاطمة عز الدين.

س: لم تعمل منظمات المجتمع المدني كثيرًا، بخاصة في ظل تقاعس تامّ للدولة، وبخاصة للّذين يعملون في الاتجاه التّنموي والتّمكين للشّباب والمرأة والمساواة إلى آخره... فالتّغيير الّذي تحدّث عنه د. عطيه، والّذي يعدّ هدف هذا المشروع الّذي تقوم به مؤسسات الإمام الصدر، وكلّ مشروع يجب أن يكون هادفًا حتّى نصل إلى نتيجة وتغيير معينين...

كلّنا نعلم كم هو صعب التّغيير، ولكن إذا كنّا متّفقين على أنّ علّة لبنان هي البنية الطّائفية، لكن حتّى على هذا الموضوع ما زلنا غير متّفقين، فإذا اتّفقنا، وما زلنا نكتشف أنّ الطّائفية هي الّتي أدّت إلى هذه الانقسامات كلّها، بشكل عمودي فظيع، كانت على مستوى الدّرجة الأولى حتّى وصلنا إلى أنّ الجبنة واللّبنة أصبحتا طائفية للأسف، والهجرة من الطّوائف كلّها، فالمشاكل الاقتصاديّة تصيب الطّوائف كلّها، والحل كيف ستُحلّ المشكلة أو كيف نريد التّغيير... التغيير لا يحدث بالانتفاضة فقط، والتّغيير يجب أن يكون اجتماعًا بالانتفاضة على ماذا نريد التّغيير...

إذا لم تتغيّر القوانين، لا نحلم بالتّغيير، إذا فعليًّا أردنا دولة مدنية غير طائفية. وهذه لها أسس، ويجب على منظّمات المجتمع المدني التّحدّث عنها بشكل أوسع... والعمل على تعديل قانون الانتخاب والقوانين المتعلّقة بالأحزاب إلى قوانين الأحوال الشّخصية، لذا، تنطلق إلى دولة مدنية، هنا نربط مع ما تفضل به د. عطية أنّ منظّمات المجتمع المدني هي الرّابط بين الأفراد كمواطنين وبين السّلطة.. كما نجد أنّ منظّمات المجتمع المدني بدأت تعمل في عدّة مجالات، ولكن هل هي قادرة أن تغيّر في القوانين، طالما أنّ القوانين ترسم وتوضع من قبل السّلطة، وتتّخذ من المجلس النّيابي.. مَنْ سيّغير هذه القوانين، أولًا يجب أن يكون هناك اتفاق من المجتمع المدني بأنّه نريد دولة مدنية.. وهذا هو الدّور الخاص بالثّورة أو الانتفاضة الّتي حصلت مؤخرًا، والسّعي فعليًّا إلى بناء دولة مدنية...

ج: د. عطية: أوافقك الرّأي، طبعًا المجتمع المدني ليس هو فقط الرّابط بين الشّعب والدّولة، لكنّه يمثل قوة ضغط، ويجب أن يؤدّي دوره على هذا المستوى، وكل المؤسسات والمنظمات ووسائل الإعلام ... هذا كلّه، يمكن أن يؤدّي دوره، لكن للأسف وسائل الإعلام ذاهبة نحو الشّخصنة والطّائفية. لذا، لا تؤدّي دورها على هذا المستوى، فالتّغيير يحتاج إلى استراتيجية واضحة من قبل الشّباب الّذين يؤمنون بالتّغيير، وفكرة التّحوّل من المجتمع الأهلي الطّائفي إلى المجتمع المدني..

كما أنّه اليوم للأسف، يعدّ ثلاثة أرباع الشّعب اللّبناني شعبًا طائفيًّا بامتياز، وبالتّالي هو ينتمي إلى طوائف وأشخاص وإلى أمراء الحرب، ويندرج الواقع المأزوم على مستوى مستوى الجمهورية، لأنّ التّغيير الحقيقي يبدأ بالتّربية والعقلية الجديدة والتّربية على الفكر المدني..

اليوم جميعًا نعيش من الطّوائف كافة داخل هذا البلد، وهذا طبعًا يعود إلى نظام واضح واستراتيجية واضحة للتّغيير وصولًا إلى الكبار، إذ يجب أن نذهب ونتعامل مع الشّباب والسّعي إلى إلغاء الطّائفية والتّعصّب الطّائفي والتّعصّب المذهبي، والعملية ليست عملية سهلة أبدًا .. فقد كان يجب ألّا نكون منعزلين عن عملية التّغيير، وأن لا نكون مستسلمين للأحوال الّتي نعيشها، إذ يجب أن نشارك، وأن تكون عملية المشاركة منظّمة وفاعلة مع هذه الّمنظمات الّتي تقدّم لنا مثل مؤسسات الإمام الصّدر مشروعًا واضحًا وصريحًا، هو مشروع لنهضة المجتمع والشّباب، ولتوسيع دورهم في العملية التّنموية والسّياسية، والمشاركة في نهضة المجتمع اللّبناني... فنجد مثلًا قوانين حقوق المرأة، الأجور، والجنسية، فلكلّ منظمات المجتمع المدني دور فيها...

عبدالله حلاق (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع - زحلة)

س: تحدّثنا عن إيجابيات دور المجتمع المدني ولكن بالمقابل مَن يتولّى دور الرّقابة على منظمات المجتمع المدني؟ وهل تتمّ هذه الرّقابة بشكل فعلي؟ ألم تساهم بعض منظمات المجتمع المدني في تعزيز الطّائفية في المجتمع اللّبناني، وهي جمعيات ذات طابع طائفي؟

ج: د. عطية: نحن يا صديقي أمام ما يفوق 7000 جمعية موجودة على الأراضي اللّبنانية، وجميعها لديها علم وخبر، وهذا مع العلم أنّ الجمعيات هي جزء من المجتمع المدني، إذا أردت أن أعمل دراسة معمّقة، لا أجد سوى 10 أو 15 جمعية مدنية بامتياز، من دون أيّ استزلام، ولا طائفية، ولا زبائني،ة ولا تبعية، ولا لأنّها تأسّست من أجل الحصول على أموال معيّنة، أو تأسّست لخدمة رجل سياسي ما في منطقة ما، كلّنا نعلم أنّ هناك منظمات أصلًا تأسّست من أجل تقديم خدمات للنّاس، ولمصلحة رجل سياسي معيّن، وكلّنا نعلم هذا الموضوع لأنّه موجود في لبنان. نحن في العلم لا نعمّم، نحن نعمل على الإيجابيات ولا نعمل مع النّاس السّلبيين أو الّذين وجدوا لدمار المجتمع اللّبناني..
نحن نريد الذّهاب بهذه المؤسسات الّتي تشتغل إلى القيام بمشاريع مهمّة لنهضة الشّباب، ونهضة المجتمع، إذ يجب أن نرى النّصف الممتلئ من الكوب.
مّا في ما يتعلّق بمَن يتولّى دور الرّقابة على منظمات المجتمع المدني والكيفية، فنحن في الجمهورية اللّبنانية لنا دور الرّقابة، ومن المفروض أن يكون لوزارة الدّاخلية ووزارة الشّؤون الاجتماعيّة دورهما الفعّال... اليوم، كلّنا نعلم موضوع العلم والخبر الّذي يؤخذ من وزارة الدّاخلية. وهي من المفترض أن تراقب هذه الجمعية، وإذا كان عمل هذه الجمعية ضد الإطار النّظامي؛ فيجب أن تتولّى هذا الموضوع على المستوى القانوني، ولكن للأسف جميعنا يعلم أنّ أغلب الجمعيات تأسّست لمصالح زبائنية وسياسية، فنجد أنّ السّلطة السّياسية هي الحاكمة، وهي موجودة في هذه الجمعيات فكيف ستقوم بمحاسبتها. وهناك العشرات بل مئات الجمعيات الّتي تشترك بأعمال، وبالتّعاون مع وزارة الشّؤون الاجتماعيّة بمشاريع

مشبوهة، هذه كلّها موجودة في لبنان. وأؤكّد أنّه بغض النّظر عن موضوع المراقبة والمحاسبة المفقودة نوعًا ما في هذه الدّولة، إلّا أنّنا أمام بعض المؤسسات والمنظّمات والجمعيات الّتي تقوم فعلًا بدور ممتاز، وبدور جيّد على هذا المستوى، ونحن كشباب يا صديقي يجب أن ننظّم، ونشدّ على أيادي هؤلاء من أجل أن نحقّق تغييرًا في هذا البلد من أجل الأحسن والأفضل..

إيلي النجار (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع - زحلة)

لقد أعطيتنا بصيصَ أملٍ دكتور عطية، وقد سبق وأعطتنا الدّكتورة فاطمة طاقة إيجابية وتفاؤلًا بالمستقبل في الفصل الأول من العام الجامعي الحالي.

س: تحدّث د.عطية عن أنّ منظّمات المجتمع المدني هي بشراكة مع المنظّمات الدّولية بطبيعة الحال، ونحن مشكلتنا في لبنان أنّنا بحاجة إلى دعم خارجيّ، سواء منظمات دولية أو غير ذلك... كلّنا نعرف الأهداف الباطنية لهذه المنظمات الدّولية، فهي عندما تريد أن تدعم منظّمة محلية حتّى لو كانت منظمة مجتمع مدني، يكون لديها أهداف خفية تسعى من خلالها إلى تحقيق مآرب الدّولة الّتي تمثّلها... هنا أجد أنّ هناك مشكلة، وهي كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني في لبنان أن تدّعي المواطنة، ونحن كمواطنين أو كشعب يصير لدينا حسّ بالمواطنة، في ظل أنّ الجهة الدّاعمة هدفها الأساسي هو تعزيز المذهبية وتعزيز الطّائفية الّتي هي سلاحها.. ولم تعد الدّول الخارجية كلّها تعتمد الأسلحة والحروب، بل تعتمد قبل هذه السّياسة الّتي هي معتمدة في لبنان، وهي الطّائفية والمذهبية، وأنا كلبناني لا يكون عندي انتماء إلى وطن.. الحقيقة أنّ انتمائي هو للوزير الّذي يوظّفني للحزب الّذي يساعدني في الوصول إلى الأهداف الّتي أريدها. حتّى الإنسان النّاجح والّذي يستطيع الوصول بجدارته، لا يستطيع ذلك بلا وزير، أو بلا حزب، أو بلا وجود جهة داعمة، وهنا المشكلة، كيف يمكن لمنظمة مجتمع مدني أن تعزّز روح المواطنة لديّ، إذا هي مدعومة من جهات خارجية وهذه الجهات الخارجية معروفة بأهدافها وأجنداتها...؟!

ج: د. عطية: الموضوع الّذي طرحته صديقي إيلي مقسّم إلى عدّة أقسام. في بادئ الأمر نحن لم نقل منظمات المجتمع المدني اللّبنانية هي شريكة للمنظّمات الدّولية، بل إنّ منظّمات المجتمع المدني اللّبنانية هي منظمات قائمة بذاتها، تستطيع أن تؤدّي دورها النّضالي، ودورها كقوة ضغط تجاه الدّولة في نهضة المجتمع اللّبناني، وفي التّشبيك مع الشّباب اللّبناني، والشّراكة مع المنظمات الأخرى، سواء أكانت اقتصاديّة أم اجتماعيّة أم مؤسسات دولة من أجل نهضة المجتمع؟

هذه تتوافر بالبرنامج اللّبناني وفي دول العالم كلّها تؤدي منظمات المجتمع المدني دورها واستقلاليتها عن كلّ ما يتعلّق بالمنظّمات الآخرى خارجية أو غير خارجية، وبالتّالي، هي تستطيع أن تؤدّي هذا الدّور، ومن حقّها أن تؤدّيه، وقد أُسّست من أجل هذا الدّور التّغييري،

وأن تحسّس المواطن اللّبناني بأنّها تقف إلى جانبه، وأنّها باستطاعته أن تجعله شريكًا في هذه العملية من أجل النّهضة، ومن أجل التّغيير نحو الأفضل.

النّقطة الثّانية تتعلّق بالشّراكة مع المنظّمات الدّولية، والأمر الأول أنّنا في لبنان قد مضينا على مواثيق دولية مع الأمم المتحدة وبرامجها، لتنفيذ مشاريع بالشّراكة مع منظّمات دولية قائمة مع دول العالم كلّها.

هذه بالنّظام وبالقانون اللّبناني، وهذا بالنّسبة إليّ هو الشّيء القانوني بالعلاقة مع المنظّمات الدّولية، أمّا ما اقترحته في ما يتعلّق بخلفيات العمل أو الإيديولوجيات أو الاستراتيجيات الّتي تبغيها المنظمات الدّولية في لبنان. طبعًا ليست المنظّمات كلّها تعمل في لبنان هي على المستوى نفسه، وعلى الأهداف عينها. قد يكون هناك منظمات لها أهداف استراتيجية أو سياسية أو عسكرية إلى آخره... هذه طبعًا موجودة، ولا يمكننا أن ننكر هذا الواقع، وهناك بالمقابل منظّمات تعمل ضمن إطار المواثيق الدّولية، وضمن إطار اتفاقيات التّعاون على المستوى التّنموي، ما بين لبنان باعتباره جزءًا من هذه المنظومة، ومن هذا العالم... وتعمل بشكل أساسي، وبشكل ممتاز، وبالعكس تمامًا تقدّم للمجتمع اللّبناني الكثير ومن دون أيّ مقابل. هذه حسب المنظمات، وهكذا يوجد أنواع مختلفة من المنظمات الّتي لها أهداف أخرى...

أمّا بالنّسبة إلى تعزيز مفهوم الطّائفية، وهذا كلّه سبق وتحدّثنا عنه... فمن واجبنا نحن اللّبنانيين والشّباب اللّبناني بخاصة إذا أردنا أن نقول إنّنا ننتمي إلى هذا البلد، ولو بنسبة 1% يجب أن نقوم بمواجهة من يريد أن يزرع الطّائفية والمذهبية في مجتمعاتنا، إمّا أن هناك منظمات كثيرة لا تستطيع أن تقدّم أيّ شيء من دون التّعاون مع منظمات دولية أو من دون الحصول على تمويل...

أنا أوافقك الرّأي، لأنّه بصراحة من أين سيأتون بالأموال في ظلّ الواقع الاقتصادي والاجتماعي السّيء في البلد، إذ لا يوجد أموال للقيام بالمشاريع، ثمّ لذلك سيتوجهون إلى المنظّمات الدولية بشكل مباشر، هذا الواقع لا نستطيع نكرانه، ولا نستطيع أن لا نقول الحقيقة في الجمهورية اللّبنانية، لأنّ الهدف الأساسي هو أن نستوعب هذه المنظومة كلّها، وهذه الفكرة، ونحاول أن نكون شركاء في الأمور الّتي تساعد في خدمة المجتمع وخدمة شبابنا...

أما إذا وجدنا أنفسنا بمواجهة منظمات تريد أن تدمّر المجتمع، يجب أن نكون لها بالمرصاد، ولا نشارك معها، والخيار يعود لنا وللشّباب وللشّعب بهذا الاختيار ما بين منظمة تريد نهضة الشّباب ونهضة المجتمع، وما بين منظمة تريد نهضة الشّباب أو المجتمع على حساب خلفيات استراتيجية وسياسيّة معيّنة...

أنطواني الداوود (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع - زحلة)

مداخلة: إذا تكلّمنا كإدارة جمعيات، فهناك الكثير من الجمعيات المتواجدة، ولها تأثير كبير

جدًّا، ونجدها في مكان واحد، ولا يوجد توازن في وجودها على صعيد لبنان، فنجد مناطق بحاجة إلى وجود جمعيات وفي الوقت نفسه هذه المناطق بحاجة أكثر من غيرها، أمّا بالنّسبة إلى الأهداف فلأي درجة هذه الأهداف ستكون مناسبة وتلبّي المطالب والحاجات أو المواطنين، فهم في هذا المجتمع بحاجة إليهم مثلًا. ففي طرابلس نجد الكثير من الجمعيات، وهي تعمل على الوظائف والتّدريب وتعليم الخبرات ولكن لا يوجد مكان لتوظيفهم، الهدف من وجود هذه الجمعيات قد لا يتحقّق، أقصد لا تعطيني سمكة ولكن علّمني الصّيد، وعندما تدرّبني ساعدني على إيجاد فرص عمل... وهناك شيء آخر، إنّ دور الجمعيات أتى من ضعف دور الدّولة، ما سمح لوجود هذا الكم الهائل من الجمعيات، فكيف سنتحدّث عن المواطنة في التعليم والتّربية، وما زال لدينا مدارس خاصة لها تأثيرها ودورها الكبيران في تعزيز الطّائفية، فنجد مثلًا بدلًا من تعليمهم النّشيد الوطني يعلّمونهم نشيد حزب معيّن أو نهجًا معيّنًا أو تفكيرًا معيّنًا. نحن بحاجة إلى أن يكون عندنا مدارس متطورة، ولكن لا تدعموا المدارس الخاصة، بل ادعموا المدارس الرّسميّة الّتي تعزّز مفهوم المواطنة وتؤمّن تنشئة اجتماعية سليمة للأفراد داخل المجتمع. كما يوجد دور للدّولة كوزارات، وليس دورها فقط للمراقبة، وهنا كيف أطبّق أن أعمل سياسات الوزارات؟ ولماذا لا يوجد سياسات واضحة توضع لخمس سنوات أو عشر سنوات...؟!

زينب شرارة (الجامعة اللبنانية - الروشة)

س: هل يوجد دور للبلديات بالتّعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التّنمية؟

ج: د. عطية: المشاريع كلّها الّتي تتمّ في المناطق النّائية لا تمرّ من دون التّعاون مع البلديات، والبلديات لها دور أساسيّ في المجتمع المدني، لأنّه بالقانون اللّبناني تؤدّي البلديات دورًا تنمويًّا مستقلًا عن دور الدّولة، وبالتّالي، هي تحصل على تمويل من الدّولة، ولكنّها تقدّم لنا أو للمنطقة القائمة عليها مشاريع تكون لها استقلالية تامة عن الدّولة اللّبنانية، وفي العالم تطبّق اللامركزية الإدارية، والبلدية تكون ممثلة للدّولة، أمّا في لبنان فاللامركزية غير واقعية لأنّها شكلية فقط.

فاطمة مهدي (الجامعة اللبنانية - صيدا)

س: نحن في لبنان دولة قائمة على الاختلاف والتّنوع من خلال الدّستور، ولكن نحن كرّسنا الاختلاف بطريقة خاطئة، من خلال النّظام الطّائفي القائم على المحسوبيات والمحاصصة والطّائفية، عندما نريد أن نتحدّث عن دولة مدنية وجمعيات ومجتمع أهلي، كيف ذلك وما يدور حولنا كلّه قائمًا على الطّائفية الّتي تمّ تكريسها في الدّستور أيضًا؟

ج: د. عطية: على المستوى القانوني يجب في المجلس النّيابي أن يتمّ تشريع وإلغاء

الطّائفيـة السّياسـيّة، والشّـعب اللّبنانـي هـو مـن أتـى بالنّـواب إلى مجلـس النّـواب، ودورنـا كمنظّمات مجتمع مدني على توعية الشّباب والمواطنين على أهمّية تعديل بعض القوانين المتعلّقة بالطّائفية، والعمل على تغيير قوانين الانتخاب.

آدام شمس الدين (الجامعة الإسلامية - صور)

مداخلة: نحن نضع الحقّ دائمًا على السّياسة والأجيال السّابقة والأحزاب، وحقيقة الأمور تعود إلى المواطن، لأنّنا كشعب لبناني، وكمواطنين لبنانيين نفكّر بأنفسنا فقط، ولا نفكّر كدولة أو كشعب واحد، لديه المصير عينه، ونفكّر كأفراد لا كجماعات، وهذا ينطبق على موضوع النّظافة العامة ونظافة بيوتنا، إذ نجد شوارعنا وأحياءنا ليست نظيفة، باعتقادنا أنّها لا تعنينا، وهذا سينعكس على الأفراد، والدّولة، وعلى البيئة بشكل عام.

جنى قانصو (كلية الحقوق - الحدث، وكلية الإعلام - الأونيسكو)

في بلدنا نواجه مشكلة كبيرة، وهي أنّ الانتماء إلى الطّائفة أكبر من الانتماء إلى الوطن، بكلّ جوانب الحياة في بلدنا، إذ نجد مسألة التّوظيف بشكل خاص، فالوظائف الأولى مقسّمة على الطّوائف كما نعلم وفاقًا للدّستور، وكذلك الوظائف العادية مقسّمة طائفيًّا أيضًا...

س: طالما هذه التّركيبة والمنظومة الطّائفية مستمرة في بلدنا والّتي ستؤدّي بالمواطن إلى أن يتمسّك بطائفته أكثر من التّمسك والانتماء إلى وطن، وهو يرى أنّ الوطن لا يؤمّن وظيفة بسبب شهادته أو كفاءته، بل الطّائفة هي الّتي تساعده وتوظّفه، لذا سيتمسك بطائفته أكثر وأكثر...

ج: د. عطية: صديقتي جنى هذا الموضوع يأتي ضمن إطار المنظومة العامة، ولبنان مقسّم طائفيًّا وحزبيًّا. وهذا ضمن إطار ما تحدّثنا عنه خلال ندوة اليوم، وهنا يجب أن نقوم بعملية تغيير، وهذا يحتاج إلى همّة الشّباب ودورهم ودور منظمات المجتمع المدني، عبر إقامة مشاريع، وتوجيه الشّباب وتوعيتهم، والعمل على إسقاط النّظام الطّائفي، وإسقاط هذه المنظومة الفاسدة، وتوجيه الشّباب إلى الانتخاب بطريقة صحيحة، والعمل على تغيير النّظام الطّائفي..

إيناس الدلباني (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع - زحلة)

س: بالنّسبة إلى الجمعيات الأهلية الّتي هدفها خدمة المواطن، كيف أستطيع التّمييز بينها وبين الجمعيات ذات الطّابع الإنساني، مثلًا كجمع تبرعات مادية وربحية.

ج: د. عطية: لدينا آلاف الجمعيات الوهمية، كما سبق وذكرنا، والمنظمات المدنية الفاعلة تعدّ على الأصابع، ويجب علينا الحذر من الكثير من الجمعيات بسبب المشاريع الوهمية..

ويتـمّ التّمييـز مـن خـلال الميـدان والمشـاريع المنجـزة ومـدى قـدرة الجمعيـات عـلى تمكيـن الشّـباب والنّسـاء، وإنجـاز المشـاريع عـلى أرض الواقـع...

روى المصري - لجنة المانونيت المركزية (من الجهات المنظمة للمشروع)

مداخلة: بداية أشكر د. فاطمة ومؤسسات الإمام الصّدر على تنظيم هذه النّدوة المهمّة جدًّا، وبخاصة أنّها تمسّ الأوضاع الّتي نعانيها، وتبيّن دور مؤسسات المجتمع المدني وأهمّيتها، والمداخلات كانت رائعة ومهمّة، وقد تمّ التّركيز على دور الشّباب ضمن هذا المشروع. وهذا يصبّ في رؤية الاتّحاد الأوروبي لتعزيز السّلام. أيضًا يمكن القول إنّ آراء الأشخاص مهمّ جدًّا، والورقة البحثية المقدّمة من قبل الدكتور كلود، والمداخلات كلّها تخدم مشروع تعزيز المواطنة، وبناء السّلام بشكل مباشر.

ساندي مخول (معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الثالث - طرابلس)

س: بما أنّ المجتمع المدني هو عنصر مفصلي لبعض المهمّات والتّدخلات والأمور الخارجية لما بعد النّزاعات، كيف تؤدّي هذه المنظمات غير الحكومية وظيفة دمج العائدين أو اللّاجئين بعد النّزاعات وبناء المجتمعات.

ج: د. عطية: هذه المشاريع يتمّ العمل بها مع اللّاجئين السّوريين، وسابقًا مع اللّاجئين الفلسطينيين، وهي تنظّم من قبل منظمات دولية، وتتعاون فيها مع منظمات، ومع بلديات محلية.

ساندي أيضًا، **س:** من وظائف المنظمات إنشاء وسائل إعلام بديلة أيضًا من أجل تقارير بديلة عن الحرب والسّلم؟

ج: د. عطية: تمتلك المنظمات كلّها وسائلها التّقنية والإعلامية والإلكترونية ومواقعها الخاصة بها، وهي تنشر الأشياء الّتي تتوافق مع أهدافها واستراتيجيتها. وهكذا، يمكننا القول إنّ باستطاعة هذه المنظّمات تخريب المجتمع، ويمكنها أن تقدّم تقارير مغايرة للحقيقة وأرقامًا وأمورًا لا تعكس الحقيقة، وتقوم بتنفيذ مشاريع بموافقة الدّولة من خلال الوزارات والمنظمات والبلديات، وأيضًا مع المجتمع المدني، وهكذا يكون لديها قدرة إعلامية كبيرة، وبخاصة أن تقدّم مشاريع ضمن الإطار القانوني والنّظامي. مثلًا: "موضوع التّوطين" لا تستطيع أن نتهمّ أيّ منظمة بالعمل على التّوطين، طالما أنّ الدّولة هي من شرّعت دخول هذه المنظّمات، وسمحت بالتّعاون معها.

المُؤْتَمَر الخِتامي

كلمة السّيّد نجاد شرف الدّين- مديرعام مؤسسات الإمام الصّدر

صباح الخير للجميع، وصباح لبنان الّذي نحلم به. بداية أهلًا وسهًلا بكم على منبر مؤسسات الإمام الصّدر، كنت أتمنى لو كان المنبر حضوريًّا، لرأينا هذه الوجوه الطّيبة جميعًا، ولكن الحمد الله عندنا وسيلة حديثة وتقنية أخرى للتّواصل حتّى نقوم بالنّشاط الواجب علينا أداءه.
خالص الشّكر أيضًا إلى كلّ من ساهم في إيصال هذه المبادرة إلى حيث وصلت اليوم.
الشّكر أولًا إلى السّيّدات الباحثات والسّادة الباحثين على أوراقهم البحثية القيّمة، والشّكر الثّاني للمشاركين الشّباب الّذين أغنوا الحوار، وعزّزوا الأمل في إمكانية التّغيير الإيجابي، والشّكر الطبيعي للشّركاء في لجنة المانونيت المركزية وجمعية التّنمية للإنسان والبيئة، وطبعًا للاتّحاد الأوروبي الّذي موَّل النّشاطات والمشاريع في البلدان الأربعة.
ولن أغفل عن شكر الزّميلات والزّملاء الّذين سهروا على المبادرة ومتابعتها وتنسيقها وتيسير فعاليتها.
لن أجازف واقعًا في مناقشة مضامين الأبحاث وفحواها، ولن أتطفل على هذا الموضوع، بل أنا حريص على جمع الأفكار كلّها ونشرها وإتاحتها للنّقاش الخاص والعام، إلّا أنّني لن أفوّت فرصة، ولن أجد أنقى من بحر الإمام السّيّد موسى الصّدر لأغرف منه بعض الأفكار ذات الصّلة. وأنتقي مما قاله في الوطن والمواطنة، خصوصًا أنّه عمل على نشر المواطنة، وعلى نشر فكر السّلام على لبنان وأطيافه كلّها، وما أحوجنا إلى ذلك. قال السّيّد موسى الصّدر: **"لبنان ضرورة حضاريّة للعالم"**، انظروا إلى المسؤولية في لبنان الحبيب.
لبنان ضرورة حضارية للعالم، نتمسّك بوحدته، ونصون كيانه واستقلاله، والتّعايش أمانة عالمية في أعناق اللّبنانيين، فإذا سقطت تجربة لبنان؛ فسوف تظلم التّجربة الإنسانية.
واقعًا، لا أريد أن أطول الحديث، ولكن انتقيت الأهم، وأعرف أنّ بعضكم من أساتذتي الكرام عايشتم الإمام.
ومن الضّروري أن تحسّسوا المواطن بأنّ وطنه حصنه وكرامته ومساحة جهده، ويجب أن يعطي الوطن للمواطن أكثر ما تعطيه طائفته" تمّ نشر ذلك بتاريخ 7/5/1977 في النّهار العربي والدّولي:
"لبنان الغد هو لبنان العدالة وتكافؤ الفرص، لبنان الواحد المتطور، لبنان العربي الرّسالي، لبنان الإنسان والحضارة، لبنان الحرية والقيم"...
سأنتقي واحدًا من هذه المضامين المتعلّقة بالحوار والتّعايش لمعالجة الأمور في لبنان، إذ يجب أن تعتمد على الحوار الصّادق والصّريح، بعيدًا من أسلوب النّفاق السّياسي المتبادل الّذي كان مع الأسف مدرسة السّياسة اللّبنانية.
هذا الكلام يخصّ الإمام موسى الصّدر في الحوار والتّعايش، في القيم والمبادئ الإنسانية، وما أكثر ما قال، وما أكثر ما عمل وجهد وكرَّس بالعملية، وليس فقط بالتّنظير.
"إذا التزم الإنسان بالقيم والمبادئ الأساسية للمجتمع اللّبناني الإنساني لا يمكن أن تصطدم حريّته مع حريات الآخرين.
التّنظيم شرط أساسي لنجاح كلّ عمل، فالعمل غير المنظَّم عمل غريب عن هذا الكون الّذي خلقه الله على أتمّ تنظيم".

أرجو أن لا أكون قد أطلت عليكم، كما أرجو أن أكون وفّقت في انتقاء ما يلائم موضوعاتكم وأبحاثكم، وأختم بالتّركيز على أنّ السّلام قائم بين الأديان في النّصّ والرّوح لأنّ مصدر الأديان واحد، وهو الله. وإذا كان هناك توتر، فهو بين المتديّنين أنفسهم، وبين مّن يدّعون أنّهم يفهمون التّدين والدّين، بل من استعملوا الدّين لبلوغ مآرب شخصية.
على هذه المنصّة أعذروا صراحتي، ولكن اليوم هو أكثر يوم يجب أن نتكلم به ليس فقط من القلب إلى القلب، بل من اليد إلى اليد، ومن الفعل إلى الفعل، وأن نمارس الحسن لنقوم بوطننا الحبيب لبنان، فهو وطن للجميع، وطن نهائي لأبنائه. شكرًا جزيلًا مرارًا وتكرارًا، والله يعطيكم ألف عافية، وإن شاء الله إلى لقاءات حضورية.

كلمة السّيّد فضل الله حسونة - جمعية التّنمية للإنسان والبيئة

يسعدنا أن نجتمع في هذه الظّروف الصّعبة الّتي نمرّ بها. البارحة، كنّا نتابع موضوع الحرائق في عكّار والهرمل، وهو أمر مؤلم جدًّا، كون ثروتنا الطّبيعية تحترق أمام أعيننا، وتصل إلى المنازل من دون أيّ إمكانية فعلية رسمية لإطفاء الحرائق، إضافة إلى أنّه يؤسفنا أنّنا على أبواب الرّابع من شهر آب، الذّكرى الأليمة لعاصمتنا الحبيبة بيروت، وحتّى الآن يوجد منازل من دون تصليح، وهناك ناس من دون تعويضات. وما زالت الحقيقة غير واضحة، يعني هذه الأمور كلّها، إضافة إلى الوضع الاقتصادي العام والاجتماعي، والعائلات الّتي ليس لديها كهرباء، والبرادات الفارغة، ناهيك عن معاناة أزمة الأمن الغذائي، والأمن الصّحّي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي والاجتماعي.
نحن يسعدنا أنّ مؤسسات الإمام الصّدر تعمل على إنجاز هذا العمل الرّائع والحضاري والثّقافي بهذا اليوم لتقدر أن تفتح باب الحوار، مع كوكبة ونخبة من المؤسسات والجمعيات والباحثين والنّاشطين بالشّأن العام، لنقدر أن نعمل سويًا، أضعف الإيمان ما يلائم أهلنا وناسنا في وطننا الحبيب لبنان. باسمي، وباسم السّيّدة هبة أعلن مواكبتنا هذا الحدث المهم الّذي تنظّمه مؤسسات الإمام الصّدر.

كلمة السّيّدة هدى الحصري- لجنة المانونيت المركزية

أولًا، أوّد أن أشكركم على هذا الجهد خلال تنفيذ المشروع، وبرأيي الشّخصي، وبرأي MCC العامل الّذي بحاجة إليه، لبنان اليوم هو الشّباب، والشّيء الأكثر أهمّية أن يعرفوا ماذا يعني وطن. لكن للأسف، هذا المفهوم غير واضح لدى الشّباب، وإن شاء الله تكون هذه المرحلة بداية تأثير. إذا استطعنا تغيير المناهج، والتّأثير من خلال كتب التّربية الوطنية فيما بعد، ليستطيع الشّباب لاحقًا التّغيير معنا على المدى الطّويل.
أشكركم على إضاءتكم على هذا الموضوع "الوطنية بالنّسبة إلى الشّباب"، وما نتحدّث عنه اليوم هو عامل توحّد، وليس عامل تفرقة بين المواطنين، ويجب أن نعمل على رفع الحدود

الطّائفية بين الشّباب. على أمل أن يقوموا بالتّغيير من اليوم فصاعدًا، وأن يربّوا جيلًا ثانيًا بعيدًا من الفكر الطّائفي.

كلمة الدّكتور أنطوان مسرة

صباح الخير للجميع، هذا اليوم ليس ختام البرنامج، لأنّه لدينا عمل كبير جدًّا في المستقبل، يتعلّق بالمواطنية والشّأن العام والمصلحة العامة، وسأركّز اليوم على قضية الدّولة.
ما معنى دولة في لبنان؟ يوجد نقص في هذا الموضوع لأسباب متعلّقة بعلم النّفس التّاريخي، إذ نعيش حاليًا حالة طبيعية، ولا أقول نظامية لعدم وجود الدّولة.
في انثروبولوجيا الدّولة، عندما لا توجد دولة المؤسسات، والأشخاص يدبّرون أمورهم، هناك ناس تتعاون وتساعد بعضها بعضًا. ماذا يحصل حاليًا على التّلفاز؟ نتوجّه إلى البنك المركزي وإلى المستوردين وإلى الصّيدليات، وإلى المحطات، بينما المثال الأبرز والأكيد يكمن في عدم وجود دولة.
أتطرق في مداخلتي إلى نقطتَين مهمّتَين: لماذا نفتقر إلى مفهوم الدّولة؟ وثانيًا، ما العمل؟
نفتقر إلى مفهوم الدّولة في لبنان لأسباب تتعلّق بعلم النّفس التّاريخي، ماذا أعني بذلك؟
أعني فيه كيفية إدراك النّاس للتّاريخ وقراءتهم له، وإسقاط الماضي على الحاضر وذاكرتهم. وهذا غالبًا ما يتجاهله المؤرّخون، إذ يكتبون التّاريخ كأنّه علم في الفيزياء والكيمياء. ويعود النّقص في إدراك مفهوم الدّولة إلى الفترات الطّويلة الّتي عاش فيها اللّبنانيون الاحتلال في لبنان، وكانوا يتعاملون مع سلطته كسلطة خارجية، وليس كسلطة لبنانية. كما كانوا يحتالون على القانون، وعلى الدّولة المحتلة. ولحسن الحظ استطاع لبنان أن يتخلّص من الاحتلالات كلّها.
لكن بعد سنة 1943، صارت الدّول دولتنا، وبرزت الدّولة اللّبنانية، وهنا أذكر ما قاله لي أحد التّونسيين: "قبل الثّورة كنّا نتعامل مع الشّرطة؛ يعني شرطة النّظام، أمّا بعد الثّورة فأصبحت شرطة المجتمع. هل تتصورون كم يتطلّب ذلك تغييرًا في التّربية والسّلوكيات والتّعليم، للتّعامل مع دولة كدولتنا؟!"
هنا أذكر عدة أمثلة، كيف يتكلم اللّبناني على الدّولة، بمؤتمرات يكون المدير العام قد اشتغل بإدارة عامة طيلة ثلاثين سنة، ويتّهم الدّولة. فعلى سبيل المثال، إن كان في قريته يوجد حفرة، والنّاس تقع فيها، تراه يقول أين الدّولة؟
نتكلم على الدّولة كأنّها سلطة خارجية، وليست سلطة لبنانية. الدّولة هي مؤسسات متعدّدة، إذ يجوز لوزارة المالية أن لا تعطي الموضوع حقّه، وبإمكانك توجيه الشّكوى للتّفتيش، ورفع دعوة أمام مجلس شورى الدّولة.
إذًا، الدّولة الدّيمقراطية متعدّدة الوظائف، ويوجد لدينا تصوّر بأنّ الدّولة أحادية على نموذج البلدان المجاورة. فما معنى الدّولة؟
خلال الأشهر الأخيرة، ولعدّة مرّات شرحت ما معنى الدّولة لأشخاص اختصاصيين، حاصلين على شهادات حقوق وعلوم سياسية. يقولون: إنّ الدّولة شعب ومؤسسات، ولكن ما

هي وظائف الدّولة؟

الدّولة لها عدة وظائف مسماة ملكية:

أولًا: وحدها تحتكر القوّة المنظمة (جيش، أمن، قضاء).

ثانيًا: الدّولة وحدها لها علاقات دبلوماسية.

ثالثًا: تفرض وتجبي الضّرائب.

رابعًا: تدير العلاقات العامة.

البعض يقول الفرقاء كلّهم لديهم علاقات عامة خارجية. طبعًا هذا الكلام صحيح، ولكن هناك فرق في العلاقات الخارجية، والاحتلال، وهناك ثانيًا موضوع التّدخل بوساطة جهة أو فئة أو حزب، وثالثًا يوجد الدّعم من خلال السّلطة المركزية، ورابعًا القرارات الدّولية.

أخبرني سفير سويسرا السّابق بأنّه إذا ذهب أحد النّوّاب إلى بروكسل ليتفاوض مع الاتّحاد الأوروبي، فالنّاخبون يتوقّفون عن التّصويت له في الانتخابات. لأنّ التّفاوض يتمّ من خلال السّلطة المركزية عبر العلاقات الدّبلوماسية. نحن ليس لدينا مفهوم حقيقي للدّولة ومعناها. ونتحدّث عنها بشكل تعميمي كجهة خارجية ليس لنا علاقة بها.

النّقطة الثّانية: ما العمل؟

إنّ الورشة كبيرة جدًّا في ما يتعلّق بموضوع كتابة تاريخ لبنان، وأقول لكم بشكل جازم الدّولة غائبة في كتابة تاريخ لبنان تمامًا حتّى عند كبار الأخصائيين. وأنا لديّ إعجاب كبير بالمؤرخين اللّبنانيين. ولن أذكر أسماءهم هنا. ولكن هل يعني ذلك أن نجمّل التّاريخ. كلا، هذا تزوير. وفي برامج التّاريخ التّي أعددناها في خطّة النّهوض التّربوي مع البروفيسور منير أبو عسلة، وصدرت في الجريدة الرّسمية، نقول إنّ التّاريخ بطبيعته هو جدلية علاقة بين المركز والأطراف.

أنا تعلّمت ما معنى دولة في كتب التّاريخ الأجنبية، وليس في كتب التّاريخ اللّبنانية، تعلّمت كيف قبل لويس العاشر كان ملكًا على باريس والمقاطعات، وأنّ امتداد المركز إلى الأطراف هو سبيل لإيجاد سلطة مركزية، وهذه ديناميكية بناء الدّولة في بلدان العالم كلّها، فكيف يمتدّ المركز إلى الأطراف؟

كيف كانت علاقات الوالي العثماني مع الأطراف والزّعامات والإقطاعيات؟ هكذا، تنشأ الدّولة في مرحلة أولية بامتداد المركز إلى الأطراف أو بالقوّة أو بالتّفاوض، وفي مرحلة ثانية "الدّسترة" توضع هذه القوّة تحت ستار الدّستور والقوانين. والسّؤال الآن كيف كانت العلاقة بين المركز والأطراف بين الأمير فخر الدّين والوالي العثماني، بين والي طرابلس والولايات الأخرى؟

هذا يتطلّب قراءة أخرى لتاريخ لبنان لندرس كيفية إنشاء الدّولة، فعند إعلان لبنان الكبير لم يكن هكذا اسمه، بل كان اسمه إعلان دولة لبنان الكبير. وفي اليوم التّالي، صدرت أربعة قرارات لتنظيم الدّولة، وخلال فترة الانتداب كان مفهوم الدّولة غائبًا دائمًا، مع أنّ سلطة الانتداب أصدرت أقل من 2000 مرسوم.

هذا يتطلّب إصدار أعمال نموذجية ليدرك اللّبناني من خلال الخبرة، ومن خلال المعاناة كيف نشأت الدّولة من دون دولة فاعلة لها صفات مسماة ملكية العيش المشترك في لبنان، ووقف إطلاق النّار السّلمي، حتّى في أفضل أوضاع التّآلف والتّضامن والعيش معًا.

بطبيعة الأمور، لا يوجد سلم أهلي ثابت من دون دولة ترعى الشّأن العام، ومفهوم الدّولة أساسًا يقوم على تطبيق القوانين والأنظمة، لذا، نفكّر بالفعل في الفترة القادمة إجراء ندوات مصغّرة وإصدار دليل خاص. فما معنى دولة في لبنان؟ وكيف نشأت؟ ماذا صدر خلال عهد الرّئيس فؤاد شهاب من تنظيم للدّولة، إضافة إلى خطورة انقسام الجيش على الوحدة الوطنية خلال الحروب؟ ماذا كان دور الانتداب الفرنسي في إنشاء الدّولة؟ النّموذج الأفضل في هذا المجال هو نموذج سويسرا، وأنا متعمّق بتاريخها، وفي تربيتها، إذ لا يوجد بلد في العالم يوجد فيه خصوصيات أكثر من سويسرا.
هذا مشروع المستقبل، وهذا يندرج ضمن تفكير الإمام موسى الصّدر، فالإمام ضرورة حضارية للبنان حتّى في أفضل الظّروف، وأفضل الأوضاع، وأفضل الأعمال في العيش معًا، إذ لا تستقيم الأمور من دون ثقافة الدّولة ومثاقفة الدّولة في إدراك الأجيال الجديدة، لأنّ من دون دولة أستعيشون ما تعيشونه اليوم من مداخلات ومخاطر واحتلالات الدّولة؟

كلمة الدكتور علي خليفة

صباح الخير للجميع، وتحياتي القلبية لمؤسسات الإمام الصّدر والقيّمين عليها والمسؤولين عن مشروع المنتدى المدني. تتطرّق مداخلتي اليوم إلى تدريس المواضيع التّاريخية والوطنية والمدنية في المدرسة. والأفكار الّتي سأعرضها اليوم مستمدة من ورقة عمل قدّمتها خلال التّحضير لهذا المشروع، وأثارت اهتمامًا ونقاشًا لم يخلُ في بعض الأحيان من وجهات نظر مختلفة، تتفاوت إزاءها توقعات الفاعلين التّربويين والاجتماعيين.
تقع الإشكاليات الّتي يطرحها تدريس المواضيع التّاريخية والوطنية والمدنية على مستويين من النّقاش. نقاش تربوي له علاقة بالواقع الحالي القائم في مدارسنا، كيف يتمّ تدريس التّاريخ؟ وكيف يتمّ تدريس التّربية الوطنية والتّنشئة المدنية؟ ما النّواتج؟ وما الّذي يمكن فعله ؟
المستوى الثّاني من الإشكاليات مرتبط حكمًا بأزمات السّياسة وخياراتها، على الرّغم مما يتبادر إلى ذهننا بادئ ذي بدء حول ما علاقة السّياسة أصلاً بالتّربية والتّعليم؟
هنا لا بدّ من القول، إنّ السّلطات السّياسية لا تفتقد بالضّرورة إلى الرّغبة في التّطوير التّربوي. والسّلطة السّياسية ليست بعيدة من الأجندة التّربوية، وما يتمّ العمل عليه في أروقة التّطوير التّربوي، لا بل إنّ العلاقة وثيقة جدًّا بين ما تقرره السّلطة السّياسية، وما يفعله مهندسو المناهج، وما يعلّمه المعلمون لاحقًا.
إنّ علاقة النّظام التّعليمي بالنّظام السّياسي القائم _شأنه شأن الأنظمة الاجتماعية كلّها_، وهي علاقة تبادلية نفعية؛ أيّ أنّ السّلطة السّياسية تسهر على ما يتمّ التّحضير له في أروقة مراكز القرار التّربوي، وتشيّع توجّهات ينفّذها مهندسو المناهج، وعلى هذا الأساس يكتبون المناهج ويؤلّفون الكتب.
هناك مواد دراسية تظهر فيها بشكل أساسي رغبات السّلطة السّياسية وتوجّهاتها أكثر من غيرها، مثلًا مادة التّاريخ والتّربية الوطنية والتّنشئة المدنية.

دعونا نستعرض ما هي توجّهات السّلطة السّياسية في لبنان حيال تدريس التّاريخ؟ نعود إلى وثيقة الوفاق الوطني (1989)، إذ أعلنت السّلطة السّياسية صراحة رغبتها في توحيد كتاب التّاريخ، كما توحيد كتاب التّربية الوطنية. وتعود هذه الرّغبة إلى أنّ البلاد الّتي خرجت متشظية من الحرب الأهلية تحتاج إلى القراءة في كتاب تاريخ موحّد، كما في كتاب تربية وطنية موحّد، يتآلف مع الرّؤية والجهود للعيش معًا، ولبناء هوية وطنية جامعة. ولكن هذه التّوجّهات بقيت مع وقف التّنفيذ في ما يخصّ كتاب التّاريخ، إذ توحّد كتاب التّربية الوطنية، ولم يتوحّد كتاب التّاريخ.

هنا يجب الوقوف على بعض الإشكاليات الّتي نقاربها حيال مسألة توحيد كتاب التّاريخ، فالمعرفة الّتي يقدّمها هذا الكتاب تتأرجح بين معرفة علمية وبين نصّ سياسيّ. هنا يقول نخلة وهبه: "إنّ مادة التّاريخ هي الماضي والمعرفة التّاريخية معرَّضة إلى أن تكون متلوّنة، وقابلة للتّشكيك، وغالبًا ما تؤخذ مبادرات توحيد كتاب التّاريخ بعد الاتفاق على السّردية أو النّصّ السّياسي المتّفق على إظهاره واعتماده وتعميمه، وهذا النّصّ ليس مرادفًا حكمًا للمعرفة التّاريخية العلمية. إن مسعى توحيد السّردية التّاريخية يأتي على حساب الحقائق التّاريخية أو يعرّضها للاجتزاء أو للتّحريف أو للتّحوير".

لذا، فمسألة توحيد كتاب التّاريخ مقرونة بسوق العرض والطّلب السّياسي في كلّ مرحلة زمنية، بحسب تعبير نخله وهبه: خذوا مصطلحات "الاحتلال"، و"وجود القوى الأجنبية"، و"التّنسيق"، و"التّعامل"، و"المقاومة" وتعريف كلّ منها في كلّ مرحلة بما يتلاءم مع توجهات السّلطة السّياسية القائمة. وعندما تكثر المواضيع الخلافية، في سوق العرض والطّلب السّياسي القائم، يتأخّر الاتفاق على السّردية السّياسية الموحّدة، ويتأجّل توحيد كتاب التّاريخ بانتظار استقرار الوضع السّياسي القائم على غلبة فريق، من دون فريق آخر أو للاجتزاء من حقائق ما، خدمة لمسعى تعميم سردية أو لرواية تخدم أصحاب السّلطة القائمة. لذا، نجد كتاب التّاريخ في لبنان يعود للعام 1970. والتّطوير التّربوي الّذي حصل في العام 2000 هو استمرار للمناهج الّتي وضعت سنة 1997 وقد توقّفت من دون إصدار سلسلة "نافذة على الماضي" الّتي أشرف عليها نمر فريحة، وأوقفها عبد الرّحيم مراد، وزير التّربية آنذاك.

هذا بخصوص تدريس المواضيع التّاريخية، ماذا بالنّسبة إلى تدريس المواضيع الوطنية والمدنية في المدرسة؟

أودّ الإشارة هنا إلى أنّه على امتداد التّاريخ السّياسي للبنان، منذ قيامه كدولة سنة 1920 إلى اليوم، لم تتعدّل المناهج التّعليمية إلّا ثلاث مرات، ومعها تغيّرت النّظرة إلى المواضيع الوطنية والمدنية. وفي كلّ مرة، كانت هذه التّعديلات تأتي غداة تغيّر سياسيّ أو صراع أو بختام حرب أو انقلاب جذري بموازين القوى على مستوى السّلطة السّياسية. وقد أتت مناهج 1946 بعد أوّل تعديل لمناهج الانتداب الفرنسي الّتي كانت سائدة قبل الاستقلال سنة 1943. فكيف انعكس ذلك على تدريس المواضيع الوطنية والمدنية آنذاك؟

كنتُ أعددتُ دراسة منشورة في مؤتمر "المدرسة في مجتمعات ما بعد الصّراع" للمركز الدّولي لعلوم الإنسان بالتّعاون مع الـ UNESCO، وهي تتضمّن بالتّفصيل كلّ ما عثرتُ عليه بعد تحليل محتوى مناهج التّربية الوطنية. كان أوّل مرة يُكتب بالمنهج عبارة "الأمّة اللّبنانية"،

وهي واردة حرفيًا بمنهج 1946 (الأمّة اللّبنانية والقومية اللّبنانية) كأنّ بأباء الاستقلال كانوا ينظرون إلى مشروع الدّولة في لبنان كمظلة لتوحيد أهداف النّاس ومراميهم في بوتقة وقضية واحدة، وهم أرادوا أن تكون التّربية الوطنية جسرًا لتوحيد المجتمع. وكانت هذه الرّغبة بمنهج التّربية الوطنية سنة 1946 لبناء مشروع قومي لبناني، تتوافر فيه عناصر الأمّة والانتماء الجماعي للهوية الوطنية اللّبنانية. علاوة على ذلك، تضمّن منهج التّربية الوطنية آنذاك حديثًا مباشرًا عن الثّقافة الدّينية كجزء من ثقافة المواطنية. وكان معلّم التّربية الوطنية بحسب منهج 1946، مضطرًا أن يقدّم عناصر مستمدة من الثّقافة الدّينية، إذ لم يكن هناك معلّم دين في منهج 1946، بل كانت عناصر الثّقافة الدّينية متضمّنة في مواضيع التّربية الوطنية.

في سنة 1973، تعدّلت المناهج للمرة الثّانية على إثر تغييرات سياسية في لبنان، وفي المنطقة، وكان تأثيرها في الواقع في لبنان مباشرًا بعد انقلاب المشهد في المنطقة، ونجاح الحركة الصّهيونية في تأسيس دولة، وتهجير الشّعب الفلسطيني إلى دول الجوار، وكان لذلك تأثير في الوضع السّياسي في لبنان، وفي ذلك الوقت غابت كليًّا الإشارة إلى القومية اللّبنانية لصالح تنامي القومية العربية ومنافستها للهوية الوطنية.

تعدَّلت آخر مرة المناهج سنة 1997، وكان تأثيرها مباشرًا في محتوى مواضيع التّربية الوطنية على إثر انتهاء الحرب الأهلية في لبنان. فتمّ تثبيت الهوية العربية، فضلاً عن عناصر أخرى على علاقة بالثّقافة الوطنية.

أخيرًا، ماذا نستطيع أن نفعل لنعزّز مواضيع التّربية الوطنية والمدنية في المدرسة؟ على ضوء النّقاشات الّتي فتحتها ورقة العمل الكاملة الّتي قدّمتُها، برزت اهتمامات لأخذ التّربية الوطنية وتوسيع هامش اكتساب مهاراتها إلى خارج جدران المدرسة، عبر مشاركة المدرسة في سياق مجتمعها المحلي، والانتقال من التّعليم الحضوري وتعلّم المواد السّاكنة إلى المشاركة الفعلية والفاعلة في قضايا المجتمع.

إنّ التّوجّه الآن يشتمل على المشاركة المجتمعية من طريق أنشطة لاصفّية، وتفعيل برنامج خدمة المجتمع (مشاركة أكثر للجمعيات ومنظّمات المجتمع المدني لبناء جسور تعاون مع المدارس)، وأيضًا من خلال الرّحلات التّربوية لتفعيل اكتساب المهارات الوطنية والمدنية، وتأمين انخراط المتعلمين في قضايا بيئاتهم وتعزيز انتمائهم للوطن.

مداخلة استاذ محمد البسّام مؤسسات الإمام الصّدر

صباح الخير للجميع، وشكرًا لاهتمامكم، وشكرًا على الأفكار النّيّرة المبثوثة، فإنّه لشيء يثلج الصّدر لأنّ ما سمعته من د. مسرة، ومن د. خليفة، يظهر كيف أنّهما أمسكا لبّ المعضلة الّتي نبحث عنها.

في أثناء تحضيرنا للمبادرة، تحت عنوان "المنتدى المدني لتعزيز الدّيمقراطية في لبنان"، كانت الفرضية حول أنّ الحلّ الجوهري للمعضلة اللّبنانية يبدأ من التّفكيك العلمي للسّرديات المتفاوتة لتاريخ لبنان ودوره، والتّوافق على رواية موحّدة تنشأ عليها الأجيال الجديدة، وتتمّ

مناقشتها من قبل الشّباب اللّبناني، عبر اعتماد آليات الحوار والتّخاطب البنّاء. وأنا سعيد جدًّا لما ذكره د. مسرّه بأنّ هذه بداية المشروع، وليست نهايته. نحن بخلاف كبير جدًّا على الماضي، فكلّ مجموعة، وكلّ منطقة لبنانية لها روايتها، ولها سرديتها للتّاريخ اللّبناني، هذا الشّيء ليس عاطلًا بالمطلق، ولكن العاطل أن لا نتفق على رؤية موحّدة للمستقبل، فتتعطّل آليات الحوار والنّقاش، ولا نستطيع بعدها الانتقال من الزّوايا والأرضيات المختلفة للوصول إلى أفق موحّد.

إن شاء االله تذهب عنّا جائحة كورونا، ونتعافى، وتتحرّك الأفراد، وأعدكم فيما بعد أن تكمل مؤسسات الإمام الصّدر المنصّة، والانطلاق في هذا المشروع سيكون فعلًا بداية له، وليست نهاية له. واعتقادنا أنّ الطّريقة الوحيدة للتّاريخ المتناثر والمتشظّي على عدد المناطق والطّوائف أن يتحوّل إلى رؤية موحّدة للبنان المستقبل، من خلال التّواصل اللّاعنفي، ومن خلال آليات الحوار فقط.

كلمة الدكتور كلود عطية

صباح الخير للجميع، ويعطيكم العافية. بدايةً أودّ أن أشكر مؤسسات الإمام الصّدر على هذه المبادرة، وعلى هذا المشروع القيّم، وأشكر الدّكتورة فاطمة عز الدّين على هذه المتابعة الدّقيقة للمشروع. وكما تفضّل الدّكتور أنطوان أنّ هذه ليست نهاية المشروع، هذه بدايته، وأعتقد أنّه لإعادة بناء هذه الدّولة، وهذا المجتمع، ولإنقاذ شبابنا لكي ننتقل إلى حالة لا تشبه هذه الحالة الّتي نعيش بها.

صراحة، لا أودّ أن أتكلّم كثيرًا في ورقتي البحثية الّتي سبق وتناولتها عن "دور منظّمات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان"، وطبعًا، عبر مقاربة هذه الورقة البحثية بالوقت الّذي أعدّدتها عن الظّرف الحالي الّذي يمرّ به اللّبنانيون. وبالتّالي، اليوم سأسمح لنفسي أن أعمل مقاربة ما بين دور الدّولة المفقودة في لبنان وبين دور منظّمات المجتمع المدني الّتي تؤدّي دورًا بديلًا، للأسف نقول دورًا بديلًا لأنّنا في ظلّ غياب تام لمؤسسات الدّولة اللّبنانية كلّها، البعيدة من شعبها، ومن هموم النّاس، ومن الواقع الأليم الّذي نعيشه حاليًا.

سأتحدّث اليوم كأستاذ جامعي، إذا فقدت هذه الفئة الأكاديمية المثقّفة اليوم القدرة على الاستمرار، وعلى التّواجد بالبلد لإحداث تغيير، كيف سيحصل التّغيير مع الفئة الّتي هي فئة مهمّشة وفقيرة فعلًا، وفئة صارت ما دون خطّ الفقر في ظلّ ما يشهده لبنان. وسأعود قليلًا بالتّاريخ، بناءً على ما تفضّل به الزّملاء منذ قليل، فاليوم لبنان ولد ولادة قيصرية، ولم يولد بشكل طبيعي، بل تمّ الاتفاق ليعمل بهذا الشّكل، وبالتّالي، هذه الهوية القومية الّتي تحدّث عنها الدّكتور، هي هيئة مفقودة منذ تأسيس الجمهورية اللّبنانية. لماذا؟ أعود إلى مقولتَين للإمام السّيّد موسى الصّدر، إذ يقول "إنّ الطّائفية جعلت الدّين دينًا والغارقين في المطامع قدّيسين". أنا أعتقد أنّها تختصر ما نعانيه اليوم في الجمهورية اللّبنانية منذ تأسيسها حتّى اللّحظة. واليوم ما نعيشه بعد هذه الأزمات كلّها، وكلّ ما يشهده لبنان من

معاناة الطّبقة السّياسية الموجودة فيه، وهم أشبه بالقدّيسين لا يعترفون حتّى بخطأ واحد.
هذه الدّولة مفقودة، فما الحل للانتقال من دولة غير موجودة إلى دولة موجودة فعلًا بشبابها وبمجتمعها وبمؤسساتها المختلفة الّتي من المفترض أن تكون مؤسسات مدنية اليوم بالدّستور أو بالنّظام؟
الدّولة هي دولة مدنية، في كتابات الدّستور كلّها، وهي عبارة عن دستور مدني، وقوانين مدنية، وبالتّالي، إنّ تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع هو تطبيق طائفي ومناطقي وشخصي.
الموجود في لبنان هو نصّ، والفرق واضح في تطبيق هذا النّصّ على أرض الواقع. بداية، أدّى الأمر دورًا قويًّا، وضغطًا باتجاه تغيير هذا الفعل الموجود. وبما أنّ النّصّ موجود، فمن الممكن أن نبقى عليه، ومن الممكن أن نعدّل عليه تعديلات دستورية معيّنة، ولكن تطبيق هذا النّصّ على أرض الواقع صار شبهَ مفقود، إذ ليس فقط من قبل الدّولة، بل من قبل أفراد المجتمع الّذين التحقوا بالكونتونات الطّائفية الموجودة على الأراضي اللّبنانية كلّها.
هذا السّبب دفعني إلى طرح إشكالية كبيرة جدًّا، وهي الدّور البديل للدّولة، ولن أتطرق إلى الدّولة لأنّها مؤلّفة من مجموعة أشخاص طائفيين، منتمين إلى كيانات خارج لبنان. فكلّ طائفة لها مرجعياتها خارج البلد، ونحن نفتقد إلى الهوية الوطنية، هذا على مستوى المؤسسات، أمّا على مستوى النّاس؛ أي الأفراد، وعلى مستوى المجتمع اللّبناني، حسب ديباجة حقوق الإنسان، نقول بالحقّ الأوّل: "الحقّ في الهوية"، "الحقّ في الحياة"، "الحقّ في الانتماء لوطن".
هذه العناصر الثّلاثة الأساسية لكي يشعر الفرد بأنّه يسكن في بلد، وهؤلاء فقدوا في لبنان، فالشّباب يهاجرون لكي يبحثوا عن وطن بديل، عن هذا الوطن الّذي يعيشون فيه، ومَن بقي من الشّباب فهم لا ينتمون إلى الجمهورية اللّبنانية، ولا ينتمون إلى هذه الهوية القومية، بل هم ينتمون إلى طائفة، إلى شخص، إلى زعيم سياسيّ أو إلى رئيس عشيرة أو بلدية في منطقته. هذه مشكلة متجذّرة في المجتمع اللّبناني، وبالتّالي، تحتاج إلى حلّ جذري بنيوي.
أعود إلى مقولة الإمام الصّدر: "العلاج لمشكلة لبنان هو في تكوين الدّولة الحقّ البديلة عن الانتماءات"؛ عن أيّ انتماءات تقصد؟ طبعًا، الانتماءات الطّائفية الّتي دمّرت لبنان منذ تأسيسه، فقد تمّ التّأسيس بشكل قيصري، لا بناء لثورة ما، ولا بناء لتراكم تاريخي في الإنتاجين الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وما إلى هنالك... إذ تمّ تأسيسه بناءً على مجتمعات طائفية، وبالتّالي، الابتعاد من هذه الانتماءات، وحسبانها هي الأساس بدلًا من الدّولة، هي الّتي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه. هذا بالنّسبة إلى الحقّ الأوّل.
أمّا بالنّسبة إلى الحقّ الثّاني: ما يتعلّق بالحقوق الاقتصاديّة، وبالحقوق الاجتماعيّة، وبالحقوق الصّحّية، هذه البنود الثّلاثة أساسيات لاستمرار حياة الإنسان في المجتمع الّذي ينتمي إليه. اليوم، لا نتمتع بحقوق اقتصاديّة، فقد وصلت معاشاتنا إلى أدنى مستوى، وصرنا غير قادرين على استكمال نصف الشّهر بالمعاش الحالي، كما صرنا غير قادرين على تأمين حليب لأطفالنا، وغير قادرين على تأمين الدّواء لأولادنا. نحن اليوم لا نستطيع التّمتّع بأبسط الحقوق الإنسانية.

ننتقل إلى الحقوق الطّبّيّة (مستشفيات واستشفاء)، كذلك طبابة الأطفال والنّساء، هذه كلّها في لبنان غير موجودة، وإذا كانت موجودة فإنّها تتوافر بأسعار خيالية، إذ يفقد الإنسان قدرته على أن يدخل إلى المستشفى، وإذا كانت موجودة فإنّها موجودة باحتكار يصل إلى أقصى الدّرجات، وهذا الواقع الّذي أريد أن أتحدّث عنه.

النّقطة الثّالثة تتعلّق بالاستمرارية، وتتعلّق بالأجيال القادمة، فنحن اليوم نربط هذه الدّولة بهذه المنظّمات الّتي هي قوة ضغط باتجاهها في ثلاثة أمور:

التّنمية، التّنمية البشرية والتّنمية البشرية المستدامة الّتي ترتبط بالنّمو الاقتصادي. إذًا، ماذا فعلت الدّولة بالنّمو الاقتصادي؟

لنتحدث منذ التّسعينيات حتّى اليوم، ولن أتطرأ إلى الحرب وما قبلها، حتّى أنّني لا أؤمن بما حدث في عهد فؤاد شهاب، حتّى الخطط الخماسية اصطدمت بالكونتونات الطّائفية، ولم نستطع أن نفعل أيّ شيء. بغض النّظر عن الواقع الاقتصادي، اليوم منذ التّسعينيات حتّى حينه، ماذا عملنا للبنان؟ وماذا عملنا للبنانيين؟ لم نستطع أن نفعل أيّ شيء، نحن مجتمع مستهلك، ولسنا مجتمعًا منتجًا.

النّقطة الثّانية في ما يتعلّق بوضع الإنسان بهذه المنظومة الاقتصاديّة والسّياسيّة، اليوم سمحوا للبنانيين التّداول والتّجارة، ولكن أوصلوهم إلى الحساسية الّتي نراها عند النّاس، فالأشخاص حُبِسَت أموالهم بالبنوك وبالمصارف، وحُبِسَت أفكارهم وأحلامهم، وحُبِس كلّ ما يتعلّق بأعمالهم لبناء مستقبل بهذه الجمهورية.

ننتقل إلى النّقطة الثّانية، التّنمية البشرية؛ أي دور تنموي تؤدّيه الدّولة أو المنظمات يجب أن يكون النّاس (الشّعب) شريكًا أساسيًّا في تأدية هذا الدّور التّنموي.

اليوم، لا نرى دورًا تنمويًّا للشّعب إلّا في بعض الجمعيات، وأنا أشكر الجمعيات المشاركة اليوم الّتي سمحت وأعطت الفرصة لمشاركتنا هذه، لأنّ النّخب التّربوية كانت مهملة في الجمهورية اللّبنانية الّتي هي الأساس في بناء الدّولة، وأشكركم على هذه المبادرة المهمّة جدًّا.

أين دور النّاس (الشّعب) كدور أساسي وشريك فعلّي في البناء الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسّياسيّ؟ اليوم، أي أحد يستطيع أن يعبّر عن رأيه أو لديه الرّغبة في التّعبير سيتمّ قمعه في هذه الجمهورية، وكلّنا شهود على الأحداث الّتي حصلت.

يوجد تطرّف، ويوجد عنف ليس فقط من قبل الشّعب، بل العنف الأكبر في ممارسة السّلطة على شعبها، هذا الواقع الأليم الّذي نعايشه.

أدّت المنظمات دورًا أساسيًّا ومهمًّا ومختلفًا عن دور الدّولة، إذ دخلت إلى المجتمعات لأنّها عملت على مشاركة النّاس، والانتباه إلى رغباتهم وتطلعاتهم، ورفضت العمل من دون مشاركتهم. هذه المفاهيم مختلفة عن كلّ ما تقوم به مؤسسات الدّولة.

انتقلنا إلى دور هذه المنظّمات في التّنمية البشرية المستدامة الّتي تصل إلى القمّة بالنّسبة إلى رعاية شؤون النّاس كلّها، إذ تنطلق من الإنسان، وتهتمّ بشؤون البشر كافة، وتحترم حقوق الأجيال القادمة، وتحافظ على الموارد المتجدّدة، وعلى البيئة، وتحترمها.

إذًا، إنّ التّنمية البشرية المستدامة هي أساس كلّ ما نتكلّم عليه اليوم، لأنّها ترتبط بحقّ الإنسان في الحياة، وحقّه في تأمين مستوى معيشي لائق. وترتبط بحقّه في وطن، وحقّ

الانتماء والهوية والمواطنية في ظروف اقتصاديّة أفضل وبالطّبابة والاستشفاء.. وكلّ ما يتعلّق بالإنسان قبل أن يولد حتّى يموت، فمنذ أن يكون في بطن أمّه، يجب أن تتوفّر لديه الظّروف المناسبة للبقاء حتّى موعد وفاته. وبالتّالي، فإنّ مفهوم التّنمية البشرية المستدامة مفقود عند الدّولة اللّبنانية بشكل تام، وغير موجود مطلقًا على هذا المستوى، منذ إنشائه حتّى اليوم.

في أفضل الظّروف، لم تعمل الدّولة على إنجاز تنمية متوازنة، إذ كانت تهتمّ بمنطقة على حساب أخرى، أنت تهتمّ بالسّوليدير على حساب الفقر في طرابلس وبالتّبانة وجبل محسن وعكّار والضّاحية والجنوب وبعلبك والهرمل.

اليوم، أين تؤدّي الدّولة دورًا في هذه المناطق، في ظلّ هذا الواقع الأليم؟ هي لا تؤدّي أيّ دور على هذا المستوى، وهي غير موجودة إلّا ببعض الوزارات الّتي تعمل على بعض المشاريع الصّغيرة الّتي يستفيد منها السّياسيون.

هذا هو الواقع الأليم الّذي نعيشه في مناطقنا. وأنا أنتبه إلى هذه النّقاط، وأفكّر ألف تفكير عن دور المجتمع الدّولي أو المنظّمات الدّولية في مجتمعاتنا، كما كنت أقول إنّه يجب على المنظّمات الحقوقية اللّبنانية أو منظمات الدّولة اللّبنانية أن تؤدّي هذا الدّور. ولكن في مناطقنا عندما تتواجد بعض الجمعيات نرى أنّ هذه المنظمات تعمل لجهات سياسيّة معيّنة، وتقوم بهذه المشاريع فقط لإعادة إنتاجها، وهذا الأمر موجود على الأراضي اللّبنانية كافة (من الشّمال إلى الجنوب).

إذًا، يوجد جمعيات كبيرة تابعة لرجال سياسة معيّنين، بينما العكس تمامًا، فما نراه اليوم أنّ الدّور الّذي تؤدّيه المنظّمات الدّولية يقوم على تنفيذ مشاريعها على الأراضي اللّبنانية كافة، بغض النّظر عن المشاريع المنفّذة في المخيّمات السّورية والفلسطينية، هؤلاء هم بشر، ولاجئون في لبنان، فمن المفترض إذا تكلّمنا على النّظام، فإنّه على الدّولة اللّبنانية أن توفّر لهم المعيشة اللّائقة في مخيّماتهم. لكن الدّولة اللّبنانية غير قادرة على تأمين احتياجات الشّعب اللّبناني، فكيف ستؤمّن للشّعب السّوري أو الفلسطيني الّذي يعيش على أرضها. وبالتّالي، فإنّ المنظّمات تعمل (بغض النّظر عن الاستراتيجية والخلفيات والأهداف) على أهداف أجندة 2030، وبمفاهيم مرتبطة بالتّمكين والتّنمية والشّراكة والتّشبيك. هذه المفاهيم كلّها تطبق بالشّراكة مع منظّمات محلّية ومؤسسات الدّولة. وهذا يؤدّي إلى التّقدّم بمحاولات نهضة هذا المجتمع، ونهضة بعض المناطق العشوائية، ومساعدة بعض النّاس. وبالتّالي، ليس لنا إلّا أن نقول إنّ هذه المنظمات تؤدّي دورًا أساسيًّا اليوم على هذه المستويات كلّها، ونرى ذلك يطبّق في موضوع الغذاء والدّواء والمساعدات المادية.

لا يرتبط الموضوع التّنموي فقط بالمساعدات، بل يجب أن نبني فكرًا وثقافة، وأن نعمل على تغيير الذّهنية عبر إعادة بناء الإنسان، ويجب أن نتوجّه إلى هذا المواطن لأنّه لا ينتمي فقط إلى هذه الطّائفة، وإلى هذه المنطقة، وإلى هذا الزّجل السّياسي. أنظر إلى الواقع الاقتصادي، وقارن بين هذا الزّجل السّياسي والطّبقة الحاكمة، فإلى أين أوصلتك؟ ودع دينك وإيمانك وفعّل انتماءك لهذا المجتمع.

إذًا، على المنظّمات أن تؤدّي دورًا أساسيًّا لتغيير الذّهنية لدى النّاس، ولدى الشّباب، ولتعزيز مبدأ الانتماء في هذا البلد، والابتعاد من التّطرف، ومن العنف، ومن المشاكل الّتي تؤدّي

إلى هلاكه، والحفاظ على مؤسسات الدّولة، والتّغيير في مؤسساتها عبر الانتخابات والشّراكة وإحلال مبدأ المشاركة وإبداء الرّأي. هذه المفاهيم الأساسية كلّها تبني مواطنًا لديه انتماء للدّولة.

كلمة الدكتور هويدا الترك

تحية جنوبية معطّرة لكلّ صامد في هذا البلد وباقٍ فيه، ولكلّ إنسان يؤمن به، لأنّ الموضوع الّذي عملنا عليه في إطار المبادرة الكريمة الّذي قمتم بها بالشّراكة مع منظّمات المجتمع المدني، ستصبّ في موضوع التّكيّف.

كلّ الشّكر لمؤسسات الإمام الصّدر، وللسّيّد نجاد، وللأستاذ محمد بسّام، وللدّكتورة فاطمة عز الدّين، وكلّ الفريق العامل والمساند لحضراتكم، وشكرًا للجمعيات الّتي عملت على الشّراكة مع حضراتكم، وأتاحت لنا المجال للقيام بهذا العمل الّذي جمع بين النّظري والميداني.

في ما يخصّ موضوع تكيّف المواطنين مع الأزمة الاقتصادية في لبنان، تمّ أخذ عينة الدّراسة، وهي 350 أسرة في محافظة الجنوب، بأقضيتها الثّلاثة، وراعينا الأسس العلمية فيها. وأستعين الآن بمقولة لسماحة الإمام المغيّب السّيّد موسى الصّدر: "أنتم يا إخوتي الثّوّار كموج البحر متى توقفّتم انتهيتم". يعني، نحن كأفراد لبنانيين يجب أن نكون ثوارًا، وكلّنا يجب أن نكون مقاومين كي نقدر أن نتغلّب على هذه الظّروف الاقتصاديّة الّتي تواجهنا.

بالتّأكيد، إنّ صرخة الدّكتور كلود هي صرختنا جميعًا في ما يتعلّق بالأوضاع الّتي نعيشها، وفي ما يتعلّق بالضّائقة الاقتصاديّة الّتي تواجهنا اليوم، والّتي طالت أفراد المجتمع كافة، ليس فقط أساتذة الجامعة اللّبنانية.

ونقول إنّ خطّ الفقر يزداد يومًا بعد يوم، لا بل ساعة بعد ساعة، وما يؤيّد فكرتي أنّه مطلوب منّا التّكيّف، وأن نتطبع مع أوضاعنا الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي وجدنا أنفسنا بها قصرًا، في ظلّ بلد تاريخيًّا، ومنذ عهد الاستقلال لا يعتمد على تنمية مناطقية، وما جرى في أواخر الخمسينيات والسّتينيات من نهضة في العهد الشّهابي، كان كلّه عبارة عن فورة لم تستتبعها نهضة وإجراءات معيّنة لضمان استمرارية النّهج التّنموي الّذي تمّ العمل به لكي يستمر. حتّى ما شهدناه في التّسعينيات كان عبارة عن تسكين جروح، ولم يكن استثمارًا فعليًّا بالبشر أو بمؤسسات الدّولة.

كلّ ما شهدناه كان وهمًا اقتصاديًّا لم يعتمد على ما وفّره البلد اقتصاديًّا، وكلّ ما تمّ إعداده من خطط لم تؤدِّ إلى إنقاذ البلد والمواطن.

في ما يتعلّق بالورقة البحثية الّتي قمنا بها، فمن المؤكّد أنّها تطال وجع النّاس، ومسألة التّكيّف مع الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ، إذ سعينا من خلالها إلى بناء الأهداف الّتي وضعت من قبلِكم، حول الكشف عن انعكاسات هذه الأزمات المعيشية على أوضاع المواطنين والضّائقة الاقتصاديّة الّتي ضربت حياتهم.

والأمور تبيّنت معنا خلال العام 2020، ولم نجد لها حلولًا حتّى اليوم، بل تفاقمت، على سبيل المثال إذا رأينا الأهداف الّتي انطلقنا منها في الورقة البحثية بالكشف عن انعكاس الأزمات، بأن ترى آليات وأنماطًا تتعلّق بكيف تساهم هذه الأنماط في التّكيّف مع بيئتهم ومحيطهم، من النّاحية السّوسيو_اقتصادية؟ وما هي الوسائط الّتي استخدموها لأجل تجاوز الواقع المأزوم الّذي يعيشون به؟ كذلك، ما هي الأنماط السّلوكية الّتي اعتمدوها لكي يتعايشوا ويخرجوا بالتّوصيات الّتي هي الأكثر أهمية لكي نتابع مسألة هذه الاقتراحات الّتي توصّل لها الأساتذة الباحثون؟ وأيضًا ما هي رؤيتكم كمؤسسات لكي تحلّوا شركاء مع منظّمات وجمعيات، فكلّنا يعلم الغياب شبه التّام للدّولة وإداراتها.

استمعت بشغف إلى كلمة الدّكتور مسّرة، وكان فيها لوم، إذ قال بأنّه يجب عدم انتظار الدّولة ليقوم أي فرد بدوره. فعلًا، نحن من دون مواطنية لا نستطيع القيام بشيء، ولكن أيضًا من واجبات الدّولة أن لا تكون فقط Laissez faire, laissez passer "دعه يعمل دعه يمرّ"، بل يجب عليها أن تضع الخطط السّياسية العامة، والتّخطيط الاستراتيجيّ، فهي مَن يعتمد على الاستثمارات، وليس فقط على الإنفاق الاستهلاكي. إنّ هذه الأزمات الّتي نحن فيها اليوم هي نتيجة السّياسة المتّبعة من الحكومات المتعاقبة لأجل إرضاء نفوذ وغايات سياسية.

إذا ذهبنا إلى واقع الأزمة المعيشية في لبنان، نحن توصّلنا في العام 2020 إلى أن معدّل الفقر كان 55% من الشّعب اللّبناني، ولكن حاليًا قبل نهاية 2021 نحن على يقين أنّ هذه النّسبة قد تجاوزت 75%، فمن تبقّى من النّسبة المئوية هم الأشخاص الّذين يعتاشون إمّا على التّحويلات المالية الخارجية أو المنظمات غير الحكومية، ويشكرون جزءًا من هذه المنظّمات الّتي تعمل على تشغيل المواطنين اللّبنانيين، وتنفّذ مشاريعَ كي تستمرّ هذه العجلة مع الحلقة المفقودة الّتي تعمّدت الدّولة أن تفقدها، ولم تحافظ عليها بشكل جيّد، وهو الرّأسمال البشري.

إنّ الأزمة المعيشية الرّاهنة الّتي يعانيها لبنان متفاقمة، ونتوقّع كثيرًا في أن نصل إلى عتبات فقر غير مسبوقة، لأنّنا وصلنا إلى مرحلة السّقوط الحر، ولا نعرف إلى أين سنصل؟ نظرًا إلى الإحصائية الّتي تمّت بأيلول 2020، كان هنالك 5% ميسوري الحال، وسيبقون كذلك، لأنّهم يشملون الطّبقة الحاكمة فقط، ولكن إذا نظرنا إلى الأفراد الّذين يتقاضون رواتبهم بالعملة اللّبنانية، والتي تفقد قيمتها يومًا بعد يوم، فإنّنا نجد أصحاب الدّخل المتوسط شبه مفقودين، لأنّهم عبارة عن نسبة معيّنة وبسيطة. فإذًا نحن لا نستطيع أن نحدّد عتبة للقياس على أساسها، لأنّنا بشكل متغيّر، كما أنّ مؤشرات الاستهلاك تتغيّر يومًا بعد يوم، وأسعار صرف الدّولار الّتي سأعتمد القياس على أساسها تتغيّر يومًا بعد يوم أيضًا، فمؤشرات الأسعار الاستهلاكية كانت 74% سنة 2020، قياسًا على الشّهر السّابق من آذار وشباط، وخلال شهر حزيران، فنحن بالتّأكيد سنلحظ وصولنا إلى تجاوز ما يقارب 12% بين شهر وآخر.

صدرت هذه الإحصاءات من الإحصاء المركزي، ولكن تبيّن للأسف، أنّ أسعار الاستهلاك في منطقة الجنوب هي الأكثر غلاء، والأعلى سعرًا، نظرًا إلى دراسة الإحصاء المركزي، ولسوء الحظ هذا الشّيء في لبنان كلّه، فإذًا إن الأوضاع المعيشية المتفاقمة تبيّن من خلال الورقة

البحثية أنّ تقسيم المواطنين لأوضاعهم الاجتماعية في مرحلة العمل الميداني بأيلول 2020 كان هناك أكثر من 80% من الأسر تقول إنّنا نقيّم وضعنا المعيشي بالسّيء، وهذا حال أكثر اللّبنانيين.

ماذا يعني وضع سيء؟ يعني لا غذاء كما يجب، أطفال تنام بطونها فارغة، في بعض الأسر تسرّحت أربابها من العمل أو تدنّت قدرتهم الشّرائية بشكل رهيب من شهر إلى آخر، وليس من عام إلى آخر.

فإذًا، إنّ توصيف وتقييم المواطنين لأوضاعهم المعيشية بأيلول 2020 مقارنة بأوضاعهم منذ سنتين، يبيّن لنا أنّ هناك انخفاضًا كبيرًا، فما هو الحل؟ إذا أعددنا دراسة، وهنا تكمن أهمّية الأبحاث السّوسيولوجية، وأنا بصدد إعادة الدّراسة لنرى الواقع الحالي، وماذا حصل فيه؟ وماذا تطور منذ عام إلى يومنا هذا؟ وهذا ما يظهر الانخفاض الكبير بالأوضاع المعيشية وحالات التّعثّر، وكذلك، فإنّ معظم الأسر توقّعت أنّ دخلها في 2021 سينخفض.

وإذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادي الرّاهن، سيتبيّن لنا أنّه لدينا تورم في القطاع الاقتصادي، لماذا سمّيناه تورمًا؟ لأنّنا ننادي منذ الاستقلال باللّيبرالية، وبنظام اقتصادي حر. وبعدما صار هناك مصرف لبنان وانفصلت العملة بعد الاستقلال بالخمسينيات، وتوسّع في ما بعد القطاع المصرفي، وشهدنا بعد أواسط التّسعينيات الاقتراض الكبير، والاستدانة الكبيرة لدى غالبية الأسر اللّبنانية، كأنّ هناك رغبة متعمدة في إغراق هذا المواطن غير المقتدر بمنظومة الاستدانة، لإخضاعه لعدّة أمور، ومنها أن يخضع إلى سلطة المصارف، وقد تجلّت بشكل واضح منذ تشرين الأول 2019 وصولًا إلى اليوم الّذي وصلت فيه إلى واقع اقتصادي متردٍّ. حتّى الأشخاص الّذين يملكون المال تراجعت قدراتهم لأنّهم غير قادرين على استثمار هذا المال، فأموالهم محتجزة، ولا تحسب على القيمة الفعلية.

يرافق هذه الأوضاع ذلًّا، فمداخيل الأسر لم تعد كافية، والمواطن بحاجة إلى تكييف أوضاعه الاقتصاديّة مع الأزمات الرّاهنة. ويتطلّب هذا التّكييف حتمًا تكيّفًا على المستوى التّعليمي، قائمًا على تغيير مدارس، أو تغيير جامعات، وهناك أسر قد أوقفت التّحصيل العلمي لدراسة أبنائها، وتبيّن أنّ معظم الشّريحة التي تمّت دراستها تقترض، علمًا أنّ هناك نسبة كبيرة جدًّا من المواطنين اللّبنانيين قد استفادوا من فرق العملات، وسدّدوا أموالهم "ربّ ضارة نافعة"، ولكن ما يقارب 30% حسب دراسة نشرت عن اللّبنانيين استطاعوا تسديد القروض المتوجّبة عليهم، لأنّها بالعملة الوطنية نتيجة تغيّر سعر صرف اللّيرة اللّبنانية.

إنّ مسألة التّكيّف أيضًا تطال الضّرائب والرّسوم، الدّواء والطّبابة، والاستشفاء، فإنّنا نلاحظ أنّ المواطن لم تعد لديه القدرة على ارتياد العيادات والمستشفيات، وبرز نشاط غير مسبوق للمستوصفات في المناطق كافة، حتّى صرنا دولة إعاشة، وللأسف صار المواطن يذهب إلى المستوصف للحصول على بطاقة تخوّله الحصول على دوائه المزمن، لأنّ الجهة الضّامنة لم تعد قادرة على تغطية هذا الدّواء. حتّى البطاقة التّموينية، صحيح أنّها أقرت ولكن لنرى من سيحظى بهذه البطاقة؟ وهل ستساعد هذه البطاقة الّتي لا تتجاوز $100 أو $126 حسب حجم الأسرة؟ وهل ستصل إلى مستحقّيها وستساعد على تجاوز المحنة وتكيّف المواطن مع واقعه في ظلّ هذه الجائحة والأزمات المتتابعة؟ حكمًا أنا لديّ نظرة شبه سوداوية حيال هذا الأمر، لأنّ لدينا تجارب كثيرة متراكمة ودراسات وإحصاءات، حتّى

القروض الّتي يحصل عليها لبنان من الخارج، من البنك الدّولي، ومن غيره من المنظّمات فإنّها لا تصل بشكل شفاف. علّه وعسى في الواقع الحالي يصير هناك رقابة أكثر شفافية. كذلك، نرى أنّ تكيّف المواطن وانعكاس هذه الأزمات أدّيا إلى تغيّر أنماط المواطنين في ما يتعلّق بالغذاء، حتّى أنّ استهلاك اللّحوم والدّواجن، الألبان والأجبان، البيض والحبوب والفواكه صارت متدنّية جدًّا.

عند إجراء البحث، كان هناك ما يقارب الـ 280 أسرة من أصل 350 قد انخفضت بشكل كبير لديهم القدرة الشّرائية، والآن أؤكّد أنّ الأسر نفسها إذا أعدنا الدّراسة معها من أجل التّقييم؛ فإننا سنجد تقريبًا ما لا يزيد عن 5% فقط من الأسر قادرة على الاستمرار، والباقي لم يعد قادرًا على ذلك.

إذًا، المواطن اللّبناني قادر على التّكيّف، وعلى إيجاد آليات جديدة للتّكيّف، هذا الثّائر، هذا المقاوم لديه القدرة على التّكيّف مع الأزمات، ولكن هذا التّكيّف لا نرغب به، لأنّنا لا نريد التّكيّف مع أزمة البنزين، وأزمة الرّغيف فمجرد المساكنة والتّعايش مع هذه الأزمات، سيريح السّلطة والدّولة، وستظنّ الدّولة أنّ الوضع جيّد، خصوصًا أنّنا صرنا نسعد إذا انخفض سعر ربطة الخبز 500 ليرة.

نحن لسنا بحاجة إلى انخفاض سعر ربطة الخبر بل إلى اعتماد استراتيجيات، ولا نريد التّكيّف مع الأمور كافة، لأنّ مجرد التّكيف وإقرارنا به من دون رفض هذا الواقع الّذي نطالب بتغييره، سيؤدي إلى إحباط ويأس، وهذا ما تبيّن خلال الورقة البحثية من أنّ هناك الكثير من حالات الرّغبة بالانتحار والانزواء والانطواء، كما تبيّن أنّ هناك ظواهر جديدة تتكرّس في المجتمع، ومنها الهجرة، ووجدنا أن 25% من الأسر لديها الرّغبة في الهجرة من هذا البلد، وهذا أمر مؤسف كون هناك نسبة كبيرة منهم هم من فئة المتعلمين والمثقّفين، وهم ذخر هذا البلد، كذلك لاحظنا أن 9% من هذه الأسر بأيلول 2020 كانت تفكر بالانتحار. ماذا يعني ذلك؟ يعني أنّه وصلنا إلى حائط مسدود، وكذلك الطّلاق (كنت أمام إحدى المحاكم الشّرعية ووجدت زحمة غير طبيعية، وقد لفتني هذا الموضوع، واستفسرت عنه ليتوضّح لي أنّ كلّها طلبات طلاق). من المؤكّد أن نسبة الطّلاق صارت مرتفعة، وذلك نتيجة عدم التّكيّف، وعدم القدرة على الاستمرار بالتزام التّبعات الأسرية. فعند تنفيذ الدّراسة، كانت نسبة 8% تفكّر بالإقدام على الطّلاق، وهذا ما يدلّ على عدم وجود علاقة زوجية سويّة، نتيجة الأوضاع العامة. لقد صار الودّ مفقودًا بين الزّوجين، ومسألة التّكيّف بينهما صعبة جدًّا. صحيح أنّ اللّبناني يتكيّف مع أزمَتي المياه والبنزين وأزمة الرغيف، ومع الأزمات الموجودة كلّها من حوله، حتّى صار يتكيّف مع الأوضاع كلّها، ولم يعد ينزل إلى الشّارع، وقد توقّف عن المطالبة بحقوقه، وهذه ظاهرة لافتة.

إنّ عدم نزول الشّعب إلى الشّارع، قد يكون بسبب يأسه وعدم وصوله إلى جدوى المطالبات المستمرة، فإذًا كلّما ساءت الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة تراجعت القدرة الشّرائية لدى المواطنين. وكلّما انخفض المستوى المعيشي، رأينا تراجعًا في الأوضاع الاقتصاديّة، ووجدنا عدم الاهتمام من قبل الدّولة لإمداد المواطنين بالمعونة اللّازمة، إضافة إلى التّأخير بإقرار البطاقة التّموينية.

لقد وضعت عدّة توصيات، ومن المهم أن تنظر إليها السّياسات الحكومية، وهي مسألة

الموازنات، نحن لدينا حصص ومبالغ في البنك الدّولي، ولنا الحقّ في استرداد هذه المبالغ، وقد سمح البنك الدّولي بأخذ حصصنا، كما أنّ صندوق النّقد لديه 900 مليون دولار في ودائعنا، وبإمكاننا الحصول عليها.

من المفيد جدًّا، أن نأخذ حصّتنا من صندوق النّقد ولكن يجب أن يكون الصّرف متعقّلًا، ولكن هذه الأموال الّتي سيتمّ استقدامها إلى لبنان من حصّتنا يجب أن لا يتمّ هدرها من دون استثمار مجدٍّ.

نحن بحاجة إلى استثمار، وإلى العديد من السّياسات الحكومية الّتي لها علاقة بالسّياسة الضّريبية، وإن كان إلغاء الدّعم عن المواد الاستهلاكية مهمًّا، لكنّ ذلك يجب أن يترافق مع بطاقات تموينية لـ 90% من المواطنين.

كذلك، هناك دور لمنظّمات المجتمع المدني للقيام ببرامج توعوية وإرشادية، ولتعزيز اكتساب المهارات الحياتية، والتّكيّف يجب أن يترافق مع برامج لتعزيز دوره، وهو غير كافٍ أيضًا، لأنّ وجود البرامج التّوعوية من دون إيجاد فرص عمل ليس نافعًا، وهذا يتطلّب تخطيطًا استراتيجيًّا، وهو حاليًا متوقّف بسبب ارتباطه بتشكيل حكومة منتجة، وليس حكومة تصريف أعمال مؤقتة.

مداخلة استاذ محمد بسام

أشعر بالمسؤولية الكبيرة نتيجة الأفكار والمقترحات الّتي قدّمت، ومن الواضح أنّ المرحلة الثّانية من المشروع تتمحوّر حول محورين: الأوّل له علاقة بالمصلحة العامة، بالحياة الوطنية والمحلية، وكتاب التّاريخ وغيره، بينما المحور الثّاني له علاقة بحياة المواطنين، بالأزمة المعيشية، وبدور المجتمع المدني، وهو واقع ديناميكي ومتغيّر. وذكرت الدّكتورة هويدا أنّ المعطيات كلّها الّتي كانت موجودة سنة 2020 قد انقلبت رأسًا على عقب، والانهيار دراماتيكي، لأنّه يتوجب علينا الطّباعة من اليوم حتّى 15 يومًا، فالفرصة مفتوحة أمام الدّكتور كلود عطية والدّكتورة هويدا التّرك إذا أرادا أن يعملا تحديثًا سريعًا على المعطيات الموجودة، إمّا بإعادة النّظر ببعض المؤشرات أو بتزويدنا بملحق صفحة أو صفحتين فقط، لنأخذ بالحسبان ما حصل في السّنة الماضية.

يجب أن يكون هناك جسر بين المرحلتَين، وهنا الإشكالية الّتي يجب أن أتوقّف عندها، ومساهمة الدّكتور كلود بها.

عندنا أزمة معيشية تتصدّى لها منظّمات المجتمع المدني، وهذا ما حصل حاليًا، ولكن هنا تكمن المعضلة؛ فإنّ معظم التّمويل الخارجي والمنظّمات الدولية تأتي أموالها مباشرة عبر NGO'S، وهم الّذين يلبّون طلبات الأمور الصّحّية والتّعليمية والبطالة وغيره.. وهنا الجسر مع إشكالية مفهوم الدولة، لأنّ تلبية الحاجات من طريق منظمات المجتمع المدني، بغض النّظر عن أيّ دور ناظم أو رقابي، وبالتّالي، فإنّ انتماءات المواطنين ستتغيّر حسب الجهات المانحة الّتي تلبّي الحاجات الأساسية.

كيف سنستعيد الدّور النّاظم للدّولة؟ وكيف سنقوي المجتمع المدني، من دون أن نستغني

عنه، وفي الوقت نفسه كيف سنقوي انتماءات المواطنين ومفهوم الدولة؟ حسب اعتقادي هذه معضلة لم يتمّ الإجابة عنها، وأتأمل كثيرًا في المرحلة القادمة أن يُجاب عنها، إذ يجب تنظيم فعالية الأمور، وسيكون هذا الأساس: إشراك المواطنين، تفعيل منظّمات المجتمع المدني في ظلّ هاجس أن تكون الدّولة المظلة العليا، وكيف ستستعيد دورها بعيدًا من السّياسات والمحاصصة؟

هذه هي مداخلتي، وإذا أحبّ د. كلود أن يقدّم مداخلة أيضًا، فنحن نستمع إليه.

مداخلة الدكتور كلود عطية

طبعًا، أنا أويّد كلّ كلمة ذكرتها أستاذ محمد البسّام، وسأعمل على إضافة ما ذكرته في بداية الحديث إذا كان هناك تغيير، بناءً على ما يحصل اليوم على أرض الواقع في لبنان، ولكن مقاربة هذا الواقع المعيشي الّذي يعيشه شباب لبنان، يدفعني إلى التّفتيش عن مؤشر جديد، صرت أمتلكه، وأودّ إضافته إلى الورقة البحثية.

الدكتورة هويدا الترك

أودّ أن أعمل مداخلة، كون أستاذ محمّد بسّام ذكر موضوع الإضافة، وبما أنّها دراسة ميدانية لا أستطيع أن أعمل إضافة عليها، أو أن أقوم بوضع الخلاصة والاستنتاجات، أو أن أعمل تغييرًا فيها بناءً على الأمور المستجدّة، كما لا أستطيع أن أعمل تغييرات في بنية الورقة البحثية لأنّها نتيجة عمل ميداني. ولكن، بالخلاصة أستطيع أن أعمل إضافة.

الأستاذ محمد البسام: أن يكون عبارة عن صفحة أو صفحتين تتضمّنان خلاصة عن الشّهور العشرة الّتي قطعت، وما كان تأثيرها، أو عبارة عن ملحق للورقة الأساسية لكي يتبيّن أنّ هناك تحديثًا للمعلومات.

السّيّدة هدى الحصري

أودّ أن أشكر الدّكاترة كلّهم الّذين تناولوا مواضيع مهمّة جدًّا. ولدي بعض الأسئلة البسيطة والسّريعة. أولًا، أوجّه كلامي إلى الدّكتور أنطوان مسَرة، إذ كان لي الشّرف في أن أتعرّف إليه، فقد أعطانا أملًا بأنّ هناك فئة مثقفة في هذا البلد، وتحبّ التّغيير. وسؤالي البسيط الموجّه لحضرتك، لقد أخبرتنا بأنّنا لا نعرف ما معنى الدّولة، وما معنى الوطن، فإذا تكلمت على نطاق المشاريع، فما رأيك بالبحث عن طريقة تستطيع أن تستقطب فيها فئة أكبر لنوصّل الفكرة الّتي ذكرتها، حتّى لو كان من الأشخاص الفاعلين الّذين نظّموا أعمال المجتمع المدني بالبلد أو الشّباب بشكل مباشر، وإذا لديك أي فكرة نستطيع أن نساهم بها ونساعد في نشرها؟ وأنا ممتنة لك جدًّا.

ولديّ سؤال إلى الدّكتور علي خليفة: ما هو أكبر تحدٍّ تراه حضرتك لنطالب بتغيير المناهج؟ فلقد ذكرتَ عن كتاب التّاريخ أشياء عديدة، وكلّنا نعلم أنّ هناك أمورًا سياسية كثيرة مرتبطة بالموضوع، ولكن بالنّسبة إلى كتاب التّربية الوطنية، كم يمكننا أن نعطي حوافز للدّولة لنقدر على التّغيير؟

أنا من الأشخاص الّتي درست المواد العلمية (الفرع العلمي) في المرحلة الثّانوية، وكتاب التّربية كان أكثر مادة جافة عندي، أتذكّر درسًا، اسمه "القانون والعمل"، وكنت دائمًا أجيب الإجابة نفسها في أسئلة الامتحان كافة.

سؤال موجّه إلى الدّكتور كلود عطية:

لقد وصفت الواقع كما هو، وهو واقع أليم، ولا نستطيع أن ندّعي بأنّ الحياة وردية، بل الوضع صعب جدًّا، وقد ذكرت أنّ الأشخاص الّذي بقوا في لبنان، بنظري هم لم يستطيعوا أن يسافروا أو لأنّ أهلهم كبار في السّن، فكيف لنا أن نعطي هذه الفئة أملًا بالبقاء في لبنان؟ كلّنا نسمع في المحاضرات، كم أنّ الوضع سيء، وهذا كلّه يدمّر الشّباب ولا يساعدهم على التّغيير، لأنّ ليس هناك أي أمل. نحن كأفراد نعمل في المجتمع المدني، ولدينا دور في توصيل أفكارنا للآخرين، كما لدينا منبر واسع للتّعبير عن الآخر، فهل لديك فكرة تعطي أملًا للشّباب الّذين نتواصل معهم كلّ يوم؟

إلى الدّكتورة هويدا الترك:

دكتورة هويدا لقد جاوبتِني عن سؤالي: هل من المفروض أن نتقبّل التّكيّف؟ وكانت إجابتك: "كلا"، وأنا دائمًا كنت أقول ذلك، إذ يجب أن لا نتقبّل، بل أن نتكيّف مع الوضع الجديد لكي يبقى لدينا القدرة على الثّورة ورفض الواقع، وسؤالي الآن: هل هناك آلية معيّنة ندفع النّاس للخروج من آلية التّكيّف الّتي نعيشها كلّ يوم (نخفّف أكلًا، نركّب موتورًا بدلًا من الاشتراك)؟ وهل هناك آلية معيّنة تدفع الشّباب إلى رفض التّغيير ورفض التّكيّف؟

أستاذ محمد بسام

تحدَّثت عن إمكانية استمرار المشروع، وقد ذكرتِ أنّه لو عدنا إلى الاستمارة ستتغيّر النّتائج، وأعرف أنّ العمل الميداني يتطلّب جهدًا كبيرًا، ولكن تستطيع رفع توصيات بإمكانية استكمال المشروع وإعادة هذه المقاربة، وهذه الاستمارة في المستقبل ستمكّننا من أن نقارن تأثير السّنة الأخيرة بما سيجري.

وأشكركم جدًّا على نتيجة العمل، وشكرًا للجميع.

الدكتور أنطوان مسرَّة

بالفعل، إنّ ملاحظات السّيّدة هدى مهمّة جدًّا، وأنا كتبتهم بالتّفصيل، وقسّمتهم إلى عدّة مجالات: قضية الدّولة ومثاقفة الدّولة وتأريخ الدّولة لأنّ هذه ليست مرضًا جينيًّا عند اللّبنانيين لكن لم يتمّ العمل عليها، وقد تطلّبت عملًا خاصًّا بالمجتمعات التّعددية. وكانت الملاحظة الثّانية أنّ هناك الكثير من التّشتت في بعض الطّروحات عن قضية التّاريخ والسّياسة، وأنا أعدّدت دراسة مطولة عنوانها "المضمون الثّقافي والتّربوي في الدّستور اللّبناني". لا أعرف لماذا بعض المشاركين أدخلوا السّياسة بالموضوع، فكتابة التّاريخ تخضع للمبادئ الدّستورية، وهي واردة بالدّستور، وهذه الدّراسة الّتي أعددتها صدرت في مجلة مجلس النّواب، وتمّ اعتمادها في صياغة برامج التّربية المدنية والتّاريخ، ولكن بالفعل نحن بصدد عمل عميق بالموضوع لمثاقفة الدّولة بالنّسبة إلى الجيل الجديد، ويجب أن نبقى على

تواصل في هذه القضية.
كما حصل الكثير من الأخطاء خلال الجلسة، لأنّه يوجد أوطان يطلق عليها اسم تعاقدية تنشأ بمواثيق، وأوطان عريقة جدًّا، وقد صار هناك الكثير من التّشتت في بعض المداخلات، وعدم الخبرة، كما يوجد وفاق عن تاريخ لبنان، وقد صدر في الجريدة الرّسمية في تسعين صفحة في حزيران عام 2000 ولكن أحد وزراء التّربية أوقفها لأسباب متعلقة بالاحتلال، صار في تشتت كبير وجهل في الكثير من الطّروحات.
يعني أرجو من الكثير من المثقفين والعلماء أن لا يتكلّموا إلّا انطلاقًا من خبرتهم بالموضوع، وليس من نظريات عمومية أو مما هو متداول في السّوق.

الدكتور كلود عطية

أشكر السّيّدة هدى على المداخلة والسّؤال. اليوم، بعض الشّباب لم يسافروا لأنّهم لا يملكون المال للسّفر، وإذا قدمتِ لهم المال فمن المؤكّد أنّهم سيسافرون، ولن يبقوا كرمى أهلهم، بل بالعكس سيقرّرون السّفر من أجلهم، ومن أجل مساعدتهم، وأرى أنّ إحدى أهمّ الإجابات اليوم تقوم على التّشجيع على الشّراكة بين ثلاثة أطراف، صراحة، إذا أردنا النّزول إلى الأرض لإعداد مشروع تمكين فعليّ، وليس نظريًّا، فالمشاريع الإنتاجية الأساسية اليوم هي للشّباب، وهي الّتي تساعد على بقائهم في لبنان، عندما يصيرون منتجين.
اليوم، هناك ثلاثة أمور من الممكن العمل عليها، وهي الشّراكة ما بين المنظمات الّتي تعمل على تنفيذ مشاريع على الأرض وبين الدّولة الّتي تؤمّن الإطار القانوني لهذا الموضوع، وتؤمّن الأمكنة والمراكز، وأيضًا بين القطاع الخاص الّذي من الممكن أن يوظّف هؤلاء الشّباب الّذين تدرّبوا على مهنٍ أو على مشاريع معيّنة لاستيعابهم في سوق العمل.
وبالتّالي، فإن هذه النّقاط الثّلاث، وهذا التّشبيك ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات إذا كانت دولية أو محلية ستعمل على مشاريع إنتاجية واضحة، ومصمّم لها، وقائمة على خطط، وموزّعة على مختلف المناطق اللّبنانية حسب كلّ منطقة بما تشتهر طبعًا؛ وستعمل نقلة نوعية على مستوى الإنتاج.

الدكتور علي خليفة

أشكر السّيّدة هدى الحصري على سؤالها، وجوابي ليس بالضّرورة أن ننتظر السّلطة السّياسية وإيحاءاتها إلى العاملين بالقرار التّربوي لكي يتمّ الاتفاق على نصّ سياسيّ للتّاريخ، علمًا أنّ التّاريخ كما أسلفنا ليس مادة معرفية، إنّما مادة لينة تؤثّر بها إرادة السّلطة القائمة، وبتعبير نخلة وهبة "قانون العرض والطّلب السّياسي".
أنا أقترح عمليًّا أن يشمل التّاريخ ما هو أبعد من البعد السّياسي؛ أي أن يتطرّق إلى التّاريخ الثّقافي، الاجتماعي والفنّي، وأن يعطي حيزًا أكبر للذّاكرة الجماعية، وليس بالخطأ _حسب زعمي_ أن يكون لدينا أكثر من كتاب تاريخ، وأن لا يكون هناك أي تلقين وفاقًا لسردية واحدة يصعب التّوافق عليها، بالعكس فليعرض وجهات نظر مختلفة، ولننتهج طرائق في التّعليم، تعلّم التّاريخ بعيدًا من التّلقين، لأنّ التّلقين في المدرسة يتطلّب الاتفاق على سردية واحدة، على مستوى المجتمع، وهذا بعيد المنال، ومن الممكن أنّه غير مطلوب.

يجب أن نعتمد طرائق ناشطة في تعليم التّاريخ وتعلّمه، وليس خطأ أن نعرض وجهات نظر مختلفة، ولكن يجب أن نتفق على أنّ التّاريخ ليس من الضّروري أن يقدّم وجهة نظر موحدة، بل يستطيع أن يقدّم نظرات مختلفة، إذ نظرنا إليه بعيون اليوم، ومنه تتعلّم دروسًا مستفادة، إذًا أنا أدعو لننتقل بتعليم التّاريخ من فكرة التّوافق على سردية واحدة إلى إمكانية عرض وجهات نظر مختلفة، يترافق معها جهد تربوي ينقل تعليم التّاريخ من التّلقين إلى طرائق ناشطة في التّعليم والتعلّم.

الدكتورة هويدا الترك

ما تمّ طرحه من قبل السّيّدة هدى الحصري يقوم على ماهية الآلية لخروج المواطن من هذه الأزمة أو حتّى لمساعدته على مسألة التّكيّف، "إذا أردت أن تُطاع فاطلب المستطاع". ما يمكن بالوقت الحالي، هو عمليات تدريب وتوجيه عبر ورشات عمل، يتمّ دعوة المستهدفين إليها من عدة مناطق، وهذا ما تقوم به عدّة جمعيات، وأنا أشارك، وذلك من أجل المساعدة في إيجاد بدائل. فما هي هذه البدائل؟ في الوقت الحالي كي أساعد على التّكيّف سيكون بالتّوجّه إلى بعض الأعمال غير النّظامية، (بعض الأعمال الّتي لها علاقة بالزّراعة، أو الّتي لها علاقة بالمؤن المنزلية) ويمكن إلى بعض الأشغال الأخرى وغيرها. أيضًا مطلوب بناء ثقة المواطن لكي يتكيّف، ويجب أن يكون لديه ثقة بالمؤسسات التي هي متوافرة حوله.

يتطلّب بناء الثّقة توفير الثّقة بالدّولة، والثّقة بالإدارة المحلية الموجودة، وهذا كلّه بحاجة إلى الوقت، وإلى عدّة أمور نحن لا نستطيع القيام بها حاليًا، فكلّ ما نستطيع القيام به هو التّوعية وإيجاد بدائل واتباع العقلانية بالسّلوك الاقتصادي الأسري، والتّفكير بإمكانية ما فعله بإمكاناتك المتاحة.

الدّكتورة فاطمة عز الدّين

كما نعلم إنّ المنتدى المدني لتعزيز الدّيمقراطية في لبنان، كان له عدّة أهداف، أهمّها تعزيز الممارسة الدّيمقراطية، تعزيز قدرة المشاركين على ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، تحفيز المشاركة المدنية في لبنان. وكذلك، لإتاحة المجال للشّباب لإبداء الرّأي بقضاياهم وتطلعاتهم. لذا، يجب أن نفتح المجال للشّباب لإبداء رأيهم، ونرجو أن تكون الأسئلة واضحة ومحدّدة للزّملاء الباحثين.

مداخلة السّيّدة نجوى فروسين

د. فاطمة كلّ الشّكر لكل الباحثين ولمؤسسات الإمام الصّدر والمنظّمات المشاركة. أريد أن أبدأ بطرفة صغيرة: "كان هناك شخصان موجودان على طيّارة، وسمعا أصوات حرتقة في موتيرها بينما كانا مسافرين، وإذ بأحدهما يقول للثّاني: ألم تسمع صوت الطّيّارة ستقع بنا، وقد كان يشعر بالتّوتر، فردّ الثّاني عليه قائلًا: " الطّيارة ليست ملك أبينا".

هذه الطّرفة تبيّن لنا الرّابط الكبير بين الدّور الخاص والدّور العام. وكما أنّ هناك ترابطًا في العمل على المستوى الخاص والعام.

انطلاقًا من عنوان المنتدى المدني لتعزيز الدّيمقراطية في لبنان، ومن الأوراق البحثية الّتي تمّ طرحها خلال المنتدى، أريد أن أتكلّم فقط على مثل ديمقراطي حديث جدًّا يعطي الرّوح الإيجابية، لأنّ الإيجابية ليست فقط أن ترى الجزء الممتلىء من الكوب، ولكن أن ترى الجزء الفارغ، لتعمل عليه وتملئه.

هناك تحدٍّ قويّ، والايجابية تكمن في أن أرى السّلبيات الموجودة في الدّولة، والّتي شرحها بشكل مفصل د.عطية، وأشتغل عليها لكي نتمكّن من البناء عليها. هنا أطرح نموذجًا حديثًا جدًّا صار لدى نقابة المهندسين، عبر الانتخابات الّتي هي عبارة عن تحالف عدّة جمعيات اشتغلوا عبر برنامج عملّي موحّد، ومنظم، واستطاعوا الوصول إلى المرشّح الخاص بنقيب النّقابة من خلال ممارسة الدّيمقراطية وبالعمل العلمي؛ أي عندما ترشّح لمركز نقيب، عمل المرشّحون الثّلاثة من قبل الجمعيات المشاركة في النّقابة على أن تنتفض، وعقدوا اجتماعَ مناظرة بين ثلاثة مرشحين، ووعدوا بأنّ أيّ شخص ينجح في المناظرة، فمن المفترض أن يتنازل أمام الأشخاص الباقين. وكان هذا الحدث ديمقراطيًّا، ولم نرَ مثله سابقًا في لبنان. والأمر الّذي يمكن قوله هنا: "كيف يمكن أن يتمّ التّغيير؟ وماذا يمكن أن نعمل في منظّمات المجتمع المدني؟ وما دور منظّمات المجتمع إن أرادت أن تعمل كلّ واحدة لوحدها على برنامج معيّن؟ هذا لا يكفي، ولا يصنع تنمية، لأنّها مثلما نعرف أنّ دور الدّولة أساس في التّنمية والنّمو قبل التّنمية؛ أي في الصّرف لتمويل التّنمية. ولا يمكن لمنظمة لوحدها أن تعمل تنمية. نحن هنا مع أهمّية الشّيء الّذي يُطرح على نطاق ضيّق جدًّا، فمن أجل أن يتوسّع، يجب أن يكون هناك برنامج علمي موحّد بين المنظّمات كلّها الّتي تنوي أن تعمل على شيء تنموي في البلد، ولا يكفي أن تشتغل على دوري أنا كمُنظّمة بمفردي، بل يجب على المنظّمات كلّها أن يكون لديها تحالف معيّن لمنظمات أخرى تشتغل دورًا تنمويًّا ضمن برنامج علمّي، بخاصة الآن، فنحن مقبلون على انتخابات نيابية، وهنا يكمن دور منظّمات المجتمع المدني في أن تتمكّن فعلًا من التّغيير إذا اتفقت على برنامج موحّد، علمي، وعابر للطّوائف. وبالتّأكيد، أريد أن أشكر الجميع، وسأقول كلمة أخيرة بأنّه مهم جدًّا أن نتفق على تاريخ موحّد، ولكن الأكثر أهمية أن نتفق على مستقبل موحد.

مداخلة الحاج عبد المسلماني

يعطيك العافية دكتورة فاطمة، والشّكر الكبير لمؤسسات الإمام الصّدر، وللدّكاترة الأفاضل. أنا لديّ ثلاثة أسئلة:

السّؤال الأول موجّه للدّكتور أنطوان مسرة، وأنا أشكره على كلامه المقنع وعلمه الجميل، فأنا أتشرّف به دائمًا وأسمعه. والسّؤال هو: كم تحتاج الدّولة إلى علم الاجتماع النّفسي والتّاريخي وعلم اجتماع النّفس _السّياسي لتنمية ذاتها، ولتفهم ماهية واجباتها تجاه المواطن، لأنّني أعتقد أنّ المواطن يقوم بواجباته. كلّنا ندفع كهرباء وميكانيك وتشريج هواتف، والمشكلة في دولتنا بأنّها لا تعرف واجباتها، ولا تعرف ما عليها فعله.

والسّؤال الثّاني موجّه للدّكتور كلود عطية الّذي أحترمه: "هل يا ترى يقف الانتماء عائقًا أمام التّنمية، لأنّني أعتقد بأنّنا بالانتماء استطعنا أن نحرّر أراضي، وأن نأخذ كرامة وعزة، وبالانتماء ذاته نجد اليوم كيف أنّ المواطنين كلّهم يشاركون بإطفاء الحرائق الّتي تحصل

في عكار والقبيات؟"
أمّا السّؤال الثّالث فموجّه للدّكتورة هويدا التّرك: "كيف نتخطّى التّكيّف بوجود الفساد؟ ذلك الفساد الّذي وصل عند المواطن حتّى صار يدفع ثمن عشرة ليتر بنزين فوق الـ 100 ألف ليرة لبنانية. كيف يمكن أن نتخطّى الفساد عند المواطن وعند الدّولة؟" ويعطيكم ألف عافية.

الدكتور أنطوان مسّرة

في بلدان العالم كلّه، بعد فترات الاستقلال أو التّحوّل الدّيمقراطي تمّ إعادة النّظر بثقافتها وببرامج التّربية، وهذه مذكورة وواردة في الكتاب في وثيقة الوفاق الوطني "الطّائف" ضمن خطّة النّهوض التّربوي. نحن اللّبنانيين لدينا العديد من الصّفات الّتي لا تحصى في التّكيّف، وفي المقاومة، وفي الإبداع، ولكن لدينا أخطاء كثيرة وخطيرة لم يتمّ معالجتها، وهذه "ذهنية المعليش" و"بيناتنا" و"شو فيها"، وموضوع عدائنا للدّولة، تحتاج إلى عمل على مستوى الثّقافة، إذ تمّ العمل عليها في بلدان مختلفة بطريقة عميقة، إن كان في ألمانيا أو في سويسرا وغيرها... للأسف، نحن لا نخضع إلى نقد ذاتيّ في بعض جوانب سلوكنا، فما يحصل في لبنان اليوم، يعود بجزء منه إلى ذهنيتنا في طريقة التّكيّف والعداء للدّولة وعدم بناء ذاكرة جماعية مشتركة. أنا لدي كتابات كثيرة في هذا الموضوع، ولكن الأمر يحتاج إلى متابعة تربوية. وشكرًا

الدّكتورة هويدا التّرك

أنا لا أريد أن نتخطّى التّكيّف، ولكن لا يجوز أن نتكيّف مع ظواهر الفساد. التّكيّف مطلوب منّا لكي نستطيع أن نستمرّ، ونقطع هذه المرحلة العصيبة في حياتنا في هذا البلد، ولكن بالتّأكيد، مع تفشّي الفساد ستتأثّر هذه الأمور طالما ما زال الفساد مستمرًّا حكمًا، فأوضاع المواطنين تتفاقم سوءًا، وللأسف هذا الأمر يتطلّب وقف الهدر ووقف الفساد، وإن كنت ستتكلّم بموضوع الشّعارات، فالجواب سيكون إذا صار عندنا حكومة، صرنا نمتلك فريقَ عمل ينوي فعلًا أن لا يكون تابعًا لجهات مرجعية، فلنعمل بمبدأ الدّيمقراطية والشّفافية بالتّعاطي مع الملفّات، سواء العائدة إلى المواطن أو غيرها الّتي لها علاقة بالدّولة ومفاصلها كافة.
بوجود الفساد لا يمكننا أن نعدّل أو نحسّن بموقعنا أو نحسّن بشروط معيشتنا، فإذا أنا لا أريد أن أتخطّى التّكيّف، يجب أن أساعد نفسي لأعين المجتمع المحيط بي حتّى يعبر إلى ضفّة الأمان.
ذكرت السّيّدة نجوى شيئًا مهمًّا بأنّه يجب أن ننظر إلى النّصف الممتلئ من الكوب، وكذلك إلى النّصف الفارغ، وأسعى إلى تعبئته، وبالفعل، أنا أريد أن أتطلع بإيجابية إلى الأمور. وشكرًا

الدكتور كلود عطية:

نحن الشّعب اللّبناني شعب محبّ للحياة، وننتمي إلى دولة واحدة، وكلّنا مقاومة، وكلّنا حرّرنا أرضنا، وتحرير الأرض لم يكن من قبل طائفة واحدة، ولكن إن أردنا أن نقارب هذه

المسائل بالانتماء الطّائفي؛ يعني نحن نعزّز الطّائفية والكنتونات الطّائفية الّتي تكلّم بها بعض النّاس. وشكرًا.

السّيدة ربى حليحل

صباح الخير، ويعطيكم العافية جميًعا، أشكر الدّكتورة فاطمة ومؤسسات الإمام الصّدر على كلّ ما عُرِض، وعلى كلّ ما سمعناها، فهي معلومات مهمّة جدًّا، أنا عندي عدّة توصيات حتّى يتمّ تعزيز الدّيمقراطية في لبنان، إذ يجب:

- تطوير الحكم الدّيمقراطي وتطوير المؤسسات
- توفير الدّعم التّقني للتّطوير المؤسسي للمؤسسات العامة
- تنفيذ سياسات وتشريعات أساسية في عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي.
- دعم برنامج السّياسات المتعلّقة بتحسين نظم الإدارة المشاركة الشّاملة والتّمكين.
- التّعاون والمشاركة بين المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تعزيز دور المواطن في المشاركة في عملية صنع القرار السّياسي، وجعل المؤسسات أكثر ديمقراطية وخضوعًا للمساءلة، وقدرة على الاستجابة.
- وضع خطط واستراتجيات لأغراض مكافحة الفساد وإعمال حقوق الإنسان.
- الإصلاح الإداري.
- المساواة بين الجنسين
- إعطاء الحقوق المدنية كافة لكلّ الأفراد من دون تمييز.
- إعطاء الحقّ للأفراد في صنع القرار السّياسي والحق بالتّرشيح والانتخاب
- إشراك المرأة بشكل أكبر بمراكز السّيادة كافة والقيادة والحكم، وتعزيز الكوتا النّسائية.
- وضع قانون انتخاب حديث ملائم وفعّال وقادر على إبراز قدرات الأفراد المتميزين.
- تعزيز مراكز الأبحاث في المجالات العلمية والإنسانية كافة.
- تطوير المناهج الدّراسية في المراحل الدّراسية كلّها.
- التّطرّق إلى الوضع السّيء الّذي نعيشه بخاصة في مجال الدّراسة، في ظل جانحة كورونا.

وسؤالي هو: ما هو دور الدّكاترة الباحثين اليوم في إيجاد حلول في ظلّ هذا الوضع الصّعب لأنّنا نعيش في حالة فوضى خلّاقة على الأصعد كافة؟

السّيّدة عطاف بزي

بداية، الشّكر لمؤسسات الإمام الصّدر. أودّ التّعليق على ما قيل عن سويسرا الّتي عشت فيها: "أين الثّريا من الثّرى؟" أنا عدت كي أعيش في بلدي، وللأسف أشعر بالتّدم، وموضوع التّاريخ لن ينصفنا أبدًا، أمّا بالنّسبة إلى الدّيمقراطية فعن أيّ ديمقراطية نحكي؟ زعماؤنا السّياسيون فشلوا في مشروع الدّولة، ونحن نمشي وراء السّياسيين وكأنّ كلامهم مُنزل، ولا أعرف من السّبب، نحن أم هم؟

كلمة أخيرة سأقولها: نحن لا ينقصنا التّربية، ولا التّنشئة، ليت الزّعماء يتربون قليلًا، ويكون عندهم ثقافة أكثر، ويعرفون كيف يتجادلون مع بعضهم بعضًا. نحن شعب يعرف كيف يتكيّف، وسنبقى في هذا البلد. شكرًا لكم.

الدكتور علي خليفة

أضمّ صوتي للزّملاء، وأجدّد شكري لمؤسسات الإمام الصّدر وللقائمين عليها، وتحديدًا في هذا المشروع.

بالانطلاق مما تطرّأت له في تدريس المواضيع التّاريخية والوطنية في المدرسة، فهذا استثمار طويل الأمد يعتمد على التّربية، ويحتاج إلى إنضاج الظّروف للنّقاش بشكل محدّد، وبشكل فعّال ومستدام. يعطيكم العافية. ونحن كلّنا أمل لاستكمالها يدًا بيد مع المهتمّين جميعًا.

استاذ محمد البسام

يعطيكم ألف عافية وشكرًا لكم. سأسمح لنفسي بأن أعمل تقييمًا سريعًا، وأعطي القليل من الوقت بالنّسبة إلى المستقبل، بخاصّة في ما تفضّل فيه الدّكتور خليفة والدّكتور عطية، وأعتقد على مستوى مخرجات المشروع قد حقّق جزءًا كبيرًا وسيصدر ذلك في كتاب، وسيوضع المشروع على الموقع الخاص.

على مستوى النّتائج قد يعمل هذا المشروع على تحقيق نتائج معيّنة ممّا وعد فيه، على الرّغم من الظّروف كلّها، سواء جائحة كورونا أم الأحداث الأخرى الّتي جرت أم غيرها. نحن كنّا نعد أنفسنا وشركاءنا بأنّه يجب أن نحسن في معرفة المشاركين بالمبادئ والممارسات الدّيمقراطية أولًا، وثانيًا علينا أن نعزّز قدرة المشاركين على إبداء الرّأي، وثالثًا يجب أن نحفّز على المشاركة المدنية، وتحديدًا الممارسة المسؤولة لاختيار ممثّليهم، والالتزام بالقانون، واحترام الحريات. كيف تُقاس هذه النّتائج؟ أعتقد حتّى تتحقّق، لا بدّ من أن نرجع إلى الشّيء الّذي كان يقوله د. عطية، وهو موجود في أصل المبادرة؛ أي تنظيم حلقات حوارية على مستوى الأقضية والمناطق، وإن شاء الله نحقّق التّوفيق بمساعدة شركائنا كي يتغيّر الوضع العام، وتزول جائحة كورونا، ونحن نعد أنفسنا السّنة القادمة بهذه الأشياء كلّها الّتي تدرّبنا عليها، وتعرّفنا بها، وحتّى الآن نعرضها على طاولات حوارية في أكثر من منطقة، وأكثر من قضاء، ويكون هكذا قدرنا لنحقّق كلّ ما في بالنا، إذ لم نكن أبدًا نرفع سقف توقّعاتنا عاليًا، ولم نكن نعد أنفسنا بمشروع من هذا النّوع، لذا، يجب أن نعمل على التّغيير المرتجى في لبنان، ويجب أن نصوغ المستقبل. ولكن هذا الأمر مجرد خطوة من خطوات أخرى سنعمل عليها. وشكرًا لكم.

تنسيق المبادرة
د. فاطمة عزّ الدين - drfezzeddine@gmail.com

تدقيق لغوي
د. نورا مرعي - nouraameirhi@gmail.com

إخراج فنّي
فاطمة الزين - fatimalzein21@gmail.com

للمتابعة والتعليق الاتصال
أ. محمد بسّام - mbassam@imamsadrfoundation.org.lb